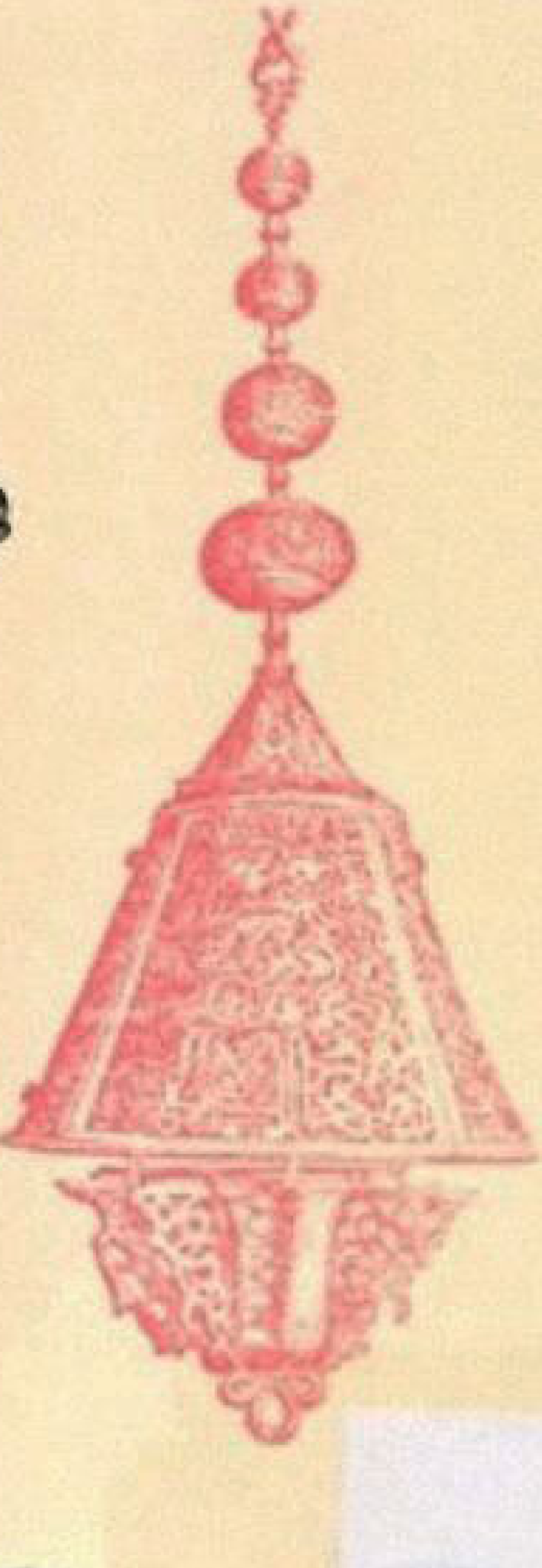
الدكتور
محمد خير الحلواني

المفصل

في تاريخ النحو العربي

الجزء الأول

قبل سيبويه



مؤسسة الرسالة

الطبعة الاولى
١٣٩٩ هـ ١٩٧٩ م

مؤسسة الرسالة – بيروت – شارع سوريا – بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٢٩٥٥٠١ – ٢٤١٦٩٢ ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

المفصل

في تاريخ النحو العربي

الجزء الأول

قبل سيبويه

الدكتور
محمد خير الحلواني

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

عُني الباحثون المعاصرون بتاريخ الأدب أكثر من عنايتهم بتاريخ الدراسات اللغوية عند العرب ، فمنذ فجر القرن العشرين حتى اليوم ظهر من الكتب في الحقل الأول ما لا يكاد يُحْصَر في عدد ، على حين لم يُبْذَل في الحقل الثاني من الجهود ما يمكن أن يكون ذا غناء .

على أن البحوث النحوية التي قدمتها مصر والعراق خاصة ، وسائر بلدان العرب عامة يمكن أن تعد من حقل التاريخ النحوي ، فقد ظهرت كتب كثيرة عن : أبي الأسود الدؤلي ، وعيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب ، والخليل ابن أحمد ، وسيبويه ، والأخفش ، والكسائي ، والفرّاء ، والمازني ، والمبرّد ، وابن جني ، والفارسي ، والرماني ، والزجاج ، والزجاجي ، و . . . كما ظهرت كتب أخرى في المذاهب النحوية ، كمدرسة الكوفة ، ومدرسة البصرة ، والمدارس النحوية عامة ، إلى جانب البحوث الجزئية في الخلاف النحوي ، وأصول النحو ومناهجه .

ولكن على الرغم من كثرة هذه الكتب نراها قليلة جداً إزاء البحوث الأدبية والنقدية ، فضلاً عن أنها متناثرة في كتب كثيرة ، وتفتقر إلى أن تجمع في كتاب واحد ، يربط بين العصور ، ويرصد التطور الذي طرأ على النحو في عصوره الكثيرة .

وقد عُنيتُ في هذا الجزء بالكشف عن نمو النحو في المرحلة الغامضة ، مرحلةِ أبي الأسود وتلامذته ، وهي مرحلة وقف حيالها الباحثون في الشرق والغرب شاكين حائرين ، ونعتوها بأنها مرحلة مظلمة في تاريخ النحو العربي لا يمكن أن يبلغها البحث العلمي .

أما المنهج الذي سلكته في التأريخ فهو العناية البالغة برصد تطور النحو ونموه في العصور ، ولم أدع أن أعنى أيضاً بسِيَرِ النحاة وترجماتهم . وكانت سبيلي إلى الكشف عن النتـــاج النحوي هي العودة — ما استطعت — إلى الآراء المبثوثة في كتب النحو خاصة ، وقل أن استعنتُ بما أثبتته كتب الطبقات ، لِما اعتَوَرها من أوهام ، ولما أصاب أحكامها من نزعات العصبية .

وأصل هذا الكتاب أمالٍ كنت أمليتها على طلبة السنة الثالثة في جامعتي دمشق واللاذقية ، وعلى طلبة الدراسات العليا في اللاذقية خاصة ، إلاّ أنني أغنيتها فيما بعد ، وأعدت كتابة كثير من فقراتها ، وهيأتها لتكون كتاباً عاماً في تاريخ النحو ، والله ولي التوفيق .

محمد خير الحلواني

الفصل الأول

وَضع النّحو وَنموّه

« ١ »

النّشأة ودَواعيها

١ ــ المصطلح

لما نزل القرآن الكريم واجه الناسُ في قراءته وفهمه صعوبة لغوية ، ولا سيما سكان المدن والأمصار ، لأن اللغة التي نزل بها كانت من حيث اللهجة الصوتية لغة قريش ومكة ، ومن حيث البناءُ والإعراب لغة الشعر التي كانت تسود في بوادي نجد والحجاز .

وكان قَرَأَةُ القرآن منذ أيام الرسول (ص) يتلقونه عن مقريء ثقة ، ولا ينتقلون من آية إلى أخرى إلاّ بعد أن يفهموا أغراضها ومعانيها ، ولا يكادون يتجاوزون من ذلك إلاّ « الغيبيات » التي نُهوا عن الإلحاح في السؤال عنها .

وزُرِعت في تربة هذه الحلقات القرآنية بذورُ المدرس اللغوي ، لأنّ القراءة تثير من مسائل اللغة ما لا قبل لجميع الناس به يومئذٍ ، فمن كانوا يتكلمون العربية منهم بالسليقة لم يكونوا متفقين على سَمْت واحدٍ في الإعراب وقضايا التصريف ، ومن كانوا متخلفين في الفصاحة كانوا في حاجة إلى ملاحظات لغوية تنبههم إلى ما يجب عليهم ممارسته في القراءة ، أضف إلى ذلك أنّ هناك كثيراً من الموالي ــ في مكة وغيرها ــ لا يعرفون من اللغة الفصيحة إلاّ ما يلزمهم في مرافق الحياة .

وقد كان الناس يطلقون على لغة البوادي التي صيغ بها الشعر ، ونزل

بها القرآن ، اسم « العربية » كما ترى فيما نقل عن عمر بن الخطّاب : « تعلموا العربية ، فإنّها تشبّب العقل ، وتَزيد في المروءة »[1] ، ونقلوا عن كعب الأحبار أنه حكم بين عبد الله بن عباس ومعاوية حين اختلفا في فهم قوله تعالى: « عينٍ حَمِئَةٍ » فقال لهما : « أما العربية فأنتم أعلم بها ، وأما أنا فأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء وطين »[2] . وذكروا أيضاً أنّ عبد الله بن مسعود كان يسأل أعرابياً من بني أسد عن العربية[3] .

وبات من السهل أن يكتسب مدلول الكلمة معنى اصطلاحياً يطلق على دراسة « العربية » وما تحتويه من ظواهر الصوتيات كالإمالة ، والهمز ، والإعلال ، والإبدال ، والإدغام ، ومن ظواهر الإعراب الكثيرة في تراكيب اللغة التي تبلغ في بعض الأحيان مبلغاً غير يسير .

وهكذا ظهر أول مصطلح لهذا العلم اللغوي ، وأعني به مصطلح « العربية » وكان يُعنى به ما يشمل النحو ، والصرف ، والغريب ، واللهجات ، والأصوات .

وربما كان أولُ نص وصل إلينا يشير إلى هذا المعنى الاصطلاحي ما نقله ابن نوفل عن أبيه ، قال : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : « أخبرني عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كله »[4] ومثله في القِدم ما نقله الأصمعي عن شُعبةَ بن الحجاج ، قال : « حدثني شعبة قال : كنت أختلف إلى أبي عقرب ، فأسأله عن الفقه ، ويسأله أبو عمرو عن العربية ، فنقوم وأنا لا أحفظ حرفاً مما سأله ، ولا يحفظ حرفاً مما سألته »[5] .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ط ٢) ص : ١٣ .
(٢) طبقات القراء لابن الجزري : ٢/٣٠٣ .
(٣) طبقات ابن سعد : ٦/٧١ ، والمعارف لابن قتيبة (مطبعة الأزهر) ١٨٨ .
(٤) طبقات النحويين : ٣٩ .
(٥) نفسه : ٣١ ، وانظر : ٣٧ .

وجاء تلامذة هؤلاء فاستعملوا المصطلح مثلهم ، قال يونس بن حبيب : « لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد ، كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله »[1] .

وعلى هذا الغرار نجد المؤرخين وأصحاب الطبقات ، قال ابن سلام : « وكان أبو الأسود أولَ من استنَّ العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها »[2] وقال في موضع آخر : « وقد اختلف الناس والرواة فيهم ، فنظر قوم من أهل العلم بالشعر ، والنفاذ في كلام العرب ، والعلم بالعربية ، إذا اختلفت الرواة فقالوا بآرائهم ،وقالت العشائر بأهوائها . الخ »[3].

أما المصطلح الثاني وهو « النحو » فمن الصعب الاهتداءُ إلى الزمن الذي استعمل فيه ، إلاّ أنّ الروايات المنقولة تشير إلى مرحلة متقدمة ترجع به إلى زمن أبي الأسود نفسه .

غير أنّ الذي يرجح عندنا في هذا هو أنّ الناس استعملوه مع مصطلح « العربية » منذ القرن الأول للهجرة ، وقبل عصر ابن أبي إسحاق الحضرمي ، وكانوا يعنون به فرعاً من فروع العربية يختص بالإعراب وبما صار يسمى فيما بعد بالصرف ، والذي يؤيد هذا الترجيح ما نقله ابن سلام الجُمَحي عن أبيه عن يونس بن حبيب : « قال : وقلت ليونس : هل سمعت من أبي إسحاق شيئاً ؟ قال : قلت له : هل يقول أحد الصَّويق ؟ يعني : السَّويق ، قال نعم ، عمرو بن تميمٍ تقولها ، وما تريد إلى هذا ، عليك بباب من النحو يطرد وينقاس »[4] .

---

(١) طبقات فحول الشعراء : ١٥/١ .
(٢) نفسه : ١٢/١ .
(٣) نفسه : ٢١/١ .
(٤) نفسه : ١٥/١ .

ونسب إلى الخليل بن أحمد أنه رأى كتابين في النحو لعيسى بن عمر ، فقال فيهما :

بَطَلَ النحوُ جميعاً كلُّــــه غير ما أحدثَ عيسى بنُ عمرْ

وفي هذين النصين ما يشير إلى أنّ هذا المصطلح إنّما استُعمِل قبل الحضرمي ، وقبل الخليل .

وقد شكّ أحد الباحثين المعاصرين في معرفة الحضرمي لمصطلح نحو ، وقال عن الرواية المنقولة عن يونس ما يلي : « وأنا أشكّ في صحة هذا الخبر ، وأرجح أن ابن أبي إسحاق لم يستعمل كلمة (نحو) بدليل انفراد ابن سلام بتلك الرواية من جهة ، ومن جهة أخرى لم نجد أثراً واحداً يدلّ على أنّ العالِميْن : عيسى بن عمر الثقفي ، وأبا عمرو بن العلاء ، استعملا كلمة نحو ، مع أنهما عاصرا عبد الله بن أبي إسحاق ، وكانا من تلاميذه » (١) .

وعلى الرغم من وجاهة الدليلين اللذين قدمهما الأخ الباحث لا نجدهما مقنعين بما ذهب إليه ، أما الدليل الأول فلا حجة فيه ، لأن انفراد ابن سلام بالرواية لا يدل على بطلانها ، ولا يحمل على الشك فيها لأنه يصدر فيها عن تجربة ذاتية ، ولم ينقلها عن غيره ، فهو يقول : سمعت أبي يقول ليونس . . . وابن سلام ثقة لا يُشك في أمانته وعدله .

وأما الدليل الثاني فيُسقِطه أنّ ما نقِل عن عيسى بن عمر وعن أبي عمرو لا يَعْدو أن يكون رواياتٍ وآراءً وأقوالاً مبتسرة ، فلم يصل إلينا كتاب لأي منهما حتّى يكون شكّنا في الرواية مبنياً على أصل علمي صحيح .

---

(١) أبو الأسود الدؤلي . للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني . ص : ٢٢ .

المهم في المسألة أن مصطلح (عربية) ، ومصطلح (نحو) هما اللذان أطلقا على هذا العلم ، ثم زال الأول على الأيام ، وبقي الثاني [1] .

وقد تحدّث القدماء عن سبب تسمية هذا العلم بالنحو ، فذكروا أنّ أبا الأسود الدؤلي حين وضع ملاحظاته في العربية قال للناس : « أنحوا هذا النحو » ، وذكروا أيضاً أن علي بن أبي طالب سلم أبا الأسود الدؤلي الصحيفة النحوية وقال له : « انح هذا النحو » [2] ، فسمي العلم كله بـ « النحو » .

وأعتقد أنّ هذا من تفسير الناس وتزيُّدِهم ، لأنّ المصطلح اللغوي لا يسلك سبيله إلى الأذهان بهذه الطريقة ، بل يكون له أساس من الاستخدام ، ثم يتطور معناه ويطلق على شيء ما .

والشيء الذي أراه وأذهب إليه في هذه التسمية هو أنّ المؤدبين أو المقرئين كانوا يستخدمون كلمة « نحو » ليدلوا بها على الطريقة العربية في عبارة مّا ، كأن يقول بعضهم لبعض : العرب تنحو في هذا كذا ، أو نحْو العرب في هذا كذا . أو أن يسأل سائل : كيف تنحو العرب في هذا ؟ أو أن يقولوا : فلان ينحو في كلامه نحو العرب .

وربما كان المؤدبون يستعملون كلمة (نحو) لتوضيح القاعدة بالمثال الفصيح ، فتحول هذا المعنى المعجمي إلى معنى اصطلاحي ، وذلك من باب تسمية « الكل » باسم الجزء .

---

(١) أضاف الدكتور الدجني في كتابه السابق مصطلحين آخرين : الكلام والإعراب . واعتمد في ذلك رواية لكل مصطلح . والحق أن المقصود بالكلام والإعراب المعنى اللغوي دون غيره.

(٢) انظر في هذا : الإيضاح للزجاجي ٨٩ ، ونزهة الألباء ٤ ، وشرح نهج البلاغة لابن أبي حديد ٣٨/١ . ووفيات الأعيان ٣١٦/٢ (محيي الدين عبد الحميد) .

والذي يؤيد هذا أن استعمال كلمة (نحو) بمعنى (مثل) ، ترجع إلى عصر ابن أبي إسحاق الحضرمي ، وهو ممن أخذ النحو عن تلامذة أبي الأسود ، فقد نقل عنه أبو عبيدة عن يونس بن حبيب أنه قال : « ويزيدون في أوساط (فَعَلَ) : افتعل ، وانفعل ، واستفعل ، ونحو هذا »[1] . وقد كثر فيما بعد في كتب خالفيه[2] ، فأدى هذا إلى انتقال اللفظ من معناه اللغوي المعجمي ، إلى معنى اصطلاحي جديد ، هو أن يصير علماً على هذا الضرب من علوم اللغة العربية .

---

(١) مجاز القرآن : ٣١٦/١ .

(٢) انظر : كتاب سيبويه (هارون) : ١٢/١ ، ٢٦٦ ، ٣٤٥ .

٢ ـ أسباب وضع النحو

تحدث القدماء عن أسباب ظهور النحو ، فردوها إلى حوادثَ جزئيةٍ سنُلِمُّ بها في نهاية هذه الفِقْرة ،وهي في طبيعتها لا تستطيع أن تفسرَ لنا هذهِ الظاهرةَ الكبيرة في حياة العرب العلمية ، لأنها لا تعْدو أن تكون حوادثَ فرديةً نشأت عن ملابسات الحياة الجديدة ، ولأن ظواهر المجتمع وما ينشأ فيه من علوم وتيارات لا يمكن أن تخلقه حادثة جزئية من هذا النوع .

والحقُّ أن نشأة النحو ترتبط بجذور الحياة الإسلامية في ذلك الزمن ، وترتد إلى ما ترتد إليه نشأة العلوم الأخرى من لغوية ودينية وفلسفية ، وكان القرآن الكريم محورَ هذه الجذور ، وهو الركيزة الأساسية فيها ، وإذاً ، فإنّ نشأة العربية ـ بمعناها الاصطلاحي ـ انطلقت من قراءة القرآن ، لأن القراءة القرآنية هي التي دعت إلى ظهور « علم الأصوات » الذي نضجَ عند العرب ، فالمقريء كان مضطراً إلى إخراج الحروف مُخرَجاً فصيحاً ، وكان مضطراً أيضاً إلى معرفة المدِّ وقوانينه ، وإلى إحكام الهمز ومعرفة لهجات العرب فيه ، كما كان عليه أن يعرف ضوابط الإدغام والإظهار والإقلاب والغُنّة ، و . . . وإلى جانب هذا كله كان القرآن الكريم سبب ظهور « علم الغريب » وما جرَّ إليه من جمع الشعر والنوادر والرّحلات العلمية إلى البوادي ، والسعي إلى الأعراب في أسواق الحواضر ولا سيما (المِرْبَد) لأنّ في كلمات القرآن ما في كلمات الشعر من غرابة أحياناً تحتاج إلى شرح وتوضيح باعتماد العُرْف اللغوي السائد يومئذٍ .

ومن الطبيعي أن يكون القرآن أيضاً سبب ظهور « علم النحو » لأن النحو دراسة للتركيب اللغوي ، ورَصْدٌ للظواهر الإعرابية الناجمة عن القرائن اللفظية التي سُميت فيما بعد بالعوامل النحوية ، وقراءة القرآن تعتمد اعتماداً بارزاً على تغير أواخرِ الكلمات ، أي الإعراب ، وقد ظهر اللحن أولَ ما ظهر في القضايا الإعرابية .

وهذه العلوم كانت عند القوم علماً واحداً يطلق عليه اسم « العربية » – كما قلنا من قبل – وهي في الواقع علم واحد ، لأنّ دراسة الاصوات إنما هي دراسة للوحدات الأساسية التي يتكون منها التركيب اللغوي ، ولأن دراسة الكلمات الغريبة إنما هي دراسة الدلالةِ في مصطلح علم اللغة الحديث ، مع شيء غير قليلٍ من الاختلاف ، أما الدراسة النحوية فهي دراسة اللغة في نُظُمِها ، وأوضاع تراكيبها والوظائف المنُوطةِ بكلمات التركيب .

غير أننا لا نستطيع أن نفهم هذه النشأةِ بمعزلٍ عن الملابسات اللغوية التي كانت عليها العربية في الجاهلية والإسلام ، أو بمعزلٍ عن تطور الحياة الاجتماعية التي أدت إلى تعدد المستويات اللغوية في الناس .

ومن أجل ذلك نقول : إن هناك أسباباً ثلاثة لنشأة النحو ، هي : السبب الديني ، والسبب اللغوي ، والسبب الاجتماعي . ونُؤثِرُ أن نرجيء الحديث عن السبب الديني وإن كان هو المحوَر الأساسي ، لأنه لا يفهم بمعزل عن السببين اللذين ذكرنا .

١ – السبب اللغوي :

يرى اللغويون المتعمقون في الدراسات اللغوية « أن أصل علم اللغات عند جميع الأمم هو قيام تضاد بين لغتين أو مرتبتين من لغة واحدة ، مثل لهجة

العامة ولهجة الأوائل في كتب الدين »[1] لأنّ التضاد بين المرتبتين في اللغة الواحدة يثير في الذهن موازنة بين اللهجة التي تسمى فصيحة ، واللهجة الجديدة ، ويحمل الناس على معرفة الصواب ، كالذي حصل في الحياة الإسلامية . فاللحن الذي شاع في عامة الناس وخاصتهم حملهم على التأمل في اللغة والتبصر في ضوابطها ، كالبياض الذي يوضح السواد ، أو العكس .

على أننا لا نستطيع أن نَنْفُذَ إلى حقيقة هذا الباعث إلاّ إذا عرضنا جوهر الواقع اللغوي في القرنين ، الأول والثاني للهجرة ،وألْممنا بالمستويات التي كانت عليها اللغة العربية يومئذ لأن ذلك يؤدي إلى فهم منزلة (العربية) في نفوس العرب ، ويُسلِم إلى أحَد الأسباب التي أدت إلى وضع موازين في تعلمها وضبطها .

لقد كان هناك ثلاثة مستويات لغوية ، هي :

١ — **اللغة المثالية :** التي كانت تُستعمل في الشعر ، والخطب ، والمواعظ وتتقيّد بالإعراب وضوابطه ، فلا تخلُ بشيء منه ، وهذا ظاهر في قصائد الشعراء التي وصلت إلينا ، وهي تخلو من الظواهر اللّهْجية المحلية ، كالعجعجة والكشكشة ، وتليين الهمز ، وهي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، وثبتها على مر الأيام .

٢ — **اللغة البدوية :** وهي التي كانت تستخدم في بوادي نجد وتهامة والحجاز ، وما جاورها ، وهي أيضاً تُعنى بضوابط الإعراب ، ولا تخلّ به وهذا ظاهر فيما نقله النحويون من كلام الذين سموهم فصحاء ، وإذاً ، فإن اللغة البدوية هي اللغة المثالية نفسها ، لا تختلف عنها إلاّ في استعمال

(١) تاريخ الأدب العربي . كارل بروكلمان . ترجمة د . عبد الكريم النجار ٢/١٢٣ — ١٢٤ .

اللهجات المحلية التي تختلف بين منقطة وأخرى ، كالكشكشة وأضرابها ، وعلى الرغم من أن بعض هذه العادات قد تظهر في إنشاد الشعر إلاّ أنها لم تكن تعتمد فيه ، لأنّ بعضها يخل بالوزن الشعري ، كتخفيف الهمز الذي كانت عليه قريش .

٣ — **لغة الحواضر** : وهي التي كانت تستخدم في المدن كمكة والمدينة ، والطائف والحيرة وأطراف الشام ، وهذه ليست على مستوى واحد ، بل يختلف بعضها عن بعض ، وتتفاوت حظوظها قرباً من اللغة المثالية ، وبعداً عنها . فلغة مكة أفصح لهجات العرب من الناحية الصوتية لأنها تخلو من العادات التي صارت مستَهْجَنة في اللهجات الأخرى ، ولكنها إلى ذلك تخفف الهمزة ولا تُظهرها وهذا مخالف للغة المثالية التي نجدها في الشعر وفي أصحّ قراءات القرآن . أضف إلى ذلك أن معجمها اللغوي تأثر بلغات الجاليات التي كانت تستوطن مكة ، كالحبشية والرومية والفارسية ،وقد ازداد ذلك في الإسلام (١) ، إذ بدأ الناس فيها وفي المدينة والطائف يتخففون من بعض قيود الإعراب (٢) ، أما لغة الحيرة فقد كانت على مقربة من مواطن الفارسية ومتأثرة بها ولا نعرف شيئاً عن قواعدها ونُظُمها ، ومثلها لغة القبائل العربية التي كانت تستوطن مناطق في بلاد الشام ، إذ كانت متأثرة بالآرامية المحكية هناك .

وكانت اللغة المثالية شائعة في الجزيرة العربية من أقصاها إلى أقصاها ، ومستأثرة باهتمام العرب جميعاً ، وكانوا يسمونها هي ولغة البوادي (العربية) وقد صاغ بها الشعراء البُداة خاصة غُرَّ قصائدهم ، وكان سهلاً على الأعرابي أن يحيط بها ، لأنها لغته نفسها ، مع التخلي عن عادة يسهل تجنبها ، أما عَرَب الحواضر فكانوا يسلكون إلى تعلمها واحدة من سبيليْن : أولهما أن يرسلوا

---

(١) انظر : البيان والتبيين : ١/١٨ — ١٩ .
(٢) نفسه : ١/١٤٦ — ١٦٣ .

أطفالهم إلى البادية لينشأوا عليها ، ويأخذوها من أفواه أصحابها ، والثانية أن يتعلموها في الكتاتيب ، كالذي رواه الرواة عن عَدي بنِ زيد وتعلُّمِه العربية في كتاب في الحيرة [1] .

ولما جاء الإسلام نزل بها القرآن الكريم ، فزادها قدسية في نفوس العرب وصارت العناية بها استجابة لمؤثرين : أولهما ديني ، وثانيهما فني ، فلم تعد اللغةُ في نظر العربي المسلم مجردَ متعةٍ فنية في شعر ، أو في موعظة ، بل صارت إلى جانب ذلك أساساً لا بدّ منه في فهم القرآن الكريم والنفوذ إلى تعاليمه .

ويدلك على اهتمام سكان المدن بالعربية المثالية ، ما تجده عندهم من كراهية اللحن ، وأخبارُ ذلك كثيرة ، منها ما هو قريب من الواقع ، ومنها ما هو مفتعل متكلّف ، ولكنه يدل على شهرة الظاهرة وبروزها في الحياة ، ودونك طرفاً منها [2] .

ذكروا أن عمر بن الخطاب مرَّ « برجلين يرميان ، فقال أحدهما للآخر : أسَبْتَ. فقال عمر : سوء اللحن أشد من سوء الرمي » . وقيل لعبد الملك بن مروان : أسرعَ إليك الشيبُ . فقال : « شيبني ارتقاءُ المنابر مخافة اللحن » . وقال ابنه مَسْلَمَةُ بنُ عبدِ الملك : « اللحن في الكلام أقبح من الجُدَري في الوجه » . وقال عمر بن عبد العزيز : « أكاد أضرس إذا سمعت اللحن » . وهذا كثير جداً ، لا طائل في إثباته كله .

---

(١) الأغاني (دار الكتب) ٢/٩٦ .
(٢) انظر فيها : البيان والتبيين ٢/٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، الأغاني ١١/١٠١ ، طبقات النحويين واللغويين ١٢ ، ١٣ ، ٢٢ ، انباه الرواة ٢/٣١٩ ، وجمع الأستاذ سعيد الأفغاني طرفاً صالحاً منها في كتاب « في اصول النحو » أفدنا منه هنا .

وباستعراض الأخبار المروية عن اللحن نجده على ثلاثة مستويات : في القراءة القرآنية ، وفي الخطابة ، وفي اللغة المحكية .

أما في قراءة القرآن فلا نريد أن نذكر ما قاله المقرئون بعضهم في بعض ، لأنّ ما عُدّ من اللحن في هذه الطبقة ، تأوّله المتأخرون ، والتمسوا له وجهاً من وجوه العربية ، ولكن الذي نريد أن نذكره هو ما وقع من غير القراء ، ولم يكن قراءة ذات إسناد .

ويكفي هنا أن نذكر أن مثل هذا وقع في أيام الرسول (ص) ، إذ سمع رجلاً يقرأ فيلحن ، فقال : « أرْشِدوا أخاكم ، فإنه قد ضل » (١) ، ولا شك في أنّ اللحنة التي وقع فيها الرجل كانت في قراءة القرآن ، لأن الرسول (ص) لم يكن لينسبَ الضلال إلى رجل لمجرد لحنه في كلامه اليومي ، وقد قال ذلك صراحة صاحب « كنز العمال » .

ويبدو أن اللحن في قراءة القرآن في هذه المرحلة كان ذائعاً منتشراً ، يدلّ على ذلك ما نقل عن أبي بكر ، رضي الله عنه ، أنه قال : « لأنْ أقرأ فأُسقِطَ أحبُّ إليَّ من أن أقرأ فألحن » (٢) فهل يعقل أن يقول أبو بكر مثل هذا إذا لم يسمع لحناً كثيراً من قراء القرآن ؟

وفي أيام عمر ، وفي عهد الأمويين ، كثر اللحن في القراءة ، حتى إنّ الحجاج لم يسلم منه (٣) ، ولا بعض الخلفاء الأمويين (٤) .

أما ظهور اللحن في المستوى الثاني فأخباره غير كثيرة ، ولكن ما بقي

---

(١) انظر : الخصائص ٢/٨ ، وكنز العمال ١/١٥١ .
(٢) انظر : المزهر : ٢/٣٩٧ .
(٢) انظر : طبقات النحويين واللغويين ٢٨ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٦ .
(٤) انظر : البيان والتبيين ٢/٢٠٥ وما بعدها . و ٢/٢١٨ – ٢١٩ .

لنا منه يكفي للدلالة على ما خفي منه ، فمن أخبار الوليد بن عبد الملك أنه خطبَ الناسَ يوماً في المدينة فقال في استهلال خطبته : « يا أهلُ المدينة » [1] برفع المنادى المضاف .

أما وقوع اللحن في اللغة المحكية ، فالأخبار عنه كثيرة جداً ، بيْد أننا لا نستطيع أن نعرضها بالسهولة التي عرضنا بها أمثالها من قبل ، ولا بد من أن نقسم هذه اللغة إلى ثلاثة أقسام :

١ ــ اللغة المحكية في الحواضر حتى نهاية القرن الأول .

٢ ــ اللغة المحكية في الحواضر بعد هذا التاريخ .

٣ ــ اللغة المحكية في البوادي في القرنين كليهما .

أما اللغة الأولى فقد كانت معربة ، ولا سيما في عصر النبي والراشدين ؛ على أنها أقل ضبطاً من اللغة المثالية ، وربما كانت تتساهل في بعض الظواهر الإعرابية ، وبين أيدينا نص يشير بوضوح إلى هذه الظاهرة ، وهو أن القرشيين كانوا يمتدحون فصاحة سعيد بن العاص ويقولون : « إن عربية القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص ، لأنه كان أشبه لهجة برسول الله (ص) » [2] .

وفي هذا النص دلالة واضحة على طبيعة اللهجة القرشية في عصر الرسول (ص) وصحابته ، فهي ــ كما يبدو في النص ــ تختلف عن لغة القرآن ؛ أما الرسول فقد كان يتميز من قريش بهلجة خاصة ، وكان بعضهم يحاكيه ويتشبه به ، إلاّ أن ذلك كله لا يدلّ على أن لغة قريش كانت خالية من الإعراب ، وأنها تختلف عن لهجة الرسول اختلافاً كبيراً .

---

(١) هامش (في أصول النحو) ١٢ ، وانظر أمثلة أخرى في البيان والتبيين ٢/٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٢) الإصابة : ٢/٤٥ عن كتاب : المفصل في تاريخ العرب ٨/٦٠٨ .

والذي يدل على أنها كانت معربة قولُ أبي عبيدة في « مجاز القرآن » يعلل فهم الصحابة للقرآن وعدم سؤالهم عن بعض معانيه ، قال : « فلم يحتجِ السلفُ ، ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي (ص) أن يسألوا عن معانيه ، لأنهم كانوا عرب الألسُنِ ، فاستغنوا بعلمهم عن المسألة عن معانيه ، وعما فيه مما في كلام العرَب مثله من الوجوه والتلخيص ، وفي القرآن مثلُ ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب ، ومن الغريب والمعاني »[1] .

وأبو عبيدة من اللغويين المؤرخين الذين أدركوا أبا عمروِ بن العلاء ، وتلمذوا له ، فهو قريب من الحقبة التي يتكلم عنها .

وفيما روي لنا من أخبار اللحن ما يقطع بذلك ، ومعظمه منقول عن الجاحظ ، وهو من القدماء الذين أدركوا عصر الخليل وسيبويه ، فمما رووه من لحن الوليد بن عبد الملك أنه قال لغلامه : « يا غلام ، رُدَّ الفَرَسانِ الصادّانِ عن الميدان »[2] .

ورُوي لنا أن بعض الناس ظلوا على فصاحتهم وإعرابهم ، فلم يلحنوا في جدٍّ ولا هزل في عصر تجاوز القرن الأول للهجرة ، ذكروا منهم الحسن البصري ، والحجاج ، وأبا عمرو بن العلاء ، وأبا زيد الأنصاري ، ويحيى ابن يَعمُر ، وعيسى بن عمَر ، من ذلك ما قاله الجاحظ : « وممن كان لا يلحن البتة ، حتى كأن لسانه لسان أعرابي فصيح أبو زيد النحوي ، وأبو سعيد المعلِّم » . وفي رواية أخرى قال : « وزعم أبو العاصي أنه لم يرَ قروياً قط لا يلحن في حديثه وفيما يجري بينه وبين الناس إلاّ ما تفقده من أبي زيد

(١) مجاز القرآن : ١/٨ .
(٢) البيان والتبيين : ٢/٢٠٤ ، وانظر : ٢/٢١٠ – ٢٢٤ .

النحوي ، ومن أبي سعيد المعلـّم »[1] . ومنه أيضاً ما قاله الأصمعي في عيسى ابن عمر : « كان عيسى لا يدع الإعراب لشيء »[2] .

ولكن هذا لا يَعني أن اللغة المعربةفي هذه الحقبة كانت سليمة من اللحن ، فقد رأينا أن بداية اللحن كانت على عهد الرسول (ص) وصحابته ، وحوادث اللحن وكراهية الناس له تدل على أن اللغة كانت في المدن معربة ، إلاّ أن الفساد بدأ يدخلها ويشوه نقاءها ، وفي أيدينا نص صريح يدل على مستويين من الكلام في ذلك الوقت ، فقد قال الفراء لهارون الرشيد يعتذر عن لحن وقع منه في حضرته : « إن طباع أهل البدو الإعراب ، وطباع أهل الحضر اللحن ، فإذا تحفظت لم ألحن ، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت »[3] . وهناك نص منقول عن أبي الحسن الأخفش ، يقول : « وليس أحد من العرب الفصحاء إلاّ يقول : إنه يحكي كلام أبيه وسلفه ، يتوارثونه آخر عن أول ، وتابع عن متبع ، وليس كذلك أهل الحضر ، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة ، غير أنّ كلام أهل الحضر مُضاهٍ لكلام فصحاءِ العرب في حروفهم ، وتأليفهم ، إلاّ أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح »[4] .

وإذاً ، فإن طباع أهل الحضر اللحن ، لأن لغتهم لم تخِلّ بالإعراب كله ، بل بأشياء منه ، وهي مضاهية للكلام الفصيح في حروفها ، وتأليفها .

على أن اللحن في اللغة المحكية بدأ قليلاً ، ثم ما لبث أن توسعت دائرته ، حتى بات عدد الذين لا يلحنون قليلاً جداً لعهد بني أُمية ، وما صار الأمر إلى

---

(١) نفسه : ٢١٩/٢ ، و ١٦٣/١ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين ٤١ ، وانظر ما جاء عن يحيى بن يعمر في أنباه الرواة : ٢١/٤ .
(٣) نفسه : ١٤٣ .
(٤) الخصائص : ٢٩/٢ . وانظر شيئاً قريباً من هذا في طبقات ابن سلام : ١٠/١ .

بني العباس حتى فشت العُجْمة في الحضر ، وغلبت على السليقة ، على حينَ ظلت لغة البُداة سليمة من اللحن ، لبعدها عن اللغات الأجنبية ، ولهذا كانت هدفَ النحاة في السعي وراء الاستنباط .

وعلى الرغم من كثرة هذه الروايات ، ودقة تصويرها للواقع اللغوي ، نرى المستشرق فون كريمر Von Kremer يذهب مذهباً آخر ، ويضرب بهذه الظاهرة عرض الحائط ، يقول : « وهناك رواية يتناقلها الناس في أغلب الأحيان ، وبمقتضاها كان تسرب الفساد إلى اللغة العربية في البصرة هو السبب في ضرورة وضع قواعد للنحو لإنقاذ اللغة العربية من الاضمحلال والفساد في المستقبل ، ولا حاجة بنا هنا إلى القول إن هذه الرواية لا يُعوّل عليها إطلاقاً ، ولا أساس لها ، فالنحو العربي من وضع الأجانب من الآراميين والفرس ، وقد أوجدته الحاجة التي أحس بها هؤلاء الأجانب لتعلم كتابة اللغة العربية وقرءاتها على وجه صحيح ، وعلى الأخص غير العرب الذين أرادوا أن يكرسوا حياتهم للدراسات العلمية » (1) .

وهذا القول يلغي تفاعل الأسباب الثلاثة : الديني ، والاجتماعي ، واللغوي ، من دون أن يكون له مستند علمي ، ذهني ، أو تاريخي ، كما يجهل أو يتجاهل أثر القراءة القرآنية الأساسي في نشأة النحو والدراسات اللغوية المتنوعة .

هذا هو وضع اللغة العربية ، في القرنين الأول والثاني ، وهو وضع اجتماعي في المنزلة الأولى ، يضاف إليه تعلق العرب بلغتهم ، وحماستهم لها إلاّ أننا لا نستطيع أن نستجلي أسباب وضع النحو إلاّ إذا أحطنا بالسببين

---

(1) الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية . تعريب الدكتور : مصطفى طه بدر . ص : ٨٩ — ٩٠ .

الآخرين : الاجتماعي والديني ، لأن الأسباب الثلاثة متواشجة ، لا ينفصل بعضها عن بعض ، إلاّ لغرض دراسي (أكاديمي) .

٢ ـ السبب الاجتماعي :

ويرجع فساد اللغة العربية في الحواضر إلى الاختلاط بالأمم الأجنبية ، لأن احتكاك اللغات بعضها ببعض يؤدي إلى تبادل التأثير ، وحين نستعرض الأمصار الإسلامية في الحجاز والعراق ، والشام ، نجد ظاهرة جديدة تدخل حياة العرب في هذين القرنين ، هي اختلاطهم بالشعوب الأخرى ، في السُكنى ، والبيت ، والجيش ، والسوق ، وسائر المرافق العامة والخاصة . ففي مكة كان الناس طبقات ثلاثاً ، هي :

١ ـ العرب القرشيون ، وهم سادة الناس ، ورعاة الحرم .

٢ ـ العرب غير القرشيين ، وهم الذين كانوا يحالفون رجالاً من قريش ، أو يوالونهم ، وفي هؤلاء اليمني والمضري .

٣ ـ غير العرب : وهم قسمان ، الرقيق ، ورجال الجاليات الأجنبية .

أما الرقيق فكان يجلب من أسواق النخاسة ، ومعظم الأرقاء في مكة سود من أفريقيا ، وفيهم البيض الذين يؤسرون في الحرب ، وتدل الأخبار على أن عدد هؤلاء كان كبيراً جداً فقد ذكروا أن أبا ربيعة ـ والد الشاعر الغَزِل ـ كان عنده أكثر من ثلاث مئة عبد حبشي [١] ، وأن هنداً بنتَ عبدِ المطلب أعتقت في يوم واحد أربعين عبداً ، وأن سعيد بن العاص اشترى مئة عبد ، وأعتقهم [٢] .

---

(١) انظر الأغاني (دار الكتب) ٦٥/١ .
(٢) انظر الكامل ، للمبرد (أبو الفضل) ٩٦/٢ .

وقد اجتذب مركز مكة التجاري منذ الجاهلية جاليات أجنبية ، كانت ترعى مصالح بلادها التجارية ، وفيها الفارسي ، والرومي ، والهندي .

أما المدينة فقد كان يجاور العرب فيها جماعة من اليهود ، وهم عبرانيون نزحوا إلى بلاد العرب ، وأقاموا فيها (١) ، وبعد أن هاجر إليها الرسول (ص) وفدت إليها العناصر الأجنبية، لتعيش بجوار العرب وهم بين يمني كالأوس والخزرج ، ومضري كقريش وأحلافها .

وكانت العراق منذ الجاهلية موطناً لأجناس شتى ، ففيها الأنباط ، وهم في الأصل عرب ، ولكنهم نزحوا إليها من شرقي الأردن ، وكانوا يستعملون الآرامية في كتاباتهم ، ويدّعون أنهم من الفرس ، وفيها أيضاً الفرس ، وكانوا يُعرفون بالأساوِرة ، وفيها عرب الحيرة ، ويونان ، وهنود ، وعبيد من أفريقيا .

وظلت هذه الأجناس مقيمة فيها حين انتشر الإسلام ، فكانت البصرة تجمع قبائل عربية شتى من تميم ، وبكر ، وعبد القيس ، وهذيل ، والأزد ، وكل منها يتفرع إلى بطون وأفخاذ ويقيم بجوارهم الفرس والنبط ،والهنود (٢).

أما في الكوفة فقد كان العنصر العربي هو المؤسس في بادىء الأمر ، وقد غلبت عليه القبائل اليمنية ، كهمدان ، ومَذْحِج ، وكِنْدة ، وعاش بجانبها أخلاط من عرب الشمال ، فيهم المتحضرون كعرب قريش ، وفيهم البداة كبني دارم التميميين ، وبني طيء النجديين ، وفيهم عرب نصارى من بني تغلب ونجران وإياد ونمر .

---

(١) انظر مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول . للدكتور أحمد إبراهيم الشريف – مصر – دار الفكر ١٩٦٥ ، (ط ٢) – ص ٣٠٩ – ٣١٦ .

(٢) انظر : الحياة الأدبية في البصرة . د. أحمد كمال زكي ٥٣ – ١٠٤ .

وقد جاور العرب هؤلاء الفرس ، واحتكوا بهم في معظم جوانب الحياة ، لأن الفرس كانوا يشكلون في بادىء الأمر العنصر الثاني في الكوفة ، ثم ما لبثوا أن ازدادوا خلال قيام الدولة العباسية ، ثم غلبوا على العرب بعد استقرارها واحتلت لغتهم الصدارة في الجيش والتخاطب .

أضف إلى ذلك الأجناس الأخرى ، كالأنباط والسريان ، مما أدى إلى وجود لغة ثالثة في المجتمع الكوفي (١) .

أما في بلاد الشام فقد كانت بعض القبائل العربية موالية للروم منذ الجاهلية ، كقبائل غسان ، ولَخْم ، وجُذام ، وقد حاربوا المسلمين في اليرموك بقيادة جَبَلَةَ بنِ الأيهم ، أضف إلى ذلك أن هناك بطوناً من ربيعة ومضر واليمن تتوزع في مناطق متفرقة ، كالجزيرة والرقة وضواحي حلب (٢) .

ولما جاء الإسلام ، وفتحت الشام ، استقرت بطون من القبائل الفاتحة في الأمصار والثغور ، وتشتت وحدة القبيلة ، فكان هناك أزْد الشام ، وأزد العراق ، وخَثْعم الشام ، وخثعم العراق ، وقيس دمشق وقيس حمص ، وقُضاعة دمشق وقضاعة حمص ، وخليط من قبائل أخرى سكن في الشام يضم قيساً ولخماً وكندة وجذام وغسان (٣) .

وإلى جانب هذه الأخلاط العربية كان الفرس يستوطنون حمص وأنطاكية ، وبعلبك ثم انتقل بعضهم إلى سواحل شامية كعكا وصور (٤) ، وفي لبنان كان يعيش أخلاط متنوعة من الناس ، تحدث عنهم ياقوت في

---

(١) حياة الشعر في الكوفة ، د. يوسف خليف . ١٣٧ — ٢٢٨ .
(٢) انظر : فتوح الشام ١/١٠٥ ، ومعجم ما استعجم ٢/٥٦٨ — ٥٦٩ .
(٣) انظر : الأخبار الطوال . للدينوري ١٧٢ و ١٨١ .
(٤) انظر : فتوح البلدان ١٣٩ .

معجمه ، فذكر أن « في هذا الجبل سبعين لساناً ، لا يعرف كل قوم لسان الآخرين إلاّ بتَرجُمان » (١) .

هذه الأخلاط البشرية تجاورت في الأصقاع الإسلامية ، واحتكت لغاتها الكثيرة بعضُها ببعض ، فاتسعت الهُوَّة بين اللغات المحكية ، واللغة المثالية التي تستخدم في العبادة ، وفي دواوين الدولة ، على أننا نستطيع أن نتصور الوضع اللغوي من خلال ثلاث لغات كانت أكثر بروزاً في المجتمع آنذاك :

١ – **اللغة العربية** : وقد تبين لنا مما تقدم أن العرب استبدلوا بوحدة القبيلة وحدة البلد ، وأن قبائل عدنان جاورت القبائل اليمنية ، وهذا – ولا شك – يؤدي إلى تقارب اللهجات وتوحدها . غير أن هناك أثراً آخر هو أن اللغة العربية احتكت بلغات أجنبية ، كالفارسية والسريانية ، وتسرب إلى معجمها كلمات كثيرة منها ، واضطربت ألسنة الأعْراب في إقامة الإعراب ، وبهذا لم يعد الضعف اللغوي وقفاً على سكان المدن من العرب ، بل امتد حتى شمِل من كان فصيحاً لإقامته في الحواضر .

٢ – **اللغة الفارسية** : وقد سادت – كما رأينا – في مناطق العراق ،ولم تخل منها الشام والحجاز ، ومعظم كلماتها التي استعملت آنذاك تعبر عن حاجات عمرانية واجتماعية وقد ذكر الجاحظ شيئاً منها في كتبه ، منها : بالْ ، وهي المسحاة ، والباذَروج ، لريحانة كانت معروفة ، والجِهارْسوك ، لمفترق الطرق ، والوازار للسوق ، والخِيار للقِثّاء (٢) .

---

(١) معجم البلدان (لبنان) .

(٢) البيان والتبيين ١/١٩ – ٢٠ .

٣ — **اللغة السريانية** : وكانت سائدة في المناطق الشامية ، كما كانت لغة الكنيسة النِسْطورية في العراق منذ العصر الجاهلي ، وظلت نشيطة في الإسلام ، وتترجم إليها كتب اليونان ، ثم تترجم منها إلى العربية ، ولكنها على نشاطها كانت أقل تأثيراً في العربية من اللغة الفارسية يدل على ذلك قلة الألفاظ السريانية التي استخدمها العرب آنذاك .

هذه اللغات الثلاث ، ولغات أخرى غيرها أقل شأناً منها ، عاشت في بيئة واحدة هي حواضر العالم الإسلامي ، فأدى ذلك إلى وضع لغوي تتداخل فيه اللغات واللهجات ، وتذوب من كل منها أصالتها ، وتغدو لا هي إلى العربية ، ولا هي إلى الفارسية ، ولكنها لغة هجينة لا تصلح لغير التخاطب والتعبير عن الحاجات العارضة ، مما أدى إلى اتساع الهوة — كما قلنا — بين اللغة المحكية واللغة الفصيحة ، ومثل هذه الهوة تخيف المجتمع حين تكون أسسه قائمة على العقيدة الدينية التي لا تفهم ولا تصان إلاّ باللغة المقدسة ، التي هُدّدت أصالتُها ، وكادت تذوب .

وهناك شيء آخر لا يقل أهمية عما ذكرت ، هو أن اللغة الفصيحة كانت سبيل الناس آنذاك إلى الوظائف الحكومية ، والوصول إلى ذوي السلطان ، ويستوي في هذا العرب الذين فسدت سلائقهم ، والأعاجم الذين لم ينشأوا على اللغة الفصيحة ، ومثل هذا الحافز خليق بأن يدفع هؤلاء إلى وضع الأسس لتعلّم العربية ، والاشتغال بعلومها .

٣ — السبب الديني :

وقد كان من المتوقع أن تزول العربية من حياة الناس ، وأن يؤدي اتساع الهوة بينها وبين اللغة التي تتطور في المجتمع تطوراً سريعاً ، إلى نشوء لغة

لا أصالة لها ، تجمع الجذور العربية إلى خلائط من الفارسية ، والسريانية ، والرومية ، والهندية ، إلاّ أن ارتباط العربية الأصيلة بالإسلام ، هو الذي أبعد عنها شبح الزوال ، وهيأ لها أن تقهرَ عواديَ الزمن .

وربما كانت تسمية هذا السبب بالديني من باب استعمال العام في موضع الخاص ، إذ ان التعبير الأدق عن هذا أن يقال : السبب القرآني ، لأن الظاهرة القرآنية لم تكن قلباً للجوانب الروحية في حياة الناس فحسب ، بل كانت أيضاً قلباً للعادات اللغوية، إذ واجه العرب في قراءة القرآن مجموعة من الظواهر لم يكونوا في سلائقهم متفقين عليها ، أولها تعدد اللهجات المحلية واختلافها في القرب من لغة القرآن والبعد عنها ، ذلك أن القرآن نزل باللغة المثالية ، لغة الشعر والخطابة ، ولهذه اللغة من أصول النطق ، ومخارج الحروف ما لا يسهل إتقانه على جميع الناس يومئذ،ولا بد لهم فيه من مران وممارسة حتى يبلغوا فيه ما يطلب منهم .

أضف إلى ذلك أنهم مندوبون إلى فهم القرآن ، ووعي تعاليمه ، وذلك يحتاج إلى معرفة الألفاظ الغريبة التي لم يكن القرشي فيها بأحسن حظاً من غيره ، فالعرب كلهم يعرفون من اللغة أشياء ، ويجهلون منها أشياء ، ومن أجل ذلك نجم بين المسلمين من يتلمسون غرائب القرآن في الشعر ، وكان أشهر هؤلاء عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عباس ، وعروة بن الزبير ، وبهذا ظهرت طبقة من الصحابة والتابعين تعنى برواية الشعر ، أشهرهم — غير من ذكرنا — عبد الله بن ذكوان ، وجبر بن حبيب .

وإلى جانب هذا نجد شيئاً آخر لا يخلو من أهمية ، فالقرآن الكريم استخدم كلمات غير عربية ، يبدو أنها كانت مما عرِّب واستخدم في البيئات العربية ولا سيما مكة ، وكان لا بد إزاء هذه الظاهرة من تلمس معانيها ، وردها

إلى أصولها وقد عرف بهذه الظاهرة في تاريخ التفسير كثيرون ، أهمهم ابن عباس ، وتلميذاه : سعيد بن جبير ، ووهب بن منبه [١] .

وتأتي بعد هذا كله ظاهرة الإعراب في لغة القرآن ، وربما كانت أكبر الصعوبات التي واجهها العرب والمسلمون ، وقد استأثرت باهتمام التاريخ أكثر من غيرها ، ويبدو ذلك فيما نقل عن الرسول (ص) وعن صحابته ، وتابعيهم ، فقد نقل أبو هريرة عن الرسول (ص) أنه قال : « أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه »[٢] ، ونقلوا عن أبي بكر قولَين ربما كانا في الأصل قولاً واحداً ، الأول قوله : « لأن أقرأ فأُسقِط خير من أن أقرأ فألحن » . والثاني قوله : « لأنْ أعربَ آية من القرآن أحب إليّ من أن أحفظ آية » [٣] .

ونقل عن عمر بن الخطاب في هذا أقوال كثيرة ، منها قوله لجماعة كانوا يتلون القرآن : « اقرأوا ولا تلحنوا » [٤] وقوله : « تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه » [٥] وجاء عن عبد الله بن مسعود أنه قال : « أعربوا القرآن فإنه عربي ، والله يحب أن يعرب » [٦] . وقال عبد الله بن عمر : « أعربوا القرآن » [٧] . وقال أبو ذر الغفاري : « تعلموا العربية في القرآن كما تتعلمون حفظه » [٨] . ونجد مثل ذلك عند الحسن البصري من

---

(١) انظر على سبيل المثال البحر المحيط ٢٧٢/٣ .
(٢) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ١٥/١ .
(٣) انظر : المزهر ٣٩٧/٢ ، وإيضاح الوقف ٢٣/١ .
(٤) إيضاح الوقف والابتداء : ١٩/١ — ٢٠ .
(٥) نفسه : ٣٤/١ — ٣٥ .
(٦) نفسه : ١٩/١ ، وانظر ٣٥/١ .
(٧) نفسه : ٢٨/١ — ٢٩ .
(٨) نفسه : ٢٣/١ .

التابعين (١) ، وهذه الدعوات تدل على واقع لغوي عاناه ذوو الغيرة على لغة القرآن منذ عصر الرسول (ص) ، وازداد سوءاً في عهد صحابته وتابعيهم .

وفيما ذكره المؤرخون في حديثهم عن أسباب وضع النحو ما يحمل الظاهرة القرآنية نفسها ، فقد تحدّثوا عن أعرابي قدم إلى المدينة يطلب أن يقرأ القرآن ، فأقرأه بعضهم : « إن الله بريء من المشركين ورسولِه » .(بكسر اللام عطفاً على المشركين) . فقال الأعرابي : « إن يكن الله بريئاً من رسوله فأنا أبرأ منه أيضاً ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب ، فأمر ألاّ يقرىء القرآن إلاّ عالِمٌ باللغة ، وأمر أبا الأسود أن يضع النحو » (٢) .

وسنرى فيما سيأتي من البحث أن القرآن الكريم أثار حركة لدراسة اللغة ، وكوّن طبقة من الناس تُعنى بالعربية ، كان من بينهم أبو الأسود الدؤلي .

٤ — رؤية القدماء ومناقشتها

تلك هي الأسباب الأساسية التي عملت على وضع النحو وتطوره . غير أنّ القدماء ساقوا في هذا روايات تدل على رؤية مضطربة ، تجزّىء السبب ، وتجعل وضع النحو خاضعاً لمصادفة عارضة ، من ذلك أنهم تحدثوا عن قوم دخلوا على زياد بن أبيه ، فقالوا له : توفي أبانا وترك بنون . فاستاء زياد لهذا اللحن القبيح ، فدعا أبا الأسود ، وأمره بوضع النحو ، ورووا أيضاً أن أبا الأسود دخل بيته فقالت له ابنته تتعجب : ما أشدُّ الحرِّ ، أو : ما أجمل السماءِ . فوضع أبو الأسود النحو . وتذكر رواية أخرى أن أعرابياً طلب من يقرئه القرآن فأقرأه بعضهم : إن الله بريء من المشركين ورسولِه .

---

(١) انظر : الاتقان ١/١٨٠ .

(٢) انظر هذه الأخبار بحسب الترتيب : انباه الرواة ١/١٥ ، والإيضاح ٨٩ ، والأغاني ١٢/٢٧٩ ، ونزهة الألباء ١٢ ، والقرطبي ١/٢٤ ، ونزهة الألباء ٧ .

فأمر عمر بن الخطاب أن يضع النحوَ أبو الأسود . وتذهب رواية أخرى إلى أن علي بن أبي طالب سمع من يقرأ : لا يأكله إلاّ الخاطئين . فوضع النحو[1] .

وهناك أخبار كثيرة من هذا اللون ، لا نرى طائلاً في ذكرها [2] ، لأنها كلها لا تعدو أن تكون تفسيراً لتفجير شعور الخوف الذي لابس المسلمين آنذاك ، من جراء شيوع اللحن ، وكثرة الهُجْنة في الكلام .

وهذه الأخبار تصور عملية وضع النحو تصويراً ساذجاً ، فقد خيل للقدماء أن النحو كان كاملاً في ذهن أبي الأسود ، فمنذ سمع اللحن الذي أنكرَه وضعه وضعاً سريعاً .

وهذا – ولا شك – مخالف لطبيعة الأشياء ، لأن وضع الملاحظات النحوية – كما سنرى – مرّ بمراحل ثلاث في حياة أبي الأسود ، ولا بد له من تأمل ، وملاحظة واستقراء ، واستنباط وهذه العمليات النفسية لا تنبثق فجأة لحادثة عارضة .

---

(١) و (٢) المرجع السابق .

« ٢ »

وَاضِع النَّحو

عند المؤرّخين والباحثين

واضع النحو
عند المؤرخين والباحثين

كان واضحاً للمؤرخين القدماء أن واضع النحو العربي هو أبو الأسود الدؤلي ، ولكنهم إلى ذلك كانوا يذكرون بعض الأخبار التي تنسب وضعه إلى غيره ، لا لأنهم كانوا يشكون في الأمر ، بل لأنهم يريدون أن يكون عملهم ذا شمول واستقصاء .

ولما آل الأمر إلى الباحثين المعاصرين سلموا بما قاله القدماء ، ونسبوا وضع النحو مثلهم إلى أبي الأسود .

غير أن بعض المستشرقين شكوا في ذلك ، بل رأوه حديثَ خرافةٍ ، ولم يتبين لهم الرجل الذي وضعه ، ولكنهم يجدون المرحلة التي عاش فيها ابن أبي إسحاق الحضرمي ، هي المرحلة التي وضع فيها النحو . ثم تبعهم في ذلك باحثون معاصرون من العرب نذكر منهم : المرحوم أحمد أمين ، والمرحوم إبراهيم مصطفى ، والدكتور شوقي ضيف . وسنُلم بآرائهم في هذه الفِقْرة ، ونناقشها ثم نبين الحقيقة التي نراها .

آ : آراء القدماء

ولعلّ خير منهج نسلكه في عرض آراء القدماء هو أن نراعي الترتيب التاريخي ، وسنقف عند نهاية القرن الرابع ، لأن المؤرخين وأصحاب الطبقات

بعد هذه المرحلة صاروا يُثْبتون من النصوص والروايات ما ذكره أسلافهم في القرون الأولى ، من غير أن يكون لهم رأي في الموضوع أو جديد فيه :

١ – قال ابن سلام الجُمَحي المتوفّى سنة (٢٣٢) للهجرة : « وكان أوّل من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي » (١) .

٢ – وقال ابن قتيبة المتوفّى سنة (٢٧٦) : « أول من وضع علم النحو أبو الأسود الدؤلي » . وقال في موضع آخر : « وهو أول من وضع العربية » (٢) .

٣ – وذكر أبو العباس المبرِّد (٢٨٦) أن « ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت : ما أشدُّ الحرِّ » فقال لها : « الحصباء بالرمضاء . قالت : إنما تعجبت من شدته . قال : أوقد لحن الناس ؟ فأخبر بذلك علياً رحمة الله عليه ، فأعطاه أصولاً بنى منها ، وعَمِل بعده عليها » (٣) .

٤ – وذكر أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨) غير رواية ترجع بوضع النحو إلى أبي الأسود دون غيره ، منها أن عمر بن الخطاب « أمر أبا الأسود فوضع النحو » . ومنها أن زياد بن أبيه قال لأبي الأسود : « يا أبا الأسود إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب ، فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب الله ، فأبى ذلك أبو الأسود وكره إجابة زياد إلى ما سأل » ولكنه فيما بعد استجاب له .

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/١٢ .
(٢) الشعر والشعراء (دار المعارف) ٧٢٩ ، والمعارف (مطبعة الأزهر) ١٩٢ .
(٣) الفاضل : ص : ٩٥ (دار الكتب المصرية ١٩٥٦) تحقيق الميمني .

وذكر أيضاً أن أبا الأسود « أخذ النحو عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه » . ونقل عن عاصم بن أبي النجود أن « أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي » . ونقل عن التوزي عن أبي عبيـــدة أن « أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤلي ، ثم ميمون الأقرن ، ثم عنبسة الفيل ، ثم عبد الله بن أبي إسحاق » (١) .

٥ — وذكر أبو الطيب اللغوي المتوفى سنة (٣٥١) عدة روايات ، هي :

— « ثم كان أولَ من رسم للناس النحوَ أبو الأسود الدؤلي ، فيما حدّثنا به أبو الفضل جعفر بن محمد بابتويه ، قال : حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن حميد قال : أخبرنا أبو حاتم السجستاني ، وأخبرنا أبو بكر محمد بن يحيى قال : حدّثنا محمد بن يزيد قال : حدثنا أبو عمر الجرمي عن الخليل ، قالوا : وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام . لأنه سمع لحناً ، فقال لأبي الأسود : اجعل للناس حروفاً ، وأشار له إلى الرفع والنصب والجر ، فكان أبو الأسود ضنيناً بما أخذه من ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام » (٢) .

— ونقل بإسناد آخر ما يلي : « سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ : إن الله بريء من المشركين ورسولِه . بكسر اللام . فقال : لا أظن يسعني إلاّ أن أضع شيئاً أصلح به نحو هذا . أو كلاماً (٣) هذا

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص : ٣٩ — ٤٤ (مجمع اللغة العربية) .
(٢) مراتب النحويين : ٦ .
(٣) في الأصل : كلام .

معناه ، فوضع النحو قال : وكان أول من رسمه ، فوضع منه شيئاً قليلاً (١) ، حتى تعمّق النظر من بعده ، وطولوا الأبواب(٢) »

— وقال أبو حاتم ، وقال داؤد بن الزبْر عن قتادة ، قال: « أول من وضع النحو بعد أبي الأسود يحيى بن يَعْمُرَ ، وقد أخذ عنه عبد الله بن أبي إسحاق » (٣) .

— وذكر أيضاً في موضع آخر ما يلي : « وأما عبد الرحمن بن هرمز فروى ابن لَهِيعَة عن النَّضر قال (٤) : كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية ، وكان أعلم الناس بأنساب قريش ، وأحد القراء » (٥) .

— وقال في موضع آخر « وحدث عمر بن شبة قال : حدثني عبد الله ابن محمد التوزّي الصَدُوق — ما علمت — العفيف ، قال سمعت أبا عبيدة مَعْمَرَ بنَ المثنى يقول : أول من وضع العربية أبو الأسود الدِيلي ، ثم ميمون الأقرن ، ثم عنبسة الفيل ، ثم عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي » (٦) .

٦ — وننتقل إلى أبي بكر الزُبَيْدي المتوفى سنة (٣٧٩) للهجرة ، لنراه ينقل في موضع عبارة ابن سلاّم مع شيء من التصرّف ، يقول « أول من أسس العربية ، ونهج سبيلها ووضع قياسها ، وذلك حين اضطرب كلام

---

(١) في النص : جليلا .
(٢) مراتب النحويين : ٨ .
(٣) نفسه : ١٣ .
(٤) خلت الجملة الخبرية — كما ترى — من رابط . وهذا سهو من أبي الطيب .
(٥) مراتب النحويين : ٢٢ .
(٦) نفسه : ٢٥ .

العرب ، وصار سَراةُ الناس ووجوههم يلحنون » . ونقل عن المبرِّد قوله : « أول من وضع العربية ونقط المصاحف أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو » . وقوله : « سئل أبو الأسود الدؤلي عمن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه ، فقال : تلقيته من علي بن أبي طالب رحمه الله » [1] .

ثم أتى على ذكر الروايات التي تنص على أن زياد بن أبيه أمر أبا الأسود بوضع النحو أو أن أبا الأسود هو الذي طلب من زياد أن يسمح له بوضعه ، كما ذكر ما وضعه من أبواب نحوية .

٧ — ويتحدث أبو حيان التوحيدي (٣٨٠) عن نشأة النحو ، فيذكر أن « علي بن أبي طالب رضوان الله عليه سمع قارئاً يقرأ على غير وجه الصواب فساءه ذلك ، فتقدم إلى أبي الأسود الدؤلي حتى وضع للناس أصلاً ومثالاً وباباً وقياساً ، بعد أن فتق له حاشيته ، ومهّد له مهاده ، وضرب له قواعده »[2].

٨ — وعند أبي سعيد السيرافي (٣٨١) نجد تحديداً أكثر ، يقول في مطلع كتابه : « اختلف الناس في أول من رسم النحو ، فقال قائلون : أبو الأسود الدؤلي ، وقال آخرون نصر بن عاصم الدؤلي ، ويقال : الليثي . وقال آخرون : عبد الرحمن بن هرمز ، وأكثر الناس على أبي الأسود الدؤلي ».

ثم نقل بإسناد عن أبي عبيدة أن أبا الأسود أخذ العربية عن علي بن أبي طالب عليه السلام ،فكان لا يُخرج شيئاً مما أخذه عنه ، حتى بعث إليه زياد ابن أبيه [3] .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ٢١ وما بعدها .

(٢) البصائر والذخائر : ٨٣/١ (القاهرة ١٩٥٣) .

(٣) أخبار النحويين البصريين ١٣ — ١٤ .

وحين تحدث عن أسباب وضع النحو لم يذكر أحداً غير أبي الأسود ، ثم نقل عن عاصم بن بَهْدلة ، المتوفى سنة (١٢٨) للهجرة ، أنه قال : « أول من وضع العربية أبو الأسود الديلي » (١) .

وفي ترجمة نصر بن عاصم يثبت أن خالداً الحذاءَ قال : « سألت نصر ابن عاصم — وهو أول من وضع العربية — كيف تقرؤها ، قال : قل هو الله أحدُ الله الصمد » (٢) .

— وعلى الرغم من أن ابن النديم توفي قبل السيرافي بسنة واحدة ، رأيتني مضطراً إلى أن أقدم أبا سعيد ، لأنه يروي عنه ، ويزيد عليه في حديثه عن المسألة . يقول : « زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ، وأنّ أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه. وقال آخرون : رسم النحو نصر بن عاصم الدؤلي ويقال الليثي . قرأت بخط أبي عبد الله بن مقلة عن ثعلب أنه قال : روى ابن لهيعة عن أبي النضر قال : كان عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية ، وكان أعلم الناس بأنساب قريش وأخبارها وأحد القراء ، وكذا حدثني الشيخ أبو سعيد السيرافي رضي الله عنه » (٣) .

ثم انتقل ليتحدث عن أسباب وضع النحو فلم يذكر غير أبي الأسود ، على غرار ما رأينا عند السيرافي نفسه ، ولكنه يزيد عليه فيروي قصة طويلة نرى من اللازم نقلها كاملة لأنها ذات دلالة واضحة . يقول : « كان بمدينة الحَديثةِ رجل يقال له محمد بن الحسين ، ويعرف بابن أبي بعرة ، جمّاعة

(١) نفسه : ١٧ .
(٢) نفسه : ٢٠ .
(٣) الفهرست : (طبعة طهران) ص ٤٥ .

للكتب ، له خزانة لم أرَ لأحد مثلها كثرة ، تحتوي على قطعة من الكتب الغريبة في النحو واللغة والأدب ، والكتب القديمة ، فلقيت هذا الرجل دفعات فأنِسَ بي ، وكان نفوراً ضنيناً بما عنده وخائفاً من بني حمدان ، فأخرج إلي قِمَطْراً فيه ثلاث مئة رطل جلود فلجان ، وصكاك ، وقرطاس مصر ، وورق صيني ، وورق تهامي ، وجلود آدم ، وورق خراساني فيها تعليقات لغة عن العرب ، وقصائد مفردات من أشعارهم ، وشيء من النحو والحكايات والأخبار والأسمار والأنساب ، وغير ذلك من علوم العرب وغيرهم . وذكر أن رجلاً من أهل الكوفة — ذهب عني اسمه — كان مُسْتَهْتَراً بجمع الخطوط القديمة ، وأنه لما حضرته الوفاة خصه بذلك لصداقة كانت بينهما ، وأفضال من محمد بن الحسين عليه ، ومجانسة بالمذهب ، فإنه كان شيعياً ، فرأيتها وقلبتها فرأيت عجباً ، إلاّ أن الزمان قد أخلقها وعمل فيها عملاً أدرسها وأحرفها ، وكان على كل جزء أو ورقة أو مدرج توقيع بخطوط العلماء واحداً إثر واحد ، يذكر فيه خط من هو وتحت كل توقيع توقيع آخر وخمسة وستة من شهادات العلماء على خطوط بعضٍ لبعض ، ورأيت في جملتها مصحفاً بخط خالد بن أبي الهياج صاحب علي عليه السلام ، ثم وصل هذا المصحف إلى أبي عبد الله بن حاني رحمه الله ، ورأيت فيها بخطوط الأئمة من الحسن وإلى الحسين عليهم السلام ، ورأيت عدة أمانات وعهود بخط أمير المؤمنين علي عليه السلام ، وبخط غيره من كتاب النبي عليه السلام ، ومن خطوط العلماء في النحو واللغة ، مثل أبي عمرو بن العلاء ، وأبي عمرو الشيباني ، والأصمعي ، وابن الأعرابي ، وسيبويه ، والفراء ، والكسائي ، ومن خطوط أصحاب الحديث مثل سفيان بن عيينة ، وسفيان الثوري ، والأوزاعي وغيرهم . ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته ، وهي أربع أوراق أحسبها من ورق الصيني ، ترْجَمَتُها : « هذه فيها كلام عن الفاعل والمفعول من أبي الأسود ، رحمة الله عليه . بخط يحيى بن يعمر . وتحت هذا الخط بخط عتيق : هذا خط علان النحوي ، وتحته : هذا خط النضر بن شميل » .

ثم لما مات هذا الرجل فقدنا هذا القِمَطْر وما كان فيه ، فما سمعنا له خبراً ، ولا رأيت منه غير المصحف ، هذا على كثرة بحثي عنه »[1] .

تلك هي آراء القدماء ، وأول ما يقابلنا فيها أنها تعرض ما تعرض بلا مناقشة ولا محاكمة ، وأنها لا تشير إلى ضعف ما ضعف من الأخبار ، أو قوة ما قوي منها .

وعلى الرغم من أننا نعرف ما فقدته المكتبة العربية من تراثنا التاريخي والنحوي نرانا قانعين بما انتهينا إليه من نتائج ، لأن ما أثبتناه من الروايات نموذج لما ضاع ، ولما أهملناه من تراث المتأخرين أمثال أبي البركات الأنباري ، وأبي الحسن القِفْطي ، وياقوت الحَمَوي ، فمثل هذه الروايات المتداولة المكرورة يجزىء فيها ما ذكره المتقدمون عما نقله المتأخرون .

ويتضح لنا مما أثبتناه من الأخبار الأمورُ التالية :

١ً – حتى زمن يقرب من نهاية القرن الثالث لم يذكر المؤرخون غير أبي الأسود الدؤلي ، وإنما ذُكِر من ذُكِر بعد هذا التاريخ .

٢ً – وهناك ما يشبه الإجماع على أن واضع النحو أبو الأسود الدؤلي ، والرواة الذين نقلوا خبر وضعه النحو يتصلون به في الزمان والمكان ، وهم : أبو حرب ابنه ، ويحيى بن يعمر ، وعنبسة الفيل ، وميمون الأقرن ، وهؤلاء تلامذته ، ثم جاء الجيل الذي أخذ عنهم كأبي سفيان ابن العلاء ، وابن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر ، ثم روى الخبر بعدهم تلامذتهم أمثال الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، والأخفش الأوسط ، وأبو عبيدة ، ثم الجرمي ، والمازني ، والمبرّد ، والأخفش

---

(١) نفسه : ٤٦ .

الأصغر، وقد روى الخبر أيضاً من المقرئين عاصم بن أبي النجود، ورواه من الأدباء الرواة أبو عثمان الجاحظ »(1) .

وهؤلاء الأعلام من الرواة يؤلفون سلسلة متصلة ، تبدأ بأبي الأسود نفسه بوساطة أبي حرب ، وابن يعمر ، وعنبسة ، وميمون ، وتنتهي في القرن الرابع عند أبي الفرج الأصبهاني الذي روى الخبر مرة عن الأخفش الأصغر، علي ابن سليمان (2) ، ومرّة أخرى عن أبي رستم الطبري (3) ، والشك في خبر تاريخي ينقله هؤلاء الرواة يبعدُنا عن المنهج العلمي السليم، ولا سيما إذا كان هذا الخبر مؤيداً بما يشبه الإجماع .

3 – أما الروايات التي نَسَبَتْ وضعه إلى غيره فيمكن تأويلها بما في بعضها من معطيات ودلائل ، من ذلك رواية أبي الطيب اللغوي التي تقول : « أول من وضع النحو بعد أبي الأسود يحيى بن يعمر » . وروايته الأخرى التي تقول : « أول من وضع العربية أبو الأسود الدِيلي ، ثم ميمون الأقرن ، ثم عنبسة الفيل ، ثم عبد الله بن أبي إسحاق » . وكذلك نجد ما يشبه هذا في الزبيدي حين تحدث عن عبد الرحمن بن هرمز قال : « مِن أول من وضع العربية » (4) . فهذا يعني أن نسبة الأولية إلى أحد غير أبي الأسود فيها تجوُّز ، أو تساهل في التعبير ، وأن المتأخرين من الرواة ظنوها حقيقة ، فزعموا أن هناك اختلافاً بين الرواة في أول من وضع العربية .

---

(1) انظر في هذا كله : الأغاني 12/297 – 300 (دار الكتب) .
(2) انظر : 12/299 .
(3) انظر : 12/298 .
(4) طبقات النحويين واللغويين (ط 2) 26 .

٤ً — هناك مسوغات زمنية ومكانية لنسبة وضع النحو إلى غير أبي الأسود ، فالمرحلة التي أظلت هؤلاء جميعاً كانت مرحلة ابتداء ، وهذا يعني أنهم جميعاً كانوا يسمعون اللغة المحكية ، وينظرون في اللغة المدونة ، ويستنبطون من هذه وتلك بقدر ما أوتوا من ذكاءٍ وبُعْدِ نظر ، ولا يشك أحد في أن المتأخر سيهتدي إلى ما لم يهتدِ إليهِ المتقدّم ، ومن هنا كانت حُظوظ ابن هرمز ، ونصر ، ويحيى ، من هذا العلم تفوق حظ شيخهم أبي الأسود ، فكأن بعض الناس لم يعتدّ بما استنبطه الشيخ ، إعجاباً بما استنبطه بعضُ التلاميذ ، فنسب إليه وضع العربية تجوزاً لا حقيقة ، ويؤيد هذا ما رأينا في كلام أبي الطيب ، وفي كلام الزبيدي.

هذه هي المسوغات الزمانية ، أما المسوغات المكانية فربما فسّرت لنا نسبة الوضع إلى ابن هرمز خاصة ، فقد عاش الرجل في المدينة المنورة ، لا في البصرة كما عاش غيره ، وعنه أخذ أهلها النحو دون غيره ، فهو عندهم أول معلم للعربية ، وقد جاء في القفطي ما يؤكد ذلك ، قال في ترجمته : « قال أهل العلم : إنه أول من وضع علم العربية ، والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ، وأظهر هذا العلم في المدينة ، وهو أول من أظهره وتكلم فيه بالمدينة ، وكان من أعلم النـــاس بالنحو وأنساب قريش ، وما أخذ أهل المدينة النحو إلاّ منه ولا نقلوا إلاّ عنه »(١) . ويصدق هذا بعض الصدق في يحيى بن يعمر الذي ترك العراق وعاش في خراسان ، ولا يرد هذا أن المؤرخين من غير الحجاز وخراسان ، لأن تأريخ النحو لم يكن يُرْجَعُ فيه إلى وثائق ومدوّنات ، بل رُجِـع إلى ما تداوله الناس من أخبار ، فأثبتها بلا محاكمة ، كما قلنا من قبل .

---

(١) إنباه الرواة : ١٧٢/٢ .

٥ً – لم يتفق المؤرخون الذين ذكروا غير أبي الأسود على واحد من العلماء فذكر بعضهم – كما رأينا – عبد الرحمن بن هرمز ، وذكر آخرون نصر بن عاصم ، وذكر فريق ثالث يحيى بن يعمر ، على حين نجدهم جميعاً يتفقون على أبي الأسود .

٦ً – ونأتي إلى خبر ابن النديم ، وهو يحتاج إلى مناقشة وروية ، ففيه ما يحمل على الشك ، وفيه ما يدفع الشك ، وأول شيء يشكك في أن تكون هذه الأوراق الأربع من نحو أبي الأسود هو أننا لم نرَ أحداً قبل القرن الرابع ذكرها ، أو زعم أنه رآها ، بل إن كتابيْ عيسى بن عمر المتوفى سنة ١٤٩ ، وهما الجامع والإكمال ، فُقِدا ، ولم يرهما أحد في ذلك الوقت ، كما صرح السيرافي ، فكيف بأوراق أبي الأسود المتوفى سنة ٦٩ للهجرة ؟

وعلى الرغم من ذلك لا نشك في أن ابن النديم شاهد أوراقاً أربعاً فيها نحو ، وكتب فيها ما كتب ، لأن الرجل ثقة ، ولأن ما أورده من مقويات الخبر يؤكد ما قال ، فنحن لا نشك في صدق الخبر ، بل في صحة أن يكون ما في الأوراق نحواً لأبي الأسود .

ولكنها رغم ذلك كله ذات دلالة على ما نحن فيه ، فهي تكشف عن رؤية العصر كله في واضع النحو الأول ، وتدل على شيوع الخبر واستقراره في أذهان الناس .

٧ً – أما وقد انتهينا إلى هذا فيجدر بنا أن نتبين أن الذين أجمعوا على أبي الأسود فريقان : يرى أولهما أنه استنبط النحو واستخرج قاعداته من دون مرشد ، ويرى الثاني أنه أخذه عن علي بن أبي طالب . وهذا الفريق لا يجمع على المادة التي قدمها عليٌّ لأبي الأسود . وسنتحدث عن ذلك بالتفصيل فيما بعد .

ب : آراء المعاصرين

تأثر بعض الباحثين المعاصرين – وهم من أساتذة هذا الجيل ، بآراء المستشرقين ، وانتهوا إلى نتائج بعيدة عن الواقع التاريخي ، فما قاله المستشرقون؟ وما قاله هؤلاء ؟

١ً – نؤثر هنا أن نكتفي برأي المستشرق الألماني كارل برُوكِلْمان ، لأنه – كما يبدو – هو الذي هيمن على بحوث المرحوم أحمد أمين ، ومن تقيَّل ظلالَه من تلامذته ، ومعاصريه .

يرى هذا المستشرق أن ما نسب إلى أبي الأسود من دراسات لغوية لا يعدو أن يكونَ « من قَبيل الأساطير » [(١)] . ويرى أيضاً أن « تعيينَ أول من وجه العرب إلى الاشتغال بالبحوث اللغوية أمر لا يزال غامضاً بعدُ ، وما يُروى عن تلاميذ أبي الأسود المزعومين فهو أمر غير أكيد أيضاً ، مثل علاقات أبي الأسود نفسه بهذه الدراسة . ونحن ندخل لأوّل مرّة في دائرة التاريخ الصحيح مع طبقة أساتذة الخليل وسيبويه » [(٢)] .

يتضح لنا في هذا الرأي ما يعانيه بروكلمان من آثار العمومية – إن صح القول – فعلى حين نراه في بعض العبارات يلجأ إلى الجزم ، نراه في غيرها يتراجع ويشك ، فإلى جانب « من قبيل الأساطير » و « تلاميذ أبي الأسود المزعومين » نجد « غير أكيد » ، و « لا يزال غامضاً » ، و « التاريخ الصحيح ». إنه لا يقنع بأن أبا الأسود وتلامذته قاموا بشيء من الدرس اللغوي إلاّ إذا رأى أثراً مدوناً من تراث هؤلاء « المزعومين » ولذلك لا يجد النحو قبل مرحلة الحضرمي وعيسى بن عمر ، إلاّ أسطورة حاكها الرواة ولفقوها ، ولست

---

(١) تاريخ الأدب العربي . ترجمة د . عبد الحليم النجار ١٢٣/٢ .
(٢) نفسه : ١٢٨/٢ .

أدري إلامَ تؤول بنا الأمور لو أننا سلكنا مسلكه في تأريخ العلوم الإسلامية جميعاً ، كالفقه والحديث ، وعلم الكلام . وسنورد مزيداً من الكلام على رأيه حين نعرض آراء الباحثين العرب .

٢ – بدأ البحث العلمي في تأريخ النحو ببحوث المرحوم أحمد أمين ، التي تحتويها سلسلته الضخمة : فجر الإسلام ، وضحاه ، وظهره . وقد كان المناخ العلمي آنذاك شحيحاً عليه ، فلم يكن بين يديه من كتب النحو المطبوعة إلاّ قلة لا تقدم ما يحتاج إليه الباحث في استنباط أحكام صحيحة ، ولهذا اضطربت آراؤه في حديثه عن بداية النحو ، ومذاهبه ، وعن دراسته للمذهبين : البصري والكوفي ، لأنه اعتمد كتبَ الطبقات ، وكتباً نحوية قليلة ، إلى جانب اطلاعه على دراسات المستشرقين في ذلك الوقت ، وسنرى في الصفحات الآتية تخبطَ الرجل في أحكامه ، واضطرابه فيها .

والذي يهمنا هنا هو رأيه في واضع النحو ، إذ ذهب مذهباً قريباً جداً من مذهب بروكلمان ، ولكنه عرضه بشكل أكثر جاذبية ، فذكر [(١)] « أن تاريخ النحو في منشئه غامض كل الغموض ، فإنا نرى فجأة كتاباً ضخماً ناضجاً هو كتاب سيبويه ، ولا نرى قبله ما يصح أن يكون نواة تبين ما هو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء ، وكل ما ذكروه من هذا القبيل لا يشفي غليلاً » .

وعد من قبيل الخرافة ما نسب إلى علي بن أبي طالب من قوله لأبي الأسود : « الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبيء به ، والحرف ما أفاد معنى ، واعلم أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل الناس فيما ليس بظاهر ولا مضمر » .

---

(١) انظر : ضحى الإسلام ٢/٢٨٥ وما بعدها .

وإنما عد هذه الرواية من قبيل الخرافة لأن « طبيعة زمن علي وأبي الأسود تأبى هذه التصاريف ، وهذه التقاسيم الفلسفية » . ثم قال : « وأخشى أن يكون ذلك من وضع بعض الشيعة الذين أرادوا أن ينسبوا كل شيء إلى علي ابن أبي طالب رضي الله عنه » .

ويَدْعَمُ رأيه هذا باعتماده على تناقض الروايات واختلافها في نسبة الأولية إلى رجل واحد ، يقول : « ومن حسن الحظ أن هذا ليس محل اتفاق بين العلماء ، فمنهم من قال : إن واضع النحو عبد الرحمن بن هرمز المتوفى سنة ١١٧ هـ ، في خلافة هشام ، ومنهم قال : إنه نصر بن عاصم المتوفى سنة ٨٩ ، والقائلون بهذا من غير شك ينكرون نسبته إلى علي وأبي الأسود » .

وعلى الرغم من هذا نراه يُقِرّ بأن عمل أبي الأسود في نَقْطِ المصحف يؤدي إلى التفكير في الظواهر الإعرابية ، يقول : « وواضح أن هذه خطوة أولية في سبيل النحو ، تتمشى مع قانون النشوء ، وممكن أن تأتي من أبي الأسود ، وواضح كذلك أن هذا يَلْفِت النظر إلى النحو ، فعمل أبي الأسود يسلم إلى التفكير في الإعراب ووضع القواعد له » .

ثم يضطرب فهمه لمصطلح القدماء ، وهو « العربية » ، ويبني على هذا الفهم حكمه ، فيقول : « فالذي يظهر أنهم يَعْنُون بالعربية هذه العلامات التي تدل على الرفع والنصب والجر والجزم ، والضم والفتح والكسر والسكون ، والتي استعملها أبو الأسود في المصحف ، وأن هذه الأمور لما توسع العلماء فيها بعد ، وسموا كلامهم « نحواً » ، سحبوا اسم النحو على ما كان قبلُ من أبي الأسود » . ولكن متى بدأ النحو ؟

إنه في رأيه سيمر بمرحلة المقرئين بعد أبي الأسود ، لأن عمل هؤلاء يعنى عناية بالغة بتتبع الإعراب ، وهي المرحلة التي أظلت نصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر .

ثم « بدأ البصريون يستعملون القياس ، ويوسعون به مسائل النحو . . . وكان من أسبق الناس في ذلك ابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة (١١٧) ، فهم يقولون : إنه كان من أعلم أهل البصرة ، وأنقلهم ، ففرع النحو وقاسه ، وتكلم في الهمز حتى عـُمل كتاب مما أملاه ، ومع هذا لا نظن أنه كان يعلم كثيراً عن النحو الذي عـُرِف في عهد سيبويه » .

ونستطيع أن نلخص آراء أحمد أمين بست نِقاط :

١ً – يضعنا تاريخ النحو فجأة أمام كتاب سيبويه ، ولا نرى قبله ما يصح أن يكون تمهيداً له أو نواة .

٢ً – إن ما نسب إلى علي بن أبي طالب من تقسيم الكلام وتفريعه ليس إلاّ حديث خرافة .

٣ً – تناقض الروايات في تحديد مَنْ وضع النحو .

٤ً – عمل أبي الأسود يُسْلِم إلى النظر في ظواهر الإعراب .

٥ً – اقتصر عمله على نقط المصحف ، وهو (العربية) .

٦ً – بدأ النحو بابن أبي إسحاق وجيله .

ولا أريد أن أتناول هذه الآراء بالنقد والتفنيد ، لأن ما سأعرضه بعد قليل من بدايات النحو وتاريخه يكفلُ أن يبين وجه الحق ، ولكني سأسوق بعض الملاحظات السريعة .

أما أنّ كتاب سيبويه يعد ظاهرة مفاجئة في تاريخ النحو ، ولم يكن قبلها « ما يصحّ أن يكون نواة تبين ما هو سنة طبيعية من نشوء وارتقاء » ، فرأي بعيد عن الصواب ، وعن الواقع التاريخي ، لأنه يهمل مرحلة ضخمة في تاريخ

هذا العلم ، تعد تمهيداً صالحاً لكتاب سيبويه ، وهذا ما سنفصل الحديث عنه في الصفحات المقبلة .

ولكن لا بد لنا هنا من أن نذكر شيئاً ذا بال في رد هذا الرأي ، وهو أن كتب النحو التي ألفها شيوخ سيبويه أمثال عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب ، وغير شيوخه كالرُّواسي ، والجمَل – وهو أحد نحاة المدينة – أقول : إن هذه الكتب التي ضاعت ، والتي نجد نقولاً من بعضها في كتاب سيبويه ، أو في « مجاز » أبي عبيدة ، أو « معاني » الفراء ، أو في كتب المتأخرين عنهم ، لتدل على أن كتاب سيبويه لم يكن غير حلقة متصلة بحلقات سابقة ، إلاّ أن صاحبه أوتيَ نَفَساً طويلاً ، وقدرة ذهنية مكنته من تفسير ظواهر اللغة ، وقياس بعضها على بعض ، كما أتيح له شيخ عظيم ذلّلَ له كل صعب ، وفتح أمامه سبلاً واسعة جداً للأقيسة والعلل هو الخليل بن أحمد .

وبهذا لا يكون كتاب سيبويه مفاجئاً ، بل إنه ليمثل مرحلة نضج النحو واكتماله ، وليس كتابنا هذا إلاّ دراسة لهذه الحلقة المفقودة من تاريخ النحو ، والكشف عن مخبآتها وكنوزها .

وإلى جانب ذلك نرى أحمد أمين يتناقض في رأيه هذا مع ما ذهب إليه من أن النحو العربي بدأ بالمرحلة التي يمثلها الحضرمي ، لأن المدة بين كتاب سيبويه وجيل الحضرمي لا تزيد على أربعين سنة ، فهل تكفي مدة قصيرة كهذه لنضج النحو واستوائه على سوقه بالشكل الذي نراه عند الخليل وتلميذه سيبويه ؟

ثم هل يصح لنا أن نزعم أن روايات القدماء متناقضة في نسبة وضع النحو إلى واضع ؟ وهل يكون تناقضها – إن صح – دليلاً على أن أبا الأسود لم يصنع شيئاً ؟

لقد جلونا من قبل أن القدماء كانوا على بينة من الأمر ، وأنهم لم يشكوا في وضع أبي الأسود الدؤلي لنواة النحو ، ولكنهم ذكروا ما ذكروه من روايات أخرى بغية الاستقصاء ، لا من قَبيل الشك ، وتلك سمة تطبع التأريخ العربي كله ، وأحمد أمين يعرف ذلك معرفة جيدة .

٣ — وبحث في هذا الموضوع بعد أحمد أمين المرحوم إبراهيم مصطفى[١] فلم يأتِ بجديد من حيث النتائج ، ولكنه سلك مسلكاً يختلف عن مسلك سلفه .

إنه يرى أن نسبة وضع النحو إلى علي أو إلى أبي الأسود الدّؤلي تجعل « النحو مبكراً جداً ، والباحثون حديثاً يستبعدون هذا التبكير ، ويرون فيه شذوذاً للنحو عن تطور الحياة العربية ونشأة علومها » . ومن أجل ذلك رأى أن يترك البحث في كتب المؤرخين ، ومال إلى كتب النحو لعله يرى فيها ما يمدّه بدلائل أصح من كتب الطبقات ، قال : « فرجعت إلى كتب النحو لا كتب التاريخ ، ونظرت في الأشموني ، والتصريح ، والهمْع ، والارتشاف ، والمفصل ، والإنصاف ، وعُنيت بكتاب سيبويه ، وجمعت أسماء من أُسنِد إليهم رأي نحوي ، ورتبتها على تواريخها لأعلم أقدم عالم نسبت إليه مسألة نحوية ، وهذا إحصاءُ ما جاء في كتاب سيبويه :

١ — عبد الله بن أبي إسحاق المتوفى سنة (١١٧) . في ٦ مواضع .

٢ — عيسى بن عمر الثقفي ، المتوفى سنة ١٥٠ في ١٨ موضعاً .

٣ — أبو عمرو بن العلاء ، المتوفى سنة ١٥٤ في ٣٩ موضعاً .

وبعد أن فرغ من جدوله الإحصائي تبين له أن كتب النحو لم تنسب إلى

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية (مصر) ١٣٦/٨ ، وما بعدها .

أبي الأسود ولا إلى مَنْ في طبقته أو الطبقتين اللتين بعده ، فانتهى إلى القول : « فعمل أبي الأسود الذي لا يرتاب فيه هو نقط المصحف ، لا إعرابه ، وذلك بنقط آخر الكلمة » .

وكما نفى أن يكون أبو الأسود هو واضعَ النحو ، كذلك نفى أن يكون عبد الرحمن بن هرمز ، ونصرَ بن عاصم ، قد وضع شيئاً ، « فقد مضى القرن الإسلامي الأول في ضبط المصحف وإعرابه » ، « أما هذا النحو الذي بأيدينا فنشأ مع القرن الثاني ، وأول من تكلم في مسألة من مسائله عبد الله بن أبي إسحاق الحَضْرمي » .

وأنت ترى أن الرجل لم يَزِدْ على ما قاله أحمد أمين من حيث النتيجة ، بل إنه لم يغب عنه أن يفيد منه ، والأرجح أنه قصده بقوله : « والباحثون حديثاً يستبعدون هذا التبكير » .

ولكن هل يمكن أن يؤدي منهجه في البحث إلى النتيجة التي انتهى إليها ؟ الحق أن المبدأ الذي قام عليه عمله وهو العودة إلى كتب النحو نفسها — مبدأ سليم جداً — ولكنه لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج مؤكدة في كل شيء ، لأن كتب النحو القديمة ليست « دائرة معارف » لآراء النحاة وليس إهمال من أهمل فيها بدليل على أنه لم يقل في النحو شيئاً ، فهذه هي كتب الكوفيين في أيدينا ، وليس فيها آراء منقولة عن العلاء بن سيابة ، أو عن معاذ الهراء ، أو عن أبي جعفر الرواسي ، مع أن الفراء ذكر هؤلاء في كتابه « معاني القرآن » ، ووصفهم بأنهم نحاة ، ولكنه لم ينقل عنهم هو ولا غيرُه من نحويي الكوفة آراء نحوية تدل على علمهم .

وكان من الممكن أن يؤدي منهجه إلى بعض الحقائق التاريخية لو أننا وقفنا على جميع ما فقدناه من التراث النحوي قبل سيبويه وفي عصره ، وأعني

بها ما ألفه عيسى بن عمر ، وأبو جعفر الرواسي ، ويونس بن حبيب ، والأخفش ، والكسائي ، أما أن تكون وثيقتنا التاريخية كتاب سيبويه وحده فإن ذلك مما يجعل المنهج بعيداً عن « العلمية » وعن تحقيق الغرض منه .

ثم إن المرحلة التي أظلت أبا الأسود كانت مرحلة ابتدائية ، ولم يكن فيها من الآراء الناضجة ما يصلح أن ينقله مَنْ كان في طبقة سيبويه والفراء ، لأن العصر قد تجاوزه ، ولأن الاستقراء قد عمق النظرة ، ووضح السبيل ، ولكن هذا لا ينفي أن يكون أبو الأسود وتلامذته قد قدموا ملاحظات في النحو قد تعد خطوة في بداية الطريق ، على أننا سنجد بعد قليل إشارات إلى نحو هذه المرحلة في كتاب سيبويه ، وكتاب الفراء : « معاني القرآن » .

٤ — وأخيراً نرى أن نعرض رأي الدكتور شوقي ضيف (١) ، وهو ممن يمتح من بئر المرحوم أحمد أمين ، ويتابعه في جزئيات رأيه ، فهو يرى أن ما ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي من « عبث الرواة الوضاعين المتزيدين ، وهو عبث جاء من أنّ أبا الأسود نُسب إليه حقاً أنه وضع العربية ، فظن الرواة أنه وضع النحو ، وهو إنما وضع أول نقط يحرر حركات أواخر الكلمات في القرآن الكريم » .

وهو كأستاذه أحمد أمين يرى أن ما صنعه أبو الأسود سمي باسم « العربية » فكان هذا « سبباً في أن يختلط الأمر فيما بعد على الرواة ، فتظن طائفة منهم أن أبا الأسود رسم النحو ، وشيئاً من أبوابه ، وهو إنما رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نقط الكلمات فيه » .

---

(١) انظر كتاب : المدارس النحوية ١٦ وما بعدها .

ويرى الدكتور شوقي أن القراء الذين جاؤوا بعد أبي الأسود ربما اهتدوا إلى بعض الملاحظات المتناثرة في حركات الإعراب وتبدلاتها ، « فالأصل في كل علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك . ثم يتاح له من يصوغ هذه النظرات صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد ، وما يطوى من أقيسة وعلل ، وأول نحوي بصري حقيقي نجد عنده طلائع ذلك هو ابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة (١١٧) للهجرة » .

وفي رأيي أن ما قلته في مناقشة المرحوم أحمد أمين ، يقال مثله في مناقشة الدكتور شوقي ، ولذلك أوثر أن أسوق هذه الملاحظات على آراء بروكلمان والباحثين الثلاثة :

١ً — صدر بروكلمان والباحثون الثلاثة على إنكار الروايات ، فسماها بروكلمان « أسطورة » ، وسماها أحمد أمين « خرافة » ، وقال الدكتور شوقي : إنها من عبث الرواة الوضاعين .

ولو كان هذا الإنكار مبنياً على دلائل علمية لكان قَبوله والأخذ به فرضاً علينا ، بيد أننا رأينا حُجج هؤلاء لا تثبت للمناقشة ، فهل يسهل على الباحث الذي لا يبغي إلاّ وجه الحقيقة أن يتهم الرواة ، وهم من العلماء والمثقفين وأصحاب المنزلة الرفيعة في المجتمع بأنهم يضعون الأساطير ، ويخترعون الخرافات ، ويتزيدون ، ويضعون ، ويختلقون « هذه الأخبار من عندهم دون أن يكون لهم سند من الحقيقة » (١) .

٢ً — فَهِمَ هؤلاء من روايات القدماء أن النحو الذي نسب إلى أبي الأسود كالنحو الذي يرونه عند سيبويه والخليل ، فإذا لم يكن مثله لا

---

(١) تطور الدرس النحوي : الدكتور حسن عون ٢٤ .

يسمى نحواً ، وفاتهم أن القدماء يعرفون أن نحو أبي الأسود – وسنبحثه في الصفحات التالية – لا يعدو أن يكون ملاحظات بسيطة من شأنها أن تضبط النطق وتدل على الحركة الإعرابية ، وتهدي المتكلم إلى الصواب .

٣ً – وفي روايات القدماء ، ولا سيما المتقدمين منهم إجماع على أن الحضرمي « أول من بعج النحو ، ومدّ القياس ، وشرح العلل » وهذا يعني أنه تقدم به ، فقد كان قبله نحو ، وقياس ، وعلة . وعِلْمٌ فيه قياس وعلة لا بد له من مرحلة زمنية مديدة حتّى يتاح له من يمُد قياسه ، ويشرح علله .

٤ً – قصر هؤلاء عمل أبي الأسود على نقط المصحف ، على حين نجد القدماء ينسبون إليه الأمرين كليهما ، من ذلك ما يرويه الزبيدي ، عن أبي علي القالي ، عن أبي إسحاق الزجاج عن أبي العباس المبرّد أنه قال : « أول من وضع العربية ، ونقط المصحف ، أبو الأسود ظالم بن عمرو »[١] .

فهل يستطيع أحد أن ينسب إلى المبرد الجهل بمصطلح « العربية » ، ومدلوله ، وهو من أعظم النحاة واللغويين والمؤرخين ؟ وكيف يختلط عليه الأمر ، فيظن الشيء الواحد شيئين مختلفين ؟

وما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف من أن الرواة خلطوا بين « وضع العربية » ووضع « النحو » ، لا يمكن أن يسلّم به أحد ، وذلك لسببين : الأول أن تسميته لنقط المصحف بالعربية ليس بصحيح ، إذ لا علاقة بين

(١) طبقات النحويين واللغويين (ط ٢) ٢١ .

عملية النقط ومصطلح « العربية » ، وكان المؤرخون يسمون عمل أبي الأسود في ضبط المصحف بـ « النقط » ، ويسمون العالم به « ناقطاً » ولا يرد هذا أن النقط كان يُطلق أيضاً على الإعجام ، لأن الذين كانوا ينتدبون لكتابة المصحف كانوا يقومون بالعملين جميعاً .

والأمر الثاني أن الدكتور شوقي نسب إلى النحاة الوهم والتخليط فقال : « نُسب إليه ـــ أي إلى أبي الأسود ـــ حقاً وضع العربية ، فظن بعض الرواة أنه وضع النحو » . ولست أدري كيف يخلّط الرواة القدماء في مثل هذا ؟ وقد رأيناهم يسمون العمل اللغوي « عربية » ، كما رأينا أحد أئمتهم وهو المبرد يجمع في جهود أبي الأسود العملين معاً ، وذلك حين قال : « أول من وضع العربية ، ونقط المصحف أبو الأسود ، ظالم بن عمرو » .

٥ً ـــ ذكر المرحوم أحمد أمين أن عمل أبي الأسود يؤدي إلى ملاحظات الظواهر الإعرابية في لغة العرب ، وذكر هو والدكتور شوقي أن القراء يمكن أن يكونوا قد اهتدوا إلى ملاحظات متناثرة حول الإعراب ، فماذا تسمى هذه الملاحظات ؟ أليست هي بداية العمل النحوي ؟

ثم إن أبا الأسود كان من كبار المقرئين ، أخذ القراءة عن علي بن أبي طالب وعن غيره من صحابة رسول الله (ص) ، ثم نُدِب هو دون غيره إلى نقط المصحف ، أفليس في هذا الإجماع ما يدل على أنه كان معروفاً عند ذوي الأمر بمعرفة اللغة والتعمق في تصريفها وإعرابها ؟

أضف إلى ذلك أن الرواة يذكرون لنا أسماء نحاة عاشوا في البصرة ، والكوفة ، وبلاد الشام ، في عصر مبكر من الحياة الأموية ، بل في عصر الصحابة ، فقد ذكروا مثلاً الحر النحوي ، وسعد بن شداد ، وبشكسب

النحوي ، أما الأول فقد أخذ إعراب القرآن عن أبي الأسود – كما سيمر بك – وأما الثاني فقد عاصر زياد بن أبيه وابنه عبيد الله ، وأما الثالث فقد كان في عهد عبد الملك بن مروان . وسنتحدث بتفصيل عن هذه الظاهرة في الفصول القادمة إن شاء الله .

* * *

تلك هي آراء القدماء والمعاصرين في واضع النحو ، وقد تبين لنا أن القدماء يؤمنون بأن أبا الأسود هو ذلك الواضع ، ولو نسب بعضهم إلى غيره فضيلة الوضع ، وأن معظم المعاصرين على هذه العقيدة أيضاً ، إلاّ من ذكرنا من المستشرقين والعرب .

وسنتحدث في الصفحات المقبلة عن هذا الموضوع ، وعن المُناخ العلمي الذي اكتنفه ، وهيأ له الدواعي والأسباب .

« ٣ »
بدايات النّشاط اللغوي
ووضع النحو

بدايات النشاط اللغوي
ووضع النحو

وفي هذه الفِقرة من البحث يتضح لك أن وضع النحو أو العربية بدأ في زمن مبكر يرجع إلى عصر علي بن أبي طالب حقاً ، وعصر تلميذه أبي الأسود الدؤلي .

على أن جلاء ذلك يضطرنا إلى حديث موجز عن المظاهر التعليمية والنشاط الديني واللغوي في ذلك العصر وقبله ، لأن وضع النحو يرتبط بذلك ارتباطاً محكماً ، ولقد فات بعض الباحثين المعاصرين ما كان لهذه المظاهر من قوة ونشاط ، وهي ترجع إلى العصر الجاهلي حين كان الناس يتعلمون القراءة والكتابة أو حين كانوا يتصلون باللغات المجاورة أو باللغات الدينية ويتعلمونها .

١ – تعلّم القراءة و الكتابة :

فمنذ القرن الثالث للميلاد – أي قبل ظهور الإسلام بثلاثة قرون – عرفت جزيرة العرب الكتابة ، وهذا يعني أن بعض العرب صاروا على وعي بدائي بالتحليل الصوتي للغة ، لأن الكتابة تحتاج إلى تمييز الكلمات بعضها من بعض ، ومعرفة لواحقها وسوابقها ، وإدراك الأصوات الداخلية للكلمة ، والإحاطة بأجزاء التركيب .

وفي المعجم العربي كلمات غير قليلة تدل على عُدّة الكتابة ، كالقلم ، والدواة ، والمداد ، واللوح ، والصحف ، والكتابة ، والمجلة ، والزبور ، والمِزْبر ، وفيه أيضاً ألفاظ العالِم ، والعليم ، والإملاء والفقه ، و . . . [١]

وقد كان العرب في جاهليتهم يتعلمون القراءة والكتابة ، ولا سيما في الحواضر ، كالحيرة واليمن ودومة الجندل والطائف ومكة والمدينة ، بل كان بعضهم يتعلم الكتابة بلغة أخرى غير العربية ، كزيد العبادي ، وابنه الشاعر عدي بن زيد ، ومثلهما لَقِيط بن يعمر ، إذ كان هؤلاء يكتبون بالعربية والفارسية ويعملون مترجمين في بلاط كسرى [٢] .

وكان ورقة بن نوفل يكتب بالعبرانية [٣] ، وكان من عرب الحواضر من يكتب بالقلم المسند اليمني ، ومن يكتب بقلم النبط ، وبقلم بني إرم ، ومن يكتب بقلمين أو أكثر [٤] .

وازدادت هذه الحركة نشاطاً في العصر الإسلامي ، فكان في المدينة ومكة كتاتيب يتعلم فيها الصِّبْيَةُ القراءة والكتابة ، وكان في جملة من اختلف إليها علي بن أبي طالب ، وهو في الرابعة عشرة من عمره . وكان من معلمي القراءة والكتابة في المدينة الحكم بن سعيد بن العاص ، وجفينة العبادي[٥] . وقد تعلم بعض المسلمين لغة أخرى ، فكان عبد الله بن عمرو بن العاص يقرأ بالسريانية[٦]

---

(١) انظر الفصل الجيد في موضوع الكتابة في : المفصل في تاريخ العرب . د . جواد علي ٢٤٨/٨ — ٢٩٠ .

(٢) انظر : مجمع الأمثال : ٤١٢/١ ، والأغاني : ١٨/٢ و ٣٢ .

(٣) الأغاني : ١٢٠/٣ .

(٤) انظر : المفصل في تاريخ العرب : ١٠٨/٨ .

(٥) نفسه : ٢٩٢/٨ — ٣٠١ .

(٦) طبقات ابن سعد (دار صادر) ٢٦٢/٤ .

كما أن النبي (ص) طلب من زيد بن ثابت أن يتعلّم العبرية ففعل [1] .

وقد ذكروا أن كَتَبَةَ الرسول كانوا ثلاثة وأربعين كاتباً ، وذكروا من النساء من الكاتبات : الشفاء بنت عبد الله القرشية العدوية ، وحفصة بنت عمر بن الخطاب ، وأم كلثوم بنت عقبة ، وعائشة بنت سعد ، وكريمة بنت المقداد ، وشميلة [2] . وذكروا من كتاب الشعراء سويد بن الصامت ، والزبرقان بن بدر ، وكعب بن زهير ، وكعب بن مالك ، وأمية بن أبي الصلت ، وعبيد بن ربيعة .

ونشطت الكتابة بالعربية وانتشرت في الأمصار العراقية وغيرها ، فقد ذكروا أن خالد بن الوليد لما نزل الأنبار رأى أهلها يتعلمون العربية ويكتبون بها ، وقد تعلموها من قبيلة إياد [3] .

هذه الحركة النشيطة في تعلم الكتابة والقراءة ، والإلمام باللغات المجاورة ترمز للممهدات التي هيأت للدرس اللغوي في العصر الإسلامي الأول ، لأن طبيعة الخط تدل على أخذٍ بأسباب الوعي اللغوي ، فإذا كان الذين أوجدوا الكتابة – في نظر مايه Meillet – من فحول اللغويين [4] ، فإن الذين أتقنوها ونقلوها إلى العربية يعدون – على أقل تقدير – في أصحاب المعرفة والإدراك اللغويَيْن .

٢ – المظاهر اللغوية في الخط العربي :

والخط العربي الذي ورثه العرب المسلمون عن أسلافهم الجاهليين لا يخلو

---

(١) الإصابة : ٥٦١/١ .
(٢) المفصل في تاريخ العرب : ١٣٧/٨ – ١٣٨ .
(٣) نفسه : ١١١/٨ و ١٤١/٨ .
(٤) انظر : تاريخ علم اللغة . جورج مونين – ترجمة د . بدر الدين القاسم : ٣٥ .

من دلالة على وعي بدائي للغة ، فقد كان يخلو تقريباً من رسم الحروف الصوتية ، ويقتصر على الحروف الساكنة ، كما كان يخلو من النقط والشكل ، ومن أجل ذلك كان يعتمد في تمييز المتشابهات من الكلمات على زيادة حرف في كلمة دون أخرى ، ويبدو أن كثيراً من هذه الحروف الزائدة قد استغني عنها في العصر الإسلامي بعد أن نَشط النقط ، ولم يبق منها إلاّ واو (عمرو) ، وواو (أولي) ، وواو (أولئك) ، وألِف (مائة) ، وذلك ليميزوا هذه الكلمات مما تشبهها وهي : عمر ، وإلى ، وإليك ، ومنه ومـيـّة [1] .

ومن المؤكد أن النقط بدأ في عصر الصحابة ، وقبل أن يُكتب المصحف الإمام في عهد عثمان ، فقد ذكر الـدكتور جروهمن Grohman أنه وجد حروفاً منقوطة في وثيقة من وثائق البردي يرجع عهدها إلى سنة اثنتين وعشرين للهجرة [2] . ولدينا وثيقة تاريخية ثابتة عن وجود نقط في أيام عثمان ، فقد نقل الفراء عن سفيان بن عيينة أن زيد بن ثابت وجد حـجـراً مكتوباً عليه قوله تعالى (سسرها ولم ىمس) فنقط زيد على الشين والزاي أربعاً ، وأضاف هاء إلى الكلمة الأخيرة [3] . يضاف إلى هذه الوثيقة أن بعض الصحابة كان يكره النقط ويدعو إلى تجريد المصحف منه ، كعبد الله بن مسعود ، وعبد الله ابن عمر [4] ، وأن الفراء رأى في مصحف عبد الله بن مسعود (تبينوا) منقوطة بالثاء [5] .

---

(١) انظر : المحكم في نقط المصاحف ١٧٧ .
(٢) انظر : المفصل في تاريخ العرب ١٨٧/٨ .
(٣) انظر : معاني القرآن ١٧٢/١٠ - ١٧٣ .
(٤) انظر : الفائق في غريب الحديث : ١٨٦/١ ، والمحكم : ٢ ، ١٠ .
(٥) انظر : معاني القرآن : ٧١/٣ .

ولما كَتَبَ زيد وصحبه المصحف في عهد عثمان بن عفان صار رسمه إماماً لرسم المصاحف الأخرى التي كتبت فيما بعد . صحيح أن الناس جددوا فيه ، وأحدثوا نقطاً غير النقط القديم ، إلاّ أنهم حافظوا على القسم الأعظم من الكَتْبة الأولى ، وصاروا يعتقدون أنها توقيف من الله ، ولا يبيحون أن تكتب المصاحف إلاّ عليها ، وربما تسامح بعضهم فرضي أن تكتب المصاحف التعليمية للصبيان على ما أحدث الناس من الهجاء يومئذ (١) .

وحين نعود إلى خط المصحف – كما وصف لنا – نجد فيه بعض المظاهر التي تدل على وعي لغوي في عصر الصحابة وبعده بقليل – وربما كان أهم ما فيه موقف الكتّاب من رسم الألف ، والهمزة ، والحروف المدغمة . وسنقتصر عليها في الحديث لتكون نموذجاً لغيرها .

لقد كتبوا بعض الألفات وأهملوا بعضها الآخر ؛ كتبوا منها ما كان ذا دلالة وظيفية ، كألف الاثنين « اذهب أنت وربك فقاتلا » . وألف جمع المؤنث « رب السموات والأرض » وكتبوا أيضاً ألف الوصل على الرغم من سقوطها في درج الكلام ، وليس لها دلالة معنوية ، ولكنهم كتبوها مراعاة لفهمهم طرائق الوقف والابتداء في اللغة العربية ، لأنهم إذا وقفوا اضطروا في الابتداء أن يحركوا ألف الوصل لنطق الكلمة المستأنفة ، لئلاّ يبتدئوا بساكن .

وكتبوا أيضاً ألفات الحروف مثل : لا ، وما ، وحتى ، وإلى ، وعلى ، وراعوا في رسم الحروف عامة أصولها ، فما كان منقلباً عن واو كتبوه ألفاً ، وما كان منقلباً عن ياء كتبوه ياءً ، وما كان مجهول الأصل كألفات الحروف راعوا فيه تصريف الكلمة ، فألف « لا » مثلاً كتبوها ألفاً ، وألف « إلى » كتبوها ياء ، لأنهم رأوها تنقلب إليها في مثل : إليك ، وإليه .

(١) انظر : المحكم : ١١ .

وحذفوا من الكتابة ألف « ياء » في النداء ، وألِفات كثيرة في الأسماء ، لأن أداة النداء تصير جزءاً من الاسم ، ولذلك يكتبون : يَـقَـوْم ِ ، والسموات وذلك من تقاليد الخط الموروث عن الجاهلية .

أما الهمزة فقد سموها « النَبْرَة » لأنها قَطْعٌ لمد الصوت في الألف ، أو الياء ، أو الواو ، ولم يضعوا لها رسماً خاصاً ، بل كتبوها على أحد هذه الحروف ، لأنها ــ كما قلنا ــ قطع لأحدها ــ وذلك مظهر من المظاهر الصوتية في الرسم .

وتأتي ظاهرة الإدغام بين الحرفين المتقاربَيْن ، كالنون واللام في مثل : إن لم ، وأن لن ، وأن لا ، وإن لا ، فدمجوا بينهما في الكتابة ، فرسموا هذه الكلمات في معظم المواضع : ألَّم ، وألَّن ، وألاّ . وقد فعلوا ذلك فيما لا يُفصل بعضه عن بعض ، أما في الحرفين اللذين يمكن الفصل بينهما فلم يرسموهما حرفاً واحداً ، وذلك في مثل : من يعمل ، لأن الكلمة الأولى (مَنْ) يمكن أن تنقطع عن الثانية (يعمل) ، فراعوا الوقف والابتداء في ذلك .

وقد تنبه بعض القدماء إلى شيء من هذا ، فذكر ابن فارس أن الخط العربي يدل على وعي لغوي في أيام الصحابة ، قال : « ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم بالعربية كتابتهم المصحف على الذي يعلله النحويون في ذوات الواو والياء والهمز والمد والقصر ، فكتبوا ذوات الياء بالياء ، وذوات الواو بالواو ، ولم يصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً في مثل : الخبء ، والدفء ، والملء ، فصار ذلك كله حجّة »[1] .

ولا بد لنا من أن نشير هنا إلى أن اقتباس الخط العربي من النبط أو الآراميين

(١) الصاحبي (بيروت) ٣٩ .

لا يغير في النتيجة التي انتهينا إليها ، لأن المهم في الموضوع هو تطويع الخط المقتبس لاستيعاب أصوات اللغة الجديدة ، والتصرف فيه على وفق نظمها وضوابطها ، وقد دلّ ما قدمناه على أن أساتذة الخط في الجاهلية والإسلام وأن متعلميه أيضاً لم يكونوا فارغي الأذهان من الإدراك اللغوي الذي يهيىء لأصحابه معرفة بدائية لبعض تقاليد اللغة ، وتصريفها وتحليل أجزائها .

٣ – رواية الشعر والمظاهر اللغوية :

وإلى جانب الخط وتعلمه تقوم رواية الشعر العربي ، وكانت في هذه المرحلة ذات غرضيْن : الأول منهما لغوي صرف ، يستهدف شرح غريب القرآن ، أو تفسير ظاهرة لغوية أخرى ، والثاني تربوي يقصد إلى تعليم الناشئة وأخذهم بأسباب الثقافة التي تساعدهم في المستقبل على إدراك أغراض القرآن والحديث النبوي .

أما الغرض الأول فسنتحدث عنه بعد قليل ، في الكلام على ابن عباس وأثره في الدرس اللغوي ، ولذلك نؤثر هنا أن نوجز الحديث عن الغرض التربوي دون نظيره .

لقد كان الناس منذ أيام الصحابة يهتمون بتعليم الأولاد شعر العرب ، ويُعَدّ هذا امتداداً لما كان يحصل في العصر الجاهلي ، وفي الشعر من مظاهر اللغة وتراكيبها ما يثير في الذهن كثيراً من المسائل كان المؤدبون يحللونها ويبسطون فيها القول ، ولا يمكن أن يقتصر الأمر على مجرّد الاستظهار .

والذي يدلّ على أن الهدف من رواية الشعر لهذه الحقبة تربوي ما نقلوه عن عائشة من قولها : « روّوا أولادكم الشعرَ تعذُبْ ألسنتهم »[1] .

---

(١) العقد الفريد : ١٢٥/٦ .

ذلك أيضاً ما قاله عبد الله بن جعفر بن أبي طالب لمؤدبِ ولده ، وهو : « لا تروِّهم قصيدة عروة بن الورد التي يقول فيها :

دعيني للغنى أسعى فإني رأيت الناس شرُّهم الفقيرُ

لأن فيها ما يدعو إلى الاغتراب عن أوطانهم » (١) . ومثله قول عبد الملك لمؤدبِ ولده : « روهم الشعر ، روهم الشعر ، يمجدوا وينجدوا » (٢) .

وإذن فإن الأولاد لم يكونوا يستظهرون الشعر من غير رواية ، وإلاّ لم يكن له في نفوسهم هذا التأثير الذي يخشاه الآباء ، بل كانوا يقفون على دقائق معانيه ، وهذا دونه دراسة اللغة بغريبها وتصريفها وأساليب تركيبها .

٤ ـ الحركة اللغوية ونشاطها :

هذه الحركة العلمية العامة التي انبثقت في الجاهلية عن الرغبة في تعلم الكتابة والقراءة ، وانبثقت في الإسلام عن الحاجة إلى الدقة في قراءة القرآن ، والإحاطة بالعلوم الشرعية للفُتيا والقضاء ، كوّنت في نفوس الناس على الأيام رغبة ملحة في تعلم العربية ، وإتقان ضوابطها الإعرابية ، ومعرفة غرائبها اللفظية ، فعمت من جراء ذلك الثقافة اللغوية في مختلف الطبقات ، وشاعت في الفقهاء والقضاة ، والمقرئين ، والمحدثين ، إلاّ أن بعض هؤلاء غلب عليه الفقه ، وبعضهم الآخر غلب عليه الحديث أو التفسير ، فعُدَّ كل واحد منهم في زمرته ، وغاب عن التاريخ جانبه اللغوي النحوي ـ وقل أن يذكره له في حديثه عنه .

---

(١) الأغاني : ٧٥/٢ .

(٢) العقد الفريد : ١٢٥/٦ .

وربما كان أول ما نصادفه من اهتمام الصحابة الأوَل باللغة ما ذكرته المعاجم من معاني الكلمتين : إعراب ، ولحن ، فقد صار لهما في هذه الحقبة معنيان اصطلاحيان تطورا عن المعنيَين الاصليّين . أما الأولى فقد استعملت لتدل على الظاهرة التعبيرية ، وهي وقوع الضمة ، والفتحة ، والكسرة في المواقع التي تحددها ضوابط العربية ، وأما الثانية فقد استُخدمت لتدلّ على الخلل الذي يظهر في هذه الضوابط . ولا يمكن أن يظهر هذان المصطلحان إلاّ إذا كثر الحديث عن الخلل الإعرابي ، وملاحظة اختلاف المستويات اللغوية بين إنسان وإنسان آخر .

وقد مرَّ بنا من قبل ما قاله كبار الصحابة من خوف اللحن ، والحثّ على تعلم العربية ، وإتقان الإعراب في قراءة القرآن ، وهي كلها تدل على شعور بالحاجة اللغوية ، أو التناقض بين المثال المتجسد في لغة القرآن ، والواقع الذي صارت إليه اللغة على ألسنة الناس .

ومن هنا كان الخلفاء الراشدون يحثون الناس على تعلم العربية [١] ، من ذلك ما رواه الرواة من رسالة عمر بن الخطاب التي قال فيها: تعلموا العربية[٢]. أضف إلى ذلك أن بعضهم كان يسأل الفصحاء عن شيء في اللغة ، فقد ذكروا أن عبد الله بن مسعود كان يسأل زرَّ بن حبيش الأسدي عن العربية ، قال ابن قتيبة : « وكان — أي زر — أعرب الناس ، وكان عبد الله بن مسعود يسأله عن العربية » [٣] . وقال عاصم المقرىء : « ما رأيت أقرأ من زر ، وكان عبد الله بن مسعود يسأله عن العربية ، يعني اللغة » [٤] .

---

(١) انظر : صبح الأعشى ١٦٨/١ .
(٢) انظر : طبقات الزبيدي ١٢ ، ١٣ .
(٣) المعارف (مطبعة الأزهر ١٩٣٤) ١٨٨ .
(٤) طبقات القراء : ٢٩٤/١ وانظر : طبقات ابن سعد ٧١/٦ .

وكان الاهتمام بلغة الشعر ، والاستشهاد بها على تفسير غريب القرآن مألوفاً عند الصحابة ، ولا سيما عمر ، وابن عباس ، بل إنهم يروون حديثاً نبوياً في هذا ، هو قوله (ص) : « إذا اشتبه عليكم شيء في القرآن فاطلبوه في الشعر » (١) . وذكروا أن عمر بن الخطاب سأل — وهو على المنبر — عن قوله تعالى : « ويأخذكم على تخوف » فقام إليه شيخ من هذيل ، فقال : هذه لغتنا . والتخوف : التنقص ، فسأله عمر : هل تعرف العرب ذلك في أشعارها . قال : نعم ، قال أبو بكر :

تخوّفَ الرحلُ منّا تامِكاً قَرِداً   كما تخوّفَ عودَ النبعةِ السَّفِنُ

فقال عمر : عليكم بديوانكم لا تَضِلوا . فقالوا : وما ديواننا ؟ قال : شعر الجاهلية فإن فيه تفسير كتابكم ، ومعاني كلامكم » (٢) .

وإذا بدا في بعض جوانب النص شيء من الافتعال والتزيد فإن ذلك لا يعني أنه لا يدلّ على اتجاه عمر في الاستعانة بعربية الشعر لتفسير عربية القرآن بل إن بعض المؤرخين القدماء لم يقصروا ذلك على عمر ، وابن عباس بل عمموه على جميع الصحابة ، قال أبو بكر بن الأنباري : « وجاء عن أصحاب رسول الله (ص) وتابعيهم من الاحتجاج بالشعر على غريب القرآن ومشكله باللغة والشعر ما بيّن صحة مذهب النحويين في ذلك وأوضح فساد مذهب من أنكر ذلك عليهم » (٣) .

ولما ظهر ابن عباس ازداد هذا الاتجاه نمواً وتضخماً ، ولا سبيل إلى إنكار جميع ما نقل عنه إذا جاز لنا أن نشك في بعضه ، لأن كثرته وقوة بعض

---

(١) انظر : مجالس ثعلب (ط ٢) ٣١٧ .
(٢) القرطبي : ١١٠/١٠ .
(٣) إيضاح الوقف والابتداء : ٦١/١ .

الأسانيد عنه تجزمان بصحة هذا الاتجاه في علمه . من ذلك ما رواه أبو بكر ابن الأنباري عن عبيد بن عبد الواحد بن شريك البزاز عن ابن أبي مريم عن ابن فروخ عن أسامة عن عكرمة أن ابن عباس قال : « إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر ، فإن الشعر ديوان العرب » (١) . وقال أبو بكر أيضاً : « وحدثنا محمد بن يونس قال : حدثنا يحيى بن يعمر الليثي أبو الكواء ، قال : حدثنا سلمة بن قتيبة قال : حدثنا وهب بن حبيب عن أبي حمزة عمران بن أبي عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى : فهم في أمر مَرِيج . قال : مختلط . ألم تسمع إلى قول الشاعر :

فجالت والتمستُ به حشاها فخرَّ كأنه خوطُ مَرِيجُ » (٢)

وهذا كثير جداً لا نرى في البحث حاجة لذكره كله .

وكان الاحتجاج بكلام العرب — غير الشعر — مما يستعان به على فهم كلمة قرآنية غريبة ، من ذلك ما رووه عن ابن عباس أيضاً ، وهو قوله : كنت لا أدري ما فاطر السموات والأرض حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر . فقال : أنا فطرتُها ، أي أنا ابتدأتها » (٣) . ورووا قوله أيضاً : « ما كنت أدري ما قوله عز وجل : ربنا افتح بيننا وبين قومنا . حتى سمعت بنت ذي يزن تقول لزوجها : تعال أفاتحْك . أي أحاكمك » (٤) .

واقتفى أثره تلامذته كسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وحاكاه معاصروه ومن تأثروه من خلفائه التابعين ، ولم يكن ابن عباس نفسه بدعاً فيه ، بل كان

---

(١) نفسه : ٦٢/١ .
(٢) نفسه : ٦٤/١ .
(٣) غريب الحديث . للهروي ٣٧٣/٤ ، وانظر : ٤٠١/٤ — ٤٠٢ .
(٤) لسان العرب (فتح) .

يمثل اتجاهاً ارتضاه الصحابة وأقروه ، من ذلك ما نقل عن تميم بن حَذْلم ، وهو أحد الذين قرأوا على عبد الله بن مسعود ، فقد سئل عن قوله تعالى : مهطعين إلى الداعِ . « قال : هو التجميح . قال : والعرب تقول للرجل إذا قبّض ما بين عينيه : لقد جَمّح » (١) . ونقلوا عن شفيق بن سلمة الأسدي في تفسير قوله تعالى : أقم الصلاة لدلوك الشمس ، أنه قال : « دلوكها غروبها . وهو في كلام العرب : دلكت بَراحِ » (٢) .

ومن مظاهر النشاط اللغوي أن الناس كانوا يعقدون المجالس للعربية مثلما عقدوها للفقه ، والحديث ، والتفسير ، فلقد كانت مجالس ابن عباس في الحجاز معاصرة لمجالس أبي الأسود في العراق ، قال عمرو بن دينار : « ما رأيت مجلساً قط أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس للحلال ، والحرام ، وتفسير القرآن ، والعربية ، والشعر ، والطعام » (٣) .

وكانت حلقات أبي الأسود مشهورة في العراق ، أشار إليها الأصمعي ، وغيره (٤) ، وذكروا أن الناس اختلفوا إليه يتعلمون العربية ، ثم خلفه من تلامذته عنبسة بن مَعْدان ، وميمون الأقرن ، ورأسوا حلقات اللغة التي نصبت بجانب حلقات الفقه والتفسير .

ونرى أن نتحدث عن ابن عباس في فقرة خاصة ، لأن جهوده اللغوية كانت معاصرة لأبي الأسود الدؤلي ، فلعل ذلك يوضح لنا ما خفي علينا من تاريخ النحو الطويل .

---

(١) إيضاح الوقف : ١/٦٦ - ٦٧ .
(٢) غريب الحديث ٣٧١/٤ .
(٣) طبقات القراء : ٤٢٦/١ .
(٤) انظر : مراتب النحويين ٩ .

٥ ـ أثر ابن عباس اللغوي :

ولد ابن عباس سنة ثلاث قبل الهجرة ، وتوفي سنة ثمان وستين ، فهو معاصر لأبي الأسود الدؤلي ، ومشارك له في الاهتمام بلغة العرب ، ولكنه غلب عليه في اللغة الغريب ، وغلب على أبي الأسود استخراج الضوابط الإعرابية ، وكان الحقلان في ذلك الوقت شيئاً واحداً ينضويان تحت مصطلح « العربية » غير أن هذا لا يعني جهل أبي الأسود بالغريب ، أو جهل ابن عباس في الإعراب ، فقد جاء في بعض آرائه في القراءات ما يشير بوضوح إلى أنه يربط بين المعنى المقصود وحركات الإعراب ، فقد كان يقرأ الآية « فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » بنصب (أرجلكم) ويقول : « عاد الأمر إلى الغسل »[1] .

وقد أحيط ابن عباس منذ طفولته بجو علمي غني جداً ، إذ لازم رسول الله (ص) ، وروى عنه الأحاديث الصحيحة ، حتى بلغ ما روي له في صحيحي مسلم ، والبخاري (١٦٦٠) حديثاً[2] ، وقرأ القرآن على أُبَيّ بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وذكروا أيضاً أنه قرأه على ابن عمه علي بن أبي طالب[3] .

وقد شهر بالعلم حتى لقب بالبحر[4] ، ولقب أيضاً بحَبْرِ الأمة . وقد ساعده على ذلك سرعة حفظه ، وقوة ذاكرته[5] ، ومما يدل على إحاطته بلغة العرب وغريبها، أنه كان شيخ المفسرين، وإليه يرجع الناس في فهم آي

---

(١) تفسير الطبري : ٥٥/١٠ .
(٢) انظر : كتاب الأعلام : ٢٢٨/٤ .
(٣) طبقات القراء : ٤٢٦/١ .
(٤) النهاية في غريب الحديث ٩٩/١ .
(٥) انظر : البيان والتبيين : ٨٤/١ و ١٦٥/١ .

القرآن الكريم ، أضف إلى ذلك أنه كان فصيحاً حتى قال عنه الحسن : « إنه كان مِثَجّاً » أي كان يصب الكلام صبّاً ، إذ شبه فصاحته وغزارة منطقه بالماء المثجوج [1] . وقد أعجب الحطيئة بفصاحته ورجاحة عقله [2] ، وقال عنه مسروق : « كنت إذا رأيت ابن عباس قلت : أجمل الناس ، فإذا نطق قلت : أفصح الناس . فإذا تحدث قلت : أعلم الناس » [3] . وكان يقال عنه إنه أعلم الناس في الفقه والعربية ، والشعر ، والتفسير ، والحساب » [4] وقد لقب بترجمان القرآن، وذكروا أنه أول من قرأ سوراً على المنبر وفسرها[5].

على أن جهوده اللغوية توفرت على التفسير ، ويغلب على الظن أنّ علم العربية بفروعه المختلفة كان يعرض في مجال تفسير غريب القرآن ، كما يغلب على الظن أن ما ألفه أبو عمرو ويونس والكسائي وأمثالهم من كتب في معاني القرآن إنما هي تطوير لمجالس ابن عباس وحلقاته ، مع الاستفادة مما استنبط من قوانين اللغة ، وما فسر به الحالات الإعرابية في قراءته .

على أنهم قد نقلوا عنه أنه كان ينبه الناس على اللحن ، من ذلك أنه « لقي ابن أخي عبيد بن عمير فقال : إن ابن عملك لعربي[6] . فما له يلحن في قوله : إذا قومك منه يَصُدون . إنما هي يصِدون » [7] . فهو — كما ترى — يجعل الخلل في حركة عين الفعل لحناً ، ولا شكّ أن الخلل في حركات الإعراب عنده أكبر وأوضح .

---

(١) النهاية في غريب الحديث ٢٠٧/١ وانظر : البيان والتبيين ٣٣٠/١ .
(٢) الإصابة : ٣٣٤/٢ .
(٣) نفسه : ٣٣٣/٢ .
(٤) أسد الغابة : ١٩٣/٣ .
(٥) البيان والتبيين : ٨٤/١
(٦) كذا في الأصل ، والأرجح أنها : عمك
(٧) معاني القرآن للفراء : ٣٦/٣ — ٣٧ .

بيد أن عنايته بتفسير الغريب كانت أبرز ، لأن فهم اللغة عنده وسيلة لفهم القرآن ، وقد سبق لنا أن ذكرنا احتجاجه بالشعر العربي لتوضيح المعنى في اللفظة القرآنية ؛ صحيح أنَّ هذا اتجاه سبقه إليه عمر بن الخطاب ، إلاّ أنه زاد فيه وأوغل ، حتى عُرِف به وذكره له المؤرخون والرواة .

ونستطيع أن نقسم درسه للغريب إلى ما يلي :

١ – شرح المفردات :

من الممكن أن نعد دراسة ابن عباس من قبيل فقه اللغة ، لأن غرضه منها هو إدراك نص القرآن ، وربما كان أول مظهر من مظاهرها هو تحديد الدلالة ، وما نقل عنه في هذا فوق أن يحاط به ، ولكن لا بد لنا من تقديم نماذج .

– قد يُشير إلى جذر الكلمة ، إذ جاء عنه أنه قال : « الرحمن : الفعلان من الرحمة ، وهو من كلام العرب »[١] .

– ومن ذلك أنه شرح (الزنيم) بالدعي الفاحش اللئيم ، واحتج بقول الشاعر :

زنيم تداعاه الرجال زيادة كما زِيد في عُرض الأديم أكارعُهْ[٢]

– وفسر (السِّنَة) بالنعاس ، واحتج بقول زهير :

لا سِنَةٌ في طوال الدهر تأخذه ولا ينام ولا في أمره فَنَدُ[٣]

---

(١) تفسير الطبري : ١/١٢٩ .
(٢) إيضاح الوقف والابتداء : ١/٦٥ .
(٣) نفسه : ١/٧٧ – ٧٨ .

– وفسر (الأشدّ) بأنه ما بين ثماني عشرة إلى ثلاثين [1] .

– وفسر (دلوك الشمس) بزيغوغتها وزوالها للظهر .

وهذا كثير جداً في منهج ابن عباس .

٢ – شرح العبارات :

على أنه في بعض الأحيان يتجه إلى تفسير العبارة ، وشرح مجازها ، فقد جاء في كلام للفراء : « وقوله (يا نوح إنه ليس من أهلك) الذين وعدتك أن أنجيهم . ثم قال عز وجل : (إنه عملٌ غير صالح) . وعامة القرّاء عليه . . . وحدثني حِبان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس يقول : سؤالك إياي ما ليس لك به علم عمل غير صالح » [2] .

ومن ذلك أنه شرح قوله تعالى : « وثيابك فطهّر » بقوله : لا تلبس ثيابك على غَدْرة ، وتمثل بقول الشاعر :

فإني بحمد الله لا ثوب غادرٍ   لبستُ ولا من سوءةٍ أتقنّعُ » [3]

وقد يوضح دلالة التركيب اللغوي ، كما ترى في تفسيره لقوله تعالى: « إياك نعبد » قال في شرحه: « إياك نوحد ونخاف ونرجو يا ربنا لا غيرك » [4]. فهو هنا يشير إلى ظاهرة القصر البلاغية التي يفيدها تقديم الضمير (إياك) .

---

(١) معاني القرآن . للفراء : ١٢٣/٢ .
(٢) نفسه : ١٧/٢ .
(٣) إيضاح الوقف : ٦٣/١ .
(٤) تفسير الطبري : ١٦٠/١ .

٣ ـ إحاطته باللهجات :

وكان لا بد لابن عباس من أن يعنى باختلاف اللغات ، ولا سيما فيما يتعلق بالدلالة ، لأن لغة القرآن حوت من جميع لهجات العرب ، وسنعرض بعض النماذج من إشاراته للهجات العرب :

ـ قال في شرح (ييأس) من قوله تعالى : (أفلم ييأس الذين آمنوا) : «ييأس في معنى (يعلم) لغة للنخع »[1] .

ـ وقال في شرح (لهواً) من قوله : (لو أردنا أن نتخذ لهواً) : « اللهو : الولد بلغة حضرموت »[2] .

ـ وقال في شرح (بوراً) من قوله : (وكنتم قوماً بوراً) ، « البور : في لغة أزدعمان ، الفاسد »[3] .

ـ وقال حبان بن أبجر : « كنت عند ابن عباس ؛ فجاءه رجل من هذيل ، فقال له ابن عباس : ما فعل فلان ؟ ـ لرجل منهم ـ قال : مات ، وترك أربعة من الولد ، وثلاثة من الوراء . فقال ابن عباس : « فبشرناها بإسحاق ، ومن وراء إسحاق يعقوب » قال : الوراء ولد الولد »[4] . فهو هنا يربط بين لهجة الهذلي والآية القرآنية .

٤ ـ الاحتجاج :

وكان ابن عباس في دراسته لغريب القرآن أو أساليبه يعنى بالاحتجاج ،

(١) معاني القرآن : ٦٤/٢ .
(٢) نفسه : ٢٠٠/٢ .
(٣) نفسه : ٦٦/٣ .
(٤) إيضاح الوقف : ٧٣/١ .

ولا سيما الشعر ، وقد أخذ هذا — كما رأينا من قبل — عن عمر بن الخطاب ، وصار هذا منهجاً واعياً عنده ، يصرح به ، ويمارسه ، قال : « إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر ، فإن الشعر ديوان العرب » (1) . وقال علي بن زيد بن جدعان : « سمعت سعيد بن جبير ، ويوسف بن مهران يقولان : سمعنا ابن عباس يُسأل عن الشيء من القرآن فيقول فيه كذا وكذا ، أما سمعتم قول الشاعر يقول فيه كذا وكذا . . . » (2) وقد شُهدت مسائل نافع بن الأزرق وأجوبة ابن عباس عنها (3) .

وقد مرَّ بنا كثير من هذا في حديثنا عن تفسير للمفردات والعبارات ، ولا نرى غناء أكثر في عرضنا نماذج أخرى ، وهي مبثوثة في كتب اللغة وكتب التفسير .

على أن ابن عباس لم يكن يكتفي بالشعر ، بل كان يستعين هو نفسه على فهم الكلمة القرآنية بما يسمعه من أفواه الفصحاء ، وهذا كثير أيضاً في النقول عنه .

— من هذه النماذج قوله : « لم أدر ما البَعْل في القرآن ، حتى رأيت أعرابياً ، فقلت له : لمن هذه الناقة ؟ فقال : أنا بعلها . أي ربها » (4) .

— ورووا عنه أنه قال : « ما كنت أدري ما قوله : افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين . حتى سمعت بنت ذي يزن الحميري وهي تقول : هلم أفاتحك ، تعني : أقاضيك » (5) .

---

(1) و(2) إيضاح الوقف : ٦٢/١ ، وانظر أيضاً : غريب الحديث : ٣٧٣/٤ .
(3) انظرها في : الكامل للمبرد (أبو الفضل) ٢٢٨/٣ — ٢٢٩ .
(4) الجمهرة : ٣١٤/٣ .
(5) إيضاح الوقف : ٧١/١ وانظر اللسان (فتح) ، وجمهرة ابن دريد ٤/٢ .

- وقال - فيما زعموا - : «وكنت لا أدري ما (فاطر السماوات والأرض) حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر ، فقال أحدهما : أنا فطرتها ، أي أنا ابتدأتها» (١) .

نخلص من هذا إلى أن ابن عباس كان يمثل ذروة المرحلة التي عاش فيها من حيث الاهتمام بغريب القرآن ، فقد صار مرجع الناس وشيخهم في تفسير كلمات القرآن ، وتمثل جميع النقول عنه هذا المنحى في دراسة اللغة القرآنية ، وسواء أصحت كلها أم صح بعضها فإنها تدل على شهرة ابن عباس بإحاطته بالعربية ، وكلماتها الغريبة ، وإعرابها الدقيق .

٥ - خلفاء ابن عبّاس :

وفي الوقت الذي كان ابن عباس يشيع في البيئة الحجازية العناية بالغريب ، والدراسة الفقهية للغة ، كان أبو الأسود الدؤلي في العراق يدرس الظاهرة الإعرابية ، ويستنبط ضوابطها وقوانينها ، ونجم بعدهما وفي عصرهما فريق من الفقهاء والمحدثين والقراء يجمع بين المسلكين ، فيأخذ بغريب ابن عباس ، وإعراب أبي الأسود ، إلى جانب فريق غلب عليه النحو خاصة .

وهكذا صار العلماء ، لهذه الحقبة فريقين : فريقاً اختصّ بالفقه أو بالحديث أو بالقراءة . وضرب بسهم وافر في اللغة العربية ، وفريقاً غلب عليه النحو ولكنه لم ينس نصيبه من العلوم الأخرى .

ونؤثر أن نتحدث هنا عن الفريق الأول الذي عددناه من خلفاء ابن عباس . تاركين للصفحات التالية الحديث عن الفريق الثاني الذي يعد أفراده من خلفاء أبي الأسود .

---

(١) نفسه : ١/٧١ - ٧٢ .

وربما كان تلامذة ابن عباس أول من تأثره وأخذ عنه طريقته في العناية بالغريب ، وأشهر هؤلاء سعيد بن جبير ، ويوسف بن مِهْران ، وعكرمة ، ومجاهد ، و . . . ذلك أن معظم ما نقل من تفسير ابن عباس اللغوي إنما كان عن طريق هؤلاء .

غير أن ما نقل عن هؤلاء بعضه منقول عن ابن عباس ، وبعضه يُعزى إليهم دونه — أما سعيد بن جبير فقد كان حبشي الأصل ، وهو ممن لازم ابن عباس وبرع ، حتى إن أستاذه كان يقول لأهل الكوفة إذا أتوه يستفتونه ، أتسألوني وفيكم ابن دهماء ، أي سعيد (١) .

وقد برع في التفسير وشرح غريب القرآن لملازمته الطويلة لابن عباس ، بل إنه كان يشير في تفسيره إلى الكلمات الحبشية التي وردت في القرآن ويتولى شرحها ، وهو كأستاذه ابن عباس يشرح المفردات ، ويشرح العبارات ، ويتأول المجاز (٢) .

أما مجاهد فيتجلى لنا في تفسيره «كأنه لغوي خبير ، قادر على كلام العرب ولغتهم ، عارف بأساليب بيانهم » . إذ يشتمل تفسيره على شرح الغريب ، والعبارات المجازية . وقد جمعوا مما نقل عنه سِفْراً ضخماً في تفسير القرآن (٣) .

وإلى جانب هذين كان الناس يرجعون في شرح غريب القرآن إلى عكرمة ، ومكحول ، وابن مهران وأمثالهم (٤) . كما عرف في عصور التابعين عبد الله

---

(١) انظر : الأعلام (سعيد بن جبير ت ٩٥ هـ) .

(٢) انظر : البحر المحيط ٤٥٦/٦ ، والقرطبي ٢٥٧/١٢ .

(٣) انظر : مقدمة (تفسير مجاهد) . الدوحة . قطر ١٣٩٦ — ١٩٧٦ (تحقيق الطاهر بن محمد السورتي) .

(٤) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ٩٩/١ . ومعاني القرآن ١٠٧/٢ .

ابن ذكوان ، وجبر بن حبيب ، وخالد الحذاء ، ومن القراء البصراء في العربية ابن مُحَيْصِن ، وعاصم ، وقالون ، ومن المحدثين اللغويين الزهري ، وحماد بن سَلَمة ، ومالك بن أنَس ، وسفيان الثوري ، وشعبة ، وكثيرون [١].

وأوثر أن أتحدث عن بعض هؤلاء ليكون ذلك نموذجاً عن علمهم بالعربية ، وإحاطتهم بها ، ولكن يقف أمامنا عقبة تاريخية ، هي أن معظم النقول عن هؤلاء تتسم بالتعميم إلاّ ما ندر من الأخبار ، فقد نعتوا التابعي جبر بن حبيب بأنه كان إماماً باللغة ، بصيراً بها [٢] ، وذكروا أن عيسى ابن عمر — وهو أستاذ الخليل بن أحمد — كان يرجع إليه وينشده بعض الشعر [٣].

وتحدثوا عن أبي الزناد ، وهو عبد الله بن ذكوان ، ونعتوه بالنحوي ، وذكروا أنه كان فصيحاً بصيراً بالعربية ، يرجع إليه الناس في فهم الشعر ، وفي علوم أخرى ، قال الليث بن سعد : « رأيت أبا الزناد دخل مسجد النبي (ص) ومعه من الأتباع ما مع السلطان ، فمن سائل عن فريضة ، ومن سائل عن الحساب ، ومن سائل عن الشعر ، ومن . . . » [٤] .

ويرجح أن شهرته في علوم العربية كانت من الذيوع والانتشار بحيث يَرجِع إليه كبار المشتغلين فيها ، فقد روى أبو بكر الأنباري أن ابن أبي إسحاق قال : « لقيت أبا الزناد ، فسألته عن الهمز ، فكأنما يقرؤه من كتاب » [٥] . وهذا الخبر يدل على أن الرجل كان ذا بصر نافذ في علوم

---

(١) انظر : تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٧٨ .
(٢) انظر : تهذيب التهذيب : ٢/٥٩ .
(٣) انظر : شرح أشعار الهذليين للسكري ٣/١٠٧٣ .
(٤) تهذيب الكمال للحافظ المزي (مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية) لوحة ١/٣٤٠ .
(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٤٩ — ٥٠ .

العربية ، ولهجات العرب ، ذلك أن ابن أبي إسحاق كان متفوقاً في الهمز . حتى ذكروا أن ما جمع عنه فيه يؤلف كتاباً ، كما ذكروا أنه غلب أبا عمرو بن العلاء فيه . ومع هذا كله نراه معجباً بإحاطة ابي الزناد به ، حتى كأنه كان يقرأ من كتاب [1] . فإذا كان على هذه الغزارة في علم الهمز أفلا يرجح أن يكون أوفر علماً في ظواهر العربية الأخرى كالإعراب وأبنية الكلام ؟

وقد نعتوا ابن محيصن المقرىء (١٢٣ هـ) بأنه كان عالماً بالعربية ، حتى ليختار من القراءات ما لم يتبع فيه أصحابه [2] . ووصفوا ، عيسى بن مينا ، الملقب بقالون بأنه « قارىء المدينة ونحويُّها » [3] وكان في البصرة بشار بن أيوب الناقط ، ممن أسهم في علوم العربية ، وقد روى عنه الفراء سماعه عن العرب ، قال : « حدثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول : ما أسود شعره ! ! وسئل الفراء عن الشيخ فقال : هذا بشار الناقط » [4] .

وكان في زمن الخليل بن أحمد مقرىء يقال له : بشر بن هلال ، نقل عنه أبو عبيدة قوله في عمل (إنَّ) هو : « إنَّ ، بمعنى الابتداء والإيجاب ، ألا ترى أنّها تعمل فيما يليها ، ولا تعمل فيما بعد الذي بعدها ، فلا ترفع الخبر ولا تنصبه كما تنصب الاسم » [5] ؟

٦ — المجالس اللغوية :

وكان لعلوم اللغة في هذه الحقبة من المجالس والحلقات ما لعلوم الفقه ،

---

(١) انظر : في أخباره وعلمه : تهذيب ابن عساكر (دمشق ١٣٥١) ٣٨٢/٧ — ٣٨٣ ، وتهذيب الكمال . الورقة ١/٣٤٠ ، وتهذيب التهذيب ٢٠٥/٥ .

(٢) انظر : كتاب السبعة ٦٥ .

(٣) طبقات القراء : ٦١٥/١ .

(٤) معاني القرآن : ١٢٨/٢ ، وانظر أيضاً : المحكم في نقط المصاحف : ٢٣٦/٩ .

(٥) مجاز القرآن : ٢١/٢ . وانظر : طبقات القراء : ١٧٧/١ .

والحديث ، والتفسير ، والكلام ، ويرجع ذلك إلى زمن مبكر ، فمنذ عصر الصحابة كانت مجالس قراءة القرآن تحفل بالحديث عن اللغة ، وغريبها ، وقد رأينا عبد الله بن مسعود يسأل زر بن حبيش عن العربية ، كما مر بنا أن مجالس ابن عباس كانت تختص أحياناً بالحديث عن الشعر واللغة .

هذا في الحجاز ، أما في العراق فقد كانت تعقد مجالس أبي الأسود الدؤلي وتلامذته من بعده ، فقد ذكر غيرُ مصدر أنه كان يعلم العربية ، كما ذكروا أن الحر النحوي أخذ عنه إعراب القرآن (١) . وجاء في خبر أبي عبيدة أن الناس اختلفوا « إلى أبي الأسود يتعلمون منه العربية ، فكان أبرع أصحابه عنبسة بن معدان المهري ، واختلف الناس إلى عنبسة فكان البارع من أصحابه ميمون الأقرن ، فكان صاحب الناس ، فخرَّج عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي » (٢) .

وصارت حلقات النحو واللغة تزاحم حلقات الفقه والحديث ، فقد ذكروا أنَّ حماد بن سلمة كان يتخطى حلقة الحسن البصري إلى حلقات العربية(٣) ، وذكروا أيضاً أن حلقة الحضرمي كانت بجانب حلقة المحدِّث محمد بن سيرين ، وكان ابن سيرين هذا يكره النحاة، ويقول : « لقد بغّض إلينا هؤلاء المسجد » (٤) .

وكانت حلقة أبي عمرو بن العلاء كبيرة جداً ، حتى أثارت إعجاب الفقيه المحدث الحسن البصري ، فقال من وحي ما رآه : « كادت العلماء أن تكون أرباباً ، كل عز لم يؤكد بعلم فإلى ذل يؤول » (٥) .

---

(١) بغية الوعاة : ١/٤٩٣ .
(٢) أخبار النحويين البصريين : ٢٤ — ٢٥ وانظر : مفتاح السعادة : ١/١٥٠ — ١٥١ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين : ٥١ .
(٤) إنباه الرواة : ٢/١٠٦ — ١٠٧ .
(٥) طبقات القراء : ١/٢٩١ .

٧ - نحاة مغمورون :

وقد حفلت هذه المرحلة بنحويين كثيرين ، وصلت إلينا أخبار بعضهم ، وضاعت أخبار بعضهم الآخر ، وهذا يدل على أن ما ذكره أصحاب الطبقات من بدايات هذا العلم لا يُعَدّ وثيقة تاريخية معتمدة ، لأنهم لا يعرفون كل نحوي أظلته هذه المرحلة والتي تلتها .

من هؤلاء النحاة مَنْ سمّاه ابن جني « الحر النحوي » ، وقد نقل عنه قراءتين قرآنيتين (١) ، ولم يترجم له من أصحاب الطبقات غير السيوطي ترجمة مختصرة لا تزيد على سطرين ، نعرف منها أنه كان تلميذاً لأبي الأسود الدؤلي ، وأنه أخذ عنه إعراب القرآن (٢) .

ويحدثنا السيوطي أيضاً عن نحوي يقال له : سعد بن شداد ، وينعته بالكوفي ، ويذكر أنه من تلامذة أبي الأسود ، وأنه كان من جلساء زياد ابن أبيه وابنه عبيد الله ، وأنه كان يُعرَف بسعد الرابية ، بموضع كان يعلم فيه النحو » (٣) .

ومنهم أيضاً إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر ، وهو مؤدب أولاد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٤) ، ومثله عبد العزيز القاري ، الملقب بـ « بشكسب » النحوي ، وقد ذكره ابن عساكر وقال عنه : « كان نحوياً أخذ عنه أهل المدينة » وذكر أنه كان معاصراً لهشام بن عبد الملك (٥) .

---

(١) انظر : المحتسب ١/١٧٧ و ٢/٩٤ .
(٢) بغية الوعاة : ١/٤٩٣ .
(٣) نفسه : ١/٥٧٩ ، وانظر : نور القبس : ٢٣ .
(٤) إيضاح الوقف والابتداء : ٥١ .
(٥) هامش : في أصول النحو ١٣ ، وجاء فيه (بشكست) بالتاء ، والتصويب من ابن عساكر : ١٠/١٤٢ .

وذكر الفراء نحوياً آخر لم يترجم له أحد من أصحاب الطبقات ، هو العلاء بن سيابة ، وقد ذكر أنه هو الذي علم معاذاً الهراء وصحبه ، وما نقله عنه يدل على أنه ذو حظ واسع في علم النحو . قال الفراء : « وكان شيخ لنا يقال له : العلاء بن سيابة — وهو الذي علم معاذاً الهراء وصحبه — يقول : لا أنصب بالفاء جواباً للأمر »(١) .

وذكر أبو بكر بن مجاهد نحوياً كوفياً آخر لم يأتِ أحد من أصحاب الطبقات على ذكره ، هو توبة الملائي ، كان معاصراً لعاصم المقريء (١٢٧ هـ) وهذا يعني أنه كان في طبقة أبي عمرو والحضرمي ، وقد قال عنه ابن مجاهد : « كان من أعلم أهل الكوفة بالنحو »(٢) .

ومنهم أيضاً زهير الفرقبي(٣) ، وهو نحوي كوفي ، أخذ النحو عن تلامذة أبي الأسود ،ولا سيما ميمون الأقرن ، وهو أستاذ أبي جعفر الرواسي(٤).

وقد انتشر النحو في الأمصار غير العراقية ، كمكة والمدينة ، فقد ذكروا نحوياً مكياً يقال له : ابن قسطنطين ، وذكروا أنه وضع شيئاً في النحو « ثم قدم البصرة فسمع النحو ، فطرح جميع ما كان عمل . ووضع شيئاً آخر لا يساوي شيئاً أيضاً »(٥) .

أما في المدينة فقد انتشر النحو بفضل عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، ونجم من تلامذته — كما يبدو — علي ، الملقب بالجمل ، « وكان وضع في

---

(١) معاني القرآن ٧٩/٢ .

(٢) كتاب السبعة في القراءات : ٧٠ .

(٣) في نور القبس (٢٦٧) : القرقبي ، وهو تحريف .

(٤) انظر : نور القبس : ٢٦٧ ، وأنباه الرواة : ١٨/٢ — ١٩ ، ومعجم البلدان : ٣٦٦/٦ .

(٥) انظر : مراتب النحويين : ١٠٠ — ١٠١ .

النحو كتاباً لم يكن شيئاً » ، ولكنهم ذكروا أن أبا الحسن الأخفش اقتبس منه ، واستعان بأمثلته » (١) .

ولهذه الأخبار المروية دلالة تاريخية هامة ، إذ يدل بعضها على أن النحو انتقل إلى الكوفة منذ عصر أبي الأسود ، لأن سعد بن شداد عاصر زياداً ، ولأن العلاء بن سيابة ، وتوبة الملائي في طبقة أبي عمرو والحضرمي من حيث الزمان ، وكان لهما في الكوفة حلقات يؤمها الناس .

أضف إلى ذلك أن المدينة ومكة لم تكونا خاليتين من هذا العلم ، فمنذ عصر أبي الأسود أيضاً كان عبد الرحمن بن هرمز الأعرج يقريء الناس ويعلمهم النحو ، ولعل علياً الجمل كان من نتاج حلقاته .

وفي خبر النحوي المكي ابن قسطنطين غير دلالة ، فنحن لا نعلم من أين أتى بنحوه حتى صنع كتاباً ، فمن المرجح أنه لم يأخذ عن علماء البصرة ، لأنه أتاها بعد تأليف كتابه ، ومن جهة ثانية يدل الخبر على تفاوت علم النحو بين البصرة وغيرها من الأمصار ، وعلى التطور السريع الذي كان عليه النحو في المرحلة الأولى .

* * *

هذا كله يجعلنا نزعم أننا وصلنا إلى نتيجة تصور بداية النحو وتطوره ، منذ نشأته حتى عصر الحضرمي ، وتشير إلى أن بدايته لم تكن في مرحلة الحضرمي لأنها مرحلة تجريد القاعدة ، وصياغة القانون ، والتخصص في جزيئات النحو ، وإنما ترجع إلى مرحلة أقدم منها ، هي مرحلة أبي الأسود وشيخه علي بن أبي طالب .

---

(١) نفسه : ٩٨ – ١٠٠ .

الفصل الثاني

أبو الأسود الدؤلي وتلامذته

ابو الاسود الدؤلي وتلامذته

تُعَدّ هذه المرحلة حلقة مفقودة في تاريخ النحو العربي ، وقف دونها الباحثون المعاصرون فلم يجدوا ما يقولونه فيها غير أنها منطقة مظلمة من التاريخ ولا يمكن وُلوجها وكشف معالمها ، فهذا هو المستشرق الألماني بروكلمان يصرح بأن « أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائماً محوطة بالغموض والظلام ، لأنه لا يكاد ينتظر أن يكشف النقاب بعدُ عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها »(١) . وكذلك يصرح المرحومان مصطفى صادق الرافعي وأحمد أمين بـأن تاريخ النحو لا سبيل إلى معرفته وتحقيقه (٢) .

وأمام هذا الغموض ، رأى بعضهم — كأحمد أمين وبروكلمان — أن ما نسب إلى أبي الأسود وتلامذته إنما هو محض خرافة ، أو من قبيل الأسطورة ، وأن تاريخ النحو الصحيح إنما بدأ بعصر ابن أبي إسحاق الحضرمي .

والحق اننا لا نملك من تراث هذه الحقبة ما يتيح لنا أن نطلق أحكاماً علمية في طبيعة الدرس النحوي ، وما يذلل لنا السبيل إلى معرفة الواقع الذي كان عليه النحو يومئذ ، ذلك أن العلماء في هذه الحقبة كانوا يدرّسون « العربية » في المسجد الجامع ، ولم يدوّنوا شيئاً مما وصلوا إليه من استقراء ، ولا قيمة

---

(١) تاريخ الأدب العربي : ترجمة د . عبد الحليم النجار ١٢٣/٢ .

(٢) تاريخ آداب العرب : ٣٣٦/١ (الهامش) وضحى الإسلام ٢٨٥/٢ .

للأخبار التي ذكرت صحف أبي الأسود ، أو رقعة علي بن أبي طالب ، لأن ذلك – على شكنا فيه – لا يقدم في هذه المسألة ركيزة علمية تساعد على البحث .

غير أننا – على الرغم من هذا كله – نستطيع أن نصل إلى صورة توضح لنا البذرة التي زرعها أبو الأسود الدؤلي ، ثم رعاها ونماها من بعده تلامذته ، حتى إذا جاء زمن الحضرمي تهيأ لها أن تستوي على ساقها ، ثم تزدهر وتنمو بجهود الخليل ويونس ، ثم تكتمل شجرة وارفة معطاء في كتاب سيبويه .

والسبيل إلى معرفة نحو أبي الأسود وتلامذته ستتجه بنا اتجاهين : الأول – وهو الأهم – ما نقل عن هؤلاء من قراءات قرآنية خالفوا فيها قراءة الجمهور ، إذ يمكن أن نتلمس فيها كثيراً من مواقفهم اللغوية ، وآرائهم النحوية ، والثاني ما يمكن أن تقدمه الأخبار المروية من حقائق ، بعد مناقشتها وتمحيصها .

ولا بد لنا هنا من أن نحتاط في الحديث عن قراءات القرآن ، فنحن نعرف أن القراء كانوا يقرؤون بالأثر لا بأوجه اللغة ، وأن القراءة عندهم سنة تتبع ، وتلقين يتوارثونه جيلاً بعد جيل ، ولكن هذا كله لم يمنع أن يكون لبعضهم اختيار في قراءته ، وأن يكون لأوجه العربية أثر في توجيههم ، بل إن التاريخ القديم قد احتفظ لنا ببعض المناقشات اللغوية التي دارت حول القراءات وهي من دون شك نماذج عما لم يصل إلينا من أمثالها .

فمن أوائل ما بلغنا من ذلك أن يحيى بن يعمر قرأ في المائدة : « أفحكمُ الجاهلية يبغون » – (المائدة ٥٠) برفع (حكم) على الابتداء ، فقال عبد الرحمن بن هرمز : « لا أعرف في العربية (أفحكمُ) . وقرأ بالنصب » [١] .

(١) المحتسب ١/٢١١ .

ومن أوائل هذه المناقشات أيضاً ما نقل عن خالد الحذاء ، قال : سألت نصر بن عاصم كيف تقرأ : « قل هو الله أحد ، الله الصمد ؟ فلم ينون (أحد) ، فأخبرته أن عروة بن الزبير ينون ، فقال : بئس ما قال ، وهو للبئس أهل . « فأخبرت عبد الله بن أبي إسحاق بقول نصر بن عاصم ، فما زال يقرأ بها حتى مات » (١) .

ولا نجد حرجاً في أن نسوق شيئاً مما جرى في عصر الحضرمي وأبي عمرو ، لأن الدلالة واحدة ، ولأن القوم لم يخرجوا من إطار ما كان يجري قبل زمانهم بين شيوخهم . « قال أبو حاتم : إن ابن أبي إسحاق سأل أبا عمرو : لِمَ تركت همز (مِنْسَأته) ؟ (سبأ ١٤) — فقال : وجدت لها في كتاب الله أمثالاً : هم خير البَرِيّة ، ولترونّ الجحيم . وقال هارون كان أبو عمر يهمز ، ثم تركها » (٢) .

وقرأ عيسى بن عمر : « هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم » — (هود ٧٨) « فقال له أبو عمرو : هؤلاء بَنِيَّ هم ماذا ؟ فقال : عشرين رجلاً . فأنكرها أبو عمرو » (٣) .

وكان أبو عمرو وعيسى يقرآن : « يا جبالُ أوّبي معه والطيرَ » — (سبأ ١١) ويختلفان في التأويل ، كان عيسى يقول : على النداء ، كقولك يا زيدُ والحارثَ ، لما لم يمكنه : يا زيدُ ويا حارث . وكان أبو عمرو يقول : لو كانت على النداء لكانت رفعاً ، ولكنها على إضمار : وسخرنا الطيرَ ، كقوله على إثْر هذا : ولسليمان الريحَ ، أي سخرنا الريحَ » (٤) .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ٢٧ .
(٢) المحتسب : ١٨٧/٢ .
(٣) طبقات ابن سلام ٢٠/١ .
(٤) طبقات ابن سلام ٢٠/١ — ٢١ .

وإذاً ، يمكن أن نطمئن إلى ما تقدمه القراءات القرآنية ، والروايات التاريخية الممحصة ، في الكشف عن ظلمات هذه الحقبة ، ولنبدأ بأبي الأسود الدؤلي ، رائد النحو الأول .

١ ـ نحو أبي الأسود

آ ـ ترجمته [(١)] :

تكاد المصادر القديمة تجمع على أن اسمه الأول (ظالم) ، إلاّ أن بعض الروايات النادرة تذهب إلى أنه (عثمان) . ولكنها تختلف في ترتيب أجداده ، فالجاحظ يذكرهم على الشكل التالي : ظالم بن عمرو بن جندل بن سفيان . ويذكرهم غيره على هذا الشكل : ظالم بن سراق أو : عمرو بن شيبان بن ظالم . ولا شك أن ما ذهب إليه غير الجاحظ وهَمٌ ظاهر .

وتتعدد الأقوال في نسبه ، فالأكثرون على أنه (الدُّؤَليّ) ، ويرى آخرون أنه الدِّيلي (أو (الدُّئِلي) . ويرجع هذا الاختلاف إلى تشابه اللفظ

---

(١) اعتمدنا في ترجمة أبي الأسود الكتب التالية :
البيان والتبيين ١/١١٠ ، ٣٢٤ ، ٣٧٩ . والبخلاء : ١٥ ، ١٥٣ ، ١٨٧ . وطبقات ابن سلام ١/١٢ ، والأغاني ١٢/٢٩٧ وما بعدها . والفهرست ٦٦ . ومراتب النحويين ٧ وما بعدها . وأخبار النحويين البصريين ١٠ . والمؤتلف والمختلف ٢٢٤ . وطبقات الزبيدي ٢١ وما بعدها . وأنباه الرواة ١/١٣ وما بعدها . ومعجم الأدباء ٢/٣٥ وما بعدها . ونزهة الألباء (قديمة) ١٣ . ودرة الغواص ١١٧ . وطبقات ابن سعد ٧/٩٩ . وطبقات القراء ١/٣٤٦ . وسرح العيون ١٥٩ . والنجوم الزاهرة ١/١٨٤ . وشرح نهج البلاغة ١/٢٠٤ ، ٣١٠ . ووفيات الأعيان ٢/٢١٦ . ومفتاح السعادة ١/١٤٩ وما بعدها . وبغية الوعاة (قديمة) ١/٣٧٤ . والمزهر ٢/٤٦١ . وخزانة الأدب ١/٢٥٦ .

بين نسب أبي الأسود وأنساب غيره في قبائل أخرى . فهناك الدُّول من بني حنيفة بن لجيم من ربيعة الفرس ، والدِّيل في عبد القيس ، والدُّئِل رهط أبي الأسود من كنانة .

ولهذا يرجح أن يكون (الدُّؤَلي) ، لأن أصله (الدُّئِلي) ، ولكنهم فتحوا الهمزة في النسب ، لئلاّ تتوالى كسرتان بعدهما ياء ، ولئلاّ ينتقلوا من ضم إلى كسرة مثلما فعلوا في النسب إلى (مَلِك) فقالوا : مَلَكي ، وعلى هذا يكون اسمه : ظالم بن عمرو الدُّؤَلي من كنانة .

ولم تحدد المراجع سنة ولادته ، ولكنها تجمع على أنها قبل الإسلام ، وعلى أنه مات سنة تسع وستين للهجرة ، عن عمر بلغ الخامسة والثمانين ، وبحسب هذا تكون ولادته قبل الإسلام بثلاث سنوات .

وقد كان أبو الأسود تابعياً لا صحابياً ، على الرغم من أنه دخل في الإسلام على حياة الرسول ، وعلة ذلك أنه لم يره على أرجح الأقوال . أما قصة موته فيذكرون فيها أنه هاجر إلى البصرة في خلافة عمر ، وشغل فيها منصب القضاء ، ولكنه أصيب بالشلل ، ثم مات بعد أن اجتاح البصرة طاعون سنة تسع وستين .

ويتبين من هذا أن أبا الأسود عاش في مرحلة بالغة الخطورة ، وقد أسهم في أحداثها وتصريف أمورها ، إذ قتل أبوه مشركاً في موقعة ضد المسلمين . ولكن هذا لم يحُل بين أبي الأسود وبين أن يدخل في الإسلام ويَحْسُنَ إسلامه ، ولما هبت رياح الفتنة بين المسلمين كان من الملازمين لعلي بن أبي طالب ، المتشيعين له ، وقد شارك في جميع المواقع الحربية بين علي وخصومه ، ولقي كثيراً من الأذى في سبيل عقيدته ، بعد أن صار الأمر إلى بني أمية .

ومع ذلك لم يتنكر له الأمويون ، على الرغم من معرفتهم هواه ، وعلى الرغم مما قاله في مقتل الحسين من شعر ، فقد قربه معاوية . ولكنه لم يستطع

أن يمتلك قلبه ، أو يصرفه عن تشيعه بل ظل هواه مع علي ، وظل كارهاً لمعاوية ، ويغمزه بكلماته وإشاراته كلما اتيحت له سانحة .

* * *

والذي يهمنا من أمره في هذا البحث هو الجانب الثقافي ، وقد رأينا فيما تقدم من صفحات أنه قرأ القرآن الكريم على علي بن أبي طالب ، وأنه كان دؤلياً من كنانة . وهذا يعني أنه من الفصحاء الذين يعتد بهم . ولهذا كان موضع ثقة الخلفاء والأمراء في شؤون اللغة . فأوكلوا إليه نقط المصحف ، وهو عمل بالغ الخطورة في ذلك الزمن .

ولقد جمع أبو الأسود رواية الحديث النبوي إلى قراءة القرآن ، فروى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس ، وعن أبي ذر ، وغيرهم ، كما عُرِف بالإحاطة بلغة العرب وأشعارها ، منذ أن كان يختلف إلى علي بن أبي طالب ، وكان الناس يرجعون إليه إذا اختلفوا في أشعر الناس ، أو إذا أرادوا أن يعرفوا شيئاً من شؤون اللغة ، فقد ذكر أبو الفرج أن الناس اختصموا ليلة » حتى ارتفعت أصواتهم في أشعر الناس فقال علي لأبي الأسود الدؤلي : قل يا أبا الأسود . فقال أبو الأسود — وكان يتعصب لأبي دؤاد الإيادي — أشعرهم الذي يقول :

ولقد أغتدي يدافع ركني أحْوَذيٌّ ذو مَيْعةٍ إضريحُ

الخ . . . . . » (1)

وفي رواية أخرى أن رجلاً قام لابن عباس . فسأله عن أشعر الشعراء فقال ابن عباس : « أخبره يا أبا الأسود الدؤلي » فقال : الذي يقول :

---

(1) الأغاني : ١٦/٣٧٦ .

« فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى عنك واسع »[1]

وكان مرجع الناس أيضاً في تفسير القرآن ، ويبدو أنه يعرف شيئاً من الكلمات السريانية ، فقد ذكروا أنه فسّر قوله تعالى : فصرهنّ إليك. بأنه يعني : قطعهن وقال : هي كذلك في السريانية[2] .

وكان الناس لزمنه يرونه « شيخ العلم ، وفقيه الناس ، وصاحب عليّ — صلوات الله عليه — وخليفة عبد الله بن العباس على البصرة »[3] .

وهذه الشهرة العلمية تفسر لك اتفاق الروايات التي أجمعت على أنه هو الذي نُدِب إلى نقط المصحف ، فعلى الرغم من تعدد أسماء الأمراء واختلاف الأخبار في أنه عمر أو علي أو معاوية أو زياد ، نجدها تتفق في أن المندوب كان أبا الأسود لا غيره .

ويدلك على إحاطته بلغة العرب وغريبها ، واعتداده بما عرَف منها ، ما رواه الجاحظ من أن غلاماً كان يقعر في كلامه « فأتى أبا الأسود يلتمس ما عنده ، فقال له أبو الأسود: ما فعل أبوك ؟ قال : أخذته الحمى فطبختة طبخاً ، وفنخته فنخاً ، وفضخته فضخاً ، فتركته فرخاً . قال أبو الأسود : فما فعلت امرأته التي كانت تهارّه وتشارّه وتجارّه وتزارّه ؟ قال : طلقها فتزوجت غيره ، فرضيت وحظيت وبظيت . قال أبو الأسود : قد عرفنا « رضيت وحظيت » فما « بظيت » ؟ قال : حرف من الغريب لم يبلغك . قال أبو الأسود : يا بني : كل كلمة لا يعرفها عمك فاسترها »[4] .

---

(١) نفسه : ١١/٥ .
(٢) انظر : البحر المحيط ٣٠٠/٢ .
(٣) الأغاني : ٣٧٠/٢٠ .
(٤) البيان والتبيين : ٣٧٩/١ .

ومن المؤكد أن وضع النحو ونموه في علم أبي الأسود مر بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : كانت أيام اختلافه إلى الإمام علي كرم الله وجهه ، وما أفاده منه في فهم لغة القرآن ، والتأمل في تراكيب العربية ، واستنباط بعض الضوابط البسيطة . فالإمام — كما هو معروف — من أكثر صحابة رسول الله معرفة بالقرآن ، وتأويله . وتفسير غريبه ، ومن أكثرهم إحاطة بلغات العرب وأعرافها ، غير أننا لا نعرف شيئاً قاطعاً مما أفاده أبو الأسود من علي ، ولكن من الطبيعي جداً أن يدور بين الرجلين كلام على بعض ظواهر العربية ، كالإعراب ، والغريب ، وطرائق التعبير .

المرحلة الثانية : وتتمثل بندب الأمراء له إلى نقط المصحف ، فهو هنا لا يقرأ قراءة الملقّن بل قراءة اليقظ الحذر الذي يفكر في العبارات ، ويتأمل الظواهر المتبدلة ، ويراقب تغاير المدلول لتغاير التركيب . وقد هيأت له هذه المرحلة أن يسلك في الاستنباط مسلك المستقري ، مفيداً مما طبع عليه من فصاحة فطرية ، ومما تهيأ له من أسباب الثقافة .

المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التعليمية من حياته ، وفيها اختلف إليه الناس من المقرئين ، يأخذون عنه ما أصّله ، فازدادت هذه الأصول رسوخاً عنده ، وبدأت تتفرع وتتشعب من جراء التعليم ، وما يجري هناك من حوار بينه وبين تلامذته الواعين .

* * *

ب — نحوه :

ترجع قيمة أبي الأسود الدؤلي في تاريخ النحو إلى أنه أول من اتجه بالدراسة اللغوية إلى الاستقراء والاستنباط ، وكانت قبله تقوم على محاكاة الأعراب ، والاختلاط بهم . وحفظ الشعر والأنساب ، فتحول بها إلى وضع الضوابط الدقيقة ، ورصد الظواهر المتبدلة في تراكيب العربية .

ولا يطمع أحد أن يعرف من نحو أبي الأسود غير جوانبه البارزة العريضة ، ولا يستطيع أن يتجاوز مناقشة الروايات التاريخية ، وتمحيصها ، وعرضها على منطق التاريخ ، لينجلي له من وراء ذلك كله وجه من النحو يرجو أن يكون هو الوجه الذي رسمه أبو الأسود الدؤلي .

والمشكلة التي تقف في وجهنا هنا هي أننا لم نعثر على قراءات لأبي الأسود تضع بين أيدينا ما يمكن أن نتلمس فيه بعض الجزئيات الدقيقة من نحوه أو «عربيته» اللهم إلاّ قراءتين اثنتين نقلهما ابن جني عن أبي بكر بن مجاهد، لا تغنيان شيئاً ، ولا تدلان على شيء ، أولاهما أنه قرأ في سورة هود: «ألا أنهم تَثْنَوْني صدورُهم ليستخفوا منه » [1] . بدلاً من قراءة الجمهور : « ... يثنون صدورَهم . . . » ، والثانية أنه قرأ في سورة يوسف : «وغلقت الأبواب وقالت : هَيْتِ لك . . . . » [2] بدلاً : من « . . . هَيْتَ لك » .

أما القراءة الأولى فلا تزيد على أنه أتى بالفعل على وزن (تَفْعَوْعل) ، وهو من أبنية المبالغة ، مثل : يغدودن ، ويعشوشب . وأما القراءة الثانية فإنه اختار فيها لهجة من لهجات أربع كانت مستعملة في قبائل العرب . أضف إلى ذلك أن هاتين القراءتين قد تكونان من اختيار غيره ، وأنه تلقاهما عن أحد المقرئين .

وإذاً ، فلا مناص لنا في البحث عن نحو أبي الأسود من أن نعتمد مصدرين ، أولهما نقطه للمصحف ، وثانيهما ما رواه المؤرخون عن نحوه .

١ً — نقطه المصحف :

ويهمنا أن ندرس عمله هذا لأن فيه دلالة على وعيه اللغوي من جملة

---

(١) انظر : المحتسب : ٣١٩/١ .
(٢) نفسه : ٣٣٧/١ .

الدلالات التاريخية ، ولا شك أن فيه إبداعاً يدل بوضوح على إدراك أبي الأسود لتصريف الكلمات ، ووظائفها في التركيب ، وما ينجم عن ذلك من اختلاف الحركات .

فما عمله في هذا المجال ؟

قال لزياد بن أبيه : « قد أجبتك إلى ما سألت ، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن ، فابعث إليّ بثلاثين رجلاً . فأحضرهم زياد ، فاختار منهم أبو الأسود عشرة ، ثم لم يزل يختارهم حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس ، فقال : خذ المصحف ، وصبغاً يخالف لون المداد ، فإذا فتحت شفتيّ فانقط واحدة فوق الحرف ، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة إلى جانب الحرف ، وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله ، فإن أتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين »(1) .

في هذا النص جانبان : جانب فيزيولوجي يعتمد مظاهر الحركات المادية في نطق الحركات ، وجانب علمي يعتمد الإدراك اللغوي . والذي يهمنا من أمرهما أن نعرف لماذا اختار أبو الأسود أن تكون الفتحة فوق الحرف ، وأن تكون الكسرة تحته ، أفكان ذلك عن اعتباط لاحظ له من الوعي ؟ أم كان يستند إلى ركيزة علمية خاصة ؟

ولا يهم هنا أن يكون عمل أبي الأسود مقتبساً من السريانية ، كما يزعم بعض الباحثين ، أو كان غير مقتبس ، فقصارى الاقتباس أن يقتصر على اعتماد النقاط دون غيرها ، أما جعل الفتحة فوق الحرف ، والكسرة تحته ، فلا علاقة له بعملية الاقتباس ، لأن الدلالة على وعي أبي الأسود اللغوي إنما ترتكز في المنزلة الأولى على هذا دون غيره .

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : ٤٠ – ٤١ .

ويغلب على الظن أن أبا الأسود اختار أن تكون الفتحة من فوق الحرف ؛ لأن فيها – كما يرى القدماء – استعلاء ، وأن تكون الكسرة من تحته لما فيها من تَسَفُّل ، ولم يبقَ للضمة إلاّ موضع واحد هو أن تكون في وسطه أو أمامه (١) .

وقد أذاع أبو الأسود في تاريخ النحو العربي هذه المصطلحات حتى أيامنا هذه ، وهي مصطلحات تراعي طريقة النطق ، وتشكل الشفتين .

ونأتي إلى ضبط التنوين ، وقد سماه (غنة) مراعياً في ذلك الجانب الصوتي من النطق ، لأن جزءاً من صوت النون الساكنة يخرج من الأنف ، وإلى جانب هذه الملاحظة الصوتية نجده يجعل التنوين كالإعراب من حيث الرمز الذي يختاره له ، ولم يختر له شكلاً خاصاً ، وربما كان سبب ذلك ما لاحظه في التنوين من ظهور مرة ، وخفاء مرة أخرى ، فربط بينه وبين حركة الإعراب التي تزول في الوقف ، وتظهر في الوصل (٢) .

٢ً – ما رواه المؤرخون :

وحين نجمع روايات المؤرخين نجدها مختلفة فيما بينها ، ومن أجل ذلك رأينا أن نقسمها تقسيماً زمنياً : **القسم الأول** منها لا يتجاوز القرن الرابع للهجرة ، **والقسم الثاني** ما ذكرته كتب الأحقاب المتأخرة عن هذا القرن .

آ – دراسة القسم الأول :

ومضمون القسم الأول يضع بين أيدينا ضربين من المعطيات : الأولى :

---

(١) انظر : المحكم في نقط المصاحف ٤٢ .
(٢) انظر : تعليل القدماء لذلك في المحكم نفسه ٥٩ .

معطيات عامة ، ولكنها غنية . والثاني : معطيات جزئية نرج أنها قريبة جداً من الواقع التاريخي .

ولنبدأ بقول ابن سلام الجمحي (– ٢٣٢) ، وهو : « وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها ، أبو الأسود الدؤلي » (١) .

وهذا القول الذي صاغ به ابن سلام ما وقر في أذهان العلماء يومئذ يدل على شيء واحد من جهود أبي الأسود ، هو أنه نقل تعلم العربية من مخالطة الفصحاء إلى استظهار القواعد وملاحظة القرائن ، فهو مؤسس العربية ، وواضع قياسها ، فما التأسيس ؟ وما القياس ؟

إنهما في الحقيقة شيء واحد ، هو أن أبا الأسود استنبط بعض القوانين التي تحفل بها لغة العرب ، وانتبه إلى بعض النظُم التي تراعى في تراكيبها . فالقياس هنا هو قياس المتكلم لا قياس العالـِم ، أو هو قياس اللغة وقانونها لا قياس الظواهر بعضها على بعض ، إنه القاعدة التي يراعيها المتكلم في رفع المرفوع ، ونصب المنصوب ، وأشباه ذلك .

وبعد أن ساق ابن سلام هذه العبارة العامة راح يفصل الحديث ، فقال : « فوضع باب الفاعل ، والمفعول به ، والمضاف ، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم » .

وإذا عزلنا مدلول النص عن المصطلحات النحوية التي في صورته اللفظية ، بدا لنا كلام ابن سلام واقعياً قريباً جداً من الحقيقة ، إن لم يكن هو الحقيقة نفسَها ، فأبو الأسود انتبه – كما قلنا – إلى بعض القوانين ، أو الأقيسة ،

---

(١) طبقات ابن سلام ١٢/١ .

ولا يمكن أن ينصرف الذهن إلى غير القوانين الإعرابية التي شغلته في لحن الناس أولاً ، وفي نقط المصحف ثانياً ، والأبواب التي ذكرها ابن سلام لا تخرج عن إطار الإعراب ولا تتجاوزه .

وربما كان أبو الأسود لم يستخدم في نحوه هذه المصطلحات : فاعل ، مفعول ، رفع ، نصب . . . الخ ، ولكن ذلك لا يقلل من قيمة النص العلمية ، لأن ابن سلام أطلق على رسوم أبي الأسود ما اصطلح عليه الناس في زمانه ولم يكن قادراً أن يفعل غير ذلك .

والذي يزيدك ثقة في كلام ابن سلام أنه يسوق نصه من غير سند ، وأنه يقرره تقريراً جازماً خالياً من عبارات الشك ،أو ألفاظ التضعيف ، وذلك يدلك على أنه كان يقرر حقيقة لا يعترض عليها معترض في زمانه ، ولا يشك فيها باحث من أقرانه .

وتأتي رواية أبي الطيب اللغوي (ـ ٣٥١) لتحمل السمات التي حملها قول ابن سلام إذ روى أن علي بن أبي طالب قال لأبي الأسود : « اجعل للناس حروفاً ، وأشار له إلى الرفع ، والنصب ، والجر »[١] .

ويبدو أن الناس بدأوا يلفقون في هذا الحديث ، ويتزيدون فيه ويختلفون ، ومن هنا نرى ما يحكيه الزبيدي (ـ ٣٧٩) يختلف ويتغاير ، فهو في البدء يذكر أن أبا الأسود عمل باب التعجب ، وباب الفاعل ، والمفعول به ، وغيرها من الأبواب » . ثم يذكر بعد قليل أن أبا الأسود لم يعمل إلا باب الفاعل والمفعول ، ثم زاد في ذلك الكتاب رجل من بني ليث[٢] .

---

(١) مراتب النحويين : ٦ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٢١ – ٢٢ .

ولا يهمنا كثيراً أن يكون أبو الأسود عمل باب التعجب أو لم يعمله ، ولكن الذي يهمنا هنا هو أن نشير إلى أن كلمة (باب) يجب ألاّ تحول بيننا وبين الوصول إلى الحقيقة في نحو أبي الأسود ، فهي مما استعمله الرواة متأثرين بمصطلحات عصرهم . ولكن الذي نجزم به أن أبا الأسود تحدث عن رفع ما سمي فاعلاً ، ونصب ما سمي مفعولاً ، وهدته ملاحظاته إلى قرائن لفظية تصاحبها حال إعرابية خاصة . كالنصب والرفع والجر والجزم ، وهي ما سميت فيما بعد بالحروف . ومثل هذا طبيعي جداً في نشأة العلوم ، ويصدق عليه قانون النشوء .

وهذا يعني أن ملاحظات أبي الأسود شملت القوانين الأولى من الإعراب ، وتحدثت عن بعض ظواهره في الاسم ، وبعض ظواهره في الفعل ، وليس بعيداً أن يكتشف أحرف الجر ، والأحرف المشبهة بالأفعال ، وبعض الجوازم والنواصب ، لأن ذلك أظهر من أن يخفى على من كان مثلَ أبي الأسود ذكاء وفطنة .

* * *

ذاكم هو نحو أبي الأسود ، وربما كان أكثر من ذلك ، إلاّ أن الناس بعد القرن الرابع ، وربما قبله . أخذوا يتحدثون عنه أحاديث متناقضة ، ويُضْفون عليه أشياء مما عرفوه من أحوال النحو في أزمنتهم ، فجاء كلامهم بعيداً عن المنطق ، ومناقضاً لطبيعة الأشياء .

ب ــ دراسة القسم الثاني :

وسنعرض بعض ما قيل لا كله ، لأن قليله يغني عن كثيره ، ودونك ما جاء في إنباه الرواة ، ونزهة الألبّاء .

١ – ذكرا صحيفة علي التي دفعها إلى أبي الأسود ليعمل على منوالها ، وزعما أنها تحوي النص الآتي : « بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل » .

ثم أضاف علي قائلاً لأبي الأسود : « واعلم أن الأشياء ثلاثة : ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر » . فقال أبو الأسود : « فجمعت أشياء وعرضتها عليه ، فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها : إنّ ، وأنّ ، وليت ، ولعل ، وكأن ، ولم أذكر (لكنّ) ، فقال : لِمَ تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها . فقال : بلى . هي منها ، فزدها فيها » (١) .

٢ – وأثبت القِفْطي رواية أخرى هي : قال أبو الأسود : « دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – عليه السلام – فأخرج لي رقعة فيها : الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى » (٢) .

٣ – ثم التقى بقول ابن سلام في بعض ما رواه ، فذكر أن أبا الأسود وضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الرفع والنصب والجر والجزم (٣) وأورد قبل ذلك خبر ابن النديم ورؤيته أوراقاً أربعاً فيها : « هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود » (٤) .

وإذا تركنا ما يلتقي بكلام ابن سلام ، وجدنا كل ما جاء في النصوص

---

(١) إنباه الرواة : ١/٤ ، وانظر : نزهة الألباء (أبو الفضل) ص ٥ .
(٢) إنباه الرواة : ١/٥ .
(٣) إنباه الرواة : ١/١٧ .
(٤) نفسه : ١/٩ ، وانظر ١/٦ .

الأخرى– ما ذكرناه وما لم نذكره – يدل على أن الواضع لم يكن يدرك تطور النحو ، فجاء بكلام صار يقال في عصر سيبويه ، ووضعه على لسان علي بن أبي طالب ، وأبي الأسود .

ففي النص الأول نجد مصطلحات ظهرت متأخرة عن عصر أبي الأسود ، كالظاهر ، والمضمر ، ونجد عبارات صارت تُحَدّ بها الأسماء والأفعال ، كقوله: ما أنبأ عن المسمى . وقوله : ما أنبأ عن معنى وليس باسم ولا فعل ، إلى جانب التقسيمات التي تدل على وعي بلغة العرب ، ونفوذ إلى بنيتها العامة ، وتحليل لتراكيبها ، ووقوف على عناصرها ، والأغرب من ذلك أن الرقعة تذكر (العلماء) وتذكر تفاضلهم (في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر) ، فمن هؤلاء العلماء ؟

أليس في هذا ما يدل على جهل واضع هذا الخبر بحقائق التاريخ ، وتطور النحو ؟ ذلك أن سيبويه نفسه لم يذكر عن الاسم ووظيفته ما ذكرته هذه الصحيفة المزعومة ، إذ اكتفى بقوله : « فالاسم رجل وفرس وحائط » على حين تحدد الصحيفة وظيفة الاسم التي صارت تذكر في جملة حده في العصور المتأخرة وكذلك الشأن في الفعل ، إذ اكتفى سيبويه بذكر اشتقاقه ، وصيغته ، ودلالته على الزمان ، أما الصحيفة فتشير إلى ناحية وظيفية هي أن يخبر به عن الاسم ، وذلك ما صار يقال في الموازنة بين الاسم والفعل .

إن عصر أبي الأسود عصر ولادة لهذا العلم ، وليس عصر نضج واكتمال، ولا يمكن أن يلد العلم منظماً ومبوباً ، لأن ذلك يخالف سنة الحياة .

ولكن لا يعني هذا أن أبا الأسود لم ينته إلى ما بين الكلمات من فوارق ، أو أنه لم يميز الفعل من الاسم أو الحرف ، فهذا أمر بدهي . لأن ملاحظة الإعراب وفهمه يرتبطان ببنية التركيب اللغوي ارتباطاً محكماً ، فلا بد من إدراك الصيغ الاسمية ، والصيغ الفعلية ،وملاحظة العلاقات اللفظية في التركيب.

وإذاً ، ماز أبو الأسود أقسام الكلام بعضها من بعض ، ولا نستطيع أن نصل إلى المصطلحات التي استخدمها في تسميتها ، إلاّ أن ذلك كله لا يستطيع أن يقنعنا بصحة هذه الوثيقة التي تحدث عنها المتأخرون من أصحاب الطبقات لأن نحو أبي الأسود كان نحواً وظيفياً قبل كل شيء ، أي أنه كان يحصر اهتمامه بما يناط بالكلمة من معنى فرعي في التركيب ، كالفاعلية والمفعولية ، وما ينجم عن ذلك من حالات الإعراب ، وليس من غرضه أن يسوق كلاماً نظرياً في بنية اللغة وميِّمَّ تتركب ، لأنه لم يؤلف كتاباً في النحو ، بل كان يعلِّم النحو .

* * *

ومجمل ما يمكن أن نخرج به بعد هذا كله أن نحو أبي الأسود ارتبط بواقع الحياة اللغوية في عصره ، وعني بدفع اللحن عن قراءة القرآن ، وانشاد الشعر ، واعتلاء المنابر ، وأن ابن سلام الجمحي صور فيما قاله حقيقة العمل الذي قام به أبو الأسود . إذ انصرف الرجل إلى استخراج ضوابط الإعراب ، واهتدى إلى قواعد بسيطة من شأنها أن تحدد مواقع النصب والرفع ، والجر . والجزم ، أما أنه فرّع وقسّم أو ساق أحاديث نظرية في تقسيم الكلام ، فهذا مما زاده الناس عليه ، ونحلوه إياه .

٢ ـ تلامذة أبي الأسود ونحوهم

لا أشك في أن تلامذة أبي الأسود كانوا كثيرين جداً ، غير أن التاريخ لم يحط بهم جميعاً ، بل لم يعرف إلاّ الذين أصابوا حظاً من الشهرة ، وقد توصلت إلى معرفة عدد قليل منهم ، على كثرة البحث والتنقيب ، وهم :

نصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر ، وعطاء بن أبي الأسود ، وعبد الرحمن ابن هرمز ، وعنبسة بن معدان ، وميمون الأقرن ، وقتادة بن دعامة ، وأبو نوفل بن أبي عقرب ، والحر النحوي ، وسعد بن شداد ، الملقب بسعد الرابية ، وعبد الله بن زيد ، ومعاذ الهراء ، وحمدان بن أعين .

وأرجح أن يكون من تلامذته : توبة الملائي ، والعلاء بن سيابة ، وعبد الله ابن ذكوان .

* * *

وأخبار هؤلاء في كتب المؤرخين موجزة غامضة ، ومن أجل ذلك يكاد يكون البحث عن نتاجهم النحوي ضرباً من السير في مسالك وعرة ، غير أن النفس تطمئن إلى إحساس بأن وراء مصاعبها هدفاً يستحق الصبر ، وتحمل وعثاء الطريق .

ونحن هنا أحوج إلى الاستعانة بالقراءات ، وأخبار التاريخ ، مما كنا

عليه في بحث أبي الأسود ، لأن هذين المصدرين – على شح الورد فيهما – هما ما وصل إلينا من تراث هذه الحقبة .

١ً – أخبارهم وشيء من سيرهم :

آ – نصر بن عاصم [1] :

يبدو من أخباره القليلة أنه أقام في البصرة ، وفيها لقي حتفه سنة تسعين ، وقد اختلف الرواة في نشأته العلمية ، فذكر بعضهم أنه تلمذ لأبي الأسود ، وعنه أخذ النحو والقراءة ، وذكر آخرون أنه أخذ عن يحيى بن يعمر . ويرجح عندنا المذهب الأول ، لأنه أكبر سناً من يحيى الذي توفي سنة تسع وعشرين ومئة في خلافة مروان بن محمد ، ولإجماع أكثر الرواة على ذلك . ولعله سأله عن أشياء في العربية والقرآن بعد وفاة أبي الأسود فجعلوه تلميذاً له .

وقد عرف نصر بالفصاحة ، قال عمرو بن دينار : « اجتمعت أنا والزهري ونصر بن عاصم ، فتكلم نصر ، فقال الزهري : إنه ليفلق في العربية تفليقاً » .

ومن تلامذته المشهورين في القراءة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وأبو عمرو بن العلاء .

ب – يحيى بن يَعْمُر [2] :

وهذا تلميذ آخر لأبي الأسود ، أخذ عنه النحو والقراءة فيمن أخذهما

---

(١) انظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ٢٠ – ٢١ ، وطبقات النحويين واللغويين ٢٧ ، وطبقات القراء ٣٣٦/٢ ، ونزهة الألباء ١٧ ، وإنباه الرواة ٣٤٣/٣ ، ومعجم الأدباء ٢٢٤/١٩ .

(٢) انظر : طبقات ابن سلام ١٣/١ ، وأخبار النحويين البصريين ٢٢ ، ومراتب النحويين ٢٥ . وإنباه الرواة ١٨/٤ ، وطبقات الزبيدي ٢٧ . وطبقات القراء ٣٧٢/٢ ، ومعجم الأدباء ٤٢/٢٠ ، وبغية الوعاة ٣٤٥/٢ .

عنه ، بل إنهم ليذكرون أن أبا الأسود لم يضع غير باب الفاعل والمفعول ، ثم زاد فيه رجل من بني ليث أبواباً ، ثم نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه ، فأقصر عنه ، ورجحوا أن يكون هذا الرجل يحيى بن يعمر ، لأن عداده في بني ليث .

كان يحيى تابعياً ، لقي عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وروى عنهما الحديث ثم صار محدثاً ومقرئاً ، روى عنه قُتادة ، وقرأ عليه القرآن ابن أبي إسحاق الحضرمي ، وقد ولي القضاء بمرو ، وعاش فيها حياته .

وله مع الحجاج أخبار طريفة ، قال له يوماً : « أتسمعني ألحن ؟ قال : الأمير أفصح من ذلك ، فألح عليه ، فقال : حرفاً . قال : أياً ؟ قال : في القرآن . قال الحجاج : ذلك أشنع له ، فما هو ؟ قال : تقول : « قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم . . . أحبُّ » فتقرؤها : « أحبُّ » بالرفع . فقال له الحجاج : لا جرم ، لا تسمع لي لحناً أبداً ، فألحقه بخراسان ، وعليها يزيد بن المهلب » (١) وسأله الحجاج أيضاً : « أين ولدت ؟ فقال : بالبصرة . قال : وأين نشأت ؟ قال : بخراسان . قال : فهذه العربية أنّى لك هي ؟ قال : رزق » (٢) .

وكان يحيى بن يعمر فصيحاً لا يدع الإعراب في حديثه ، وكان لا ينفك يصحح أخطاء الناس . فقد قال عيسى بن عمر : « تخاصم رجلان إلى ابن يعمر ، فقال أحدهما : اصلحك الله ، انه باعني غلاماً بياقاً . فقال يحيى : لو قلت (أبوقاً) ، ما كان عليك ؟ » (٣) .

وقد مات يحيى سنة تسع وعشرون ومئة .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ٢٨ .

(٢) إنباه الرواة : ٢٠/٤ .

(٣) إنباه الرواة ٢١/٤ ، وانظر : طبقات النحويين ٢٩ .

ج – عبد الرحمن بن هرمز[1] :

كان يكنى أبا داود ، ويلقب بالأعرج ، وكثيراً ما يتردد هذا اللقب في كتب الطبقات دون أن يذكر اسمه ، لشهرته به .

أخذ النحو عن أبي الأسود في البصرة ، ولكنه عاش في المدينة ، واتصل بأكثر الصحابة علماً بالقرآن والحديث ، أخذ القراءة عن أبي هريرة . وعبد الله ابن عباس ، ثم صار هو نفسه مقرئاً ، وقرأ عليه الناس ، وأشهر من أخذ عنه وتلمذ له نافع بن أبي نعيم ، أشهر مقرئي المدينة وأحد القراء السبعة .

ولم يكن يعلّم القرآن فحسب ، بل كان يجمع إليه علوم العربية ، وعلوماً أخرى ، وهذا واضح في قول القفطي : « ويروى أن مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، رضي الله عنه ، اختلف إلى عبد الرحمن بن هرمز عدة سنين في علم لم يبثه في الناس ، فمنهم من قال : تردد إليه لطلب النحو واللغة قبل إظهارهما ، وقيل كان ذلك من علم أصول الدين ، وما يرد به مقالة أهل الزيغ والضلالة » . وقال أيضاً : « قال أهل العلم : إنه أول من وضع علم العربية ، والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلي وأظهر هذا العلم بالمدينة ، وهو أول من أظهره وتكلم فيه في المدينة ، وكان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش ، وما أخذ أهل المدينة النحو إلاّ منه ، ولا نقلوه إلاّ عنه » .

وعلى الرغم من أنه عاش في المدينة ، نرى الرواة يذكرون أنه مات في الاسكندرية سنة سبع عشرة ومئة .

---

(١) انظر : كتاب السبعة ، لابن مجاهد ٥٤ ، وأخبار النحويين البصريين ٢١-٢٢ ، وطبقات القراء : ٣٨١/١ . وإنباه الرواة ١٧٢/٢ ، وطبقات ابن سعد ٢٨٣/٥ ، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال . اللوحة ١/٤١٢ ، ومفتاح السعادة ١٧/٢ (القاهرة ١٩٦٨) .

د – عنبسة بن معدان [1] :

كان عنبسة من أهل ميسان ، قدم البصرة ، وأقام فيها ، وميسان كورة واسعة بين واسط والبصرة .

عند هذا الحد تقف المراجع القديمة في أخبار الرجل ، ثم تشرع تظن في نسبه وأصله ، فهو مرة من بني أبي بكر بن كلاب صليبةً ، ومرة أخرى منهم بالانتماء ، وتذهب ثالثة إلى أنه ينتهي بنسبه إلى مَهْرة بن حَيْدان .

والذي يرجح عندنا أنه غير عربي ، ونميل إلى أنه انتمى إلى بني مهرة ، لأن المبرد – وهو أقدم من نأخذ عنهم أخباره – ينعته بالمهري في كتابه الفاضل.

ولزمه لقب لم يبارح اسمه طوال حياته ، وظل عالقاً به بعد موته ، وهو عنبسة الفيل . وقصة هذا اللقب أن أباه معدان كان يروض فيلاً لزياد بن أبيه .

* * *

وأخذ هذا الغلام الطارىء على البصرة يتلقى العلوم في أخصب بقاعها من العالم الإسلامي آنذاك ، فاختلف إلى أبي الأسود الدؤلي يتعلم منه العربية ، وكان – كما يروي الرواة – أبرع أصحابه ، في نظر الخليل بن أحمد ، وأبي العباس المبرد .

وشارك في العلوم العربية الأخرى ، فروى الشعر ، ودخل في المنافسة بين جرير والفرزدق ، فقدم جريراً وحكم له ، فهجاه الفرزدق بقوله :

لقد كان في مَعْدانَ والفيلِ زاجرٌ   لعنبسةَ الراوي عـلـيَّ القصائدا

---

(١) انظر : الفاضل ، للمبرد ص ٥ ، وأخبار النحويين البصريين ٢٣ ، ومراتب النحويين ١٩ ، وإنباه الرواة ٣٨١/٢ ، ومعجم الأدباء ١٣٣/١٦ .

وقد كان من العلم والشهرة بحيث كان يحضر مجلس الأمير بلال بن أبي بردة ، ويتصدى إلى أن يخطىء الفرزدق في هذا المجلس ، فقد حدث أبو عمرو بن العلاء ، قال : « كنا عند بلال بن أبي بردة ، فأنشد الفرزدق :

تريك نجوم الليل والشمس حية زحامُ بناء الحارث بن عباد

فقال عنبسة بن معدان : الزحام مذكر — فقال الفرزدق : أعرب . . . »(١)

هـ — ميمون الأقرن (٢) :

وقد اختلف الناس في عنبسة وميمون الأقرن ، فقدم بعضهم — كأبي عبيدة — ميموناً ، وقدم آخرون عنبسة ، ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف في سعة علم الرجلين فإن ميموناً نظير لعنبسة في الأخذ عن أبي الأسود ، وكان أحد الذين يرجع إليهم في المشكلات اللغوية العصية .

غير أن أخبار ميمون هزيلة جداً ، لا نكاد نتبين منها شيئاً يذكر من تاريخه ، ولا نعرف السر في انشغال القدماء بأخبار عنبسة أكثر من انشغالهم بأخبار ميمون ، غير أن الأخبار القليلة التي جاءتنا عنه تدل على قيمته العلمية في تاريخ النحو ، فقد ذكروا أنه خلف عنبسة، وصار صاحب الناس بعده (٣). وباتت حلقته النحوية مورداً يؤمه الناس ويتخرجون بها ، وممن تخرج بها النحوي الكبير ابن أبي إسحاق الحضرمي (٤) .

---

(١) الموشح : ١١٦ .
(٢) انظر : مراتب النحويين ٢٠ ، وطبقات الزبيدي ٣٠ ، وإنباه الرواة ٣٣٧/٣ ، ومعجم الأدباء ٢٠٩/١٩ — ٢١٠ .
(٣) انظر : تهذيب الكمال ، اللوحة ١/٣٣ .
(٤) مراتب النحويين : ١٢ .

و ـ **تلامذة آخرون :**

وهناك نحاة آخرون ، أخذوا عن أبي الأسود ، لم يُعْنَ بهم التاريخ ولا يمكن أن يتجمع مما قاله فيهم ترجمة صالحة ، ولكني مع ذلك أجد في الحديث عنهم ما يُجدي في فهم النحو لهذه المرحلة .

وأول من أوثر ذكره منهم معاويةُ بنُ عَمْرٍو الديلي ، ويكنى أبا نوفل ابن أبي عقرب ، أخذ النحو عن أبي الأسود [١] ، وبرع فيه ، وترجع أهمية هذا الرجل إلى أنه أحد شيوخ أبي عمرو بن العلاء في النحو ، فقد حدث الأصمعي ، قال : « حدثني شُعبة (ابن الحجاج) قال : كنت أختلف إلى ابن أبي عقرب ، فأسأله عن الفقه ، ويسأله أبو عمرو بن العلاء عن العربية ، فنقوم وأنا لا أحفظ حرفاً مما سأله ، ولا يحفظ حرفاً مما سألته » [٢] .

وممن تلمذ لأبي الأسود ابنه عطاء ، وقد كان ذا شأن في حياة أبيه ، إذ تسلم شرط البصرة ، وقد ذكروا أنه « بعج العربية هو ويحيى بن يعمر العدواني بعد أبي الأسود » [٣] .

ومنهم أيضاً مقرىء سماه ابن جني (الحرّ النحوي) ، وقد نقل عنه قراءتين شاذتين »[٤] وقد أغفل ذكره المؤرخون وأصحاب الطبقات ، فلم أعثر له على ترجمة في غير بغية الوعاة للسيوطي ، وهي لا تكاد تزيد على سطرين ، قال : « حرّ بن عبد الرحمن النحوي القارىء ، سمع أبا الأسود الدؤلي ، وعنه طلب إعراب القرآن أربعين سنة ، ذكره الداني » [٥] .

---

(١) انظر : إنباه الرواة ٣٨٢/٢ .
(٢) طبقات الزبيدي ٣١ ، وانظر : إنباه الرواة ١٧٩/٤ .
(٣) انظر : إنباه الرواة ٢١/١ .
(٤) انظر : المحتسب ١٧٧/١ و ٩٤/٢ .
(٥) بغية الوعاة (أبو الفضل) ٤٩٣/١ .

وذكروا أيضاً سعد بن شداد الكوفي اليربوعي ، الملقب بسعد الرابية ، لأنه كان يعلم النحو في موضع يسمى بهذا الاسم ، وهو من جلساء زياد بن أبيه ، وابنه عبيد الله ، وللفرزدق فيه أبيات يهجوه بها (١) .

وذكروا أيضاً النحوي المقرىء حُمران بن أعين ، وهو من شيعة جعفر ابن محمد (٢) ، أضف إلى هؤلاء جميعاً عبد الله بن زيد ، ومعاذاً الهراء ، وقتادة بن دعامة ، وقد رجحت من قبل أن يكون توبة الملائي ، والعلاء بن سيابة – وهما من نحاة الكوفة الأوائل – وأبو الزناد النحوي ، ممن أخذ عن أبي الأسود أو ألمّ بحلقته .

* * *

هؤلاء هم تلاميذ أبي الأسود في النحو ، وقد تفاوتت مقاديرهم « في العلم بهذا النوع من العربية » (٣) . وسنحاول في الفترة التالية أن نتبين وجه النحو في عصرهم .

٢ً – النحو في هذه المرحلة :

أول ما ينبغي أن نذكره في هذه الفقرة هو أن التاريخ لم يعن بنحو هؤلاء ولم يفرد له بحثاً مستقلاً ، وإنما جاءنا ما جاء منه مبثوثاً في كتب الأخبار ، أو في كتب النحو ، أو مدرجاً في بحوث القراءات ، ولا بد لنا إزاء ذلك من أن نجعل حديثاً عن نحوهم ذا مسلكين ، يكشف الأول عما وصل إلينا من نحوهم بطريق الأخبار أو بطريق كتب النحو ، ويكشف الثاني عن الآراء النحوية التي تدل عليها القراءات القرآنية .

---

(١) انظر : نور القبس ٢٣ وبغية الوعاة ١/٥٧٩ .
(٢) انظر : نور القبس ٢٦٧ .
(٣) انظر : إنباه الرواة ٢/٣٨٢ .

آ ـ ما جاء في كتب الأخبار والنحو :

هناك مجموعة من الأخبار تدل دلالة جازمة على أن تلامذة أبي الأسود الدؤلي كانوا يعلمون النحو في المساجد الجامعة ، وقد مر في الصفحات السابقة بعض منها ، أهمها رواية الأصمعي عن شعبة بن الحجاج أن أبا عمرو بن العلاء درس العربية على تلميذ لأبي الأسود هو أبو نوفل بن أبي عقرب .

وهناك روايات أخرى لا تختلف عن هذه في دلالتها وفحواها ، وسأضع بين يديك روايتين اثنتين منها فقط :

- قال أبو بكر بن عياش ـ وهو أحد المقرئين الثقات ـ « قلت لزهير الفُرقُبي بمكة : أنّى لك النحو ؟ قال : سمعناه من أصحاب أبي الأسود فأخذناه » (١) .

- وقال الهيثم بن عدي : « رأيت زهيراً الفرقبي ، وقد اجتمع عليه الناس يسألونه عن القراءات والعربية ، وهو يجيبهم ، ويحتج على ما يقول بأشعار العرب ، وكان يروي كثيراً من ذلك عن ميمون الأقرن » (٢) .

فأنت ترى أن الروايات الثلاث : ما ذكرناه من قبل عن أبي عمرو ، وما ذكرناه هنا عن الفرقبي ، تدل على أن تلامذة أبي الأسود كانون يعلمون العربية ، وكان الناس يختلفون إليهم ويأخذون عنهم ، فلا داعي إذاً لأن يُنعت هؤلاء بأنهم « مزعومون » ، كما رأيت عند بروكلمان .

---

(١) إنباه الرواة: ١٨/٢ .
(٢) نفسه : ١٩/٢ .

وإلى جانب كتب الأخبار نجد إشارات في كتب النحو القديمة تدل على شيء قريب من هذا .

ففي الكلام على الفصل بين المضاف والمضاف إليه نجد الفراء ينسب إلى نحويي المدينة رأياً نحوياً ، ويذكر أنهم احتجوا له ببيت من الشعر ، قال : « وليس قول من قال : (مخلف وعــدَه رسلِه) ولا : (زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم ، بشيء ، وقد فُسِّر ذلك ، ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله :

فزججتهـــــا متمكنــاً زجَّ القلوصَ أبي مزاده » [1]

وقال في موضع آخر : « وليس قول من قال : إنما أرادوا مثل قول الشاعر :

فزججتهـــــا متمكنــاً زجَّ القلوصَ أبي مزاده

بشيء . . . وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية » [2] .

فالفراء هنا ينسب القول بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلى نحويين مدنيين ، وتدل عبارته دلالة واضحة على قدم هؤلاء ، وذلك في قوله : « وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز » . والمعروف أن عبد الرحمن بن هرمز هو أول من بث هذا العلم في المدينة ، وأخذ عنه ناس كثيرون ، وصاروا يذيعونه في حلقات العلم ، وربما كان النحوي الذي يلقب بالجَمَل تلميذاً لعبد الرحمن أو لأحد تلامذته . قال أبو حاتم السجستاني في كتابه الذي ألفه في القراءات : «كان في المدينة علي الملقب بالجمل ، وضع كتاباً في النحو ،

---

(١) معاني القرآن : ٨١/٢ .

(٢) نفسه : ٣٥٨/١ .

لم يُخِلَّ شيئاً ، فذهب ، وأظن الأخفش وضع كتابه في النحو منه ، ولذلك قال فيه : الزيت رطلان بدرهم . والزيت لا يذكر في البصرة ، لأنه ليس بإدام لهم » (١) .

وجاء في كتاب سيبويه : « وقال قوم : يا أخانا زيدُ . وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة » (٢) . وليس في الباب قراءة قرآنية حتى يُظَنَّ أن سيبويه يشير إلى قراءة لنافع أو غيره من قراء المدينة .

وفي كتاب سيبويه إشارات أخرى إلى نحويين يظهر من سياق العبارة أنهم قدماء ، وربما كان يقصد بهم بعضاً من تلامذة أبي الأسود ، وإذا كانت عبارة سيبويه لا تسمح بالجزم بهذا الرأي فإنها مما يحمل على الظن ، وتتيح له أن يقول في المسألة شيئاً . فقد جاء في كتابه ما يلي : « هذا باب منه استكرهه النحويون ، وهو قبيح ، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعته العرب ، وذلك قولك : وَيْحٌ له وتبٌّ ، وتباً لك وويحاً . فجعلوا التب بمنزلة الويح ، وجعلوا (ويح) بمنزلة التب . فوضعوا واحداً منهما على غير الموضع الذي وضعته العرب » (٣) .

وفي موضع آخر تحدث عن قول العرب : أما العبيد فذو عبيد . فقال : « وإنما وجهه وصوابه الرفع ، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس ، ولا أعلم الخليل خالفهما ، وقد حملوه على المصدر ، فقال النحويون : أما العلم والعبيدَ فذو علم وذو عبيد . وهذا قبيح ، لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب ،

(١) إنباه الرواة : ٣٨/٢ . وفي طبقات الزبيدي ٧٣ : « لم يكن شيئاً فذهب » . وهو أقرب إلى الصواب .

(٢) كتاب سيبويه (هارون) ١٨٥/٢ .

(٣) كتاب سيبويه (هارون) ٣٣٤/١ .

فخبث إذ أُجْرِيَ غير المصدر كالمصدر وشبهوه بما هو في الرداءة مثله ، وهو قولهم : ويل لهم وتب » (١) .

فمن الواضح جداً أنه يقصِد بالنحويين هنا ما قصده بهم هناك ، وأنه استثنى شيوخه وشيخ شيوخه أبا عمرو ، وفي هذا ما يحملك على الظن بأنه يقصد جماعة من النحويين في طبقة تلاميذ أبي الأسود ، ولو كان يريد أمثال عيسى بن عمر ، أو الحضرمي لذكرهم ، لأنه تلمذ لعيسى ، وذكر الحضرمي غير مرة في كتابه .

* * *

ونعتقد أن هذه النصوص النحوية — على ما فيها من غموض — تقف بجانب الأخبار التي نقلناها ، لتبين معها أن تلامذة أبي الأسود لم يكونوا « مزعومين » ، بل كانوا حقيقة ، وسنجد في الفقرة التالية ما هو أكثر تأكيداً .

ب — النحو في قراءاتهم :

ويظهر لنا في غير ما مظهر أن نحو هؤلاء صار يمثل الأسس الأولى التي قام عليها نحو تلامذتهم ممن في طبقة الحضرمي وأبي عمرو ، ويظهر أيضاً أنهم تجاوزوا أُطُرَ شيخهم أبي الأسود ، فلم يعد نحوهم في المنزلة التي انتهى إليها ، مثل : الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، والمضاف إليه مجرور ، و . . . بل استنبطوا أصولاً تتجاوزها في النوع .

ولو وصل إلينا تراث الحضرمي وأبي عمرو لرأينا فيه كثيراً من آراء هؤلاء معزوّة إليهم تارة ومغفلة تارة أخرى ، ودليلنا على ذلك أن النحويين

---

(١) نفسه : ٣٨٩/١ .

في طبقة سيبويه والفراء نقلوا عن الحضرمي وأبي عمرو آراء كثيرة دون أن يعزوها إليهما ، أو أنهم عزوها إلى تلامذتهما، أمثال يونس وعيسى بن عمر، فهل يبعد أن يكون فيما جاء في تراث الفراء وسيبويه أشياء منقولة من نحو عنبسة ، أو ميمون أو غيرهما من تلاميذ أبي الأسود ، معزوة إلى نحاة من تلامذتهم ، أو مغفلة بلا عزو ؟

وبهذا نستطيع أن ندرك صحة قول ثعلب : « اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه ، والأصول والمسائل للخليل » (١) . ولا شك أن ثعلباً أراد أن ينتقص سيبويه ، ولكن هذا التنقص يصدر عن حقيقة واقعة هي : « أن كتاب سيبويه إنما هو لقاح جهود النحاة الذين سبقوه ، إذ لا يعقل أن يبتدع سيبويه هذا العلم المتكامل دون أن يفيد من تلك الجهود الأصيلة التي رسمت كثيراً من أصول النحو ومسائله ومقاييسه وعلله » (٢) .

وسأضع بين يديك نصين للفراء لتقف على الأسلوب الذي اتبعه هو ومن في طبقته في الاستفادة من تراث القدماء :

— قال في الكلام على الآية : « يا جبالُ أوِّبي معه والطيرَ » : « نصب الطير من جهتين : على نية النداء المجدد له ، إذ لم يستقم دعاؤه بما دُعيت به الجبال ، وان شئت أوقعت عليه فعلاً : وسخرنا له الطيرَ فتكون النية على : سخرنا » (٣) .

ولعلك تذكر المناقشة التي جرت بين أبي عمرو وعيسى حول نصب «والطيرَ » إذ ذهب عيسى على أنه على النداء ، وقدر له أبو عمرو الفعل :

---

(١) إنباه الرواة ٣٤٧/٢ .
(٢) مقدمة الأستاذ هارون لكتاب سيبويه : ٢٤/١ — ٢٥ .
(٣) معاني القرآن : ١٢١/١ ، وانظر أيضاً : ٣٥٥/٢ .

سخرنا ، وكان لكل منهم رأي في مذهب صاحبه [1] . فلما جاء الفراء أجاز الوجهين كليهما ، دون أن يعزو واحداً منهما إلى صاحبه .

— وفي موضع آخر تحدث عن قراءة من قرأ : « يا ليتنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ » بنصب الفعل « نكذب » ، فقال : « وفي قراءتنا بالواو ، فالرفع في قراءتنا أجود من النصب ، والنصب جائز على الصرف ، كقولك : لا يسعني شيءٌ ويضيقَ عنك » [2] .

وهذه القراءة للحضرمي وعيسى ، وهي من اختيارهما [3] ، ومع ذلك لا نرى الفراء يأتي على ذكر واحد منهما .

وإذاً ، كان نحاة هذه الحقبة لا يحفِلون بنسبة الآراء النحوية إلى أصحابها في كل موضع ، وهذا يجعلك تجزم بأنّ كثيراً من الآراء النحوية التي يمكن أن تظنها للفراء وسيبويه والكسائي ليست لهم ، بل نقلوها عن غيرهم ، ولكنها جاءت في كتبهم مغفلة أو معزوة إلى شيوخهم الأدنَيْن ، ولعل فيها شيئاً غير قليل من تراث تلامذة أبي الأسود نقله إليهم الحضرمي وعيسى وأبو عمرو .

ولنستعرض الآراء النحوية التي وقفنا عليها في قراءات هؤلاء . . .

وأول ما يبدو لنا فيها أنها تدل على أنهم أوغلوا في الاستقراء ، وانتهوا إلى أقيسة جديدة ، من ذلك أن يحيى بن يعمر كان يقرأ : « أفحكمُ الجاهلية يبغون » برفع « حكم » على الابتداء ، ويضمر في الفعل « يبغون » مفعولاً

---

(١) انظر : طبقات ابن سلام ١/٢٠ .
(٢) معاني القرآن : ١/٢٧٦ .
(٣) انظر : طبقات ابن سلام ١/١٩ — ٢٠ .

به ، ويجعل جملته خبراً للمبتدأ ، أما عبد الرحمن بن هرمز فقد قرأ الآية بنصب « حكم » ، على أنها مفعول به مقدم للفعل « يبغون » . وقال في قراءة الرفع : « لا أعرف في العربية : أفحكمُ » [1] . وواضح من قول ابن هرمز أنه كان ذا استقراء شامل في مثل هذه المسألة خوله أن يقول : لا أعرف في العربية كذا . . . وليس هذا فحسب ، بل إنه — كما يظهر لك — على علم دقيق بتراكيب العربية ، وبالقرائن اللفظية وما يصاحبها من ظواهر الإعراب ، وهي التي سميت فيما بعد بالعوامل .

أما مذهب يحيى بن يعمر فلا يخلو من وجه قياسي ، وقد جاء منه في لغة العرب أشياء يبدو أن ابن هرمز لم يعرفها ، أو عرفها ولم يعتد بها ، وقد أتى عليها المتأخرون أمثال سيبويه ، وعدّوها من قبيل الضرورة الشعرية ، وجعلوها قبيحة في لغة النثر ، وساقوا عليها مجموعة من الشواهد الشعرية والنثرية ، من ذلك بيت امرىء القيس :

فأقبلتُ زحفاً على الركبتين ... فثوبٌ نسيت وثوبٌ أجرُّ

وقول أبي النجم :

قد أصبحت أمّ الخيار تدعي ... عليّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ [2]

وهناك قراءة لابن هرمز تلفت النظر ، وتجعلك تؤكد أن الرجل كان يُخْضِع الإعراب لمعنى العبارة ، وطبيعة التركيب ، وهي قراءته : « وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا » بنصب « خالصة » على الحال ، والعامل فيها عند المتأخرين الاستقرار المدلول عليه بشبه الجملة (في بطون) [3].

---

(١) المحتسب : ٢١١/١ .

(٢) انظر : سيبويه (هارون) : ٨٥/١ — ٨٦ والمحتسب : ٢١١/١ .

(٣) انظر : المحتسب : ٢٣٣/١ .

ولكن الذي تطمئن عليه النفس في هذه المسألة هو أن ابن هرمز نصب « خالصة » على المعنى الذي ذهب إليه ، وعلى ما عرفه من تراكيب العربية ، لا على ما كان يعرف من شؤون العامل النحوي ، ذلك أنه جعل « لذكورنا » خبراً للمبتدأ (ما) ، فكأنه قال : ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا ، وعلى هذا تكون « خالصة » فضلة وجب نصبها .

ومما يؤكد هذه الظاهرة في نحو ابن هرمز أنه قرأ في سورة المائدة (١٠٦) : « يا أيها الذين آمنوا شهادةً بينكم إذا حضر أحدَكم الموتُ . . . » بنصب (شهادة) لا برفعها ، كما في قراءة الجمهور ، وعلة ذلك – كما يبدو – أنه أحس في سياق الآية بمعنى الأمر ، فكأنه قال : « ليُقِم شهادةً بينكم اثنان ذوا عدل منكم » [1] .

ومن هذا القبيل قراءته في سورة التوبة (١٤ – ١٥) : « قاتلوهم يعذبْهم الله بأيديكم ، ويُخزْهم ، وينصرْكم عليهم ، ويشف صدور قوم مؤمنين ، ويُذْهِبْ غيظَ قلوبهم ، ويتوبَ على من يشاء ، والله عليم حكيم ». فقد جزم الأفعال المضارعة لأنها جواب الطلب (قاتلوهم) ، ونصب الفعل (يتوبَ) على حين رفعه غيره من القراء على الاستئناف [2] ، وعلة النصب عنده أنه يربط بين التوبة والمقاتلة . أي يجعل الفعل (يتوب) جواباً للطلب أيضاً كالأفعال السابقة ، ولكنه نصبه كما تجيز تراكيب العربية في مثل هذا ، وسواء أكان هذا المعنى هو المراد أم لم يكن ، فإن الظاهرة التي تسِمُ نحو ابن هرمز لم تغب في تأويله ، وهو أنه يخضع الإعراب لما يذهب إليه من معان .

ولقد عرف النحاة في هذه المرحلة الظواهر اللغوية التي تخرج على العرف

---

(١) انظر : المحتسب : ١/٢٢٠ .

(٢) نفسه : ١/٢٨٥ .

الإعرابي وتتخذ مساراً قياسياً في بناء اللغة العام ، كتلك الكلمات التي تلزَمُ في بعض التراكيب حركة خاصة ، مثل : قبلُ وبعدُ ، وأمثالهما من الغايات ، بل توسعت أمامهم موارد القياس فشمِلوا بحكمها كل ما يمتّ إليها بسبب ، ومن هنا قرأ يحيى بن يعمر في سورة يوسف : « إن كان قميصه قُدَّ من قُبُلُ فصدقت وهو من الكاذبين ، وإن كان قميصه قدّ من دُبُرُ فكذبت وهو من الصادقين » . فأقام « قبل ودبر » على حكم الغايات لأنهما يكونان في بعض الأحيان ظرفين (١) .

ويقرأ يحيى أيضاً في سورة الأنعام (١٥٤) : « ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحْسَنُ وتفصيلاً لكل شيء » . فيرفع (أحسنُ) ، ويجعلها خبراً لمبتدأ محذوف ، وعلى الرغم من أن النحويين بعده وجدوا في ذلك ضعفاً في القياس ، لأنه حذف من صلة الموصول ما ليس بفضلة ، دون أن يكون فيها من الكلام ما يغني عنه (٢) ، على الرغم من هذا نجدهم يقرون بأنها مسموعة ، ويستشهدون بقراءة رؤبة بن العجاج في البقرة (٢٦) : « إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضةٌ فما فوقها » (٣) ، بل إن سيبويه يفضلها على ظاهرة أخرى ، ويقيس عليها صراحة (٤) .

وإلى جانب مظاهر الاستقراء والقياس في نحو هؤلاء نجد عندهم ظاهرة أخرى هي أن العربية طيّعة ذات اتساع ، ومجال القياس رحب لا عسر فيه ، من ذلك أن نصر بن عاصم قرأ في سورة الأعراف (١٦٥) : « وأخذنا الذين ظلموا بعذابٍ بَأسَ » . أو بعذاب « بَيِّس » على حين كان القراء يقرأون :

---

(١) المحتسب : ١/٣٣٨ .
(٢) سيبويه : ٢/١٠٧ – ١٠٨ ، والمحتسب : ١/٢٣٤ .
(٣) سيبويه : ٢/١٣٨ و ٢٨٦ ، والمحتسب : ١/٦٤ .
(٤) سيبويه : ٢/١٠٧ – ١٠٨ .

بعذاب بئيسٍ . وقد بنى – من غير شك – قراءته على ما جاء في كلام العرب الذي كان يحسنه ويفلّق فيه تفليقاً – كما قال عنه الزهري – ولا يعقل ألا يعرف توجيه هذه القراءة في العربية . فأما « بأسَ » ففعل ماض ، وأصله : بَئِسَ ، مثل : علم ، ولكنه خفف كما تخفف الأفعال التي من باب : فَعِل ، مثل: سئِم ، وعلِم ، وسلِم ، وذلك بتسكين عين الكلمة فيهن .

وأما « بيِّس » بتشديد الياء وكسرها ، فوزنه : فَيْعِل ، وأصله : بَيْئِس ، ثم خففت الهمزة كما تخفف في سَوْءة ، وشَيْء ، فتصير الأولى : سَوّة ، وتصير الثانية : شيّ [1] .

وليس هذا بعسير على نحوي مثل نصر بن عاصم ، وهو الذي قال عنه القدماء : « هو أول من أخذه – أي النحو – عن أبي الأسود الدؤلي ، وفتق فيه القياس ، وكان أنبل الجماعة الذين أخذوا عن أبي الأسود » [2] .

ومن مظاهر اتساع العربية ما نجده في قراءاتهم من مظاهر اللهجات ، إذ قرأ يحيى : « وقطعناهم اثنتي عَشِرَةَ أسباطاً »و(الأعراف ١٦٠)، بكسر الشين من (عشْرة). وهي لهجة تميم » [3] ، وقرأ أيضاً : « هذه بضاعتنا رِدّتْ إلينا » (يوسف ٦٥) بكسر الراء من (رُدَّت) وهي لغة لبني ضبه [4]، وقرأ ابن هرمز : « ولا يَوُوده حفظهما » (البقرة ٢٥٥) بتخفيف الهمزة [5]، وهي لهجة قريش ، وقرأ نصر بهذه اللهجة في سورة المدثر (٣٥) : « إنها

---

(١) المحتسب : ٢٦٦/١ .
(٢) إنباه الرواة : ٣٤٣/٣ .
(٣) المحتسب : ٢٦١/١ .
(٤) نفسه : ٣٤٦/١ .
(٥) نفسه : ١٣٠/١ .

لِتَحْدى الكُبَر » [1] . وقرأ ابن هرمز : « أنعمت عليهِمُ » [2] (الفاتحة ٧) وهي لهجة كثير من العرب ، لأن الضم أصل حركة ضمير الغيبة ، ولكنه يكسر إذا سبق بكسرة ، أو بياء ساكنة للتجانس الصوتي .

وهناك ظاهرة أخرى في نحو هؤلاء تتفرع عن سعة العربية في نظرهم ، وهي أن القاعدة ذات مَرانة ، لا تفرض عليهم فرضاً ، كما صارت عليه بعدهم ، وهذه الظاهرة واضحة في تاريخ النحو العربي ، فكلما تقدم الزمن ازداد النحوي تمسكاً بالقانون اللغوي ، ومن ثم ترى اللغة عند تلامذة أبي الأسود أرحب صدراً مما هي عليه عند الحضرمي ، وتجدها عند الحضرمي أوسع مما هي عند سيبويه وعند سيبويه أقل مِعْيارِيّةً مما هي عند المبرد ، وهكذا . . . وذلك يرجع إلى أن القديم أكثر احتكاكاً بالعرب ، ويرجع أيضاً إلى أن المتأخر صار أكثر إيغالاً بالثقافات الفقهية والكلامية ، وهذه تطمح أبداً إلى الاطراد وتوحيد القانون .

بهذا نستطيع أن نفهم قبول ابن هرمز دخول لام الأمر على الفعل المضارع إذا كان بصيغة المخاطب ، وذلك في قراءته : « فبذلك فَلْتفرحوا » (يونس ٥٨) وهو مما رفضه المتأخرون ونسبوه إلى الضعف [3] . كما نستطيع أن نفهم توسعهم في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به ، وهو مما رفضه الفراء — كما رأينا — لأنه كالنحاة المتأخرين لا يجيز الفصل بغير شبه الجملة والقسم [4] . ونفهم قراءة ابن هرمز في (المائدة ٦٠) : « قل هل أنبئكم بشر من ذلك مَثْوَبةً عند الله » . بدلاً من : مَثُوبةً ، وهي عند

---

(١) نفسه : ١٢٠/١ والبحر المحيط : ٣٧٨/٨ .
(٢) المحتسب : ٤٤/١ .
(٣) انظر : الإنصاف ، المسألة ٧٢ .
(٤) انظر : سيبويه : ١٧٦/١ وما بعدها ، ومعاني القرآن : ٣٥٨/١ و ٨١/٢ .

المتأخرين خروج على القياس ، على الرغم من أنهم حكوا عن العرب قولهم : « الفكاهة مَقْوَدَةٌ إلى الأذى » [1] .

ومن هذا قراءة ابن هرمز أيضاً : « ولا تتبعوا خُطُؤات الشيطان ، إنه لكم عدو مبين » (البقرة ١٦٨) وقد رفض ابن جني هذه القراءة ونسبها إلى الغلط ، لأن قوله: خطوات « من خطوت لا من أخطأت . والذي يُصرَف هذا إليه أن يكون كما تهمز العرب ما لا حظ له في الهمز ، نحو : حلأت السويق ، ورثأت زوجي بأبيات . . . والحمل على هذا فيه ضعف » [2] .

وقرأ يحيى في سورة (البقرة ١٦) : « أولئك الذين اشتَرَوِا الضلالةَ بالهدى » بكسر واو الجماعة لالتقاء الساكنين ، فذكر ابن جني أن الضم في مثل هذا « أفشى ، ثم الكسر ، ثم الفتح » [3] . وقرأ يحيى أيضاً : « ولَوُاتبعَ الحقُّ أهواءهم » (المؤمنون ٧١) ، فقال ابن جني : « الضم في هذه الواو قليل ، وإنما بابها الكسر كقراءة الجماعة . غير أن من ضمها شبهها لسكونها وانفتاح ما قبلها بواو الجميع » [4] .

* * *

هذه بعض الآراء التي وقفت عليها في قراءات هؤلاء ، ولا أوثر هنا أن استقصيها أو أعرضها برمتها ، لأن المهم في ذلك هو أن نعرف تطور النحو بعد أبي الأسود ، ولكن لا بد لي من وضع الاحترازات التالية في نهاية حديثي عن هذه الحقبة :

---

(١) انظر : المحتسب : ٢١٣/١ .
(٢) نفسه : ١١٧/١ ، وانظر ٢٣٣ .
(٣) المحتسب : ٥٤/١ .
(٤) نفسه : ٩٧/٢ .

١ – إن ما كشفت عنه في نحو هؤلاء يبدو آراء مبعثرة ، ولا تكتمل منه أبواب النحو ، وذلك لسببين : الأول أن هذه الأبواب لم تكتمل إلا عند الجيل الذي يمثله الخليل ويونس وسيبويه ، والثاني أني لم أرجع إلى تراث هؤلاء في كتاب نحوي لواحد منهم ، بل استنبطت آراءهم من قراءاتهم القرآنية المخالفة لقراءة الجمهور ، ومثل هذا المورد لا يمكن أن يعطي نحواً كاملاً ، لا عند هؤلاء فحسب ، بل عند المتأخرين أيضاً ، فنحن لا نستطيع أن نجمع من كتاب الفراء « معاني القرآن » آراء نحوية تشكل أبواباً منظمة وقل مثل ذلك في كتاب الأخفش الذي يحمل العنوان نفسه ، وكتاب أبي عبيدة « مجـاز القرآن » ، فإذا كانت تلك حال المتأخرين فإنها عند تلامذة أبي الأسود أحرى وأولى .

٢ – لم نعرض آراء نحوية لجميع النحويين الذين ترجمنا لهم بعد أبي الأسود ، ولا سيما عنبسة بن معدان ، وميمون الأقرن ، واكتفينا بآراء ابن هرمز ويحيى بن يعمر ، ونصر بن عاصم ، وسبب ذلك أننا لم نرَ لهؤلاء رأياً نحوياً ، ولم نجد من نقل عنهم قراءة قرآنية تخالف قراءة الجمهور ، لتكون وسيلتنا لفهم رأيه النحوي .

إلا أن هذا لا يعني أن مثل عنبسة وميمون لم يكن له من الآراء ما يسمو إلى طبقة ابن هرمز أو يحيى ، بل على العكس من ذلك نرى القدماء يفضلون عنبسة وميموناً على جميع تلامذة أبي الأسود ، قال أبو العباس المبرد : « اختلف الناس إلى أبي الأسود يتعلمون منه العربية ، فكان أبرع أصحابه عنبسة بن معدان المَهْري ، واختلف الناس إلى عنبسة فكان أبرع أصحابه ميمون الأقرن »[١] ، وكان أبو عبيدة يقدم ميموناً على عنبسة نفسه[٢] ، ولقد نجد من يقرن هذين إلى الحضرمي وعيسى وأبي عمرو ، فقد فاضل يونس بن حبيب بين

---

(١) إنباه الرواة : ٢/٣٨١ .
(٢) نفسه : ٣/٣٣٧ .

هؤلاء وحماد وجناد ، فذكر أن عنبسة وميموناً والحضرمي وعيسى وأبا عمرو طرقوا الكلام ، وخبروه « حتى وضعوا أبنيته ، فلم تشذ عنهم زِنَةٌ كلمة ، وألحقوا السليم بالسليم ، والمضاعف بالمضاعف ، والمعتل بالمعتل ، والأجوف بالأجوف ، وبنات الياء بالياء ، وبنات الواو بالواو ، فلم تخْفَ عليهم كلمة عربية » [1] . أما عطاء بن أبي الأسود فقد قرنوه إلى يحيى بن يعمر ، وساووه به [2] . وأما أبو نوفل بن أبي عقرب فقد رأينا أبا عمرو بن العلاء يختلف إليه ويأخذ العربية عنه [3] .

وإذاً ، فإن المستوى النحوي الذي وصل إليه يحيى وابن هرمز لم يكن أرفع طبقة من مستوى عنبسة وأصحابه ، إن لم يكن دونه ، وقد لخص القِفطي هذا كله بقوله : « وهذه الطبقة بحَسَب ما حصر الرواة ، ممن أخذ عن أبي الأسود : عنبسة بن معدان ، وميمون المعروف بالأقرن ، وعطاء بن أبي الأسود وأبو نوفل بن أبي عقرب ، ويحيى بن يعمر ، وقتادة بن دعامة السدوسي ، وعبد الرحمن بن هرمز ونصر بن عاصم ، كل هؤلاء أخذوا عن أبي الأسود ، وتتفاوت مقاديرهم في العلم بهذا النوع من العربية » [4] .

٣ — بدا لنا في خصائص هذه المرحلة ثلاث سمات :

— **الأولى** : ان النحو كان جزءاً من علوم العربية الأخرى ، ولم يكن مستقلاً عنها ، غير أننا لم نعرض في الصفحات الفائتة إلا ما يتعلق بالنحو ، ولهجات العرب ، وأهم من ذلك أنه لم يكن منظماً مبوباً ، ولم يسلك مسلك

---

(١) الأغاني (دار الكتب) : ٢٨٣/٨ ، وانظر معجم الأدباء : ٢٠٩/١٩ .
(٢) إنباه الرواة : ٢١/١ .
(٣) إنباه الرواة : ١٧٩/٤ ، وانظر أيضاً : طبقات الزبيدي ٣١ .
(٤) إنباه الرواة : ٣٨٢/٢ .

التبويب والتنظيم ، بل كان مجرد مسائل وملاحظات متفرقة ، لا تجمعها وحدة ، ولا يؤلف بينها اتجاه .

ـ **والثانية** : أن الاستقراء في هذه المرحلة تجاوز استقراء أبي الأسود ، حتى أتيح لنحوي منهم أن يقول : لم أجد في العربية كذا . أضف إلى ذلك أن القوانين المستنبطة ازدادت عدداً ، وازدادت عمقاً ، أما القياس بمعناه الاصطلاحي فلم يظهر ، إذ لم نجد من يقيس ظاهرة على ظاهرة ، وعلة ذلك أن النحو في هـــذه الحقبة ظل لاصقاً بلغة العرب ولهجاتهم ، ولم يمتد إليه أثر الدراسات الفقهية والكلامية .

ـ **والثالثة** : أن نحويي هذه المرحلة لم يحجروا اللغة بقواعد وقوانين صارمة ، بل كانت نظرتهم إلى اللغة نظرة ذات مرانة واتساع ، فكل ظاهرة لغوية عندهم يعتد بها ، ويمكن أن يقرأ بها القرآن ، وهذا يعني أن أصول النحو وقوانين الاحتجاج لم تأخذ نصيبها في عملية الاستقراء والاستنباط ، بل كان لكل منهم أصول يرجع بها إلى كلام العرب وأشعارهم ، وكل اللهجات عنده حجة .

* * *

وقد آن لنا أن ننتقل لنتحدث عن طبقة جديدة في تاريخ النحو ، طبقة ابن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، فقد رسخ هؤلاء كثيراً من أصول النحو ، وظهرت عندهم قواعد القياس والسماع بمعناهما الاصطلاحي .

الفصل الثالث

مرحلة التأسيس

مرحلة التأسيس

نعني بالتأسيس هنا وضع الأسس أو الركائز التي سيشاد عليها بناء النحو في عصر سيبويه ، فالنحاة في هذه المرحلة توصلوا إلى مجموعة من الأصول النحوية سيعتمدها تلامذتهم ، ويتوسعون بها ، أهمها استقلال النحو عن العلوم اللغوية الأخرى ، ومحاولة طرد القواعد وتأويل ما يخرج عليها ، ووضع أسس للاحتجاج والسماع ؛ وإلى جانب هذا بدأت بذور المذهبية تزرع في تربة النحو ، فهناك ما يمكن أن نسميه مذهب الرأي أو القياس ، وما يمكن أن نسميه مذهب الأثر أو السماع .

وقد استجاب الدرس النحوي لطبيعة الحياة العقلية في هذه المرحلة ولما أصابها من تطور وتقدم ، وربما كان أهم مظاهرها البارزة هو تشعب العلوم ، وظهور التخصص ، فقد كان العالم في عهد الصحابة والتابعين ، هو الذي يحيط بالتفسير ، والحديث ، والفتاوى ، والشعر ، وأيام العرب ، كابن مسعود ، وعمر ، وعلي ، وابن عباس ، ولكن الأمر اختلف كثيراً في هذا العصر ،إذ بدأنا نجد من يعنى بالتفسير خاصة ، أو بالحديث دون غيره ، أو يختص بالعربية وعلومها ، وإذا كان له بغير اختصاصه معرفة ، فإنها معرفة الملمّ المشارك ، لا معرفة المختص الموغل .

وأهم من ذلك أن علم الفقه اتجه اتجاهاً عقلياً ، وبدأ الناس يثيرون مسائل وقضايا ما كانت تخطر لأسلافهم ببال ، فكثير من الفقهاء لم يعودوا يكتفون

بالشاهد القرآني ، أو بالحديث النبوي، بل أخذوا يستخدمون الأدلة الذهنية في تأييد مذاهبهم ، والرد على خصومهم ، وظهر من رجال الفقه والقضاء من نهض بمذهب الرأي في العصر الأموي ، وأقامه على دعائم قوية ، أهمهم علقمة بن قيس النخعي المتوفى سنة اثنتين وستين للهجرة ، وشريح بن الحارث الكندي المتوفى سنة (٧٨ هـ) ، والشعبي (١٠٤هـ) وحماد بن أبي سليمان (١٢٠ هـ) ، ثم كُلِّلَتْ هذه السلسلة من الفقهاء بأبي حنيفة النعمان ، رئيس مذهب الرأي والقياس في تاريخ الفقه ، وقد توفي سنة خمسين ومئة للهجرة [١].

أضف إلى ذلك أن النظر في مسائل الفقه ، والتأمل فيما وراء الأحكام الظاهرة ، واختلاف الفِرَق في قضايا الدين والسياسة ، انتهت ببعض الناس إلى « علم الكلام » وهو ما يمكن أن نسميه بالفلسفة الإسلامية الخالصة ، وقد سبق المتكلمون علماءَ المنطق المتأثرين بالفلسفة اليونانية ، أو المقتبسين منها ، ذلك أن أول « فيلسوف إسلامي عرف هو الكندي المتوفى سنة (٢٦٠ هـ) ، وقبل ذلك بعشرات السنين كان المتكلمون أمثال واصل بن عطاء ، وعمرو ابن عبيد ، وأبي الهذيل العلاف ، والنظّام ، يبحثون في مسائل الكلام ، ويقررون قواعده ، ويضعون مبادئه ، وقبل ذلك كان الحسن البصري في العهد الأموي ، وغيلان الدمشقي ، وجهم بن صفوان ، يتعرضون لمسائل كلامية » [٢] .

ومن امتزاج علم الفقه وعلم الكلام ظهرت مجموعة من الأصول العلمية ، صارت فيما بعد أسس المعرفة ، وضوابطها ، كالقياس ، والعلة ، والتأويل ، ومن تشعب العلوم وكثرتها ظهرت الحاجة إلى التدوين ، فدوّن علماء المسلمين الحديث ، والفقه ، والتفسير ، والمغازي ، والسِّيَر ، وكان أربابَ التدوين

---

(١) انظر : ضحى الإسلام : ١٦/٢ ، و ١٨٠/٢ – ١٨٩ .
(٢) نفسه : ١٠/٣ .

ابن جُرَيج بمكة ، ومالك بن أنس في المدينة ، وحماد بن سَلَمة في البصرة ، وأبو حنيفة النعمان في الكوفة ، والأوزاعي في الشام ؛ وقد كان الأئمة قبل هذه المرحلة يصدرون عن حفظهم ، أو يروون العلم من صحائف غير مرتبة[1].

وكان النحو وسط هذا الزحام العلمي يشق طريقه ، ويمد جذوره في تربة الحياة ، مستعيناً باستقراء النصوص المحكية ، والنصوص المدونة المقروءة على العلماء ، ومستعيناً أيضاً ببعض المناهج الفقهية التي استخدمها أمثال أبي حنيفة من رجال مدرسة الرأي ، وببعض مناهج المحدّثين الذين يتتبعون الأثر ، ولا يستعينون بالقياس إلاّ قليلاً ؛ ولم يكن هؤلاء النحاة بعيدين عن هذه العلوم الدينية ، فكلهم ملمّ بها ، أو على صلة بأربابها ، فكأن من جراء هذا كله أن دخل النحو في مرحلة جديدة بعد تلامذة أبي الأسود ، هي مرحلة التأسيس ، وهي خطوة متقدمة في التاريخ ، ذلك أن النحو لم يعد مسائل متفرقة لا ينتظمها باب ، ولا تجمعها وحدة ، بل شرع ينتظم في أبواب ، ويخضع لأصول ، وتدوّن فيه الكتب .

أما أشهر نحاة هذه المرحلة فهم : عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وأبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، وحماد بن سلمة ، ومسلمة بن عبد الله . وهم يجمعون بين قراءة القرآن ، وعلم الحديث ، والفقه ، والنحو ، والرواية ، وأيام العرب وأشعارها .

وسنتحدث عن ثلاثة منهم فقط ، هم : الحضرمي ، وعيسى ، وأبو عمرو ، لأنهم أشهر الذين اختصوا بالنحو في هذه المرحلة ، وأكثرهم تأثيراً فيمن جاء بعدهم ، وأوفرهم نتاجاً في علم النحو والقراءات .

---

(١) انظر : تاريخ الخلفاء للسيوطي ١٠١ ، وضحى الإسلام : ١١/٢ .

عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي

١ - سيرته [1] :

هو عبد الله بن أبي إسحاق ، مولى آل الحضرمي ، الذين كانوا هم أنفسهم حلفاء لبني عبد شمس بن عبد مناف ، والحليف عند العرب مولى أيضاً ، وهذا يفسر لك قول الفرزدق في هجائه له :

فلو كان عبد الله مولىً هجوتُه ولكنَّ عبد الله مولى مواليا

كان اسم أبيه زيد بن الحارث ، إلاّ أن كنيته غلبت عليه ، حتى شهر بها ولده ، فقيل : ابن أبي إسحاق ، ولم يُقَل : ابن زيد بن الحارث .

وقد اختلف الرواة في سنة وفاته ، فذكروا أنه مات سنة تسع وعشرين ومئة ، أو سنة سبع عشرة ومئة ، وهو في الثامنة والثمانين من عمره ، وأصح القولين هو القول الثاني ، لأنهم يذكرون أن بلال بن أبي بردة أمير البصرة يومئذ صلى عليه مع المسلمين ، وقد عزل بلال عن إمارة البصرة سنة عشرين

---

(١) انظر ترجمته في : معاني القرآن للفراء : ١٨٢/٢ ، وطبقات ابن سلام : ١٤/١ وما بعدها ، وأخبار النحويين البصريين ٢٠ ، والخصائص : ٣٦٩/١ ، ومراتب النحويين ١٢ ، والموشح ١٥٩ ، وطبقات النحويين واللغويين ٣١ وما بعدها ، ونزهة الألباء ٢٤ ، وإنباه الرواة : ١٠٥/٢ ، وطبقات القراء : ٤١٠/١ ، وبغية الوعاة (قديمة) ٢٨٢ .

ومئة للهجرة ، ويذكرون أيضاً أنه مات هو وقتادة بن دعامة السدوسي في يوم واحد ، وقد مات قتادة سنة سبع عشرة ومئة [١] .

وفي ترجمة هذا الرجل ما يجدر ذكره ، ذلك أن الرواة – كما رأيت – يرجحون أنه مات سنة ١١٧ هـ ، ويجمعون على أنه عُمِّر ثمانياً [٢] وثمانين سنة ، وهذا يعني أنه ولد سنة تسع وعشرين للهجرة ، وأنه كان في الأربعين يوم مات أبو الأسود الدؤلي ، وعلى الرغم من هذا لا يذكرونه في تلامذة أبي الأسود ، ويزعمون أنه أخذ النحو عن ميمون الأقرن ، وأخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ، ونصر بن عاصم ، وأنه أخذ عن أبي حرب بن أبي الأسود [٣]

وعلى الرغم من هذا لا أستبعد صحة ما ذكروه ، فقد كان أبو الحسن الأخفش يعيش مع الخليل بن أحمد في زمن واحد ، وبلد واحد ، ومع ذلك لم يأخذ عنه ، بل أخذ عن تلميذه سيبويه ، وهو أسنُّ منه .

وقد كان الحضرمي كثير التصدي للفرزدق ، والتعريض بأخطائه ، حتى أغضبه وحمله على هجائه – كما رأينا – قال له يوماً على أي شيء رفعت « مجلَّف » في قولك :

إليك أميرَ المؤمنين رَمَتْ بنا ... همومُ المُنى والهَوْجَلُ المتعسِّفُ
وتمضُّ زمانٍ يا بن مروان لم يَدَعْ ... من المالِ إلاّ مُسْحَتاً أو مجلَّفُ [٤]

فقال له الفرزدق : على ما يسوءك وينوءك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا .

---

(١) انظر : طبقات القراء : ٢/٢٦ .

(٢) اللفظ (ثمان) ليس ممنوعاً من الصرف ، لأنه مفرد لا جمع ، انظر كتابنا (الواضح في النحو والصرف) : ١/٦٣ الطبعة الثالثة .

(٣) الأغاني : ١٢/٢٩٩ .

(٤) المسحت : المال الذي استهلك واستؤصل . والمجلف : ما جف وذهب خيره .

وقد كانت حلقته اللغوية في المسجد الجامع إلى جانب حلقة المحدث محمد ابن سيرين ، وكان ابن سيرين يكره النحاة ، ويقول : « لقد بغّضَ إلينا هؤلاء المسجد » . وبلغ ابن أبي إسحاق « أنه يعيب عليه تفسير الشعر ، ويقول : ما علمه بإرادة الشاعر ؟ فقال ابن أبي إسحاق : إن الفتوى في الشعر لا تُحِل حراماً ، ولا تحرم حلالاً ، وإنما نفتي فيما استتر من معاني الشعر ، وأشكل من غريبه وإعرابه بفتوى سمعناها من غيرنا ، أو اجتهدنا فيها آراءنا ، فإن زللنا أو عثرنا فليس الزلل في ذلك كالزلل في تعبير الرؤيا ، ولا العثرة فيها كالعثرة في الخروج عما أجمعت عليه الأئمة من سنة الوضوء ، وكرهته الجماعة من الاعتداء في الطهور ، فبلغ ذلك ابن سيرين ، فأقصر عما كان عليه من الإفراط في الوضوء ، وكان إذا جاءه الرجل يسأله عن الرؤيا ، قال : هات حتى أظن لك ، وكان ابن أبي إسحاق — بعد أن بلغه كلام ابن سيرين — يقول : أظن الشاعر أراد كذا ، واللغة توجب كذا » (١) .

٢ – نحو الحضرمي :

للحضرمي في تاريخ النحو العربي أهمية كبيرة ، لا لأنه بلغ به مرحلة النضج والكمال ، بل لأنه أول من وضع فيه أصولاً يمكن أن تيسر لمن يجيء بعده أن يبلغ هذه المرحلة ، فهو أول نحوي حاول أن يستخدم الرأي في دراسة اللغة ، بعد أن كانت قائمة على الأثر والرواية ، وهو في هذا متأثر بما دخل الفقه الإسلامي — في العراق خاصة — من استخدام الاجتهاد والرأي في الفتاوى ، وتحليل النصوص المنقولة وتأويلها .

---

(١) إنباه الرواة : ٢/١٠٦ – ١٠٧ .

أما مصادر نحوه فمتنوعة ،أولها : ما وَقَر في أذهان القدماء من انطباعات عنه ، وقد نقله ابن سلام في طبقاته ، وثانيها : ما نقله عنه النحاة من نصوص وآراء ، كالذي نجده في كتاب سيبويه ، و « مجاز » أبي عبيدة . والثالث : ما تحمله قراءاته القرآنية من أوجه نحوية ولغوية .

١ – ما جاء في كتب الطبقات والمؤرخين :

إن كل ما نقله المتأخرون عن نحو الحضرمي يصدر عما جاء في طبقات ابن سلام ، إلاّ أن بعضهم – كالأنباري – خلّط في النقل عنه ، فأوقع بعض المعاصرين في أوهام سنشير إليها في الفقرات التالية ، كما أن بعض ما جاء في ابن سلام لم يُفْهَم على الوجه الذي أريد منه ، بل التوى على بعض المعاصرين ، فكان من جراء ذلك ما نجده عندهم من أحكام يحوطها الوهم من كل جانب .

آ – مَدّ القياس وتجريده :

وأول ما يطالعنا في نقول أصحاب الطبقات هو حديثهم عن القياس في نحو الحضرمي . قال ابن سلام عنه : « وكان أولَ من بعج النحو ، ومَدّ القياس والعلل ، وكان معه أبو عمرو بن العلاء ، وبقي بعده بقاء طويلاً ، وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريداً للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها » (١) .

فما المقصود بالقياس هنا ؟ وما المراد من : مده ، وتجريده ؟

لقد ظن كثير من المعاصرين أن القياس هنا ما صار عليه عند متأخري

---

(١) طبقات فحول الشعراء : ١٤/١ .

النحاة والفقهاء ، من حمل فرع على الأصل لعلة جامعة بينهما ، يقول المرحوم مصطفى السقا بعد أن ساق كلام ابن سلام : « وهذا يعني أن ابن أبي إسحاق أول من بحث في القياس ، وعلل النحو ، والقياس هو إعطاء ما توجد فيه العلة الخاصة من كلام الناس حكم ما توجد فيه نفس العلة من كلام العرب ، وكان الحضرمي يمد القياس ، أي يطرده ، ويجعله شاملاً لا استثناء فيه ، فلا يحكم على ما خالف القياس بأنه شاذ ، وإنما يحكم بغلط القائل المخالف للقياس . . . وهكذا أراد ابن أبي إسحاق الحضرمي وتلميذه أن تحكم اللغة بضوابط حديدية ، يفرضها المنطق على المتكلمين باللغة جميعاً ، دون نظر إلى واقع اللغة ، واختلاف البيئات والقبائل ، وما كانت اللغة لتحكم بالقوانين العقلية ، وإنما المناهج اللغوية مناهج اجتماعية » (١) .

ويرى الأستاذ محمود شاكر أن تجريد القياس إنما يعني أن الحضرمي كان أشد معرفة بحقائقه ، واجتهاداً في ضبطه (٢) . وعلى الرغم مما في هذا القول من تعميم نجده يدل على أن الأستاذ شاكر يفهم من القياس ما انتهى إليه الأمر عند المتأخرين ، ومثل هذا نجد عند كثير من الباحثين المعاصرين (٣) .

والحق أن ابن سلام لم يكن يعني شيئاً من هذا ، وإنما أراد من القياس « القاعدة النحوية » . ليس غير ، أي أن الحضرمي يمد حكم القاعدة ، ويجعله مطرداً ، وكان أكثر استنباطاً للقواعد من أبي عمرو .

ويؤكد ذلك عندك أربعة أدلة :

١ ـ إن ابن سلام وضع في مقابل « تجريد القياس » عند الحضرمي ،

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية : ١٠/٩٦ .
(٢) ابن سلام (الهامش) : ١/١٤ .
(٣) انظر : مدرسة البصرة ٦٦ وما بعدها .

« سعة العلم بكلام العرب » عند أبي عمرو ، فأبو عمرو كان يُعنى بظواهر اللغة الخارجية — إن صح التعبير — أما الحضرمي فكان ينفذ إلى داخلها ، ويلاحظ القوانين التي تحكم أبنيتها .

ثم إن « تجريد القياس » ليس مطلقاً في عبارة ابن سلام [(١)] ، بل مقيدٌ بما عند أبي عمرو منه ، وهذا يعني أن أبا عمرو يجرد القياس أيضاً ، ولكن الحضرمي أكثر تجريداً له منه .

٢ — إن ابن سلام نسب القياس إلى أبي الأسود الدؤلي نفسه ، قال : « وكان أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي » [(٢)] . أفيريد من ذلك حمل ظاهرة على ظاهرة أخرى لعلة جامعة بينهما ، أم يريد أنه استنبط القواعد ، واهتدى إلى الضوابط ؟

ثم تأمل دقة ابن سلام في عبارته ، فأبو الأسود « وضع » القياس ، والحضرمي وأبو عمرو « جرداه » ، ولكن أحدهما كان أكثر تجريداً له من صاحبه . فالوضع يعني الابتداء ، أما التجريد فهو الاستنباط الذي يأتي في مرحلة متأخرة عن الوضع .

٣ — ويأتي مصطلح القياس في كلام لابن سلام في موضع آخر لا يمكن أن يُصرف إلى غير (القاعدة) أو (الضابط) النحوي ، وأهم من ذلك أنه يأتي في كلام للحضرمي نفسه . يقول ابن سلام : « وأخبرني يونس أن ابن أبي إسحاق قال للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك :

---

(١) من تخليط أبي البركات الأنباري في هذا أنه جعل « تجريد القياس » عند الحضرمي مطلقاً ، قال : « وكان شديد التجريد للقياس » . نزهة الألباء (أبو الفضل) : ١٨ .

(٢) ابن سلام : ١٢/١ .

مستقبلين شَمال الشأم تضربنـــا بحاصب كنديفِ القُطنِ منثورِ
على عمائمنا يُلقى وأرحلنـــا على زواحفَ تُزجى،مُخُّها ريرِ [1]

قال ابن أبي إسحاق : أسأت ، إنما هي : ريرُ ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع » [2] .

٤ – ورابع هذه الأدلة ما نقله ابن سلام عن أبيه ، قال : « وقلت ليونس : هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئاً ؟ قال : قلت له : هل يقول أحد الصَّويق ؟ يعني السويق [3] ، قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس » [4] .

ففي هذا الخبر نجد الحضرمي يفرق بين ضربين من الدرس اللغوي ، ودرس يقوم على الاستعانة بالذاكرة ، والاستظهار ، وآخر يقوم على الضوابط القواعد المطردة .

نخرج من هذا إلى أن القياس الذي أراده ابن سلام في قوله إنما هو قياس المتكلم ، لا قياس اللغوي أو الفقيه ، والفرق بينهما أن الأول لا يعدو أن يكون من تلك الضوابط التي يعيها أصحاب اللغة ، ويختزنونها في أذهانهم ، ثم يركبون على وفقها عباراتهم وأقوالهم ، أما الآخر فهو ما صار يستخدم في دراسات المتأخرين من أصحاب الفقه أو اللغة ، وهو يقوم على حمل ظاهرة مجهولة على ظاهرة معروفة، تجمع بينهما حملة واحدة ؛ صحيح أن المتكلم

---

(١) الحاصب : ما تناثر من دقاق البرد والثلج . الزواحف هنا : الإبل التي أعياها السفر ، تزجى : تساق ، الرير : الرقيق الذائب .
(٢) ابن سلام : ١٧/١ .
(٣) السويق : طعام يتخذ من الحنطة والشعير .
(٤) ابن سلام : ١٥/١ .

يقيس الأشياء ، بعضها على بعض، ولكنه قياس عفوي لا حظ له من التفكير وإذاً ، فإن الحضرمي استنبط من اللغة تلك الأقيسة التي يراعيها المتكلم ، واهتدى إلى الضوابط التي تحتويها لغة العرب ، ولم يكن « مد القياس » عنده سبيلاً إلى تحجير اللغة ، وتضييق الحدود ، كما ظن المرحوم مصطفى السقا بل يعني أنه وعى الواقع اللغوي وعياً صحيحاً ، وأدرك أن الشعراء قد يخرجون على تقاليد اللغة وأعرافها وعادات أهلها ، وتخطئته للعرب لا تعني أنه أخضع اللغة لقوانين عقلية ، بل تعني أنه فهم جوهرها ، وأحاط بدقيق تراكيبها ، وصار ذلك عنده هو الحكم .

ب – تأويل المسموح :

والسمة الثانية التي نجدها في نحو الحضرمي – كما تنقل كتب الطبقات – هي سمة التأويل ، ولعلها أثر من آثار الفقه الإسلامي الذي كان في العراق لعهده ، ولا سيما عند حماد بن أبي سليمان ، أستاذ أبي حنيفة ، والتأويل أكثر إيغالاً في استخدام الرأي والاجتهاد في مناهج الدراسة ، ويأتي بعد اكتشاف الأقيسة والضوابط ، لأنه جنوح لإخضاع ظواهر اللغة التي تخرج على العرف والتقليد ، للاطراد والاستواء .

وبين أيدينا عدة نصوص تدل على أن الرجل كان يقلب الظواهر ، ويحتال لها ، حتى تستوي لها قاعدة ، وينتظمها أصل .

قال الفراء : « حدثني أبو جعفر الرُّواسي عن أبي عمرو بن العلاء ، قال : مر الفرزدق بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي ، فأنشده هذه القصيدة :

عَزَفْـتَ بأعشاسٍ وما كِدْتَ تَعْزِفُ

حتى انتهى إلى هذا البيت :

وعضُّ زمان يابْنَ مروان لم يدع من المال إلاّ مُسْحتاً أو مُجلّفُ

فقال عبد الله للفرزدق : علام رفعت ؟ فقال : على ما يسوءُك »[1] . وعلى الرغم من هذا الاعتراض كان يلتمس له وجهاً ، ولعله كان يرمي إلى معرفة ما في نفس الفرزدق من معنى يُقبل به الرفع ، فقد جاء في ابن سلام : « قال يونس : قال ابن أبي إسحاق في بيت الفرزدق :

وعض زمان يابن مروان لم يدع من المـــال إلاّ مسحتاً أو مجلف

. . . . . : للرفع وجه . قال أبو عمرو : ولا أعرف لها وجهاً . وكان يونس لا يعرف لها وجهاً »[2] .

غير أن المؤرخين لم يذكروا لنا الوجه الذي ذهب إليه عبد الله ، ولعله أراد به المعنى المتوهّم ، فكأن قوله : « لم يدع لنا من المال » . هو الذي أوهمه فرفع ، لأنه يعني : « لم يبقَ لنا إلاّ مسحت أو مجلف » . وهذا التأويل صار عند الخليل وسيبويه يسمى « التوهم » ، ويعني أن يستغرق الشاعر في لحظة الإبداع ويذهل ، فيحمل الكلام على ما توهمه لا على ما جاء في التركيب من عوامل .

ولقد شاع عن عبد الله أنّه يلتمس الحيلة في توجيه ما يخالف قياس اللغة ، يدل على ذلك ما قاله الفرزدق حين بلغه أن الناس ينسبون إلى بيت من أبياته

---

(١) معاني القرآن : ١٨٢/٢ .

(٢) ابن سلام : ٢١/١ . توهم أبو البركات الأنباري في نقل هذا عن ابن سلام ، فجعل أبا عمرو ابن العلاء هو صاحب التأويل ، فأوقع صاحب كتاب « مدرسة البصرة » في الوهم وسوء الأحكام . انظر : مدرسة البصرة : ص ٧٠ .

الإقواء ، وهو : « ما بال هذا الذي يجر خصييه في المسجد ، لا يجعل له بحيلته وجهاً »[1] .

ومن ضروب التأويل عنده تقليب الظاهرة اللغوية على ما تحتمله من أوجه ، فقد ذكروا أنه سأل الفرزدق يوماً ، كيف تنشد هذا البيت :

وعينانِ قال الله كونـا فكانتـا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فأنشده الفرزدق : « فعولانِ » . فقال له عبد الله : « ما كان عليك لو قلت : فعوليين ؟ فقال الفرزدق : لو شئت أن أسبّح لسبحت . ونهض فلم يعرفوا مراده ، فقال عبد الله : لو قال : فعولين . لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد أنهما تفعلان ما تفعل الخمر »[2] .

وواضح أن عبد الله أراد المعنى واختلاف الإعراب في البيت ، فإذا كان الشاعر يريد أن الله قال للعينين : كونا . فكانتا ، وأنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر ، وجب الرفع ، لأن الفعل (كان) حينئذ يكون تاماً ، لأنه يعني الوجود ، ولأن (فعولان) تكون من صفة العينين .

أما إذا أراد أن الله هو الذي أمرهما أن تفعلا بالألباب ما تفعل الخمر ، فلا بد حينئذ من النصب ، لأن (كان) قد عملت في (فعولين) نصباً على الحال ، أو على الخبرية .

إن الحضرمي هنا يحمل النص على أكثر مما أراد الشاعر ، وهذا ضرب من ضروب التأويل والافتراض ، ظهر بظهوره في تاريخ النحو العربي ، وسنجد فيما نقله عنه سيبويه ما هو أوضح مما رأينا هنا من سمة التأويل .

---

(١) الموشح : ١٥٩ .
(٢) الأشباه والنظائر : ٨٤/٣ ، وانظر : الخصائص : ٣٠٢/٣ .

ومن تأويله أن عنبسة بن معدان عاب على الفرزدق تأنيثه الزحام في قوله :

تريك نجومَ الليلِ والشمسُ حيةٌ زِحامُ بنـــاءِ الحارث بن عباد

ولم يجد عنبسة في (زحام) إلاّ وجهاً واحداً هو كونه مصدراً للفعل (زاحمَ) ، وهذا يقتضي أن يذكر الفعل (تريك) . ولكن الحضرمي احتال للشاعر ، وتأويل ما قاله ، فذكر أن للزحام وجهين : أن يكون مصدراً مثل الطعان والقتال ، وفي هذه الحال لا يكون إلاّ مذكراً ، والوجه الثاني أن يكون جمعاً للزحمة ، وحينئذ يراد به الجماعة المزدحمة . وهذا مؤنث لا مـــذكر ، ثم فـــاضل بين الرأيين فذكر أن قول عنبسة أقوى في الكلام وأعرف [1] .

٢ ـ ما جاء في كتب النحو والقراءات :

وما في كتب النحاة يحقق صدق ما وقر في نفوس المؤرخين والرواة ، فاستنباط الأقيسة ، ومدّها ، وتأويل ما يخرج عليها ، هي الأسس التي تتضح لنا في النصوص المنقولة .

أما استنباط الأقيسة فيتضح لنا في نص نقله أبو عبيدة عن يونس بن حبيب ، قال أبو عبيدة [2] : « زعم يونس عن ابن أبي إسحاق قـــال : « أصل الكلام بناؤه على (فَعَلَ) ثم يبنى آخره على عدد من له الفعل من المؤنث والمذكر ، من الواحد والاثنين والجميع ، كقولك : فعلت وفعلنـــا وفعلن وفعلا وفعلوا . ويزاد في أوله مـــا ليس من بنائه ، فيزيدون الألف ، كقولك : أعطيتُ . إنما أصلها : عطوت ، ثم يقولون : مُعْطي فيزيدون الميم بـــدلاً من الألف ، وإنمـــا أصلها : عاطي ، ويزيـــدون في أوساط

---

(١) الموشح : ١٦٦ .

(٢) مجاز القرآن : ٣٧٦/١ – ٣٧٧ .

(فَعَلَ) : افتعل ، وانفعل ، واستفعل . ونحو هذا ، والأصل : فَعَلَ ، وإنما أعادوا هذه الزوائد إلى الأصل ، فمن ذلك في القرآن : « وأرسلنا الرياح لواقح » . وإنما يريد : الريح ملقحة ، فأعادوه إلى الأصل ، ومنه قولهم :

طوّحتني الطوائحُ

وإنما هي : المطاوح ، لأنها المطوِّحة ، ومن ذلك قول العجاج :

يكشف عن جَمّاته دلْوُ الدالْ

وهي من : أدلى دلوه . وكذلك قول رؤبة :

يخرجن من أجوازِ ليل غاضي

وهي من : أغضى الليل ، أي : سكن » .

في هذا النص يتضح لنا الاستنباط والتأصيل بشكل بيّن ، إذ اصطنع الرجل الرموز والموازين ، وذلك مهم جداً في تاريخ العلوم ، فصيغة « فَعَلَ » ترمز لكل الأفعال الماضية المجردة ، ثم تتوالد منها الصيغ الأخرى التي ترمز للأفعال المزيدة ، وهذا يحقق له أن يصوغ القوانين اللغوية صياغة رياضية .

وفي النص — كما قلنا من قبل — إشارات صريحة إلى فكرة الأصل في الدرس اللغوي ، فأعطيت ، أصلها : عطوت . وانفعل وافتعل واستفعل ، أصلها : فعلَ ، وبهذا يميز اللواحق والزوائد اللفظية التي تدخل لمعانٍ فرعية .

وفوق هذا كله نجد في النص منهاجاً أصولياً يتساوى فيه السماع والقياس ، أو : يتساوى فيه الأثر والرأي ، فالحضرمي يبني الأصل النحوي على معرفته التي وصل إليها من كلام العرب ، ثم يصوغه صياغة المقرر الواثق مما يقول ، ويؤيده بشواهد من القرآن وكلام الفصحاء .

وفي كتاب سيبويه نص آخر يدل على « مَدّ القياس » دلالة واضحة ، وهو قوله : « فإن سميت المؤنث بـ « عمرو » أو « زيد » لم يجز الصرف ، هذا قول ابن أبي إسحاق ، وأبي عمرو ، فيما حدثنا يونس ، وهو القياس »[1]

فالقياس الذي سلكه الحضرمي وأبو عمرو هنا هو أن الاسمين المذكرين عُدِل بهما عن الأصل ، وانتقلا من التذكير إلى التأنيث ، إذ أن الاسم المؤنث إذا كان ثلاثياً ساكن الوسط مثل : هند ، جاز فيه الصرف ومنع الصرف ، والمنع أصح ، فإذا اجتمع له مع هذا العدل عن الأصل ، كان منع الصرف هو الوجه .

وفي هذا النص شيء آخر ، إذ أن الأمر لا يقف عند حدود « مد القياس » ، بل يجمع إليه افتراضَ ما لم يقع ، وذلك أثر واضح من آثار الفقه الإسلامي يدخل في الدراسة النحوية على يد الحضرمي ، فليس في العرب من سمى ابنته زيداً أو عمراً ، ولكن الحضرمي يتجاوز الواقع اللغوي ، ويفترض شيئاً لم يحصل ، ويحكّم فيه أقيسة اللغة ، ومثل هذا المنهج لم يعرف قبل الحضرمي .

أما ظاهرة التأويل فتتضح لنا في غير ما نص من النصوص التي احتواها كتاب سيبويه من نحو الحضرمي ، ويظهر لنا هنا في جانبين : أولهما تأويل ما يخرج على الاطراد ، وثانيهما تأويل ما يراد أن يستقيم له وجه من أوجه القياس .

يظهر الجانب الأول في قول سيبويه : « ولو قلت : إياكَ الأسدَ . تريد : من الأسد ، لم يجز كما جاز في (أنْ) ، إلاّ أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر :

---

(١) الكتاب : ٢٤٢/٣ .

إياك إياك المراءَ فإنه إلى الشر دَعّاءٌ وللشر جالبُ

كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد « إياك » فعلاً آخر ، فقال : اتق المراءَ » [1] .

ويظهر الوجه الثاني في تحليله لبيت ينسب إلى الفرزدق وإلى غيره ، وهو :

ما في المدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلاّ دارُ مروانا

فيرى أن (غير) إذا جعلت صفة للدار رفع ما بعد (إلاّ) على البدلية ، لأنه سُبق بنفي ، أما إذا جعلت (غير) استثناء ، فقد وجب نصب الاسم بعد (إلاّ) ، لأنه استثناء بعد استثناء [2] .

ونلاحظ في نحو الحضرمي اهتماماً باللغة الفصيحة لعهده ، فهو يحتج بلغة العجاج ، وبلغة رؤبة ، وبالفضل بن عبد الرحمن القرشي ، صاحب البيت : إياك إياك المراء ، ونراه يحتج بكلام كثير عزة ، فقد نقل عنه سيبويه « أنه سمع كثير عزة يقول : صار بمكان كذا وكذا » [3] . بإمالة فتحة الصاد من الفعل (صار) .

وإذا كنا لا نملك من نحوه ما يتيح لنا أن نقف على حقيقة هذا الأصل في منهاجه ، فإننا نستطيع أن نقدر في كثير من الاطمئنان أنه كان يرود النص القرآني ، وكلام العرب المحكي لعهده ، وكلام العرب الذي يرويه له الفصحاء من أعراب البوادي .

---

(١) نفسه : ٢٧٩/١ .
(٢) نفسه : ٣٤١/٢ .
(٣) نفسه : ١٢١/٤ .

وفي قراءاته مصدر آخر يستأنس به في آرائه النحوية ، فقد كان يميل إلى النصب فيما لا ينصبه غيره ، ويلتمس له وجهاً نحوياً ، من ذلك أنه قرأ : « فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ، أو نردَّ فنعمل غير الذي كنا نعمل » . (الأعراف ٥٣) فنصب (نرد) بالعطف على (يشفعوا) وجعله من جواب الاستفهام [١] . وقرأ أيضاً : « يا ليتنا نُردُّ ولا نكذِبَ بآيات ربنا ، ونكونَ من المؤمنين » (الأنفال ٢٧) فنصب (نكذب) وجعل الواو للمعية ، وقد أنكر ذلك أبو عمرو ويونس وسيبويه . قال ابن سلام : « قلت لسيبويه : كيف الوجه عندك ؟ قال : الرفع . قلت : فالذين قرأوا بالنصب ؟ قال : سمعوا ابن أبي إسحاق فاتبعوه [٢] ». وقرأ في سورة هود (الآية ٧٨) : « هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرَ لكم » . بنصب (أطهر) على الحال ، وجعل (هو) ضمير فصل [٣] . وقد أنكره أبو عمرو [٤] ، وتأوله ابن جني تأولاً بعيداً [٥] .

وقرأ أيضاً : « والمقيمي الصلاةَ . . . » (الحج ٣٥) بنصب (الصلاة) باسم الفاعل ، على الرغم من أنه حذف النون ، وكأنه عد حذف النون تخفيفاً ، ولم يحذفها للإضافة [٦] .

ونجد في قراءته استعانة بلهجات القبائل ، من ذلك أنه قرأ : « فمن اتبع هُدَيَّ . . . » (البقرة ٣٨) وقرأ في سورة (يوسف ٣٩) : « قال يٰ بُشْرَيَّ » وهذه « لغة فاشية في هذيل وغيرهم ، أن يقلبوا الألف من آخرا

---

(١) انظر : المحتسب ٢٥٢/١ .
(٢) طبقات ابن سلام : ٢٠/١ .
(٣) انظر : سيبويه : ٣٩٧/٢ ، والمحتسب : ٣٢٦/١ .
(٤) انظر : سيبويه : ٢٩٧/٢ .
(٥) المحتسب : ٣٢٦/١ .
(٦) نفسه : ٨٠/٢ .

المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياء »[1] وقرأ كذلك في سورة الفاتحة : « عليهُمو »[2] بضم الهاء ، واشباع ضمة الميم ، وهي لهجة عربية معروفة .

* * *

نخلص من هذا إلى أن الحضرمي ذو أثر واضح في تاريخ النحو العربي ، وترجع أهميته إلى ثلاثة أشياء :

١ — أنه توسع في استنباط الأقيسة التي لم تكن مستنبطة في المرحلة السابقة .

٢ — وأنه أدنى النحو من الفقه ، فاستخدم الرأي في تفسير الظواهر النحوية ، وأوّل ما لا يظهر فيه القياس .

٣ — دعا إلى استقلال النحو عن سائر علوم اللغة ، ويظهر هذا جلياً في قوله ليونس : « عليك بباب من النحو يطرد وينقاس » .

---

(١) نفسه : ٧٦/١ و ٣٣٦ .
(٢) نفسه : ٤٤/١ .

عيسى بن عمر

١ ـ سيرته [١] :

ويخلف ابن أبي إسحاق نحوي كبير يقال له : عيسى بن عمر الثقفي ، ويكنى أبا عمر [٢] ، وقد يكتفي أصحاب القراءات القرآنية بنسبه ، فيقولون مثلاً : قرأ الثقفي .

وفي هذا النسب اختلاف بين الرواة ، إذ ذهب بعضهم إلى أنه نزل في ثقيف البصرة ، فنسب إليهم ، ورأى آخرون أن عطاءه كان معهم ، وثمة من زعم أنه ثقفي صليبةً ، وقال فريق آخر : إنه ثقفي بالولاء .

وتذكر المصادر أيضاً أنه كان مولى لبني مخزوم ، ويخصص بعضهم فيزعم أنه كان مولى لخالد بن الوليد خاصة ، وفي هذا من الزيغ عن الحقيقة ما فيه ، لأن خالد بن الوليد مات سنة إحدى وعشرين للهجرة ، في خلافة

---

(١) انظر ترجمته في : طبقات فحول الشعراء : ١/١٦ ، ١٩ ــ ٢٠ ، والبيان والتبيين : ٢/٢١٨ ، والأمالي لأبي علي القالي : ٣/٣٩ ، وطبقات النحويين واللغويين ٤٠ ونزهة الألباء (قديمة) ٢٥ ، وإنباه الرواة : ٢/٣٧٤ ، وطبقات القراء : ١/٦١٣ ، ومعجم الأدباء : ١٦/١٤٦ ، ووفيات الأعيان : ٣/١٥٥ ، والمزهر : ٢/٣٩٩ .

(٢) زعم الأنباري في « نزهة الألباء » أن كنيته : أبو سليمان . وهذا مخالف لما جاء في سائر المصادر .

عمر ، على حين ولد عيسى في العصر الأموي ، لأنه توفي سنة تسع وأربعين ومئة ، في خلافة المنصور العباسي ، وهذا يعني أنه لم يدرك خالداً ، ولا أحداً من صحابة رسول الله .

وقد أحاط بالعلوم اللغوية منذ نشأتها حتى عصره ، وأسهم في إثرائها وتطويرها ، ساعده على ذلك وسطه العلمي الذي عاش فيه ، فقد كان أبوه عمر بن عبد الله ممن يعنون بالقراءات القرآنية ، وكان عمه الحكم بن عبد الله محدثاً ثقة ، أدرك الصحابة وأخذ عن ابن عباس ، وابن عمر ، وأبي هريرة ، وكان أخوه الحاجب بن عمر الثقفي محدثاً أيضاً ، روى عن عمه الحكم ، وعن ابن سيرين والحسن البصري (١) .

وقد أدرك عيسى كبار علماء البصرة ، فأفاد منهم ، وأخذ عنهم ، أهمهم يحيى بن يعمر ، وابن محيصن ، والحضرمي ، والجحدري ، ويغلب على هؤلاء النحو والقراءة ، ما خلا الجحدري الذي لا تذكر كتب الطبقات أن له إلماماً بالنحو .

وأفاد أيضاً من الوسط اللغوي في البصرة ، فقد اتصل بالأعراب الذين كانوا يختلفون إلى البصرة ، وإلى سوقها المِرْبد ، فيسألهم ، ويروي عنهم ، جاء في جمهرة ابن دريد عن الأصمعي أن عيسى بن عمر قال : « سألتُ أعرابياً : كيف تقول: « استخذأت . فقال : إن الأعراب لا تستخذىء » (٢) بالهمز . وجاء فيها أيضاً : أنه قال : « سألت ذا الرمة عن النضناض ، فلم يزدني أن حرك لسانه في فيه » (٣) . وكان من جراء ذلك أن أحاط بلهجات العرب واختلافها (٤) .

---

(١) انظر كتاب : عيسى بن عمر . لصباح عباس سالم : ١٥ – ١٦ .
(٢) الجمهرة : ٢٠٤/٢ – ٢٠٥ .
(٣) نفسه : ١٥٧/١ ، وانظر : شرح السكري لشعر هذيل : ١١١٧/٣ .
(٤) انظر في هذا : شرح السكري لأشعار هذيل : ٧/١ .

وكان عيسى يعد من مقرئي البصرة في زمانه ، ولكنهم يذكرون أنه كان يختار في قراءاته على قياس العربية ، كما كان يفعل قبله أستاذه ابن محيصن ، ولم يكن هذا الاتجاه ليرضي الناس آنذاك ، ولهذا لم يبلغ عيسى في القراءة ما بلغه معاصره أبو عمرو من الشهرة والسيادة .

ومما عرف به وشهر الفصاحةُ والتزام الإعراب في حديثه اليومي ، حتى قيل عنه : « إنه كان لا يدع الإعراب لشيء ، بل إن أبا عبيدة ، مَعْمر بن المثنى كان يحتج بكلامه في اللغة وشرح ألفاظ القرآن ، فقد فسر « سواء » من قوله تعالى « سواء الجحيم » بالوسط ، ثم قال : « سمعت عيسى بن عمر يقول : كنت وأنا شاب أقصد بالليل فأكتب حتى ينقطع سوائي ، أي وسطي »[1] . وكذا فعل معاصره الأصمعي ، إذ احتج بإنشاده بيتاً لأبي الأسود ، وضبط به لفظ الفعل ، قال المازني في المنصف [2] : « وأما مِتَّ تَموتُ ، فإنما اعتلت من : فَعِل يَفْعُل ، ونظيرها من الصحيح : فضِل يفضلُ . وأخبرني الأصمعي قال : سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود :

ذكرتُ ابن عباس بباب ابن عامرٍ وما مرَّ من عيشي ذكرتُ وما فَضِلْ »

وقال في موضع آخر : « وقالوا : قَلَنْسُوةٌ وقَلَنْسٍ ، وأنشدني الأصمعي ، قال : أنشدني عيسى بن عمر :

لا مَهْلَ حتى تلحقي بعَنْسٍ أهل الرياط البيض والقَلَنْسي »[3]

ولكنه إلى جانب هذا كان يُعْنى بالغريب ، ويتقعّرُ في كلامه ، وقد

---

(١) مجاز القرآن : ٢/١٧٠ ، وانظر : ١/٥٠ .
(٢) المنصف : ١/٢٥٦ .
(٣) نفسه : ٢/١٢٠ .

روَوْا عنه أخباراً يغلب على الظن أن في بعضها مبالغة وتزيداً ، ولكنها مع هذا تدل على شهرة هذه الصفة فيه ، من ذلك ما نقله القفطي في كتاب ، قال : « وذكر عنه أن ضيق النفس الذي كان به أدركه يوماً وهو في السوق ، فوقع ودار الناس حوله يقولون : مصروع مصروع ، فبين قارىء ومُعَوِّذ من الجانّ ، فلما أفاق من غشيته نظر إلى ازدحامهم ، فقال لهم : مالي أراكم تتكأكأون عليّ تكأكؤكم على ذي جِنّة ، افرنقعوا . فسُمِع أحدُ الجمع وهو يقول : إن جِنّيَهُ يتكلم بالهندية » . وجاء في كتاب الزبيدي : « حدثنا الأصمعي قال : جاء عيسى بن عمر يوماً إلى أبي عمرو بن العلاء ، فقال : مررت بقنطرة قرّة ، فلقيني بعيران مقرونان في قَرَن ، فما شعرتُ شعرة حتى وقع قرانهما في عنقي ، فيُبِح (1) بي ، فافرُنقِعَ عني ، والناس قيام ينظرون » .

وقد كان لشهرة عيسى بعلوم العربية ما يجتذب إليه الطلاب والمريدين ، فكان من تلامذته عباقرة النحو المشهورون ، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، والأخفش الأوسط ، والأصمعي ، وأبو عبيدة ، وحماد بن سلمة .

وقد صرح سيبويه غير مرة في كتابه بأخذه عنه ، وسماعه منه ، من ذلك قوله : « والدُئِل ، بمنزلة النَمِر ، تقول : دُؤَلي ، وكذلك سمعناه من يونس وعيسى » (2) . وقوله : وقال الذين يخففون : ألا يا اسجدوا لله الذي يُخْرِج الخَبَ في السموات » . (النمل 25) ، حدثنا بذلك عيسى » (3) وإذاً لا مجال للشك في أن سيبويه تلمذ لعيسى ، وروى عنه (4) .

---

(1) يبح به : صرع .
(2) الكتاب : 3/343 .
(3) نفسه : 3/545 ، وانظر أيضاً : 1/271 ، و 2/393 ، و 2/319 .
(4) شك الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي في هذا . انظر كتاب : عيسى بن عمر : 65 وما بعدها.

وكان عيسى من العلماء والمحدثين الثقات ، الذين حملوا العلم بأمانة ، ونقلوه بأمانة ، وقد وثّقه كل من ترجم له ، ولعل أهم ما يروى عنه في هذا المجال ، ما جاء في كتاب سيبويه ، وهو قوله : « وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك ، في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال : لا تبعدَنَّ ذا ، ولم يكن ليرويَ إلاّ ما سمع »[1] .

٢ ــ نحوه :

تابع عيسى بن عمر بناء الأسس التي وضعها الحضرمي في تاريخ النحو العربي ، وزاد عليها ، وأضاف إليها ، وتوسعت بفضله الدائرة النحوية حتّى ألمت ــ أو كادت ــ بمعظم أبواب النحو التي نجدها عند جيل سيبويه .

أما المصادر التي وقفنا عليها في دراسة نحوه فلا تختلف عن نظائرها في دراستنا لنحو شيخه الحضرمي ، وهي كتب النحو ، وكتب الطبقات ، وكتب القراءات ، ولكنها تختلف في عطائها اختلافاً بيناً ، فعلى حين كانت كتب الطبقات تحيط بكثير من آراء الحضرمي نراها هنا تضن بآراء عيسى ، وعلى حين لم تقدم لنا كتب النحو مادة كافية من نحو الحضرمي نراها هنا سخية في عرضها لنحو عيسى .

آ ــ قيمة عيسى في تاريخ النحو :

وعلة هذا السخاء ترجع إلى شيئين : أولهما أن عيسى ترك نحواً مدوناً في كتابين : الجامع ، والإكمال ، و [illegible] يسهّل على النحويين المتأخرين اقتباس آرائه ، والإشارة إليها. وثانيهما أن نحوه أكثر شمولاً من نحو الحضرمي.

---

(١) الكتاب : ١٦/٣ .

ولا يهمنا كثيراً اختلاف الروايات في تسمية كتابه الثاني بين الإكمال ، والكامل ، والمكمل [1] ، بل يهمنا أن ننفذ إلى مادتهما ، ونتحسس محتواهما.

ويبدو أن كتاب « الجامع » ينحو في عرض المادة نحو الاستقصاء ، ويسعى إلى جمع مسائل النحو التي ورثتها مجالس الدرس وحلقاته عن أبي الأسود وتلامذته ، وذلك واضح في عنوانه ، ولكنه بعد أن فرغ منه أدرك أن هناك أشياء لم يتنبه إليها ، فأنشأ كتاباً آخر سماه « الإكمال » ، ويؤيد هذا ما قاله الخليل بن أحمد :

ذهب النحوُ جميعاً كله ... غيرَ ما أحدثَ عيسى بنُ عمرْ
ذاك إكمال وهذا جامع ... فهما للناس شمس وقَمَرْ

وسواء أصح هذا الشعر للخليل أم لم يصح ، فإنه صدر عن الرؤية العصرية آنذاك ، وعن الفكرة التي تكوّنت حول الكتابين .

وليس من باب التكهن أن نذهب إلى أن الكتابين استوعبا معظم أبواب النحو العربي ، وعلة ذلك أننا نجد في سيبويه والمصادر الأخرى آراء له تشمل المفعول المطلق ، والمفعول معه ، والنداء ، والحال ، والمستثنى ، والنصب على المدح أو الذم ، وكسر همزة (إن) وفتحها ، و (رُبّ) ، والنعت السببي ، والبدل ، والعطف على المحل ، وعمل اسم الفاعل غير المنون ، ونصب المضارع ، والممنوع من الصرف ، والنسب ، والهمز ، والوقف .

ولا أشك بتةً في أن نحوه أوسع من هذا بكثير ، لأن كتاب سيبويه

---

(١) انظر في هذا الاختلاف : مراتب النحويين ٢٣ ، وأخبار النحويين ٣١ ، وطبقات النحويين واللغويين ٢٣ ، وطبقات القراء : ٦١٣/١ ، وبغية الوعاة : ٢٣٨/٢ .

والمصادر الأخرى لم تنقل عنه كل شيء ، بل نقلت آراءه في تأويل مشكلات ومسائل عويصة من هذه الأبواب ، وتناولُ مثل هذه المشكلات في الباب الواحد يدل على الإحاطة التامة بفروعه وشُعَبه اليسيرة .

ولنقف عند بعض هذه الأبواب ، ولنعرض ما نقلوه عنه ، ليكون ذلك نموذجاً عن سائرها .

ففي الممنوع من الصرف يفترض — كالفقهاء — أنك إذا سميت رجلاً بالفعل : ضربَ ، أو : ضاربَ ، أو : ضارِبْ . يكون اسمه ممنوعاً من الصرف[1] . أما أبو عمرو ، ويونس ، وسيبويه فيذهبون مذهباً مخالفاً له ، إذ يصرفون مثل هذا الاسم ، لأن وزنه غير مختص بالفعل .

وكذلك نراه يفترض في الباب افتراضاً آخر ، وهو أنك إذا سميت امرأة بـ « عمرو » صرفت الاسم ، لأنه — كما يقول سيبويه — على أخف الأبنية[2] ، أي هو ثلاثي ساكن الوسط . أما شيخه الحضرمي فكان لا يصرفه كما رأينا من قبل .

فإذا بلغ عيسى في بحث الممنوع من الصرف هذا المبلغ من النفوذ والتوغل ، أفيكون بعيداً عنه ما سهل من هذا الباب وهان ؟

ونجد مثل هذا فيما نقلوه عنه من باب النداء ، والحال ، فهو يجيز أن ينصب العلم المفرد في النداء في حال الضرورة ، لأنه ينوّن ، ومن شأن التنوين أن يطيله ، وحينئذ يرتد إلى أصله[3] .

ومن هذا أنه كان ينصب تابع المنادى المبني على الضم إذا كان معرفاً

(١) الكتاب : ٣/ ٢٠٦ .

(٢) نفسه : ٣/٢٤٢ ، وانظر : ٣/٢٨١ .

(٣) نفسه : ٢/٢٠٣ ، وانظر : المقتضب ٤/٢١٤ و ٢٢٤ .

بـ « أل » ، كما في قراءته « يا جبالُ أوّبي معه والطيرَ » . (سبأ ١١) ويقول : هو « على النداء ، كقولك : يا زيدُ والحارثَ ، لما لم يمكنه : يا زيدُ ويا الحارثُ » [١] .

وفي بحث الحال كان يجيز أن تأتي من النكرة في مثل : هذا رجلٌ منطلقاً [٢] وكان يوجب نصب الاسم على الحال في الجملة الاسمية إذا تمّ الإسناد ، ولذلك كان يخطّىء رفع « ناقع » في بيت النابغة الذبياني :

فبت كأني ساورتني ضئيلـــــة ‏ ‏ من الرقش في أنيابها السم نـــاقعُ

ويقول : « موضعها : ناقعاً » [٣] . لأن الإسناد تم في قوله : في أنيابها السمّ .

ونقلوا عنه أنه كان يرفع الاسم في مثل : ادخلوا الأولُ فالأولُ ، قال سيبويه : « وكان عيسى يقول : ادخلوا الأولُ فالأولُ . لأن معناه : ليدخل . فحمله على المعنى » [٤] .

وهكذا ترى أن المصادر لم تنقل نحو عيسى كله ، بل نقلت بعض آرائه في المسائل التركيبية المعقدة ، وذلك يدل بلا ريب على أنه كان يحيط بأبواب النحو إحاطة العالم المتمكن .

ولا أشك في أن النصوص النحوية التي نقلت عنه في كتاب سيبويه ، أو في كتاب أبي عبيدة ، مثبتة في كتابيه ، لأن سيبويه قد تلمذ له ــ كما رأينا ــ

---

(١) طبقات ابن سلام : ٢٠/١ .
(٢) سيبويه : ٢١٢/٢ .
(٣) ابن سلام : ١٦/١ .
(٤) سيبويه : ٣٩٨/١ .

وهذا يعني أنه قرأ عليه أحدهما أو كليهما ، ولكنه لم يشر إليهما البتة ، وكذلك لم يفعل أبو عبيدة ، وليس هذا بدليل على نفي ما ذهبت إليه ، فعلى الرغم من شهرة أبي الحسن الأخفش بلزوم كتاب سيبويه قراءةً وشرحاً لا نراه يذكره في كتابه معاني القرآن ، مع أنه أخذ كثيراً من شواهده وآرائه ، وكذلك لا نجد الفراء يشير إلى أحد كتب الكسائي التي قرأها عليه . ويرجع هذا إلى أن العلماء آنذاك لم يكونوا يأخذون من الصحف ، بل يعمدون إلى قراءتها على أصحابها .

ولكن ما قيمة الكتابين إذا قيسا إلى مؤلفات القرون المتأخرة ؟

بين أيدينا روايتان متناقضتان ، تذهب الأولى إلى أن كتاب الجامع هو كتاب سيبويه نفسه ، ولكن سيبويه « زاد فيه ، وحشاه ، وسأل مشايخه عن مسائل منه أشكلت عليه ، فذكرت له ، فأضافها »(١) . وتذهب الثانية إلى أن المبرّد وقف على أوراق منهما ، فقرأها ، وحكم بها على الكتابين بقوله : « كانا كالإشارة إلى الأصول »(٢) .

والروايتان كلتاهما بعيدتان عن الواقع ، أما الأولى ففيها محاولة واضحة لانتقاص سيبويه ، وأما الثانية ففيها مجانبة للحقيقة التي رأينا عليها نحو عيسى ، ولا سيما أن المبرد نفسه شرح بعض آراء عيسى الدقيقة في كتابه « المقتضب » . فلا يعقل أن يطلق هذا الحكم من خلال أوراق قليلة وقعت له من الكتابين .

أما أن سيبويه استعان بالكتابين فهذا لا شك فيه ، لأنه نقل عن عيسى آراء كثيرة كما رأينا ، ولكن من غير الممكن أن يكون كتاب سيبويه هو كتاب الجامع نفسه ، ولا حظ له فيه إلاّ عرض المسائل ، وشرحها ، فكثير

---

(١) إنباه الرواة : ٣٧٥/٢ .
(٢) المزهر : ٣٩٩/٢ .

من أبواب الكتاب نقلت عن الخليل ، أو عن يونس ، أو عنهما معاً ، وغاب فيها اسم عيسى ونحوه ، ويبدو أن هذه الرواية مما أملته العصبية المذهبية في القرن الثالث للهجرة ، حين احتدت المنافسة بين نحاة البلدين .

يبدو لنا من هذا أن قيمة عيسى في تاريخ النحو العربي تظهر في شيئين : الأول أنه ممن مهد السبيل إلى ظهور كتاب سيبويه ، وذلك بتأليفه كتابين يلمان بالآراء النحوية التي تناثرت في حلقات العلم ، والثاني أنه وسّع دائرة النحو ، وفرع أبوابه ، وحلّل ما عرض له من مشكلات التراتيب ، وسنبحث في الفقرة التالية أسلوبه النحوي ، والأصول التي رسخها في تربة هذا العلم .

ب – منهجه النحوي :

لا بد لنا من أن نشير – قبل أن نبحث في خصائص مذهبه – إلى أن ما بين أيدينا من نحو عيسى لا يتيح لنا أن نرسم الصورة الكاملة لمنهاجه ، إذ لم يصل إلينا كتاباه ، ولم ينقل عنه تلامذته إلاّ آراءه في بعض مشكلات الأبواب .

١ – على أن هذا الذي وصل إلينا يدل على أن عيسى تابع خطا أستاذه الحضرمي في « منهاج الرأي » ، والنظرة القياسية إلى نصوص اللغة ، وليس هذا فحسب ، بل أفاد – كأستاذه – من مناهج الفقهاء في عصره ، ذلك أنه عاصر أبا حنيفة ، صاحب مذهب الرأي والتأويل ، واستخدام القياس والجدل في فقهه وفتاواه ، وقد ماتا في زمنين متقاربين ، إذ توفي عيسى سنة (١٤٩) ومات أبو حنيفة سنة (١٥٠) . كما أن مناخ البصرة الفكري يتيح لأمثاله أن يفيد منه ، لما كان يعج بالصراع الديني بين دعاة الفرق الإسلامية من شيعة وخوارج ومرجئة ومعتزلة وأهل السنّة .

٢ – وربما كان أهم مظهر لهذا المنهاج العقلي عند عيسى هو محاولة

تفسير الظواهر الإعرابية ، وربطها بالمعنى ، أو — إن شئت — ربطها بما يستقر في نفس المتكلم من قصد وإرادة .

فهو ينصب كل اسم فيه معنى التعظيم أو التحقير ، وهذا واضح في قول أبي عبيدة : « وكان عيسى يقول : حمالةَ الحطب . نصب . يقول : هو ذمٌّ لها » [1] .

ويطرد هذا الأصل في قراءته ، من ذلك أنه قرأ في سورة (سبأ ٤٨) : « قل إن ربي يقذف بالحق علامَ الغيوب » . وقرأ في سورة (الغاشية ١—٣) : « هل أتاك حديث الغاشية ، وجوه يومئذ خاشعة ، عاملةً ناصبة » . ولم يكن هذا من قبيل المحاكاة ، أو تتبع الأثر في القراءة ، فقد رأيناه يعلل قراءة النصب في « حمالة الحطب »، وعرف عنه أن له اختياراً في القراءات على قياس العربية [2] .

ومثل هذا ما نقل عنه سيبويه من رفعه الاسم في قولك : ادخلوا الأولُ فالأولُ . قال : « وكان عيسى يقول : ادخلوا الأولُ فالأولُ ، لأن معناه ليدخل ، فحمله على المعنى » [3] . فهو عنده بدل من الواو ، لأن الوظيفة التي تناط بـ (الأول) هي الوظيفة المنوطة بالواو .

أما النحاة فينصبون هذا الاسم على الحال ، ويقدرونه : ادخلوا مرتبين ،

---

(١) مجاز القرآن : ٣١٥/٢ .
(٢) انظر : طبقات القراء : ٦١٣/١ .
(٣) سيبويه : ٣٩٨/١ .

أو : ادخلوا واحداً بعد واحد ، ولا يجيزون الرفع ، قال أبو العباس المبرد : « فإذا قلت : ادخلوا الأولَ فالأول . فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع ، لأن البدل لا يكون من المخاطب ، لأنك لو قدرته بحذف الضمير لم يجز ، فأما عيسى بن عمر ، فكان يجيزه ويقول : معناه ليدخل الأول فالأول ، ولا أراه جائزاً إلاّ على المعنى »(1) .

وواضح جداً مما قدمت أن سيبويه والمبرد والنحويين الذين يشير إليهم المبرد كانوا يصدرون في نصبهم الاسم عن معطيات تركيبية صناعية ، فالبدل عندهم ما صح أن يحل محل المبدل منه ، وواو الجماعة في (ادخلوا) ضمير المخاطب ، ولا يمكن أن يحل محله فاعل ظاهر ، لأن الفاعل المخاطب لا بد من أن يكون ضميراً ، ظاهراً أو مستتراً ، أما عيسى فيتجاوز هذا كله ، ويجعل المعنى هو الحكم في رفع الاسم .

ب — وهناك مظهر آخر في منهاجه القياسي العقلي ، هو ظاهرة التأويل التي رأيناها عند شيخه الحضرمي ، فقد نقل عنه النحاة رأياً في قول الفرزدق :

ألم ترني عاهدتُ ربي وإنني ... لبين رتاج قائماً ومقامِ
على حلفةٍ لا أشتم الدهرَ مسلماً ... ولا خارجاً من فيَّ زُورُ كلامِ

فالمشكلة التركيبية هنا هي قوله « ولا خارجاً » ، فهو عند النحاة معطوف على الجملة الفعلية « لا أشتم » ، وهم محتاجون إلى تفسير النصب ، فرأوا أن (خارجاً) مصدر لفعل محذوف ، وإن كان في ظاهر لفظه اسم فاعل ، وتقديره عندهم: لا أشتم ولا يخرج . . . ولكنه حذفَ الفعلَ وأحَلّ مصدره محله ، فكأنه قال : لا أشتم مسلماً ولا خروجاً . . . وهذا كما ترى من مشكلات الفرزدق ! !

---

(1) المقتضب : ٣/٢٧٢ .

أما عيسى بن عمر فله مذهب آخر في تأويل التركيب ، فهو يعتدّ جملة (لا أشتم مسلماً) حالاً ، وعلى هذا يكون اسم الفاعل (خارجاً) معطوفاً عليها ، وإنما نُصب عطفاً على موضع الجملة ، وهذا واضح فيما قاله المبرد عنه ، « يريد : عاهدت ربي على أمور ، وأنا في هاتين الحالتين ، لا شاتماً ولا خارجاً من فيَّ مكروه »[1] .

جـ — ويقترن التأويل عنده أحياناً بمظاهر من العلة والقياس ، وقد مرَّ بنا أنه ينصب تابع المنادى المضموم مثل : يا زيدُ والحارثَ . لأنه لا يمكن أن يقال : يا الحارثُ . ومرَّ أيضاً أنه يجيز في الضرورة أن ينصب المنادى إذا كان علماً مفرداً ، يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة .

ومن هذا أيضاً أنه كان يكسر همزة (إن) بعد الأفعال التي فيها معنى القول لا حروفه ، لأنه يقيسها على لفظ « قال » ، ويريد بها الحكاية ، فقد قرأ : « فدعا ربه أني مغلوب فانتصر » . (القمر ١٠) وقرأ : « فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم » . (آل عمران ١٩٥) وقرأ : « وأيوب إذْ نادى ربه أني مسني الضر » . (الأنبياء ٨٣) ، وقرأ : « فدعا ربه إن هؤلاء قوم مجرمون »[2] (الدخان ٢٢) .

ومن ذلك أيضاً ما رأيناه أيضاً عنده في بحث الممنوع من الصرف خاصة من افتراضات غير معروفة في نصوص اللغة ، ومن التزامه بالقياس في منع الاسم الذي يأتي على وزن الفعل ، ولو لم يكن خاصاً بالأفعال .

وقد نقل عنه سيبويه أنه يصرف الصفة المشجعة « أحوى » إذا صغرت ،

---

(١) انظر : المقتضب : ٢٧٠/٣ ، وسيبويه : ٣٤٦/١ .
(٢) انظر : سيبويه : ١٤٣/٣ . وعيسى بن عمر : ٢٥١ — ٢٥٢ .

على : أُحَيٍّ »[1] ، لأنها : إنما منعت من الصرف لصيغتها اللفظية ، أي لمجيئها على وزن (أفعل) ومؤنثها (فعلاء) ، فلما صغرت فارقت الوزن ، وزالت عنها علة المنع .

٢ – ومن المجزوم به أن فكرة العامل النحوي لم تغب عن ذهن عيسى ؛ صحيح أننا لم نرَ له قولاً صريحاً بالعامل ، إلاّ أن ما بين أيدينا من دلائل يجزم بأنه عرفه ، وقال به .

ففي آرائه النحوية مذاهب لا يمكن تفسيرها إلاّ بالعامل ، من ذلك أنه كان ينصب كل اسم يقع قبل فعلٍ مشغول عنه بضميره ، وهو ما سماه النحويون فيما بعد : بالمنصوب على الاشتغال . من ذلك قراءته هذه الآيات : « سورةً أنزلناها وفرضناها . . . » (النور ١) « والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما » (المائدة ٣٨) و « الزانيةُ والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة » . (النور ٢) « الشعراء يتبعهم الغاوون » (الشعراء ٢٢٤) « والعملُ الصالحُ يرفعه »[2] .

ومما يعين على توضيح فكرة العامل عنده اعتراضه على أبي عمرو في تجويزه رفع خبر (ليس) إذا انتقض نفيها بـ (إلاّ) ، مثل : ليس الطيب إلاّ المسكُ . فعلامَ يوجب النصب إذا لم يكن ماثلاً في ذهنه عمل (ليس) في الخبر ؟

٣ – ومن تأثره بالدراسات الفقهية أنه كان يبطل القياس والاجتهاد مع النص الصحيح ، فقد أجاز أن يرتفع الفعل المضارع بعد الأداة (إذن)

---

(١) سيبويه : ٤٧١/٣ .

(٢) انظر هذه القراءات في كتاب : عيسى بن عمر ٢٢٨ – ٢٣٠ .

على الرغم من توفر الشروط الناصبة ، لأنه سمع من العرب الفصحاء من يرفعه [1] . كما أجاز نصب الاسم الواقع بعد (إلاّ) في الاستثناء المنفي لهذا السبب [2] .

ومن ذلك أيضاً أنه كان يراعي الكثرة في اللغة المستقراة ، ويقيم قياسه عليها ، قال القفطي : « إن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر ، وبوبه وهذبه ، وسمى ما شذ عن الأكثر لغات » [3] .

وربما كانت محاورته لأبي عمرو بن العلاء في مسألة المسك والطيب أقوى الأدلة على أنه يغلب السماع الصحيح على القيـــاس ، فقد روى الرواة أنه جاء أبا عمرو بن العلاء وقال له : « يا أبا عمرو ، ما شيء ، بلغني أنك تجيزه ؟ قال : وما ذاك ؟ قال : بلغني أنك تجيز : ليس الطيبُ إلاّ المسكُ ؛ بالرفع . فقال أبو عمرو : نمت يا أبا عمرُو أدلج الناس ، ليس في الأرض حجازي إلاّ وهو ينصب ، وليس في الأرض تميمي إلاّ وهو يرفع » . ثم أرسل اثنين من أصحابه إلى أبي المهدي الحجازي ، وإلى المنتجع التميمي ، فلقنا الأول الرفع فلم يرفع ، ولقنا الثاني النصب فلم ينصب ، فعادا إلى أبي عمرو ، وعنده عيسى ، فأعلماه ما سمعاه ، فأخرج عيسى بن عمر خاتمه من يده ، وقال لأبي عمرو : لك الخاتم ، بهذا والله فُقت الناس [4] .

وواضح من هذا أن عيسى جاء وفي ذهنه قياس يعترض به على أبي عمرو ، ثم أدرك أن استقراءه في هذه المسألة ناقص ، وأن الاستخدام اللغوي ليس موحداً في قبائل العرب ، وحينئذ رجع عن قياسه ، وأقرَّ لأبي عمر .

* * *

---

(١) سيبويه : ٣/١٦ .

(٢) نفسه : ٢/٣١٩ .

(٣) إنباه الرواة : ٢/٣٧٥ .

(٤) انظر : طبقات النحويين واللغويين ٤٣ .

وإذاً ، لقد قطع النحو في هذا العصر شوطاً كبيراً في طريق النمو والتقدم ، وتهيأت السبيل بشكل طبيعي لظهور كتاب سيبويه ، وستكون قناعتنا بهذا أكثر حين نتحدث عن أبي عمر ونحوه ، ونقف على ما حققه في تطوير هذا العلم .

أبو عمرو بن العلاء

يُعدّ أبو عمرو آخر المؤسسين في تاريخ النحو العربي ، لأنه وضع آخر اللبنات في أساسه ، ومَهّد السبيل لظهور عباقرة النحو الثلاثة في البصرة : الخليل ، ويونس ، وسيبويه ، وهؤلاء هم الذين أتموا هندسة النحو ، ورفعوا بناءه . وليس هذا فحسب بل إن أبا عمرو أيضاً أسهم في بناء النحو الكوفي ، لأن شيخ الكوفيين أبا جعفر الرُّواسي أخذ عنه ، كما حضر حلقته رئيس نحاة الكوفة علي بن حمزة الكسائي .

١ — سيرة أبي عمرو :

وعلى الرغم من منزلته العلمية والدينية نرى المؤرخين يختلفون في بعض شؤونه ، كاختلافهم الكبير في تحديد اسمه ، فهو في رواية زبّان ، وفي أخرى ربان ، وفي غيرها عريان ، أو يحيى ، أو محمد ، أو عيينة ، أو أبو عمرو ، أو عثمان ، و . . . وقد بلغت هذه الأسماء المختلف فيها واحداً وعشرين اسماً ، الصحيح منها زَبّان ، والدليل على ذلك وثيقة شعرية لا تزيد على بيت واحد ، قاله أبو عمرو نفسه لما جاءه الفرزدق يعتذر له من هجوه إياه ، وهو :

هجوتَ زَبّانَ ثم جئتَ معتــذراً   من هجو زبانَ لم تَهجو ولم تدع [1]

---

(١) انظر : إنباه الرواة : ٤/١٢٥ ، معجم الأدباء ١١/١٥٧ — ١٥٨ ، وكتاب السبعة : ٨٠ — ٨١ .

وأبو عمرو عربي قُح ، وبهذا يختلف عن كثير من النحاة الذين تقدموه ، إذ يرجع في نسبه إلى مالك بن عمرو بن تميم ، قال المبرد : هو من بني مازن ابن مالك بن عمرو بن تميم . وقيل : إنه من بني العنبر ، وقيل : من بني حنيفة ورجع به آخرون إلى فارس ، وليس هذا بشيء . وأصح الأقوال أنه تميمي مازني (١) .

وكما اختلفوا في اسمه ونسبه اختلفوا كذلك في تحديد سنتي ولادته ووفاته (٢) ، فذكر بعضهم أنه ولد بمكة سنة خمس وخمسين ، وقيل : سنة ثمان وستين ، أو خمس وستين ، وقيل : سنة سبعين . ولعل أرجح الأقوال في هذا أنه ولد سنة ثمان وستين ، لأنه عُمر ستاً وثمانين سنة ، وتوفي على أرجح الأقوال سنة أربع وخمسين ومئة ، في مدينة الكوفة ، بعد عودته من الشام ؛ ويؤيد هذا ما تذكره رواية أخرى من أنه مات بعد عيسى بن عمر بخمس سنوات .

ولا نعرف شيئاً عن أبيه العلاء ، ولكننا نعرف أن له أخوين يقال للأول معاذ ، وللثاني أبو سفيان ، وكانا من أهل العلم ، قدما إلى الكوفة ، وأخذ عنهما الناس ، وكان لهما في الكوفة بنون .

كما نعرف ابناً لأبي عمرو ، يقال له بِشْر ، يذكرونه في خبر مرضه الأخير الذي مات فيه ، وذكروا أن لأبي عمرو أولاداً آخرين ، ولكنهم لم يسموهم ، ولم يذكروا عنهم شيئاً . على حين نراهم يذكرون ابن أخ له يقال له : العريان بن أبي سفيان ، ويذكرون أن له بعض الروايات والأخبار (٣) .

---

(١) طبقات القراء : ٢٨٨/١ ، وكتاب السبعة : ٨١ .

(٢) انظر : معجم الأدباء : ١٥٩/١١ ، وطبقات القراء : ٢٨٩/١ ، و٢٩٢ ، وإنباه الرواة : ١٢٦/٤ ، و ١٢٩ ، و ١٣٠ .

(٣) إنباه الرواة : ١٢٦/٤ و ١٣٠ .

وقد شغف أبو عمرو بالعلم شغفاً يندر مثيله ، ولذلك كثرت رحلاته في سبيله ، وكثر شيوخه ومعلموه ، فقد أخذ النحو عن نصر بن عاصم ، وأبي نوفل بن أبي عقرب ، ويبدو أنه تلمذ لميمون الأقرن ، لأن بعض المؤرخين[1] ذكر أنه أخذ عمن أخذ عنه الحضرمي ، وأخذ القراءة عن شيوخ مكة والمدينة والبصرة ، ولا سيما أنس بن مالك ، وسعيد بن جبير ، وابن كثير ، ومجاهد ، ويحيى بن يعمر ، والحسن البصري[2] ، وكان يذهب إلى المحدث عمرو بن دينار ، ومعه كتابه ، وكان يكتب عنه ما ليس في الكتاب[3] .

أما الذين أخذوا عنه اللغة والنحو فكثيرون جداً ، أهمهم يونس بن حبيب ، والأصمعي ، وأبو عبيدة ، وأبو جعفر الرواسي ، ومعاذ بن مسلم ، وأخذ عنه أيضاً الخليل والكسائي[4] ، أما الذين أخذوا عنه القراءة فلا سبيل إلى ذكرهم لكثرتهم[5] .

هذه الكثرة من الشيوخ والتلاميذ تدل على شهرة أبي عمرو ، وغزارة علمه ، ويبدو أن أسرته قد مهدت له السبيل لأخذ العلم منذ طفولته ، قال عن نفسه : « نظرت في العلم قبل أن أُختَتَن » . وكانت رغبته فيه لا تعرف الحدود ، قيل له : حتى متى يحسن بالمرء أن يتعلم ؟ قال : ما دامت الحياة تحسن فيه[6] .

---

(١) هو أبو الطيب اللغوي . انظر : مراتب النحويين . ص : ١٥ .
(٢) انظر : كتاب السبعة : ٨٣ ، وطبقات القراء ٢٨٩/١ ، ومعجم الادباء ١٥٩/١١ .
(٣) انظر : مصادر الشعر الجاهلي : ١٥٦ .
(٤) انظر : سيبويه ٢٢٥/٣ و ٥٤٩ ، ومعاني القرآن ١٨٢/٢ ، ٢٨٩ ، و ٦١/٣ ، ومعجم الأدباء ١٦٠/١١ .
(٥) انظر : كتاب السبعة : ٨٥ .
(٦) انظر : إنباه الرواة : ١٢٨/١٤ .

وفي أقوال تلامذته ما يدل على إعجاب بعلمه وإكبار له، قال يونس : « والله لو قسّم علم أبي عمرو وزهده على مئة إنسان لكانوا كلهم علماء زهاداً » . وقال أبو عبيدة : « كان أبو عمرو أعلم الناس بالعرب والعربية وبالقرآن والشعر » . ونُقِل عن الأصمعي مجموعة من الأقوال كلها يمنح من هذا المورد ، قال : « جلستُ إلى أبي عمرو بن العلاء ولي تسع عشرة سنة ، وتوفي أبو عمرو ولي سبع وعشرون سنة ، ما سمعت أحداً يسأله عن شيء عيَّ بجوابه ، ولا سألته أنا عن شيء إلاّ وجدت عنده منه علماً » . وقال أيضاً : « سألت أبا عمرو بن العلاء عن ألف مسألة فأجابني فيها بألف حجة »[1]

هذه الشهرة الواسعة جعلت الناس يتوافدون على حلقته في المسجد الجامع في البصرة ، ويعكفون على ما يملي عليهم ، ويروونه لهم ، وقد أثارت حلقته إعجاب الفقيه المحدث الحسن البصري ، فقال من وحي ما رأى منها : « كادت العلماء أن تكون أرباباً ، كل عزٍّ لم يؤكَّد بعلم فإلى ذُلٍّ يؤول »[2] .

ولم يصل إلينا من تراث أبي عمرو العلمي كتاب من تأليفه ، على كثرة ما كتب وألف ، فقد ذكروا أن كتبه التي كتب عن العرب الفصحاء « قد ملأت بيتاً له إلى قريب من السقف » . منها كتاب في الأمثال العربية ، وغريب الحديث[3] .

ومن المعروف أن أبا عمرو كان سيد القراء السبعة ، « ولم تزل العلماء في زمانه تعرف له تقدمه ، وتقر له بفضله ، وتأتم في القراءة بمذاهبه» . « وكان في عصره جماعة من أهل العلم بالقراءة لم يبلغوه ، منهم عبد الله بن

---

(١) انظر : طبقات القراء : ٢٩٢/١ ، وإنباه الرواة : ١٢٧/٤ – ١٢٨ .
(٢) طبقات القراء : ٢٩١/١ .
(٣) انظر : وفيات الأعيان : ٤٦٦/٣ ، والأمثال العربية : ٧٧ .

أبي إسحاق ، وعاصم بن أبي الصباح الجحدري ، وعيسى بن عمر الثقفي النحوي » . « وإلى قراءته صار أهل البصرة أو أكثرهم »[1] . ولثقة الناس بها أخذ النحاة واللغويون يحتجون بها ، ولا سيما سيبويه ، والمبرد ، وابن جني[2] .

وقد اجتمع لأبي عمرو من العلم ، والاعتداد ، والتواضع ، ما لم يجتمع لغيره من اللغويين الذين سبقوه ، فهو رجل ثقة صدوق ، عرف ذلك منه معاصروه وأنداده ، قال خلف الأحمر للأصمعي : « ما كان أبو عمرو ليقرئك إلاّ ما سمع »[3] . وقد وثّقه الناس والمريدون جميعاً[4] .

وكان إلى هذا لا يخلو من جرأة في قول الحق ، تصل أحياناً إلى الخشونة ، فقد ذكروا أنه سمع رجلاً ينشد قول الشاعر :

فمن يلقَ خيراً يحمَدِ الناسُ أمره ومن يَغْوَ لا يَعدَمْ على الغي آثما

فقال له : أُقوِّمُك أم أتركك تتسكع في طُمتكَ ؟ فقال : بل قومني ، فقال : قل : ومَنْ يَغْوِ ، بكسر الواو ، ألا ترى إلى قول الله عز وجل : فغوى »[5] .

وحضر يوماً مجلس المحدِّث سليمان بن مهران الأعمش ، فسمعه يروي حديث عبد الله بن مسعود على الشكل التالي : « إن رسول الله (ص) كان يتخولنا بالموعظة ، مخافة السآمة » . فقال له أبو عمرو : قل يتخوننا ،

(١) كتاب السبعة : ٨٢ و ٨٤ — ٨٥ .
(٢) انظر سيبويه : ١٨٦/٤ ، ٢٠٢ ، ٣٣٨ ، ٤٥٩ ، والمقتضب : ١٥٨/١ ، ١٩٨ ، ٢١٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، والخصائص : ٧٢/١ .
(٣) الموشح : ١٢٥ .
(٤) انظر : البيان والتبيين : ١٢١/١ ، ومعجم الأدباء : ١٦٠/١١ .
(٥) طبقات النحويين واللغوين : ٣٦ . والطمة : القذر .

فقال الأعمش : وما يدريك ؟ فقال له أبو عمرو : إن شئت أن أعلمك أن الله عز وجل لم يعلمك حرفاً من العربية علمتك . فسأل عنه الأعمش، فأخبر بمكانه من العلم، فكان بعد ذلك يدنيه، ويسأله عن الشيء إذا أشكل عليه »[1].

وكانت ثقته بنفسه تَعْدِل ثقة الناس به ، حتى خيل إليه أنه أعلم الناس قال: « ما رأيت أحداً قط أَعلم مني »[2] . ولكنه إلى ذلك كان يرى نفسه ضئيلاً بالإضافة إلى من سبقه من العلماء ، قال : « إنما نحن بالإضافة إلى من قبلنا كبقل في أصول رَقْل »[3] .

الحق أن أبا عمرو كان أهم النحاة المؤسسين في تاريخ النحو العربي ، لأن آثاره فيمن جاء بعده كانت أبرز من آثار صاحبيه: الحضرمي ، وعيسى ، وسنجد ذلك في حديثنا عن نحوه ، ومنهاجه فيه .

٢ — نحو أبي عمرو وأصوله :

١ — إذا وازنا بين نحو أبي عمرو المنقول إلينا ، ونحو الحضرمي وعيسى ، وجدنا نحوه يفوق نحوهما معاً ، لأنه عاش بعد الحضرمي سبعاً وثلاثين سنة ، وهي مرحلة كافية لمن كان مثل أبي عمرو شغفاً بالعلم ، وعكوفاً عليه ، أن يصل فيها إلى أصول لم يبلغها سلفه ، وأن يقف فيها على ظواهر لم تتهيأ له .

ومن هنا ينبغي أن نكون حذرين في فهم كلمة ابن سلام في الموازنة بينهما ، وهي : « وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريداً للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع

---

(١) الخصائص ٣/٢٨٩ ، وانظر : المحتسب : ١/٨٦ . يتخولنا : يستصلحنا . ويتخوننا : يتعاهدنا .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٣٧ .

(٣) نزهة الألباء (أبو الفضل) ٢٦ . والرقل : النخل العالي .

علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها »[1] . وكلمة الخليل بن أحمد ، وهي : « كان عبد الله يقدم على أبي عمرو في النحو ، وكان أبو عمرو يقدم عليه في اللغة »[2] .

فمن المعقول أن يكون الحضرمي أعلم من أبي عمرو في النحو يوم كان حياً ، وربما كان ذهنه أكثر نفوذاً إلى ما وراء الظواهر من ذهن أبي عمرو ، ولكن بقاء أبي عمرو بعده سبعاً وثلاثين سنة كفيل بأن يهيىء له من العلم ما لم يصل إليه الحضرمي .

وهناك عدة أدلة تؤكد أن أبا عمرو فاق الحضرمي في النحو ، من ذلك ما قاله يونس بن حبيب في كل منهما ، قال ابن سلام : « سمعت أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه ، قال : هو والنحو سواء ، أي هو الغاية ، قال : فأين علمه من علم الناس اليوم ؟ قال : لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذ ، لضحك به ، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ، ونظر نظرهم ، كان أعلم الناس » .

فالحضرمي كما ترى ذو ذهن نافذ ، ولكن تطور الدرس النحوي في أيام يونس بلغ ما لم يبلغه في أيام الحضرمي ، ولذلك بات علمه فيه مما يضحك به ، أما أبو عمرو فقد كان علمه في العربية عند يونس كبيراً جداً ، قال : « لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله ، ولكن ليس أحد إلاّ وأنت آخذ من قوله وتارك »[3] .

ومن هذه الأدلة أيضاً ما رواه أبو عمرو نفسه ، فقد ذكر أن الحضرمي

---

(١) ابن سلام : ١٤ .

(٢) مراتب النحويين : ١٤ .

(٣) ابن سلام : ١٥ — ١٦ .

غلبه في الهمز يوم ناظره في مجلس أمير البصرة ، ولكنه فيما بعد نظر في الهمز وبالغ فيه (١) . والحق أن قراءته تدل على هذه المبالغة (٢) .

وهناك دليل ثالث هو أن ما نقل إلينا من نحو أبي عمرو أكثر إحاطة بأبواب النحو ، وأرسخ أصولاً ، مما نقل إلينا من نحو الحضرمي ، على الرغم من أنهما متعاصران ، ومن أن تلميذ الحضرمي عيسى بن عمر ، كان شيخ سيبويه والخليل ، ولا بد أنهما أحاطا عن طريقه بنحو شيخه ، ومع ذلك لا نرى في كتاب سيبويه من نحو الحضرمي ما نراه فيه من نحو أبي عمرو .

ورابع هذه الأدلة أن تطور النحو في تلك المرحلة كان سريعاً جداً ، وقد ظهر لنا ذلك في الصفحات السابقة ، ومن هنا كان الزمن الطويل الذي بقي فيه أبو عمرو بعد الحضرمي ، يعد من أخصب السنوات التي تطور فيها النحو . وكان أبو عمرو من أقطاب تقدمه وتطويره .

وهناك دليل آخر ، فقد كان أبا عمرو يفضل في النحو على الكسائي نفسه ، فقد قال أبو محمد اليزيدي : « كنت جالساً مع الفضل ، فقال لي الفضل : من كـــان أعلم بالنحو الكسائي أو أبو عمرو بن العلاء ؟ قلت : أصلحك الله ، لم يكن بالنحو أعلم من أبي عمرو ، فقال الأحمر : لم يكن يصرف التصريف . فقلت له : ليس التصريف من النحو في شيء ، إنما هو شيء ولدناه نحن ، واصطلحنا عليه ، وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيما ولد الناس » (٣) .

---

(١) نفسه : ١٤ .
(٢) انظر في ذلك : كتاب السبعة ١٥٤ - ١٥٦ . وفي شواهد سيبويه والمبرد وابن جني كثير من هذا .
(٣) مجالس العلماء : ١٧١ - ١٧٢ .

وربما كانت مواقف الحضرمي من تأويل المشكلات — كما ذكرنا من قبل — سبباً في إطلاق الخليل حكمه ، فأبو عمرو لم يكن ينشط — كما سنرى — لتأويل الشواهد ، وتخريج ما استعصى منها ، بل كان مذهبه إلى الرواية والأثر أقرب منه إلى التأويل .

٢ — أما وقد انتهينا إلى هذه النتيجة فقد وجب علينا أن ننظر في نحو أبي عمرو ، وأن نرسم الإطار الذي تجلى فيه ، ولكن لا بد لنا من أن نبين قبل ذلك أن النحويين لم ينقلوا من آرائه النحوية كل شيء ، بل عرضوا آراءه في جزئيات تدل على أنه أحاط بالباب الذي تنتمي إليه .

وإذا كان في رأي اليزيدي ضرب من العصبية على الكسائي للمنافسة بينهما ، فإن في سؤال الفضل عن علم أبي عمرو والكسائي معاً لدليلاً على التباس الأمر فيهما عند الناس .

وربما كان أولَ من بحث في بعض الألفاظ المشكلة التي لا تتضح نسبتها بسهولة إلى الأسماء أو إلى الحروف ، مثل « كم » ، فهي عنده اسم ، لأنها يُخْبَر عنها (١) . وتحدث عن توابع المنادى ، فذكر يونس أنه كان يجيز أن يقال : يا أخانا زيدُ . على تكرير النداء ، ويقيسه على قول العرب : يا زيدُ أخانا (٢) . وذكر أن « يا » قد تكون لمجرد التنبيه ، ولا يراد منها النداء ، وذلك مثل : يا ويلٌ لك ، ويا ويح لك . قال : « كأنه نبه إنساناً ، ثم جعل الويل له » (٣) .

---

(١) الكتاب : ١٦١/٢ .
(٢) نفسه : ١٨٥/٢ .
(٣) نفسه : ٢١٩/٢ .

وفي باب « لا » النافية للجنس تحدث عن مشكلة من مشكلاتها ، وهو دخولها على المثنى ، ووقوع شبه الجملة في تركيبها ، مثل : لا غلامين ولا جاريتين لك . فشبه الجملة عنده خبر لاسمي الأداتين ، وليست اللام فيها زائدة ، وإلاّ حذفت النون للإضافة ، كما يحذف التنوين ، وكما تكون علامة النصب الألف في مثل : لا أبالك (١) .

وينقلون عنه مثل ذلك في أبواب النحو والصرف ، كالاستثناء ، والممنوع من الصرف ، والأعلام ، والأفعال الخمسة ، وضمير الفصل ، ونصب المصدر الواقع موقع الفعل ، والنسب ، والتصغير ، والهمز ، وصيغ الأفعال ، وتصريفها ، والإبدال ، والإعلال (٢) . كما نراهم ينقلون عنه رأيه في بعض التراكيب المحنطة ، كقولهم : أما أنت منطلقاً أنطلقُ معك (٣) .

ونراه أحياناً يصحح آراء من سبقه من النحاة ، فقد كانوا يجيزون نصب الاسم في مثل : أما العبيد فذو عبيد ، لأنهم يحملونه على المصدر ، أما أبو عمرو فقد أوجب رفعه ، لأنه اسم ، وليس بمصدر (٤) .

وقد عني أبو عمرو بظواهر الإعراب عناية بالغة ، فأحياناً نراه يربط بينه وبين المعنى ، وطوراً نراه يستعين بقياس العربية ، أي بتقاليدها وأعرافها . من ذلك أنه فسر النصب في قول العرب : ألا رجلَ إما زيداً وإما عمراً ،

---

(١) نفسه : ٢٨٢/٢ .
(٢) انظر سيبويه : ٣١١/٢ ، ٣٩٣ ، ٣٦٩ ، ٣٩٧ ، و ٢١٧/٣ ، ٢٢٥ ، ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٣٤٥ — ٣٤٧ ، ٣٦١ ، ٤٣٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥١ ، و ٦٣/٤ ، ومجاز أبي عبيدة : ١٢٣/١ ، ٢٧٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٥ ، ٣٥٢ ، و ١١٩/٢ ، والخصائص ١٤٢/٢ ...
(٣) الكتاب ١٠١/٣ .
(٤) نفسه : ٣٨٧/٣ و ٣٨٩ .

« لأنه حين قال : ألا رجلَ فهو متمنٍّ شيئاً يسأله ويريده ، فكأنه قال : اللهم اجعله زيداً أو عمراً » [1] .

« وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول : داري من خلف دارك فرسخان ، فشبهه بقولك : دارك مني فرسخان ، لأن (خلف) هنا اسم ، وجعل (من) فيها بمنزلتها في الاسم ، وهذا مذهب قوي » [2] .

ومما فسره بأقيسة العربية قول العرب : أما أنت منطلقاً أنطلقُ معك . فذكر أن الفعل المضارع (أنطلقُ) مرفوع ، لأنه مسبوق بـ « أن » ، و« أن » ليست من أحرف المجازاة [3] .

ويشبه هذا ما فسر به « خاضعين» من قوله تعالى : « فظلت أعناقهم لها خاضعين » . إذ ذهب إلى أنه روعي فيها المضاف إليه ، وهو الضمير العائد إلى جماعة العقلاء »[4].وفي هذا إشارة إلى قياس من أقيسة العربية،هو التباس المضاف بالمضاف إليه ، حين يكون الأول جزءاً من الثاني أو كالجزء [5] .

ومن يرجع إلى مذاهبه في قراءات القرآن يحس بأنه كان على علم واسع بأقيسة العربية ، وقواعدها ، كاختلاس الحركات الإعرابية ، وتليين الهمز ، والإدغام [6] ، ويكفي أن نعرف أن شواهد سيبويه القرآنية كانت في معظمها من قراءة أبي عمرو .

---

(١) نفسه : ٢٨٦/١ .
(٢) نفسه : ٤١٧/١ .
(٣) نفسه : ١٠١/٣ .
(٤) مجاز القرآن : ٨٣/٢ .
(٥) راجع في هذا كتابنا : الواضح في النحو والصرف ٣٦٦ وما بعدها (القسم الأول) .
(٦) انظر : كتاب السبعة : ١٠٥ ، ١١٦ — ١٢٢ ، ١٥٤ — ١٥٦ ، ١٧٠ ، ١٧٤ .

٣ – على أن أثر أبي عمرو لا يتجلى فيما أذاعه من آراء ونظرات نحوية ، وإنما يتجلى في منهجه الأصولي الذي سلكه في الاستقراء خاصة ، فقد عاصر أبا حنيفة النعمان ، وعمرو بن عبيد المعتزلي ، وكان له معهما حوار ، كما عاصر الصراع الديني الفكري بين الفرق الإسلامية في مدينة البصرة ، بل إنه هو نفسه كان يميل إلى القول بشيء من الإرجاء (١) ، ويجنح لمقولات كلامية تدل على وعي بما كان يدور بين الفقهاء والمتكلمين من آراء في القضاء والقدر ، والعدل ، والتوحيد ، فقد ذكر الأصمعي أنه سمع أبا عمرو يقول : « أشهد أن الله يضل ويهدي ، ولله مع هذه الحجة على عباده » (٢) .

ويبدو من أخباره أنه اتصل بأبي حنيفة ، وألمّ بمذهبه ، سأله مرة « عن رجل ضرب رأس آخر بصخرة عظيمة ، لا ينجو منها مَنْ ضُرب بها » (٣) . وفي هذا السؤال ضرب من الافتراض كان طراز العصر آنذاك ، وقد رأينا مثله عند الحضرمي وعيسى في الدرس النحوي ، وكان شائعاً في فقه أبي حنيفة ؛ والذي يهمنا من السؤال أن أبا عمرو كان ملماً بأسلوب أبي حنيفة ، لأن سؤاله لا يعتمد الجواب فيه على نص أو أثر ، بل يعتمد على الاجتهاد والرأي .

وربما كانت صلته بعمرو بن عبيد المعتزلي أشد من صلته بأبي حنيفة ، فقد دار بينهما حوار ينم على معرفة قديمة ، وعلى رأيين متباينين ، وعلى أن المعتزلي عارف بعقيدة أبي عمرو ، وهي الإرجاء ، فقد ذكروا أن عمرو بن عبيد جاء أبا عمرو وقال له : « يا أبا عمرو ، أَخْلَفَ الله وعده ؟ قال : لا ، قال : أفرأيت من وعده اللهُ على عمله عقاباً يخلف وعده فيه ؟ فقال له

---

(١) مراتب النحويين : ١٧ .
(٢) طبقات القراء : ٢٩١/١ .
(٣) إنباه الرواة : ١٣٢/٤ .

أبو عمرو : أمن العجمة أُتيت أبا عثمان ! ! إن الوعد غير الوعيد ، إن العرب لا تَعِد عاراً ولا خُلْفاً ، والله عز وجل إذا وعد وفى ، وإذا أوعد ثم لم يفعل كان ذلك كرماً وتفضلا »[1] .

ولا أستبعد أن يكون توثيق أبي عمرو للنص المحتج به – كما سنرى – متأثراً بموقف أبي حنيفة وصحبه من توثيق الحديث النبوي ، وتشددهم في قبوله . ونؤثر أن نقسم الكلام على منهاجه النحوي إلى فقرات ، لتتضح لنا قيمة أبي عمرو في تاريخ النحو ، وأثره في وضع أصوله .

آ – استقراء أبي عمرو :

اعتمد أبو عمرو في استقرائه على وعي عميق للواقع اللغوي في عصره ، فهو يدرك أن النصوص اللغوية التي يستقريها لا تمثل لغة العرب كلها ، وبهذا يكون علمه وعلم غيره ناقصاً ، وذلك واضح في قوله : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاّ أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير »[2] .

وليس هذا فحسب ، بل إنه كان على وعي بالفروق اللغوية وتفاوتها في مناطق الجزيرة ، يقول : « ما لسان حِمْيَرَ وأقاصي اليمن اليوم بلساننا ، ولا عربيتهم بعربيتنا »[3] . وإذاً ، فإنه يستبعد من ميدان استقرائه لغة حمير ، ولغة أقاصي اليمن ، أما اللغة اليمنية الأخرى فالاستقراء فيها سليم ، لأنها لا تدخل في اللغة الغريبة ، ولذلك نراه يحتج بتأويل أعرابي يمني . قال : « سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ قال : نعم ، أليس بصحيفة »[4] .

---

(١) نفسه : ١٣٣/٤ .
(٢) ابن سلام : ٢٥ ، والخصائص : ٣٨٦/١ .
(٣) ابن سلام : ١١ .
(٤) الخصائص : ٢٤٩/١ و ٤١٦/٢ .

أما اللهجات الأخرى فكان يحتج بها ما حافظت على قيم الفصاحة ، فمن المعروف أنه احتج بلهجة تميم فأجاز أن يرفع خبر (ليس) إذا انتقض نفيها بـ (إلاّ) ، مثل : ليس الطيب إلاّ المسكُ[1] . وسأله سائل عن : يعلّمهم الكتاب . فقال له : « أهل الحجاز يقولون : يعلّمُهم ويلعنُهم ، مثقلة ، ولغة تميم : يُعَلِمْهم ويَلْعَنْهم »[2] .

وكان يدرك أن اللغة تتطور وتفارق فصاحتها إذا احتكت بلغة أخرى ، ولذلك كان يرتاب بلغة الأعراب الذين يطول مكثهم في الحواضر ، فلا يحتج بهم إلاّ بعد أن يمتحنهم ويوثق لغتهم ، يقول : « ارتبت بفصاحة أعرابي ، فأردت امتحانه ، فقلت بيتاً وألقيته عليه ، وهو :

كم رأينا من مُسْحَبٍ مُسْلَحِبٍّ صار لحم النّسورِ والعقبانِ

فأفكر فيه ، ثم قال : رُدَّ علي ذكر المسحوب . حتى قالها مرات ، فعلمت أن فصاحته باقية »[3] .

وقد شاع عنه خبر في كتب اللغة والأخبار ، هو أنه سأل أعرابياً يقال له : أبو خيرة : كيف تقول : استأصل الله عِرْقاتهم . ففتح أبو خيرة التاء من (عرقاتهم) فقال له أبو عمرو : « هيهات أبا خيرة ، لانَ جلدُك »[4] .

وكانت له عناية بالتقسيم الزماني ، والتقسيم المكاني ، في عملية الاستقراء ، وقد نقل أصحاب الطبقات عن بعض تلامذته خبراً يبدو أنه لا يخلو من مبالغة

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ٤٣ .
(٢) المحتسب : ١٠٩/١ .
(٣) تاريخ آداب العرب . للرافعي : ٢٥٤/١ .
(٤) الخصائص : ١٣/٢ و ٣٠٤/٣ .

وتزيد ، فقد نقلوا عن الأصمعي قوله : « جلست إلى أبي عمرو عشر حجج ، فلم أسمعه يحتج ببيت إسلامي »[1] .

وهذا الخبر يناقض ما ذكروه عنه من تسليم للعرب ، وعدم تعرضه لأمثال الفرزدق ، كما كان يفعل الحضرمي ، ويناقض أيضاً ما ذكروه من اتخاذه شعر عمر بن أبي ربيعة حجة في اللغة[2] ، ومن احتجاجه بالرجل اليمني الذي مر بنا ذكره قبل قليل .

وليس هذا فحسب ، بل إن في أخباره ما يدل على أنه يحتج كثيراً بأعراب عصره ، فقد ذكروا أنه ارتاب في لفظ « فرجة » أبفتح الفاء هي أم بضمها ، وكان يومئذ متستراً من الحجاج الذي هدده ، قال : « فخرجت في الغلس ، أريد التنقل من الموضع الذي كنت فيه إلى غيره ، فسمعت منشداً ينشد :

رُبَّ ما تكره النفوس من الأمـ ـرِ له فَرْجة كحل العِقالِ

وسمعت عجوزاً تقول : مات الحجاج ، فما أدري بأيهما كنت أسَرّ ، أبقول المنشد : فَرجة ، بالفتح ، أم بقول العجوز : مات الحجاج »[3] ؟

وهذا كثير ، فقد احتج بأعرابي محرم في مكة[4] ، واحتج بالمهدي الحجازي ، والمنتجع التميمي ، في مسألة الطيب والمسك[5] ، كما قرأ عليه الأصمعي شعر جرير[6] .

---

(١) إنباه الرواة : ٤/١٢٧ .
(٢) انظر : الموشح : ٣١٥ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين : ٣٥ . ورسمت الكلمة الأولى من البيت : ربما . وهو وهم .
(٤) نفسه : ٣٥ – ٣٦ .
(٥) نفسه : ٤٣ .
(٦) الموشح : ١٢٥ .

فإن قلت : إن الأصمعي لم يرد الأعراب ، بل أراد الشعراء وذكر ذلك صراحة . قلنا: إن الجواب عن هذا الاعتراض من ثلاثة أوجه : الأول: أننا رأينا فيما سقناه احتجاجه بشعر عمر بن أبي ربيعة . والثاني:أن الشعراء أمثال جرير والفرزدق ورؤبة لا يقلون فصاحة عن المنتجع والمهدي وأمثالهما ، والثالث:أن تلميذه يونس كان شديد الإعجاب بفصاحة رؤبة والفرزدق ، وأبو عمرو حي ، وقد جرت بينه وبين رجل مناظرة حادة في فصاحة رؤبة في حلقة أبي عمرو نفسه (١) . ويغلب على الظن أن الناس أُتُوا في هذا بما نقله عنه الجاحظ وأبو الفرج من أنه كان يعد جريراً والأخطل والفرزدق محدثين (٢) .

الحق أن أبا عمرو كان يحتج بالفصحاء ، وكان التقسيم الزماني عنده دون التقسيم المكاني ، فهو – كما قلنا من قبل – محيط بلهجات العرب ، عارف بمواطن الفصاحة ، وربما كانت كلمة الأصمعي لا تخص الاحتجاج للغة والنحو ، بل تقصد إلى الأخبار وأحوال العرب ، كما ترى في كلمة أبي عبيدة : « وكانت عامة أخباره عن أعراب أدركوا الجاهلية » (٣) .

وفي بعض أخباره نحس أن استقراءه للغة العرب قريب من الكمال إن لم يكن كاملاً ، قال يونس : « كان أبو عمرو يقول في واحد (الهَدْي) هَدْية . تقديرها : جَدْية السرج ، والجميع الجدي . مخفف . قال أبو عمرو : ولا أعلم حرفاً يشبهه » (٤) .

---

(١) طبقات النحويين : ٥٢ .
(٢) البيان والتبيين : ٣٢١/٢ ، والأغاني : ٢٨٥/٨ .
(٣) إنباه الرواة : ١٢٧/٤ .
(٤) مجاز القرآن : ٦٩/١ .

وسواء استدركوا عليه مثال : جدية ، أم لم يستدركوا فإن استقراء أبي عمرو فتح أبواباً واسعة أمام تلامذته وخالفيه ، ووضع أمامهم أصلاً راسخاً في توثيق اللغة المستقراة ، والفصيح المحتج به ، سار عليه تلامذته الأوفون كالأصمعي ويونس ، وتبعه فيه آخرون كسيبويه والأخفش ، ثم تبعهم فيه الجيل التالي للأصمعي وأمثاله من البصريين كأبي حاتم السجستاني الذي سجل لنا التاريخ النحوي أخباره مع عمارة بن عقيل . وفي المحيط الكوفي نجد الفراء يستنشد أبا ثروان ، وغيره من الفصحاء ، ويراجعه في بعض الظواهر اللغوية ، كما نجد في القرن الرابع الهجري ابن جني يسلك السبيل نفسها مع أبي عبد الله الشجري ، وابن عم له ، وهذا كله سيمر بنا في الأجزاء الأخرى من هذا الكتاب إن شاء الله .

ب ـ أبو عمرو والقراءات :

ولقد آثرنا أن نفصل هذا الحديث عن الاستقراء على ما بينهما من وشائج ، ليتضح لنا أثر آخر من آثار أبي عمرو فيمن جاء بعده من نحاة العربية ، لأننا لم نجد قبله من رد قراءة قرآنية بوجه من وجوه العربية غير عبد الرحمن بن هرمز ، تلميذ أبي الأسود الدؤلي (١) ، ويرجح عندي أن النحاة الذين ردوا بعض القراءات لم يتأثروا ابن هرمز بل تابعوا أبا عمرو ، لأن آثار الأول ظلت حبيسة في بيئة المقرئين ، على حين كان أبا عمرو ملء أسماع النحاة وأبصارهم .

صحيح أن أبا عمرو كان يرى القراءة سنة ، وأنه لا يجوز لأحد أن يقرأ على وفق أقيسة النحو (٢) ، إلا أنه كان يتهم بعض المقرئين باللحن ، لأنه يشك في نقلها وصحة روايتها .

---

(١) مر بنا أنه رد قراءة ليحيى بن يعمر ، وهي : أفحكم الجاهلية يبغون .
(٢) انظر : كتاب السبعة : ٨٣ .

وأول شيء يهمنا في هذه الفقرة هو أن أبا عمرو كان يتهم بعض المقرئين بمتابعة رسم المصحف دون أن يكون له علم بأسلوب الكتابة ، فقد ردّ قراءة من قرأ : « إنّ هذان لساحران » . (طه ٦٣) وقرأ : إنّ هذين . وذهب إلى أن الكتابة يزاد فيها وينقص ، وينبغي ألا يؤثر ذلك في اللفظ (١) . وكذلك لم يقبل قراءة من قرأ : « فيقول : رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصَّدَّقَ وأكنْ من الصالحين » (المنافقون ١٠) وقرأ : وأكون . قال : « ذهبت الواو من الخط ، كما يكتب أبو جاد : أبجد ، هجاءً » (٢) .

ولا نجد في نحاة العربية — حتى مطلع القرن الثالث — من رد قراءات قرآنية تعدل في الكثرة ما رده أبو عمرو ، غير النحوي الكوفي أبي زكريا الفراء . فقد ذكر سيبويه أن أبا عمرو أنكر قراءة « هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم » . بنصب (أطهر) ، وقال فيها : « احتبى ابن مروان في ذه في اللحن » (٣) ونقل ابن سلام خبراً عن هذه القراءة ، فذكر أن عيسى بن عمر كان يقرأ بالنصب ، فقال له أبو عمرو يطالبه بالتمثيل من الكلام : « هؤلاء بني هم ماذا ؟ فقال عيسى : عشرين رجلاً ، فأنكرها أبو عمرو » (٤) .

وجاء في القرطبي : « ليَجْزي قوماً بما كانوا يكسبون » . قراءة العامة : ليجزي بالياء ، على معنى ليجزي الله . . . وقرأ أبو جعفر والأعرج وشيبة : ليُجْزى ، بياء مضمومة وفتح الزاي على الفعل المجهول « قوماً » بالنصب . قال أبو عمرو : وهذا لحن ظاهر » (٥) .

---

(١) مجاز القرآن : ٢١/٢ .
(٢) نفسه : ٢٥٩/٢ .
(٣) سيبويه : ٣٩٧/٢ .
(٤) ابن سلام : ٢٠/١ .
(٥) القرطبي : ١٧٢/١٦ .

وقرأ بعض القراء : « ولا تقربا هذه الشِجَرة » . (البقرة ٣٥) بكسر الشين ، فكرهها أبو عمرو ، وقال : « يقرأ بها برابر مكة وسودانها » [1]

« وقرأ أهل المدينة : فبم تبشرونِ ، فأضافوا بغير نون بلغتهم. وقال أبو عمرو : لا تضاف : تبشرون . إلاّ بنون الكناية ، كقولك : تبشرونني » [2] .

وروى أبو عبيدة تلميذه خبراً طريفاً في هذا ، قال : « شهدت أبا عمرو ، وسأله أبو أحمد ، أو أحمد ، وكان عالماً بالقرآن . . . عن قول من قال : هِئْتُ ، بكسر الهاء وهمز الياء ، فقال : أبو عمرو : نَبْسيٌّ ، أي باطل ، جعلها فِلْتُ من : تهيأت . فهذا الخَنْدَق ، واستعرض العرب ، حتى تنتهي إلى اليمن ، هل يعرف أحد : هِئْتُ لكَ » [3] .

ومن هنا يتبين أنما ينسبون إليه من تسليم للعرب فيما يقولون ليس بصحيح ، وربما كان يمثل مرحلة من مراحل حياته العلمية ، ذلك أننا نجده في كثير من الأحيان يرد ما يسمعه إلى الإقواء أو اللحن [4]. إلى جانب ما رأيناه يصنع في القراءات التي تخالف أقيسة النحو .

ج – منهج الرأي عنده :

رأينا قبل قليل أن أبا عمرو كان على صلة بالمعتزلة ، وبأبي حنيفة ، وكان يشارك في علم التوحيد ، وله آراء في الإرجاء نُقل بعضها عنه ، وقد ظهر

---

(١) المحتسب : ٧٣/١ ، وانظر : البحر المحيط : ١٥٨/١ .
(٢) مجاز القرآن : ١٣/١ .
(٣) نفسه : ٣٠٥/١ – ٣٠٦ وفي الأصل : جعلها قلت ، وليس بشيء . وانظر : القرطبي ١٦٤/٩ .
(٤) انظر مثلا : المنصف : ٢١/٢ .

هذا في نحوه ، فبدا في تحليله لبعض ظواهر اللغة ، ولا سيما ما يتعلق بظواهر الإعراب .

وقد كثر عند أبي عمرو القياس النحوي الذي يتخذ شكل القياس الفقهي أو الكلامي ، على حين كان أسلافه يقيسون المِثْلَ على مثيلِه ، كما هي الحال عند الحضرمي ، أما أبو عمرو فقد صار يقيس الظاهرة على ما يشبهها ، لا على ما يماثلها فقط ، وفي هذا إدراك نافذ للعلاقات التركيبية ، ووعي أعمق لقوانين اللغة ، مما كان عند الحضرمي ، فحسب هذا مثلاً أن يجد الفرزدق يخالف القياس في قوله: مسحتاً أو مجلفُ ، أو في قوله : مختها ريرٍ ، لأنه يقيس التركيب على ما يماثله ، ولكن أبا عمرو تجاوز هذه المرحلة في القياس ، وصار يجمع بين الظاهرتين لمجرد الشبه ، لا للتماثل .

من هذا أنه كان يوجب البناء في تابع المنادى المضاف إذا كان مفرداً ، مثل : يا أخانا زيدُ . لأنه يقيسه على مقلوبه ، وهو قولك : يا زيدُ أخانا . قال سيبويه : « وقال قوم : يا أخانا زيدُ . وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة ، قال : هذا بمنزلة قولنا : يا زيدُ ، كما كان قوله : يا زيدُ أخانا ، بمنزلة : يا أخانا ، فيجعل (١) وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى » (٢) .

ومنه أيضاً أنه كان يجيز في ضرورة الشعر أن ينصب العلم المفرد إذا نودي ونوّن ، مثل : يا عدياً ، يا مطراً ، ويقيسه على الممنوع من المصرف إذا نون في ضرورة الشعر ، مثل : بعثمانٍ ، ومن مروانٍ (٣) .

---

(١) في الأصل : فيحمل .
(٢) الكتاب : ١٨٥/٢ .
(٣) المقتضب : ٢١٣/٤ .

ويقيس حذف التنوين في قولك : هذه هندُ بنتُ عبد الله . على حذفه في مثل : يا زيدُ بنَ عبد الله . ثم إنه يجعل الاسم ولفظة (ابن) أو (بنت) بعده ، شيئاً واحداً ، ويرى الجزء الأول منه تابعاً للحركة الإعرابية في الجزء الثاني ، ويقيسه على : امرؤٌ ، وامرىء ، وامرَأ ، قال أبو العباس المبرد : « فمن ذهب إلى أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، قال : هذه هندُ بنت عبد الله ، فيمن صرف هنداً ، لأنه لم يلتقِ ساكناً ، فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أن الحذف جائز ، لانهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين ، ويحتج بما ذكرته لك في النداء من قولهم : يا زيدُ بنَ عبد الله . وقال : هو بمنزلة قولك : هذا امرؤ ، ومررت بامرىء ، ورأيت امرأ . تكون الراء تابعة للهمزة ، فكذلك آخر الاسم الأول تابع لنون ابن ، وهو وابن شيء واحد[1].

وهو يقيس على الكثير الشائع ، وهذا من الأصول التي رُسخت في تاريخ النحو الطويل ، فقد قال عبد الملك بن نوفل المدني : « سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفه لغات »[2].

وهذا المنهج الأصولي واضح فيما نقله الفراء عن شيخه أبي جعفر الرواسي وفي تفسيره لرأي أبي عمرو ، فقد وقف عند قوله تعالى : « وجئتكَ من سبأ بنبأ يقين » . وتحدث عن صرف المقرئين للفظ « سبأ » ومنع أبي عمرو لصرفه ، فقال : « زعم الرواسي أنه سأل أبا عمرو عنه ، فقال : لست أدري ما هو .

---

(١) نفسه : ٢/٣١٤ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٣٩ .

وقد ذهب مذهباً ، إذ لم يدرِ ما هو ، لأن العرب إذا سمت بالاسم المجهول تركوا إجراءه » (١) .

وكثيراً ما يمتزج القياس عنده بالعلة ، وهو من أوائل النحاة الذين بدأوا يفسرون الظواهر اللغوية تفسيراً ذهنياً ، وربما كان أول من تحدث عن كثرة الاستعمال وأثرها في اختصار العبارات ، وهذا واضح في قول سيبويه : « وكان أبو عمرو يقول : هذه هندُ بنت عبد الله ، فيمن صرف . ويقول : لما كثر في كلامهم حذفوه ، كما حذفوا : لا أدرِ ولم يكُ ، ولم أُبَلْ . وخذ ، وكُلْ ، وأشباه ذلك ، وهو كثير » (٢) .

وإذا لم يكثر استعمال العبارة لم يدخلها الحذف ، ولذلك يوجب تنوين اسم العلم في مثل : هذا زيدٌ بُني عمرٍو . لأنه — كما يقول سيبويه عنه — « لا يلتقي ساكنان ، وليس بالكثير في الكلام ككثرة (ابن) في هذا الموضع » (٣) .

وأحياناً تجد العلة عنده خالية من قياس ظاهر ، من ذلك أنه ذهب إلى أن « ابن عرس ، وأم حبين ، وسام أبرص » وأمثالها معارف ، لأنك « لا تدخل في الذي أضفن إليه الألف واللام ، فصار بمنزلة زيد وعمرو » (٤) .

ومر بنا من قبل أنه يقول في تصغير : حُبارى ، حُبَيِّرَة ، « ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف التأنيث خامسة فصاعداً . ويقول : لم يجز إثباتها ساكنة ، فإذا حذفتها لم أخلِ الاسم من علامة تأنيث ثابتة » (٥) .

---

(١) معاني القرآن : ٢٨٩/٢ وجاء في سيبويه (٢٥٣/٣) « وكان أبو عمرو لا يصرف سبأ، يجعله اسماً للقبيلة » .

(٢) الكتاب : ٥٠٦/٣ .

(٣) نفسه : ٥٠٨/٣ .

(٤) نفسه : ٩٦/٢ .

(٥) المقتضب : ٢٦٢/٢ .

وكان الافتراض الفقهي عنده كالذي رأيناه في نحو الحضرمي وعيسى ، ويظهر في بحث الممنوع من الصرف خاصة ، فهو يذهب إلى أنك إذا سميت رجلاً بفعل الأمر : ضارِبْ ، أو بالفعل الماضي ، ضاربَ ، أو ضَرَّبَ ، كان مصروفاً ، لأن هذه الأسماء جاءت على صيغ يشترك فيها الفعل والاسم ، وليست خاصة بأوزان الأفعال [١] . « وإن سميت المؤنث بـ « عمرو » أو « زيد » لم يجز الصرف » [٢] .

على أن أبا عمرو — كما تدل النُقول عنه — لم يكن يَنْشَطُ للتأويل كما كان ينشط له معاصره عيسى بن عمر ، وشيخه الحضرمي ، وما وقعنا عليه من هذا لا يكاد يعدو نصاً أثبته أبو عبيدة في مجازه ، وذلك في تأويله قوله تعالى : « فظلت أعناقهم لها خاضعين » . (الشعراء ٤) ، فقد ذهب إلى أن (خاضعين) جاءت بلفظ المذكر ، على الرغم من أنها تخبر عن مؤنث وهو « أعناقهم » لأن « خاضعين ليس من صفة الأعناق وإنما هي من صفة الكناية عن القوم التي في آخر الأعناق ، فكأنه في التمثيل : فظلت أعناق القوم في موضع « هم » [٣] .

وقد فسر أبو عمر بعض ظواهر الإعراب في تراكيب العربية تفسيراً معنوياً ، وفسر بعضها الآخر بردها إلى العلاقات اللفظية في التركيب ، ومن هنا يتبين أن الإعراب عنده وسيلة تعبيرية في لغة العرب ، وهو أيضاً شيء ينجم عن طبيعة الشكل اللفظي ، والبنية التركيبية .

فمن أمثلة ربطه بالمعنى أنه يوجب إتباع المستثنى للمستثنى منه إذا كانت

---

(١) الكتاب : ٢٠٦/٣ .
(٢) نفسه : ٢٤٢/٣ .
(٣) مجاز القرآن : ٨٣/٢ .

جملة الاستثناء منفية ، مثل : ما أتاني القوم إلاّ عبدُ الله . لأنه ــ كما قال سيبويه ــ أدخله فيما أخرج منه الأول » [1] .

ومنه أيضاً أنه يمنع « غدوة » و « بكرة » من الصرف إذا حددا وقتاً معيناً ، قال سيبويه : « وزعم يونس عن أبي عمرو ، وهو قوله أيضاً ، وهو القياس ، أنك إذا قلت : لقيته العامَ الأولَ ، أو يوماً من الأيام ، ثم قلت : غدوةَ ، أو : بكرةَ . وأنت تريد المعرفة ، لم تنون . وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ، ولم تذكر إلاّ المعرفة ، ولم تقل يوماً من الأيام ، كأنك قلت : هذا الحين ، في جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تنون . وكذلك تقول العرب » [2] .

ومن أمثلة ربطه بين الإعراب وبنية التركيب ما مر بنا من رفضه لقراءة من قرأ : هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم ، لأنه لا يجيز أن يقع ضمير الفصل إلاّ بين معرفتين ، ومثله ما مر بنا أيضاً من جعله اسم العلم ولفظ (ابن) شيئاً واحداً وقياسه إياه على : امرىء ، كما رأينا .

وأحياناً نجده يفسر الإعراب بالأمرين كليهما ، إذ يتآزر اللفظ والمعنى على إظهار ضرب من الإعراب ، كما نرى في تفسيره لمثل : يوم يوم ، وبيت بيت ، وصباح مساء ، اسماً واحداً إذا وقعت موقع الظرف أو الحال [3] .

* * *

---

(١) الكتاب : ٣١١/٢ .
(٢) نفسه : ٢٩٣/٣ .
(٣) نفسه : ٣٠٣/٣ .

لقد وضح مما قدمت أن أبا عمرو كان نحوياً عظيماً ، اصطنع بعض الأصول فسادت في نحو تلامذته وخالفيه ، ورسّخ بعض المبادىء فطوّرها من جاء بعده منهم ، وكان أثره في عباقرة النحو العربي كبيراً جداً ، ولا سيما في منهج الاجتماع والاستقراء ، وفي كثير من الآراء الجزئية [1] ، ويغلب على الظن أنه أوحى إلى من جاء بعده بتأليف كتب في معاني القرآن ومجازه . ولهذا دليلان :

الأول: أنه كان يتولى شرح معانيه لطلابه ومريديه بين نحوي وقارىء [2] ، وقد نقلوا عنه في هذا أشياء عرفنا بعضها ، وجهلنا بعضها الآخر [3] .

والدليل الثاني: أن معظم تلامذته والمتأثرين به ألفوا كتباً في هذا ، كأبي جعفر الرواسي ، ويونس بن حبيب ، وأبي الحسن الأخفش ، والكسائي ، وأبي عبيدة ، أما الفراء فقد وقف على كتب هؤلاء كلهم ، وأخذ عن بعضهم ، كما أشار إلى آراء أبي عمرو غير مرة .

* * *

وأعتقد اعتقاداً جازماً أن هذه الصفحات التي تحدثت فيها عن نحو الحضرمي وعيسى ، وأبي عمرو ، تدل بوضوح على أن تطور النحو كان ينمو في هذه المرحلة نمواً سريعاً ، يشبه إلى حد بعيد نمو الكائنات الحية في مرحلة النشأة ، وتدل أيضاً على أن التدرج نحو الكمال النحوي كان طبيعياً جداً ، وليس « الكتاب » كما زعم أحمد أمين مفاجأة في تاريخ النحو العربي ، وسنجد البحث عن الخليل ، ويونس ، يكشف عن هذا بما هو أوضح .

---

(١) انظر على سبيل المثال : سيبويه ٢٩٣/٣ و ٢٩٤/٣ ، ومعاني القرآن : ١٢١/١ و ٣٥٥/٢
(٢) انظر : مجاز القرآن : ٢٠٧/٢ و ٢١٧/٢ .
(٣) انظر : معاني القرآن : ١٢١/١ و ٣٥٥/٢ .

الفصل الرابع

مرحلة النّضج

يونس بن حبيب

ما إن ظهر الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، حتّى دخل النحو العربي مرحلة جديدة تختلف عن المرحلة التّي تحدثنا عنها في الصفحات السابقة ؛ والذي يهمنا الآن أن نعرفه هو أنّ النحو نشأ في البصرة ، وتطور فيها ، وظل ملازماً لها حتّى أيام الحضرمي ، وأبي عمرو ، إذ ظهر نحاة في الكوفة تلمذوا لنحاة بصريين ، كالعلاء بن سيابة ، ومعاذ الهراء ، وجعفر الرّواسي .

والمرحلة التّي نسميها مرحلة النضج بدأت في البصرة أيضاً ولكن الكوفة شاركت فيها بقدر قليل ، إذا قيست إلى مشاركة البصرة .

وتتميز هذه المرحلة بما يلي :

١ — في هذه المرحلة ظهرت نظرية العامل النحوي ، ونضجت واكتسبت سمة النظرية المحددة ، بعد أن كان النحاة من قبل يقرنون حركات الإعراب إلى قرائن لفظية ، وظواهر تركيبية .

٢ — وكذلك نضج القياس النحوي ، واقتبس من علم الفقه معظم خصائصه وأساليبه ، ولا سيما عند الخليل بن أحمد الفراهيدي .

٣ — وقل مثل ذلك في العلة النحوية ، إذ اكتملت على أيدي النحاة ، ولا سيما الخليل ، ونُضْج العلة يدل على وصول الاستقراء النحوي إلى ذروته ، لأنها تفسير للظواهر اللغوية المجموعة ، وتحليل لها .

٤ — واستوت للقوم حينئذ نظرة واعية لعملية الاحتجاج بالتراث الجاهلي القديم ، والإسلامي المعاصر ، واكتملت لهم شروط السماع وعرفوا مستويات متنوعة للفصاحة ، وصار هذا كله منهاج النحاة الذين جاؤوا بعدهم .

ومجمل ما يقال في هذه المرحلة أن النحو العربي استوى على سوقه ، وامتدت جذوره في تربة الفكر ، واستمد غذاؤه من معطيات كثيرة أهمها : ظواهر اللغة ، وغنى الثقافات التي كانت تصب نتاجها في الأمصار .

ولا بد لنا من أن نتحدث عن اثنين من أعلام هذه المرحلة أولهما يونس ابن حبيب ، وثانيهما الخليل بن أحمد ، ذلك أن الأول يمثل اتجاهاً يشبه اتجاه شيخه أبي عمرو بن العلاء ، من حيث اعتماد السماع والاستقراء ، وقلة النشاط للإفتراض والتأويل ، ويمثل الثاني اتجاه الحضرمي وعيسى بن عمر في الاحتفال بالقياس ، والتأويل ، بل إنه سيد نحاة العربية في دراسة التركيب اللغوي ، وتحليله وتفسيره .

سيرته :

على الرغم من شهرة هذا النحوي نجد التاريخ قليل الاهتمام بأخباره ، فهو لا يكاد يجمع على شأن من شؤونه الخاصة ، بل إنه لا يعرف يقيناً كنيته ، ونسبه ، وبلده ، وسنة ولادته وسنة وفاته .

لقد اختلف المؤرخون في حديثهم عن « حبيب » فذكر بعضهم أنه اسم أمه ، وأنه لا يُعرف من أبوه [1] ، وذكر آخرون أنه اسم أبيه ، ولا أشك في أن الخبر الأول لا يرقى إلى الصحة ولا يثبت للمناقشة ، ذلك أن أبا يونس

---

(١) انظر : وفيات الأعيان (طبعة محيي الدين) ٦/٢٤٥ .

كان — كما يبدو — على نصيب من علم اللغة ، والاهتمام بالشعر ، وأنه هو الذي وجه ابنه إلى هذا الضرب من العلوم ، فقد جاء في بعض الأخبار عن الرياشي عن ابن أبي رجاء عن أبي ثوبان أن يونس قال : « أرسلني أبي إلى رؤبة أسأله ، كيف ينشد هذا البيت :

أبني لبيني لستم بيــــدٍ إلاّ يــدٌ ليست لها عَضُدُ

أم يداً ، فقال كيف شئت ؟

وطبيعة السؤال تنم عن أخذ بأسباب النحو ، بل تدل على شيء من التعمق في مسائله ، لما تعرضه في البيت من قضايا الاستثناء .

وإذا استوى لنا هذا الرأي عرفنا أن الرواة الذين قالوا : لم يعرف له أب ، أو أنه كان ابن ملاعَنة ، إنما أوتوا من هذا الاختلاف في لفظ « حبيب » ولو كان كما زعموا لوجد فيها خصوم يونس مطعناً ينالون به منه .

وكما اختلفوا في أبيه اختلفوا في كنيته ، فجمهورهم على أنه أبو عبد الرحمن ، وذكر بعضهم أنه أبو محمد [1] ، وهذا الاختلاف في الكنية يقودنا إلى أمر ذي بال في سيرة يونس ، هو الحديث عن أُسرته وزواجه ، وذوي قرباه ، فمعظم الذين ترجموا له ذكروا أنه لم يتزوج ، ولم يتَسَرَّ ، وأنه عاش عَزَباً منقطعاً للعلم غير أننا نقع على خبر يخرج على هذه الكثرة ، فقد أورد ابن الجَزَري في طبقاته أن له ابناً اسمه حرمي بن يونس ، روى عنه القراءة [2] ، وأغلب الظن أن حرمياً هذا ليس ابن يونس النحوي إلاّ أن اسم أبيه يماثل اسم يونس ، ومن أجل ذلك وقع ابن الجزري أو من نقل عنه بالوَهَم .

---

(١) انظر : طبقات الزبيدي ٥٣ ، والفهرست : ٦٩ .

(٢) انظر : طبقات القراء : ٢/٤٠٦ .

ولم يذكر لنا التاريخ شيئاً عن أقربائه ، اللهم إلاّ خبراً يسيراً نعرف منه أنه كان له ابن أخ يقال له خُرَّك وأن أبا عبيدة كان يميل إليه (١) .

وتحدث المؤرخون عن بلدته التي انحدر منها إلى البصرة فذكر معظمهم — وهو الصحيح — أنه من بليدة على نهر دجلة بين بغداد وواسط ، يقال لها جَبُّل ، وذكر آخرون أنه أعجمي من أهل الجبل (٢) .

واختلفوا أيضاً في نسبه وولائه ، فهو عند بعضهم ضبّي ، وعند آخرين ليثي ، وهو تارة مولى لضبة ، وأخرى لبكر بن عبد مناف بن كنانة ، وثالثة لبلال بن هرمي من بني ضبيعة بن بجالة ، وأجاز بروكلمان أن يكون من النبط الآراميين وعمم آخرون فقالوا : إنه أعجمي ، ولم يحددوا أفارسي هو أم أرامي (٣) .

ومن الطبيعي أن يختلفوا في تحديد سنة ولادته أو وفاته فزعم قوم أنه ولد سنة ثمانين للهجرة ، وزعم آخرون أنه ولد سنة تسعين ، ويُرجح أنه توفي سنة ثلاث وثمانين ومئة في خلافة الرشيد ، عن عمر بلغ ثمانياً وثمانين سنة ، غير أنهم نقلوا عن ثعلب أحمد بن يحيى أنه جاوز المئة ، كما ذكر ياقوت أنه عاش مئة وثنتين (٤) .

شيوخ يونس :

ومن حسن الحظ أن التاريخ الذي لم ينفذ إلى الدقيق من أخبار يونس

---

(١) انظر : نور القبس : ١١٤ .
(٢) انظر : الزبيدي ٥١ ، والأغاني : ١٩٣/١٨ ، ووفيات الأعيان : ٤٥/٦ ، والفهرست ٦٩ .
(٣) انظر : مراتب النحويين ٢١ ، وتاريخ الأدب العربي : ١٣٠/٢ ، والفهرست : ٦٩ .
(٤) انظر : الزبيدي : ٥٣ ، ونزهة الألباء ٥١ ، ومعجم الأدباء ٦٧/٢٠ .

وسيرته نفذ إلى أشياء ذات أهمية بالغة في تحصيله العلمي ، فقد حدثنا عن شيوخه ، وتلامذته وكتبه ، ونقل لنا كثيراً من آرائه العلمية ، بحيث نستطيع أن نحدد منهجه العلمي ، وأسلوبه في دراسة اللغة .

لقد أتيح له أن يعاصر الأفذاذ من علماء اللغة والحديث والقراءة ، إذ لقي أبا عمرو بن العلاء ، والأخفش الأكبر من شيوخ اللغة والرواية ، ولقي حماد بن سلمة وأبا علي الأسواري من رجال الحديث والقراءة ، وعاصر الحضرمي وعيسى والخليل من عباقرة النحو والقياس ، ولكنه أعجب بأبي عمرو ، ولزم حلقته وتأثره في المنهج والتحصيل ، وروى عنه ما لم يروه عن غيره من الشيوخ ، كما أعجب بحماد ، فكان لا يفتأ يذكر أنه أول من تعلم منه النحو ، ولم يكن يكتفي بما ينهل من صدور هؤلاء الشيوخ . بل استوى له من سباب التحصيل ما فتح له صدر البادية الفصيحة ، وهي يومئذ خير الجامعات التي يتخرج بها علماء اللغة والرواية ، وقد أتاح له هذا أن يتصل بالأعراب ويروي عنهم ، ويسأل بعضهم عن مسائل لغوية شأن المنقب اللغوي الحديث .

تلامذته :

ولما بلغ من العلم ما بلغه ، صارت حلقته في مسجد البصرة مورد الطلاب ، وموئل العلماء ، ومراد الشعراء ، تعرف فيها من عباقرة العلم أبا عبيدة ، وأبا زيد وخلفاً الأحمر والأصمعي من علماء اللغة والرواية ، وسيبويه والكسائي والفراء ، من رجال النحو ، وقد روى عنه القراءة الجرمي وإبراهيم ابن الحسن وعيسى الأسدي ، وموسى بن عبد الصمد الإبلي .

ولا شك أن حظوظ هؤلاء تختلف في الأخذ عنه والإفادة منه ، أما سيبويه فقد كان يأخذ عنه كما يأخذ عن الخليل ، وأما الكسائي فقد جاءه

بعد أن استنفذ علم الرواسي وصار مؤدب أمير المؤمنين [1] ، وكذلك جاء الفراء بعد أن أحاط بعلم أهل الكوفة ، وبعد أن تلمذ الكسائي ، ولكنه روى عنه فأكثر [2] ، أما أبو عبيدة وأبو زيد فقد حدثانا عن تلمذتهما ليونس ، فقال الأول : « اختلفت إلى يونس أربعين سنة ، أملأ كل يوم ألواحي من حفظه » . وقال أبو زيد : « جلست إلى يونس بن حبيب عشر سنين ، وجلس إليه قبلي خلف الأحمر عشرين سنة » [3] .

وممن أخذ عنه يحيى بن المبارك اليزيدي [4] ، وهو عالم بالنحو واللغة ، ومنهم أيضاً ابن أبي عيينة ، وقد أفحم الكسائي في مسألة نحوية صرفية [5] ، وكذلك أخذ عن يونس قطرب محمد بن المستنير [6] وهو تلميذ سيبويه أيضاً وأحد النحاة اللغويين .

كتبه :

وحين نستعرض أسماء كتبه التي ذكرها المؤرخون نجده يعنى باللغة وغريبها واختلاف لهجات القبائل فيها أكثر من عنايته بالنحو ، وهذا هو نفسه سمت أستاذه أبي عمرو بن العلاء .

وقد اختلف المترجمون له في أسماء كتبه ، ومجموع ما يتحصل لنا من

---

(١) انظر : مجالس العلماء : ٢١ ، ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، والزبيدي : ١٢٧ . ونزهة الألباء ٦١ ، وإنباه الرواة : ٢/٢٦٥ .
ومجالس ثعلب : ٢/٤٥٦ وانظر : السيرافي ٢٨ ، ونزهة الألباء ٤٩ ، ومعجم الأدباء : ٢٠/١٠ ، ١١ .

(٢) انظر : معاني القرآن : ١/١٢٧ ، ٢/٣٧ ، ١٣٧ ، والمذكر والمؤنث : ١٧ ، ٢٢ .

(٣) انظر : معجم الأدباء : ٢٠/٦٥ .

(٤) انظر : الأغاني : ٢٠/٢١٦ .

(٥) انظر : شرح ما يقع فيه التصحيف : ١٢٥ .

(٦) انظر : مراتب النحويين : ٦٧ وانظر : الأضداد لأبي الطيب اللغوي : ٢٤، ٣٣٢، ٥٠١

أقوالهم أن له كتابين في « معاني القرآن » أحدهما كبير ، والثاني صغير ، وذكروا أيضاً أن له في « النوادر » كتابين ، صغيراً وكبيراً ، وذكروا له كتاباً في « الأمثال » وكتاباً في « اللغات » وذكر بروكلمان كتاباً آخر ليونس هو « القياس في النحو » (١) .

ومن سوء الحظ أن المكتبة العربية المعاصرة لا تعرف واحداً من هذه الكتب ، ولم يصل إلينا أنباءُ توفرِ واحد منها في مكتبة عامة أو خاصة ، ويبدو أن الرواة لم يدققوا النظرة في تسمية هذه الكتب ، ولم يحدثونا عن الفرق بين كتاب (النوادر) وكتاب (اللغات) ، والنقول التي نعثر عليها في المعجمات وكتب اللغة الأخرى قل أن تنسب النص إلى كتاب من كتب يونس .

أما كتاب النوادر فقد رواه عنه محمد بن سلام الجمحي ثم قلَّ في أيدي الناس ، حتى قال عنه ابن مكتوم النحوي في القرن الثامن (٧٤٩) : « إنه كتاب كثير الفائدة قليل الوجود » . وذكر السيوطي أنه لم يقف عليه ، بل رأى منتقى منه بخط ابن مكتوم نفسه والذي اقتبسه السيوطي من هذا المنتقى يوحي بأنه من كتاب في معاني القرآن لا في النوادر (٢) .

وأكثر من ذلك غرابة أننا نجد السيوطي ينقل نصاً طويلاً ويعزوه إلى كتاب النوادر أيضاً ، جاء فيه : « قال يونس في نوادره : أهل الحجاز يقولون : خمس عشْرة ، خفيفة لا يحركون الشين ، وتميم تثقل وتكسر الشين ، ومنهم من يفتحها أهل الحجاز : يبطِشُ ، وتميم يبطُشُ ، تميم : هيهات وأهل الحجاز : أيهات . . . (٣) وعلى هذا المنهج يمضي النص كله ، وهو — كما ترى — أشبه بالحديث ع اللغات منه بإيراد النوادر .

---

(١) تاريخ الأدب العربي : ١٣٠/٢ .
(٢) انظر : المزهر : ٢٨٩/٢ .
(٣) انظر : المزهر : ٢٧٥/٢ — ٢٧٦ .

وأكبر الظن أن ندرة كتب يونس في أيدي الناس أوقعت الاضطراب في النّسخ المتبقية النادرة ، فتداخلت فيما بينها النصوص، فحمل ما في النوادر على اللغات ، وما في اللغات على النوادر ، ولم يسلّم كتابه في معاني القرآن من هذا التداخل . لأن شرح معاني الكلمات وتفسير بعض العبارات يشبه الكلام على النوادر واللغات شبهاً كبيراً .

وأرجح أن يكون كتاب اللغات مما يبحث في الفروق اللغوية بين الكلمات المتشابهة في الأبنية أو التي لا تختلف بناها إلاّ اختلافاً يسيراً ، وربما كان بعض ما نقله السيوطي في المزهر منه كهذا النص : « وقال يونس : غرفت غَرفة واحدة ، وفي الإناء غُرفة ففرق بينهما ، وكذلك قال في : الحَسْوَة والحُسْوة »[1] وأرجح أيضاً أنه يبحث في لغات القبائل كما رأينا في النص الذي نسبه السيوطي إلى كتاب النوادر .

أما كتاب النوادر فيغلب على الظن أنه يلم بالكلمات أو العبارات الغريبة أو قليلة الاستعمال ، أو التي سمعت من الفصحاء مخالفة لقبيلها في القياس ، من ذلك ما رواه ابن القوطية في كتاب الأفعال ، قال : « الأفعال ضربان : مضاعف وغيره ، فالمضاعف ضربان : ضرب على فَعَل ، وضرب على فعِل ، ليس فيه غيرهما ، إلاّ فَعُل ، شاذ ، رواه يونس لَبُبْتُ » . ومما يُظن أنه منه ، وأنه من العبارات النادرة ، ما نقله السيوطي في مزهره وهو قوله :

« وقال يونس : تقول العرب للرجل إذا لقي شراً : ثبت لبده : يدعون بذلك عليه ، والمعنى : دام ذلك عليه »[2] .

---

(١) المزهر : ٢/٢٩٩ .
(٢) المزهر : ٢/٢٦٨ .

والذي يرجح عندي أنه من كتابه (معاني القرآن) ما نقله أبو عبيدة في حديثه عن (حم) في سورة المؤمن (١) ، واختلاف المفسرين فيها بين الاسمية، والحروف المتقطعة ، وما جاء فيها من شواهد شعرية منعت فيها من الصرف للعلمية ، فلم يَرُق يونس أن تكون في أوائل السور أعلاماً ممنوعة من الصرف. قال : « ومن قال هذا القول فسهو مُنكَرٌ (٢) عليه ، لأن السورة (حم) ساكنة الحروف ، فخرجت مخرج التهجي ، وهذه أسماء سور خرجن متحركات ، وإذا سميت سورة بشيء من هذه الأحرف المجزومة دخله الإعراب » .

ويبدو أن سيبويه كان يرجع إلى هذا الكتاب ، وأنه من دون شك قرأه على يونس فيمن قرأه ، أو سمعه يمليه في المسجد الجامع ، ولعل رأيه في نصب (قادرين) مثبت في هذا الكتاب ، قال سيبويه : « وأما قوله جل وعز : بلى قادرين . فهو على الفعل الذي أظهر ، كأنه قال : بلى نجمعها قادرين ، حدثنا بذلك يونس » (٣) .

وكذلك لا أستبعد أن يكون مذهبه في رفع (رسوله) مثبتاً أيضاً في كتابه (معاني القرآن) ، قال سيبويه : « ومثله : أن الله بريء من المشركين ورسولُه » . فابتدأ ، لأن معنى الحديث حين قال : إن زيداً منطلق . زيدٌ منطلق ، ولكنه أكد بـ (إن) ، كما أكد فأظهر زيداً وأضمره . والرفع قول يونس » (٤) .

ويرجح أيضاً أن يكون نصاً من كتابه (معاني القرآن) ما جاء في أبي

---

(١) انظر : مجاز القرآن : ٢/١٩٣ - ١٩٤ .
(٢) في الأصل منكسر .
(٣) الكتاب : ١/٣٤٦ .
(٤) نفسه : ١/٢٣٨ .

عبيدة عند قوله تعالى : « وعزّرتموهم » قال يونس : « أثنيتم عليهم »[1] .

أما كتاب « القياس في النحو » الذي ذكره بروكلمان فلم أقف على نص قديم يذكره له ، ومهما يكن من شأنه فإن كتبه التي ذكرناها تختص باللغة ، وليس منها في النحو إلاّ هذا الكتاب الذي نسب إليه ، غير أني لا أستبعد أن يكون ليونس كتاب في النحو هذا أو غيره ، وذلك لسببين :

الأول: أن آراءه النحوية كثيرة جداً في كتاب سيبويه ولا يُعقل أن تكون له مثل هذه الآراء في الكثرة والقيمة ثم لا ينشط للتأليف في النحو ،. ولا يرد هذا المذهب أن يكون الخليل أكثر منه نحواً ، وأعمق نظرة ، ولم يؤلف في النحو على أرجح الآراء ، لأن الخليل نسيج وحده في سيرته وعبقريته ، ولا يقاس الناس عليه .

والثاني: أن المؤرخين ذكروا أن له آراء نحوية تفرد بها وأن له أقيسة خاصة[2] ، ويغلب على الظن أنهم لم يخرجوا بهذا الحكم من وقوفهم على آرائه التي احتواها كتاب سيبويه فحسب ، بل أرجح أن يكون لهم مصدر آخر إلى جانبه .

المهم في الأمر أننا سنعتمد كتاب سيبويه لنصل إلى صورة قريبة من منهجه الذي اتبعه في الدراسة النحوية . . . فما هذا المنهج ؟

---

(١) مجاز القرآن : ١/١٥٦ — ١٥٧ .

(٢) انظر : نزهة الألباء ٤٩ ، ومعجم الأدباء : ٢٠/٦٤ .

٣ — نحو يونس

آ — جمعه بين اللغة والنحو :

كان يونس من القلائل الذين برعوا في غريب اللغة واشتقاقها ، وفي علم النحو بما فيه من نظرات دقيقة في فهم التركيب اللغوي وتفسير ظواهره الإعرابية وقد وازن المبرد بينه وبين رجال طبقته فقال : « كان أبو زيد عالماً في النحو ، ولم يكن مثل الخليل وسيبويه ، وكان يونس من باب أبي زيد في العلم باللغات ، وكان يونس أعلم من أبي زيد في النحو »[١] .

وما بنا حاجة إلى دراسة خصائص البحث اللغوي عنده[٢] لأننا إنما نؤرخ النحو دون غيره ، وحسبنا ما سقناه في الحديث عن كتبه من أمثلة لغوية.

ب — نحوه وآراؤه :

أما نحو يونس فيمكن البحث عنه في مصدر موثوق به هو كتاب سيبويه ، والذي يعزز هذه الثقة أن يونس نفسه أقرّ بصحة ما نُقِل عنه ، فقد روى الرواة عن المبرد أنه قال : « ذكر سيبويه عند يونس بن حبيب البصري ، فقال : أظن هذا الغلام يكذب على الخليل ، فقيل له : وقد روى عنك أشياء فانظر فيها . فنظر فيها ، وقال : صدق في جميع ما قال ، هو قولي »[٣] .

على أن هناك روايات في كتب الطبقات والمؤرخين لا تخلو من دلالة على منهج الرجل ، ولعل أهمها كتاب تلميذه محمد بن سلام الجمحي « طبقات

---

(١) نزهة الألباء : ١٢٦ — ١٢٧ .
(٢) ارجع في هذا إلى كتاب (يونس بن حبيب) للدكتور حسين نصار . ص : ١١٨ وما بعدها .
(٣) نزهة الألباء : ٦٢ .

فحول الشعراء » غير أن هذه الكتب تجنح فيما تنقله عنه إلى التعمم ، ولذلك يبقى كتاب سيبويه خير المصادر في بحث نحو يونس ، وإن كنا بين حين وآخر سنضطر إلى أن ننظر في غيره من الكتب .

وربما كان من البديهي أن يلم يونس بجميع أبواب النحو بل أن يوغل في دقائقها وتفصيلاتها ، لأن مَن سبقه من شيوخ هذا العلم قد أحاطوا بها جميعاً كما رأينا .

غير أن الذي يدلك على قيمة هذا العالم أنه يقرن في كتاب سيبويه إلى الخليل بن أحمد في كثير من المواضع فتارة يفَضّل على الخليل وطوراً يساويه ، وثالثة يتخلف عنه ، وهذا يعني أنه بلغ في النحو منزلة لم يبلغها شيوخه قبله .

وسنسوق أمثلة هنا توضح هذه الظواهر كلها . . . فمما فضله فيه سيبويه على الخليل قوله في نداء « قاض » ، قال : « سألت الخليل عن القاضي في النداء ، فقال : أختار : يا قاضي ، لأنه ليس بمنون ، كما اختار هذا القاضي . وأما يونس فقال : يا قاضٍ . وقول يونس أقوى . . . »[1] . وواضح من هذا النص أن سيبويه يفضل قياس يونس على قياس الخليل ، لأن المسألة – كما يوضح النص – ليس فيها سماع .

ونجد مثل هذا في قول سيبويه : « وسألت الخليل عن قول الأعشى :

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا   أو تنزلون فــإنّا معشر نُزُلُ

فقال الكلام هاهنا على قولك : يكون كذا أو يكون كذا . لما كان موضعها لو قال فيه : أتركبون ، لم ينقض المعنى ، صار بمنزلة قولك : ولا

---

(١) كتاب سيبويه (هارون) : ١٨٤/٤ .

سابق شيئاً . وأما يونس فقال : ارفعه على الابتداء . كأنه قال أو أنتم تنزلون ، وعلى هذا الوجه فسر الرفع في الآية ، كأنه قال : وهو يرسل رسولاً ، كما قال طرفة :

أو أنا مفتدي .

وقول يونس أسهل . . . »[1] .

وفي بعض الأحيان يستحسن سيبويه رأي يونس وإن لم يقرنه إلى رأي الخليل وذلك كقوله : « وتقول : إن تأتني آتِك ، وإذن أكرمْك . إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه وعطفته على الأول . وإن جعلته مستقبلاً نصبت وإن شئت رفعته على قول من ألغى ، وهذا قول يونس ، وهو حسن »[2] .

وفي موضع آخر يتحدث سيبويه عن لفظ (أُحَيّ) — وهو تصغير (أحوى) — فيصوّب رأي يونس ، ويراه هو القياس والصواب ، على حين يخطىء عيسى بن عمر الذي يقول بصرف (أحي) ويرد رأي أبي عمرو الذي يعامله معاملة المنقوص[3] .

وفي مواضع كثيرة نرى يونس يلتقي بالخليل في الرأي ، ونرى سيبويه يساوي بينهما ، كأن يقول : « وهذا قول الخليل ويونس والعرب »[4]

---

(١) كتاب سيبويه : ٥١/٣ .
(٢) نفسه : ١٥/٣ .
(٣) نفسه : ٤٧٢/٣ .
(٤) نفسه ٣/٢ .

أو يقول : « وجميع ما ذكرناه قول يونس والخليل » [1] أو : « سمعناه من الخليل ويونس عن العرب » [2] .

وبديهي أن يرجح سيبويه في مواضع أخرى كثيرة قول الخليل على قول يونس ، لأن طبيعة المنهج الذي سلكه سيبويه أقرب إلى طبيعة منهج الخليل منها إلى طبيعة منهج يونس ، وهذا لا يعني أن يكون يونس دون رجال طبقته ، فقياس الخليل لم يرق إليه في تاريخ النحو قياس إلاّ في نتاج بعض النحويين في القرن الرابع ، ولا سيما قياس أبي علي الفارسي ، وتلميذه ابن جني .

ونخرج من هذا بأن نحو يونس يمثل مرحلة متقدمة جداً في تاريخ النحو ، ومن الممكن أن يكون فيها مساوياً للخليل في التأثير .

ج — منهجه النحوي :

ومن الممكن أن نلخص القول في بداية الحديث عن منهج يونس بأنه يجمع بين الدراسة الوصفية ، والنظرة المعيارية ، كما يجمع بين السماع والقياس . فما حظ كل من هذه الخصائص في منهجه ؟

١ — الدراسة الوصفية :

تتضح لنا سمة الوصفية في منهج يونس في غير ما مظهر ، وربما كان أهم هذه المظاهر :

— ميله إلى السماع ، وسعة روايته .

---

(١) ١٢٧/٢ ، ١٢٨ .

(٢) ٣١٨/١ وانظر في هذا أيضاً : ٣١٤/١ ، ٣٢٨ ، ٤٦١ ، ٤٧٤/٣٨٨ ، و ١٣/٢ ، ٤٢ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ١٣٣ ، ١٥٥ ، ٢٨٣ ، ٤١٠ من طبعة بولاق .

– ميله إلى الوظيفية في دراسة الألفاظ والتّراكيب .

– ميله إلى المنهاج الشكلي الخارجي .

– ميله إلى تفسير الظواهر تفسيراً واقعياً .

آ – أما المظهر الأول فيبدو لنا بوضوح في كثرة ما يرويه عنه سيبويه من سماعه عن العرب ، وجنوحه لرصد الظواهر اللغوية التّي تقل والتّي تكثر ، وفي بعض الأحيان نراه يبني القاعدة على ما يسمعه من « بعض » العرب ، لا من كثرتهم فحسب ، ولو أدى ذلك إلى مخالفة القياس .

فالمعروف أن المستثنى عند النحاة منصوب وجوباً إذا تقدم على المستثنى منه ، مهما تكن طبيعة التّركيب من حيث النفي والإثبات . ولكن يونس يجيز أن يكون تابعاً في مثل هذه الحال لأنه سمع « بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلاّ أبوك أحد »[1] . ومعروف أيضاً في استقراء اللغة الشائعة أن ياء المتكلم تسقط من الاسم المنادى ، مثل : يا عبادِ فاتقونِ ، ولكن يونس ينقل عن بعض العرب أنهم يثبتون الياء في هذه الحال[2] . ونرى سيبويه ينقل عنه من العبارات ما يخالف قياس اللغة الشائعة ، يقول : « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : مررت بماء قَعْدَةَ رجلٍ ، والجر الوجه[3] » وفي مواضع كثيرة نرى يونس راوياً لكلام العرب ، تاركاً لمن بعده أن يستنبطوا منه ما يشاؤون من القواعد ، ففي حديث سيبويه عن التّراكيب التّي تدخل فيها (إنّ) وأخواتها يقول : « وزعم يونس أن العرب تقول : إن بَدَلَكَ زيداً ، أي إن مكانك زيداً »[4] . ويقول في موضع آخر :

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٣٣٧ .
(٢) نفسه : ٢/٢٠٩ .
(٣) نفسه : ٢/١١٢ .
(٤) انظر : الكتاب ٢/١٤٣ .

« وزعم يونس أن رؤبة كان يقول : يا زيدُ زيداً الطويلَ »[1] . ويقول أيضاً : « وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أمَّ لا تفعلي[2] ، ويقول : « وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول : ما من رجلٍ أفضلُ منك ، وهل من رجلٍ خيرٌ منك »[3] .

فيونس هنا ينظر إلى الرقعة اللغوية نظرة الباحث المستقري ، فيتجنب المعيارية ، ولا يلجأ إلى القياس ، ولا يبالي أن يكون نصب المستثنى المتقدم على المستثنى منه هو الوجه اللغوي المقيس ، لأن اللغة عنده ما صدرت عن أهلها الذين يتكلمونها بعفوية وطلاقة ، ومهمته الموكولة إليه أن يصنف ما يقع إليه من نصوصها المنقولة .

ولا يغيب عنه في تصنيفه سعة انتشار اللغة وضيقها فهو ينسب هذه اللغات إلى « بعض العرب » ولكنه مع ذلك يأخذ بها ويجيز الظواهر التي تحملها ، لأنه يعتمد معياراً لغوياً تقبله الدراسات الحديثة ، هو أصالة المصدر اللغوي الذي تؤخذ عنه اللغة ، فإذا كانت المنطقة صاحبة اللهجة معدودة في المناطق الفصيحة كان اعتمادها والاستنباط منها مما يحتمه منطق الدراسة وعُرْفها .

وتتضح لنا وصفية يونس إذا نحن خصصنا واحداً من مذاهبه المتقدمة بالتفصيل ، وليكن بحثه في جواز رفع المستثنى المتقدم في جملة الاستثناء المنفية ، فالنحاة ينكرون هذه الظاهرة ، لا لأنهم استَقْرَوْا جميعَ نصوص العربية وصنفوها ، بل لأن منطق القياس يحتم نصب المستثنى في مثل هذا

---

(١) نفسه : ٢/١٨٥ .
(٢) نفسه : ٢/٢١٣ .
(٣) نفسه : ٢/٢٧٦ وانظر أيضاً : ٢/٣٦١ .

التركيب ، وعلة ذلك أنه في تأخره سيكون بدلاً تابعاً للمستثنى منه ، كما في هذه العبارة : ما جاء أحدٌ إلاّ زيدٌ . والبدل لا يقدم على المبدل منه . هذا هو وجه القياس ، وما عثروا عليه من شواهد لا يكاد يتعدى لغة الشعر ، بل أنهم لم يجدوا من لغة الشعر هذه إلاّ بيتين أو ثلاثة ، ويونس في تجويزه الرفع ، ومخالفته القياس ، يسلك مسلكاً وصفياً ، لأنه ينظر إلى متن اللغة ومنطقها ، ويراعي وضع المتكلم ومنزلته من الفصاحة ، ولا يعتبر ما يطالعه به منطق القياس المجرد .

ب — ومن سمات الوصفية عنده أن له نظرات وظيفية في تحليل التركيب يراعي فيها أعراف اللغة ، وينظر إلى بنية العبارة والعلاقات القائمة بين أجزاء الجملة ، فهو يذهب مثلاً إلى أن « الذي » قد تقع حرفاً مصدرياً ، وتقوم بوظيفة « أن » أو « ما » وحجته في ذلك الآية الكريمة : « ذلك الذي يبشر الله عباده » . كما نقل عنه أبو علي في الشيرازيات [1] . وقد كتب لهذا الرأي من الشيوع والانتشار ما جعل النحاة بعده يلتمسون له الشواهد الشعرية والقرآنية ، ويختلفون فيه بين مؤيد ومنكر [2] .

ومن هذه النظرات الوظيفية في التركيب أنه ينكر أن تكون « إمّا » الثانية عاطفة في هذه الجملة : جاء إما زيدٌ وإما عمرٌو ، وينكر أيضاً أن تكون « لكنْ » عاطفة في : ما قام زيد لكن عمرو [3] . وحجته في ذلك تقوم على استقراء ذي شمول ، وتراعي طبيعة البنية التركيبية للعربية ، ففي هذه اللغة لا يتباشر حرفان من معنى واحد ، كحرفي عطف ، أو حرفي استفهام ، فإذا كانت (إما) أو (لكن) عاطفة ، وكانت الواو قبلهما عاطفة أدى ذلك إلى تباشر حرفين من قبيلة واحدة .

---

(١) انظر : أبو علي الفارسي . للدكتور شلبي : ٥٤٧ — ٥٥٧ .
(٢) انظر في هذا : شرح التصريح على التوضيح . بحاشية الشيخ ياسين : ١/١٣٠ — ١٣١ .
(٣) انظر : مغني اللبيب (بحاشية الأمير) : ١/٥٧ ، و ٢٢٦ .

جـ – وهناك سمة أخرى في المنهج الوصفي عند يونس ، هي أنه كثيراً ما يُعنى بالشكل الخارجي للبنية ، ولكنه لا يبني ذلك إلاّ على ما يستقريه من النصوص الموثوق بها .

من أمثلة هذه السمة أنه يذهب إلى أن الاسم المركب وإن دلّ على ما يدلّ عليه الاسم المفرد يتخذ في بنية التعبير سَمْتاً مخالفاً للاسم المفرد ، فإذا « لقّبتَ مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب » فتقول : هـــذا قيسُ قفةٍ قد جـــاء ، وهذا زيدُ بطةٍ قد ذهب . « فإذا لقبت المفرد بمضاف ، والمضاف بمفرد ، جرى أحدهما على الآخر كالوصف » فتقول : هذا عبدُ الله بطةٌ ، وهذا زيدٌ وزنُ سبعةٍ [1] . فالاسم المركب يمنع حصول الإضافة .

وكان يرى أن النسب إلى مثل : غـَزْوٍ ، وظبيٍ : غزويّ ، وظَبيْي ، ولكن إذا أضيفت تاء التأنيث إلى الاسم ، تغير شكله ، وأدى ذلك إلى تغير النسب إليه ، إذ يصير حينئذ : غـَزَوي ، وظبوي وهو في هذا يخالف أبا عمروٍ شيخه ، ويخالف القياس في زعم سيبويه [2] .

ومن أمثلة الدراسة القائمة على الشكل الخارجي للعبارة عند يونس أنه يجيز أن يقال : يا تميمُ أجمعون . ويا تميمُ أجمعين [3] فالمعنى عنده في الحالين سواء ، فالتغير الإعرابي إذن لا يخضع للمعنى ، ولكنه يخضع لشكل التركيب .

د – سمة أخرى تتضح لنا في وصفية يونس ، هي أنه ينظر غالباً إلى الظواهر اللغوية نظرة واقعية ، ويفسر ما خرج منها على المألوف تفسيراً بعيداً

---

(١) الكتاب : ٢٩٤/٣ .
(٢) نفسه : ٣٤٧/٣ وانظر مثل هذا في : ١٩٦/٣ – ١٩٧ في حديث سيبويه عن صرف : نهشل ، وتولب .
(٣) الكتاب : ١٨٤/٢ .

عن الشطط والتأويل ، ويظهر لنا هذا في نص نقله سيبويه عنه وعن الخليل ، فقال : « سألت الخليل عن قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً   يدل على مُحَصَّلة تبيتُ

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيراً من ذلك كأنه قال : ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً ، وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً » (١) .

وليس في التنويه بمذهب يونس نَيْلٌ من مذهب الخليل ، بل كل ما في الأمر أننا نرى يونس يضع الكلام حيث يجب أن يوضع فقد كان على الشاعر أن يقول : ألا رجلَ . من غير تنوين ، لأن اسم « لا » النافية للجنس وقع مفرداً ، غير أن الشاعر اضطر فنوّن . كما اضطر غيره فحذف التنوين ، ومثل هذا التفسير يصدر عن إحاطة بواقع اللغة ، وطبائع الاستخدام التي تخضع لملابسات القول .

الوصفية إذاً أبرز ما نجده في منهج يونس ، ولكنه — شأن النحاة العرب — يجمع إليها المعيارية ، لأن دراساتهم جميعاً — كما قلنا من قبل — إنما كانت لخدمة لغة القرآن الكريم ، فما قاربها من اللغات عُدَّ فصيحاً ، وما ابتعد عنها عُد غير فصيح ، وعلة هذا الحكم لا ترجع إلى اعتبارات دينية فحسب ، بل ترجع في أساسها إلى معرفة النحاة بتاريخ العربية ، وإحاطتهم العلمية بمناطقها الفصيحة ، وغير الفصيحة ، ومن أجل ذلك ينبغي أن ندرس معيارية يونس ، لنوضح معالم منهجه توضيحاً صحيحاً .

---

(١) نفسه : ٢/٣٠٨ .

٢ ــ الدراسة المعيارية :

إن معيارية النحو العربي تستند في جملتها إلى ركائز علمية تقوم في الدرجة الأولى على وعي المستويات اللغوية ، والمعايير التي تميز جيد الكلام من رديئه ، ويعد يونس من أوائل النحاة واللغويين العرب الذين حددوا هذه المعايير ، غير أنه يختلف عنهم ، فهو لا يتشدد في تطبيق أحكامها كما كان يفعل الأصمعي ولا يتساهل بها كما صار يفعل بعض النحاة من بصريين وكوفيين.

ونجد في نحو يونس إشارات للمستويات اللغوية أكثر مما وجدناه عند شيوخ النحو السابقين له ، فقد أخذ يطلق في هذا مصطلحات جديدة يغلب على الظن أنها لم تَدُرْ بخَلَدِ شيوخه ، كالجودة ، والقبح ، والخبث ، والاضطرار ، وسنسوق أمثلة على هذه المصطلحات وعلى مستويات اللغة التي صنفها يونس على وفقها .

أما اللغة الجيدة فما كانت شائعة في المناطق الفصيحة ، وموافقة للقواعد المستنتجة منها ، وذلك كرفع المرفوع ، ونصب المنصوب ، وأمثال ذلك من الظواهر الإعرابية ، وكالنسب إلى مثل فعيلة بـ : فَعَلي ، كحنيفة وحَنَفي ، وما شابه ذلك من الابنية الصرفية .

ولا شك في أن هذا المستوى اللغوي يجد في دراسات النحاة العرب قبولاً واحداً لا تفاوت فيه ، وإنما التفاوت في الظواهر التي تقل في كلام العرب ، كتكرار المنادى في مثل قول جرير :

يا تيمَ تيمَ عدي لا أبالكم ... لا يلقينكم في سَوْءةٍ عمرُ

فقياس اللغة أن يكون الاسم الأول مبنياً على الضم ، لأنه منادى مفرد ، ولكن جاء في لغة لهم نصبه ، فما مستواها عند يونس ؟

قال سيبويه : « هذا بابُ ما يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ، ويكون الأول بمنزلة الآخر ، وذلك قولك : يا زيدَ زيدَ عمرو . ويا زيدَ زيدَ أخينا ، ويا زيدَ زيدَنا . زعم الخليل ويونس أن هذا كله سواء ، وهي لغة للعرب جيدة » [1] .

وننتقل إلى مستوى آخر ، وهو القبيح ، فنراه ينعت به تُرْبَة النكرة مثل : وارجلاه ، ويا رجلاه ، قال سيبويه : « هذا بابُ ما لا يجوز أن يندب ، وذلك قولك : وارجلاه ، ويا رجلاه ، وزعم الخليل ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال » [2] .

على أن مصطلح « قبح » لم يكن ذا حدود واضحة في نظر النحويين أيام يونس ومن خلفه ، فنحن نراه هنا يجمع معه (صفة) أخرى ، هي أنه غير جائز ، بيد أن هذه الصفة ليست ملازمة للمستوى القبيح في كل مكان ، إذ نرى سيبويه نفسه يجيز أن يستعمل القبيح في بعض الأحيان ، وسيكون لنا حديث مطول عن هذا في الجزء الثاني من هذا الكتاب إن شاء الله .

والمستوى الثالث عنده هو مستوى اللغة الخبيثة ، فقد نقل سيبويه عنه أنه لا يجيز أن يُنْسَب إلى فَعيلة أو فُعَيْلة إلاّ بحذف الياء ، ولذلك لم يَرُقْه أن يقال في (حنيفة) حَنيفي ، وفي (سُليمة) سُلَيْمي ، وفي (عُميرة) عُمَيْري ، وقال عن ذلك كله : « هذا قليل خبيث » [3] .

ومن العسير أن نعرف الحد الذي يفصل بين القبيح من اللغات والخبيث منها ، فلقد رأيناه قبل قليل يصف (القبيح) بأنه لا يقال ، وقلنا : ربما كان

---

(١) الكتاب : ٢٠٥/٢ .
(٢) نفسه : ٢٢٧/٢ .
(٣) الكتاب : ٣٣٩/٣ .

لا يلزم نفسه بهذا المفهوم في جميع ما ينعته بالقبح ،ونراه هنا يجمع إلى صفة الخبث صفة القلة ، وهذا يعني أن استخدامها حاصل غير ممنوع ، وظاهر المسألة يشير إلى أن (القبيح) دون (الخبيث) في المستوى ، مع أن دلالة اللفظين توحي بعكس ذلك .

وتفسير هذا أن النحاة لعهد يونس لم يكونوا يقصدون من هذه الألفاظ معنى محدداً يشير إلى مستوى خاص دون غيره ، فالقبح ، والرداءة ، والضعف ، والخبث ، يتداخل بعضها في بعض ، ويستعمل واحد منها في موضع الآخر . بحسب ما يحضر النحوي منها .

وهناك ضرب من مستويات اللغة لا يراه رديئاً ، بل يبحث له عن وجه ترتضيه القواعد المستنتجة ، ولا شك أنه كان يعتمد في هذا على ظاهرة الاستخدام ، فإن وقع من فصحاء اللغة كان عنده من هذا المستوى ولو خالف في ظاهره القياس وعُرف اللغة ، وحيئنذ يحتال له ، ويعيده برفق إلى وجه مقبول .

وسأكتفي بمثال واحد على ذلك ، ففي حديث سيبويه عن الضمير الذي يقع بعد (لولا) يقول ما يلي : « إذا أضمرت الاسم جُرَّ ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه : « لولا أنتم لكنا مؤمنين » . ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً ، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع . قال الشاعر :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى   بأجرامه من قلة النيق منهوي

وهذا قول الخليل ويونس »[1] .

---

(١) الكتاب : ٢/٣٧٣ — ٣٧٤ .

إنه هنا يتأول التّركيب ، ويخضعه للقاعدة المستقراة ، وهي أن الضمير لا يتصل إلاّ بما يعمل فيه، فإذا وقع الضمير متصلاً بلولا ، كان ذلك دليلاً على أن (لولا) عاملة فيه ، ولما كان هذا الضمير لا يقع موقع المرفوع ، ولما كانت (لولا) لا يمكن أن تكون عامل نصب في الاسم ، كان لا بد من أن تكون حرف جر ، ويكون موضع الضمير جراً به .

بقي من هذه المستويات اللغوية ما كان يعده يونس قليلاً ، وهذا الضرب غير مرذول عنده إذا كان يراعي أصلاً من أصول اللغة ، وكثيراً ما نراه يجيزه إذا صحّ عنده نقله عن الفصحاء ولقد رأيناه يقبل ثبوت ياء المتكلم في المنادى ، ورفع المستثنى المتقدم ، على الرغم من قلة استخدامها .

ومن هذا ما نقله عنه سيبويه في حديثه عن « إذن » حين يجتمع لها شروط العمل في الفعل المضارع ، قال : « وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعلُ ذاك . في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال : لا تبعدنّ ذا ، ولم يكن ليروي إلاّ ما سمع » (١) .

ولا نستطيع أن نجد فيما نقله عنه سيبويه مفهوماً له خاصاً في الضرورة الشعرية ، ولكن يغلب على الظن أن سيبويه كان يصدر في تحديده للضرورة عن مفهوم المرحلة التي يمثلها هو وشيخاه : الخليل ويونس ، وذلك حين قال : « وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً » (٢) .

والذي يسوغ هذا الظن ما أثبته ابن سلام في قول الفرزدق :

مستقبلين شمال الشام تضربنا ... بحاصب كنديف القطن منثورِ
على عمائمنـــا تلقى وأرحُلنا ... على زواحف تزجى مخُّها ريرِ

(١) نفسه : ٣/١٦ .
(٢) نفسه : ١/٣٢ .

قال ابن سلام : « قال ابن أبي إسحاق : أسأت ، إنما هي (رِيرُ) وكذلك قياس النحو في هذا الموضع ، وقال يونس : والذي قال جائز حسن »[1] .

فيونس هنا يلتمس وجهاً لقول الفرزدق ، وكأني به يذهب إلى أن أصل التركيب : على زواحفَ ريرٍ مخّها ، كما ترى في هذا البيت :

ما للجمال مشيُها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا

فيمن رواه برفع (مشيها) ، أي : ما للجمال وئيداً مشيها . وحين قال يونس : جائز حسن ، يعني أن لغة الشعر تجيز مثل هذه الظاهرة .

وفي بعض الأحيان يعلن يونس أنه لا يعرف للضرورة وجهاً ، على غرار ما تجده يفعل حيال قول الفرزدق :

وعضُّ زمانٍ يابن مروان لم يدع من المال إلاّ مُسْحتاً أو مجلَّفُ

قال ابن سلام : « وكان يونس لا يعرف له وجهاً »[2] .

وفي مواضع ليست بالقليلة نجد المعيارية في نحو يونس تستبق النص أو الاستقراء ، وتنهض على القياس والافتراض ، يقول سيبويه : « وتقول : كم مثلَهُ لك ، وكم خيراً منه لك ، وكم غيرُه لك ، كل هذا جائز حسن ، لأنه يجوز بعد (عشرين) فيما زعم يونس » . ويقول : « ولم يجز يونس والخليل — رحمهما الله[3] — : كم غلماناً لك ، لأنك لا تقول : عشرون ثياباً لك »[4] . . .

---

(١) طبقات فحول الشعراء : ١/١٧ .
(٢) نفسه : ١/٢١ .
(٣) كذا في الأصل ، وهي زيادة من الناسخ ، لأن يونس توفي بعد سيبويه ، وهي ليست مثبتة في طبعة بولاق : ١/٢٩٢ .
(٤) الكتاب : ٢/١٥٩ .

وفي موضع آخر نراه يبني القول بتصحيح العبارة أو تخطئتها على قياس ممزوج بالعلة ، فقد ذكر سيبويه أن يونس كان لا يجيز أن يجر الاسم بعد (كيف) في مثل هذه العبارة : ما مررت برجلٍ مسلم فكيف رجلٌ راغبٌ في الصدقة . قال سيبويه : « وزعم يونس أن الجر خطأ ، لأن (أين) ونحوها يبتدأ بهن ، ولا يضمر بعدهن شيء »[1] .

وخلاصة ما يقال في دراسة يونس لمستويات العربية أنه ينطلق في بحثه عن معرفة للمستوى الأفصح ، والأكثر استواء وشيوعاً . إلاّ أنه يشير إلى ما يتكلم به الناس أحياناً مما يخالفه .

وكان معيار الفصاحة عنده ينبع مما وقَر في ذهنه وذهن شيوخه من تقسيم الرقعة اللغوية زماناً ومكاناً ، فما قدم من اللغات ، وما تكلم به أعراب نجد ، أو بداة الحجاز ، وما وافق لغة الشعر ولغة القرآن ، وما شاع وانتشر ، كان فصيحاً جيداً ، ثم تأتي معايير المستويات الأخرى بحسب ما تتصل بهذا الفصيح ، قرباً منه ، أو بعداً عنه .

٣ ــ منهج الرأي :

ولم يكن يونس بعيداً عن منطق العصر ، وما يلفّ الدراسات عامة من أسباب الرأي والقياس ، والتعليل ولذلك نراه يُعنى كغيره بالقياس والعلة ، ومن يدري فربما كانت له طرائق استدلالية أخرى استخدمها فيهما ألفه من كتب ، وسنحاول في هذه الفقرة أن نوضح بعض ما انتهى إلينا من أسلوبه الاستدلالي .

---

(١) نفسه : ٣٥/١؛ .

آ — القياس :

رأينا من قبل أن القياس عند الحضرمي لم يكن يعني غير القواعد المستنبطة ، ثم تطور عند أبي عمرو فصار قياس ظاهرة على أخرى ، ولما ظهر يونس سار في أقيسته مسيرة شيخه ، ولكنه تقدم فيه ، وأكثر منه ، واعتمده في بناء القواعد ، حتى قال عنه المؤرخون : « وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها »(١) .

ويتميز قياس يونس بالواقعية اللغوية — إن صح التعبير — لأنه بعيد عن (جَمَحات) الذهن، قريب من منطق اللغة ، فهو يقرن الظواهر بعضها إلى بعض ، ويقيس أحكام هذه إلى أحكام تلك ، وهو في ذلك يختلف عن الخليل ، بل عن سيبويه ، ويقرب من شيخه أبي عمرو ، إلا أنه يكثر من استخدام القياس .

وفي بعض الأحيان نرى يونس يتخذ من هذا الأسلوب الاستدلالي قريناً للسماع ، حتى إننا نستطيع أن نلتمس للقياس عنده وظائف ثلاثاً ، هي : استنباط القاعدة أو الحكم ، وتعليل ظاهرة ، ورفض ظاهرة ، وربما كانت هذه الوظائف هي التي نيطت بالقياس على توالي العصور بعد يونس(٢) .

أما الوظيفة الأولى فنجدها في غير موضع من كتاب سيبويه ، كما في قوله : « وزعم يونس أن (لبيْكَ) اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك عليك »(٣) .

---

(١) أخبار النحويين البصريين : ٣٤ ، وانظر : نزهة الألباء : ٤٩ .
(٢) انظر كتابنا : أصول النحو العربي ٩٢ وما بعدها .
(٣) الكتاب : ٣٥١/١ .

فيونس هنا يقيس انقلاب الألف في (لبيك) ياءً على انقلابها كذلك في (عليك) ، ولم يقل فيها بمذهب الخليل ، وهو (أن الياء فيها ليست أصلية منقلبة عن ألف ، بل هي ياء المثنى) ، لأن المصادر قل أن تُثنى أو تجمع .

وقد تكون القاعدة المستنبطة من باب الافتراض ، ولكن احتمال اللجوء إليها في الكلام كبير جداً . من ذلك ما رواه سيبويه بقوله : « وسألت الخليل عن القاضي في النداء ، فقال : أختار يا قاضي ، لأنه ليس بمنون ، كما أختار هذا القاضي . وأما يونس فقال : يا قاضْ » ثم وضح سيبويه قياس يونس فقال : « وقول يونس أقوى ، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر ، لأن النداء موضع حذف »(١) . ولا شك أن يونس كان على دراية بهذا الذي قاله سيبويه ، وهو الذي وجهه إلى اختيار ما اختار ، وهو يدل على أنه حمل حكمه على شيء غير واضح ، إذ بنى رأيه على طريقة العرب في الكلام ، وأسلوبهم في الحـــذف ، كما يدل على نظرة ذات معرفة عميقة بلغة العرب .

أما الوظيفة الثانية وهي تعليل ظاهرة ، فتتضح لنا بقول سيبويه : « وإنما منعهم أن يقولوا : سُفيرجلٌ ، أنهم لو كسّروه لم يقولوا : سفارجل ولا فرازِدق ، ولا قباعثر ، ولا شمارِدِل . وسأبين لك لـمَ كانت هذه الحروف أولى بالطرح في التصغير من سائر الحروف التي من بنات الخمسة ، وهذا قول يونس »(٢) .

إنه هنا يقيس ظاهرة في التصغير على أخرى في جمع التكسير ، وقد شاع هذا فيما بعد ، وهو لم يستنبط بهذا القياس شيئاً غير مستعمل ، بل يعلل :

---

(١) نفسه : ١٨٤/٤ .
(٢) نفسه : ٤١٨/٣ .

لماذا قال العرب في تصغير (سفرجل) و (فرزدق) و (قبعثرى) وأمثالها : سُفَيْرِج ، وفريزد ، وقبيعث ، ولم يقولوا : سفيرجِل وفريزدق ، وقبيعثر .

وتتضح لنا الوظيفة الثالثة لقياس يونس وهي رفض الظاهرة في هذا النص الذي يثبته سيبويه ، يقول : « ولم يجز يونس والخليل : كم غلماناً لك ، لأنك لا تقول : عشرون ثياباً لك ، إلاّ على وجهٍ : لك مئةٌ بيضاً ، وعليك راقودٌ خلاّ » [1] .

وننتقل الآن إلى شيء آخر في منهج يونس القياسي ؛ شيء يُلمس في مواضع كثيرة ، ولكنه على غير قليل من الدقة والخفاء . ويدل على نظرة يونس إلى اللغة .

إنه يراها بناء متناسقاً ، يقوم على أسس راسخة ، ومعالم مطردة ، وتدفعه هذه الرؤية إلى تأويل كل ما يخرج على بناء اللغة من ظواهر تبدو غير منسّقة مع شكل البناء .

غير أن القياس هنا يبدو ذا معنى أوسع من حمل ظاهرة على أخرى ، لأنه يقوم على أسس اللغة ،وأساليبها في التعبير .ولنأتِ على هذا بأمثلة موضحة ...

رأى نحاة كثيرون أن (إما) الثانية حرف عطف [2] في مثل هذا التركيب : إما أن تلقي وإما أن نكون أول من ألقى . ولكن يونس يرفض هذا الرأي ويعتمد في رفضه على منطق العربية ، فهي لا تسمح بأن يتباشر حرفان من معنى واحد ، فلا يقال مثلاً : ذهب فلان وثم جاء . ولا يقال : قعدتُ على في الأرض . ولا يقال : أهل جئت ؟ وإذن ، فإن (إما) الثانية لو كانت حرف عطف لاختلّ بناء اللغة ، فهو يقيس هذه الظاهرة على ظواهر كثيرة تجتمع في قاعدة واحدة مطردة .

---

(١) نفسه : ٢/١٥٩ .
(٢) انظر : مغني اللبيب (إما) .

ويصطدم يونس بهذا الخروج على منطق اللغة بالكلمة (أيٌّ) حين تضاف إلى ضمير ، في مثل قوله تعالى : « ثم لننزِعَنَّ من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عِتياً » . فهي في الوظيفة مفعول به ، ولكنها لم تُنصب ، فتأولها الخليل وسيبويه ونحاة آخرون على أنها ليست أداة استفهام ، أو أنها استفهام يراد منه الحكاية ، غير أن يونس حافظ على منهجه الوظيفي ، فعد (أيُّهم) أداة استفهام ، وتأول حركتها بقياس الفعل (ننزع) على أفعال القلوب حين تباشر ما له الصدارة ، في مثل : علمتُ أيُّهم جاءَ ، فذهب إلى أن الفعل (ننزع) علق عن العمل في اللفظ ، وبقي له العمل في الموضع [1] .

ومن هذا القبيل مذهبه في تأويل قوله تعالى : « وأسرّوا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلاّ بشر مثلكم » . فيرى فيه رأياً يخرجه مما ذهب إليه بعض النحاة الذين جوّزوا فيه لغه : أكلوني البراغيث ، فيعرب (الذين) خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : هم الذين . فكأنه لما قال : وأسروا النجوى ، قيل : مَنْ ؟ فقال : هم الذين ظلموا » [2] .

تلك هي معالم القياس في نحو يونس بن حبيب ، وهو — كما رأينا — يُمزَج أحياناً بالعلة النحوية ، أو يُستَخْدَم علةً لتفسير ظاهرة أو رفضها ، فما معالم العلة عنده ؟

ب — العلة النحوية :

الحق أن يونس لم يكن ينشط للعلة إذا قيس إلى الخليل وسيبويه ، وهو

---

(١) انظر سيبويه : ٢/٤٠٠ .
(٢) نفسه : ٢/٤١ .

بذلك يشبه شيخه أبا عمرو بن العلاء ، غير أنه يختلف عنه فيما أفاده من اتصاله ومعاصرته للخليل .

وقد تبين لنا من قبل أن بعض وظائف القياس عنده تعليل ظاهرة ، كما تبين لنا أن بعض أقيسته تقوم على نظرة واعية في فهم أنظمة اللغة ، وأبنيتها التعبيرية ، وأساليبها العامة ، وهذا يعني أن القياس عنده كثيراً ما يحتوي العلة النحوية ، فتظهر فيه ، وتبدو جزءاً منه يصعب فصلها عنه .

ولقد تبين لنا هذا في نداء القاضي بـ « يا قاض » وتبين أيضاً في إنكار أن تكون (إما) الثانية عاطفة ، وفي أمثلة أخرى سقناها في حديثنا عن القياس .

ومن هذه الأمثلة التي تجمع القياس والعلة في قَرَنٍ واحد ، مذهبه في استعمال « قدام ، ودون ، ووراء ، وتحت » ، وأمثالها ، فهي عنده ممنوعة من الصرف ، لأنها مؤنثة ، قال سيبويه : « وأما يونس فكان يقول : من قُدام . ويجعلها معرفة ، وزعم أنه منعه من الصرف أنها مؤنثة » (١) .

وفي مواضع قليلة نجد العلة تتجرد من القياس ، وتبدو خالصة من آثاره ، وذلك في تأويله لمثل هذه العبارة : مررت برجلٍ غيرك ، فقولهم (غيرك) مضاف إلى معرفة ، وكان يجب أن يكتسب منها التعريف ، فلا توصف به النكرات ، ومع ذلك نراه صفة للنكرة في العبارة المسوقة ، فما علة ذلك ؟ قال يونس : إن (غيرك ، ومثلك) وأخواتها يكن نكرات ولو أضيفت إلى معرفة ، ولذلك صح أن تصف النكرة (٢) .

---

(١) الكتاب : ٢/٢٩١ .
(٢) انظر الكتاب : ٢/١٤ .

ومن هذه المواضع ما قاله سيبويه في باب « ما ينتصب على إضمار الفعل ». وهو قوله : « ومن ذلك قول العرب : من أنت زيداً . فزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيداً ، ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره » (١) .

وكما علل هذه الظاهرة بكثرة الاستعمال نراه يعلل ظاهرة أخرى بالاستغناء فهو يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشبه الجملة في مواضع دون أخرى كالفصل بين (كم) وتمييزها المجرور بالإضافة ، كأن يقال : كم بها رجلٍ مصاب ، وحجته في ذلك أن (كم) لا تستغني عن مجرورها (٢) .

وقد تبين لنا فيما سقناه من علل يونس الخالصة ، أنه يرتكز على ركائز لغوية بالغة الأهمية في الدرس اللغوي ، هي :

١ ــ خصائص المفردات ووظائفها في التركيب ، ويظهر هذا في تعليل مجيء (غيرك) و (مثلك) صفة للنكرة ، وجواز الفصل بين (كم) ومجرورها.

٢ ــ العادات الكلامية التي يتبعها أصحاب اللغة ، كتعليله حذف الفعل في (من أنت زيداً) ، وقوله في النداء (يا قاض) .

٣ ــ خصائص النّظُم اللغوية وأساليبها الوظيفية : كتعليله رفض أن تكون (إما) الثانية حرف عطف ، و (لكن) كذلك .

٤ ــ ونراه يعتمد الدلالة أو المعنى في الكشف عن بعض الظواهر الإعرابية فقد كان يجيز أن يقال : يا تميمُ أجمعون ، وأجمعين ، لأن المعنى

---

(١) نفسه : ٢٩١/١ .
(٢) نفسه : ٢٨٠/٢ ــ ٢٨١ .

في الرفع والنصب واحد (1) . ويجيز أيضاً أن يقال : ما أتاني غير زيد وعمرٌو . برفع (عمرو) ، « وذلك أن (غير زيد) في موضع (إلاّ زيدٌ) وفي معناه »(2).

وهذه الركائز صارت شائعة في عصور النحو التي تلت عصر يونس، على اختلاف تفصيلاتها (3) .

وإذا عدنا إلى هذه العلل التي قدمناها أمثلة لمنهج يونس نراها عللاً مستمدة من خصائص اللغة ، بعيدة عن التكلف ، لا تجنح لتفسير الظواهر على غير ما تحتمل ، لأنها تعتمد أيضاً أساليب الكلام وطبائعه ، وهذا واضح جداً في قول سيبويه : « وسألت يونس عن : رأيت زيدَ بن عمرٍو ، فقال : أقول : من زيدَ بن عمرٍو لأنه بمنزلة اسم واحد » (4).

وما دامت تصدر في تفسير الظواهر عن فهم واعٍ لأساليب الكلام فإنها تقترن في غير موضع بالسماع . كما نجد في هذا النص : « وقال يونس : من صرف هنداً قال : هذه هندٌ بنُ زيدٍ . فنون هنداً ، لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ولم تدركه علة ، وهكذا سمعنا من العرب » (5).

وسواء أكان هذا الكلام كله ليونس أم خلطه سيبويه بكلام له فإن الظاهرة تبقى واحدة ، لأن مذهب يونس في التعليل يصدر عن واقع لغوي .

جـ — التأويل :

يصدر التأويل في مناهج النحاة العرب عن رؤية لغوية خاصة ، ترى

---

(1) نفسه : ٢/١٨٤ .
(2) نفسه : ٢/٣٤٤ وأنظر : ٢/٣٣٨ .
(3) انظر كتابنا : أصول النحو العربي ١١٣ وما بعدها .
(4) الكتاب : ٢/٤١٤ .
(5) نفسه : ٣/٥٠٦ .

اللغة كاملة البناء ، منطقية الظواهر ، كما تصدر عن وعي لمستويات اللغة المتعددة ، فما يخرج عن بنائها العام ، يجب إدخاله فيه بشيء من التأويل والتفسير .

وهذا الذي قلت يظهر جلياً في معظم ما أوله يونس من ظواهر اللغة فالكثير الذي وصل إليه بالاستقراء دله على أن (لولا) لا يقع بعدها ضمير متصل ، فيقال : لولا أنت ، ولولا هو ، ولولا أنا ، ولا يقال : لولاك ، ولولاه ، ولولاي ، غير أنه وقع على نص شعري يخالف هذا الأصل المستقري وشاعره يزيد بن الحكم ممن يوثق بعربيته [1] ، ولذلك كان لا بد ليونس من أن يلتمس له وجهاً ، ويرده بالتأويل إلى بناء اللغة المحكم ، فذهب إلى أن (لولا) في هذا البيت حرف جر ، والضمير في موضع جر [2] .

ونجد مثل هذا في تأويله قول الصلتان العبدي :

أيا شاعراً لا شاعرَ اليوم مثله   جريرٌ ولكن في كليب تواضُعُ

فالصلتان هنا ينادي شاعراً معيناً ، وكان من الواجب أن يقول : أيا شاعرُ . كما يقال : يا رجلُ ، ويا فارسُ ، و . . . فذهب يونس إلى أن العبارة ليست على النداء . ولكن (شاعراً) انتصب على التعجب ، كأنه قال : حسبك به شاعراً . قال سيبويه : « كأنه حيث نادى قال : حسبك به ، ولكنه أضمر كما أضمروا في : تالله رجلاً وما أشبهه » [3] .

ومرَّ بنا من قبل أنه تأول قول الفرزدق :

على زواحف تزجى مُخُّها رِيرِ

---

(١) هو قوله : :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى   بأجرامه من قلة النيق منهوي

(٢) الكتاب : ٢/٣٧٣ – ٣٧٤ .

(٣) نفسه : ٢/٢٣٦ – ٢٣٧ .

على التقديم والتأخير ، فذهب إلى أن الأصل : رير مخُّها .

على أن التأويل أحياناً ينعطف ليكون تفسيراً أو توضيحاً لظاهرة صحيحة في اللغة ، أو إن شئت : لظاهرة مألوفة فيها ، فقد سأل سيبويه الخليل ويونس عن قولهم : مررتُ به البائسِ أو البائسُ . فأجاز الخليل الجر على البدل من الضمير ، وأجاز الرفع على تقدير عامل يرفعه كالابتداء ، « كأنه لما قال : مررت به ، قال : المسكينُ هو » . أما يونس فرفض وجه الرفع ، ولم يحمله إلاّ على البدل ، فإن قال : ضربته المسكينَ . نصب (المسكين) ، وإن قال : مررت به المسكينِ جره ، وإن قال : ضرباني المسكينان . رفعه [1] .

د ـ الافتراض :

لم يكن الافتراض بدعاً في نحو يونس ، فقد رأيناه يبدأ في نحو الحضرمي ، وأبي عمرو ، وعيسى ، ولم يكن يونس بأكثر استخداماً له من هؤلاء الشيوخ ولهذا لا يعد ظاهرة هامة في منهاجه ، ولكن لا بد من الإلمام به ليستوفي البحث حقه .

وقد لجأ النحاة القدماء إلى الافتراض في بحثين من بحوث النحو خاصة ، هما : الممنوع من الصرف ، والتصغير ، ثم جاء الخليل وسيبويه فزادا فيه وأغنياه ، ولكن يونس ظل عالقاً بما فعله شيوخه قبله لم يتجاوزه إلى غيره .

وسأكتفي بمثال واحد [2] ، وأحيل إلى غيره [3] .

---

(١) نفسه : ٢/٧٥ – ٧٧ .
(٢) انظر الكتاب : ٣/٤٣٩ .
(٣) نفسه : ٣/٣١٢ .

افترض يونس أننا إذا سمينا رجلاً بـ « قبائل » فماذا نقول في تصغيره؟

وفي معالجة هذه المسألة رأى أن يحذف الهمزة لأنها زائدة ، وحينئذ يصير اللفظ على أربعة أحرف « قبال » فيصغر على : قُبَيِّل . على حين ذهب الخليل وسيبويه مذهباً آخر ، فأبقيا على الهمزة ، وعاملا اللفظ معاملة « مفتاح » فقالا في التصغير : قبيئيل [1] .

قيمة يونس في تاريخ النحو

ما الذي نخرج به بعد هذا الذي عرضناه من نحو يونس ؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال ، وقبل أن نقدم الصورة العامة لموقع يونس من تاريخ النحو ، نؤثر أن نسوق آراء القدماء فيه ، ورؤيتهم لمنزلته النحوية .

قال أبو سعيد السيرافي : « وأما يونس بن حبيب فإنه بارع في النحو من كتاب أبي عمرو بن العلاء ، وقد سمع من العرب كما سمع مَن قبله ، وقد روى عنه سيبويه وأكثر ، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها ، وقد سمع منه الكسائي والفراء ، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية » [2] .

وقال ياقوت الحموي : « إمام نحاة البصرة في عصره ، ومرجع الأدباء والنحويين في المشكلات ، كانت حلقته مجمع فصحاء الأعراب وأهل العلم والأدب » [3] .

---

(١) نفسه : ٣/٤٣٩ .
(٢) أخبار النحويين البصريين : ٣٣ – ٣٤ .
(٣) معجم الأدباء : ٢٠/٦٤ .

ولا شك في أن ما قاله السيرافي وياقوت يمثل آراء القدماء جميعاً في قيمة يونس النحوية (١) ، وقد يزيد القول فيه وينقص ، ومن الواضح أن ما قالوه إنما يحمل رأياً مجملاً ذا شمول ، لا يفصّل القول ولا يحدده .

وربما كان أبرز ما يميز يونس في تاريخ النحو العربي أنه كان يمثل مذهباً في المذهب البصري نفسه ، هو مذهب السماع ، أو الجنوح للمنهج الوصفي ، وقد بدأ هذا قبل يونس ، وكان عليه شيخه أبو عمرو بن العلاء . أما المذهب الآخر فهو المذهب القياسي أو مذهب الرأي ، ويمثله عيسى بن عمر والخليل وسيبويه .

ولكن هذا لا يعني أن أصحاب السماع لا يقيسون ، وأن أصحاب القياس لا « يسمعون » ولكن المقصود أن أولئك يغلب عليهم السماع ، وأن هؤلاء يغلب عليهم القياس .

ولا شك أن نحاة الكوفة كانوا متأثرين بمذهب يونس ، وأنهم نهجوا نهجه في دراساتهم اللغوية ، ويرجع هذا إلى أن شيخهم الرواسي أخذ عن أبي عمرو ، وكذلك فعل الكسائي ، الذي حضر حلقة يونس وحلقة أبي عمرو، وجاء الفراء والتقى وأخذ عنه .

ويتميز هذا المذهب بأن أصحابه يجمعون بين اللغة والنحو ، وينظرون إلى اللغة نظرة وصفية ، وقلّ أن ينشطوا إلى التعليل والقياس، ولكن بعضهم أكثر حظاً من بعض في أمر السماع والقياس ، فالفراء مثلاً أكثر ميلاً إلى مذهب الخليل من الكسائي ويونس ، ولكنه لم يستطع التحرر من مذهب شيوخه الرواسي والكسائي ويونس .

---

(١) انظر : سمط اللآلي ١٩٥ وإنباه الرواة : ٢/٣٦٣ .

ومن هنا تبدو لنا قيمة هذا النحوي ، أعني يونس بن حبيب فهو من أقطاب مذهب السماع في تاريخ النحو العربي . بل هو من مؤسسي هذا المذهب ، وقد نشره في الناس لكثرة ما تجمع حوله من تلامذة العلم من نحاة ولغويين .

أضف إلى هذا أن بعض آرائه ذاعت فيمن بعده ، وصارت موضع حجاج وجدل بين النحاة ، وسأسوق أمثلة قليلة من هذا لتكون نماذج لغيرها .

آ ــ عمل حرف الجر محذوفاً :

يرى البصريون أن « الجارّ لا يضمر ، وذلك أن المجرور داخل في الجارّ ، غير منفصل ، فصار كأنه شيء من الاسم ، لأنه معاقب للتنوين »[1] غير أن يونس ــ فيما نقلوا عنه ــ كان يجيز أن يعمل حرف الجر محذوفاً منوياً في النفس ، وكان يروي عن العرب في هذا خبرين ، الأول أنهم يقولون : مررت برجل صالح ، إلا صالحٍ فطالح . والثاني جواب رؤبة بن العجاج لمن قال له : كيف أصبحت ؟ وهو قوله : خير عافاك الله . أي : بخير .

وقد تمسك نحاة الكوفة بهذا المذهب وقالوا به ، وقاسوا عليه جواز عمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض[2] .

ب ــ الندبة :

ذهب يونس في بعض ظواهر هذا الباب مذهباً خاصاً . فأجاز أن تلحق علامة الندبة اللفظية صفة المندوب ، فيقال : وازيدُ الظريفاه . أما الخليل فعد ذلك خطأ[3] .

---

(١) الكتاب : ١/٢٥٤ .

(٢) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة ٥٧ ص ٢١٦ ، وانظر أيضاً شرح المفصل : ٨/٥٢ ــ ٥٣ ، والتسهيل ١٤٩ .

(٣) الكتاب : ٢/٢٢٦ .

ثم جاء المتأخرون فنسبوا إلى يونس تعليلاً لمذهبه ، وزعموا أنه ذهب إلى أن الصفة والموصوف يتنزلان منزلة الشيء الواحد ، ولهذا جاز أن تكون علامة الندبة لاحقة بالصفة وإن لم تباشرها أداة الندبة ، لأنها في المعنى مندوبة كالموصوف (١) .

وقد أخذ برأي يونس هذا من أعلام النحاة أبو الحسن بن كيسان ، ونحاة الكوفة ، وابن مالك (٢) ، وأنشأ حولها أبو البركات الأنباري مسألة خلافية جعلها بين نحاة البصرة والكوفة (٣) .

أما حجة الخليل فتنظر إلى العلاقة اللفظية في التركيب ، ولذلك لا يجيز أن تلحق علامة الندبة الصفة لأنها عنده منفصلة عن الموصوف ، على حين أجاز أن تلحق ألف الندبة المضاف إليه في مثل : واغلامَ زيداه . لأن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة جزء بكل، لأن التنوين يحذف من المضاف ولا يحذف من الموصوف .

وأما حجة يونس فتنظر إلى العلاقة المعنوية ، فالصفة من حيث المعنى هي الموصوف نفسه ، ولذلك أجاز أن تكون ألف الندبة فيها .

جـ ــ نون التوكيد الخفيفة :

وكذلك كان مذهب يونس في هذه الظاهرة مخالفاً لرأي جمهور النحاة ، فقد أنكر نحاة البصرة أن تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة ، قال سيبويه : « وأما يونس وناس من النحويين فيقولون :

---

(١) شرح اللمع ؛ لابن الدهان . اللوحة ٥٥ .
(٢) انظر : همع الهوامع : ١/١٨٠ .
(٣) انظر : الإنصاف . المسالة ٥٢ .

اضربانْ زيداً ، واضربنانْ زيداً . فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن إلاّ أن يدغم [1] .

وقد أخذ الكوفيون عنه هذا المذهب ودافعوا عنه [2] ، وتأوله ابن جني تأوّلاً صوتياً عميقاً ، قال : « ومما نحن بسبيله مذهب يونس في إلحاقه النون الخفيفة للتوكيد في التثنية وجماعة النساء ، وجمعه بين ساكنين في الوصل ، نحو قوله : اضربانْ زيداً ، واضربْنانْ عمراً ، وليس ذلك – وإن كان في الادراج – بالممتنع بالحس ، وإن كان غيره أسوغ فيه منه ، من قِبَل أن الألف إذا أشبع مدها صار ذلك كالحركة فيها ، ألا ترى إلى اطراد نحو : شابّة ، ودابة ، وادهامت ، والضالين » . . . . [3] .

* * *

هذا هو يونس، وهذا هو أثره في تاريخ النحو العربي، إنه يمثل مع الخليل مرحلة النضج . ولن يضيف المتأخرون بعدهما إلاّ أشياء تزيد من نضج النحو ، وترفع من بنيانه الذي شيِد على أسس راسخة ومناهج طيبة .

---

(١) الكتاب : ٥٢٧/٣ .
(٢) انظر : الإنصاف . المسألة ٩٤ .
(٣) الخصائص : ٩٢/١ .

الخليل بن أحمد الفراهيدي

تبوأ علم النحو بفضل الخليل أعلى ذروة وصل إليها في القرنين الأول والثاني للهجرة ، فلم يكن في شيوخه وسابقيه من نهض بما نهض به ، ولم يكن في تلامذته وخالفيه من يدانيه أو يقرب منه إلاّ سيبويه ، وابن جني والفارسي ، وما من واحدٍ من هؤلاء التلاميذ والخالفين إلاّ والخليل عنده موضع إجلاله وإكباره .

وليس من المبالغة أن نقول : إن هذا الرجل هو صاحب الفضل الأول في إقرار هذا العلم ، وتثبيت أركانه ، وترسيخ أصوله ، واستنباط كثير من أحكامه وأقيسته وعلله .

وقد ساعدت المصادفات التاريخية على هذا كله ، إذ كانت تلك المرحلة مرحلة العباقرة من نحاة العربية ، وكلهم يأخذ عن الخليل ، أو يتأثره تأثراً غير مباشر . فسيبويه يستوعب علمه ، وتتكون له ملكة نحوية فذة من ملازمته له ، ويدون ذلك كله في كتاب صار على الأيام قرآن النحاة ، ومرجعهم الذي لا يخطىء . والكسائي يلمّ ببعض مجالس الخليل ، ويسمع فيها ما لم يكن يسمع من شيوخه الكوفيين فيسأله عن سر علمه ، ثم يقصد إلى بوادي نجد والحجاز وتهامة بمشورته ، ولا يكتفي بذلك بل يقرأ كتاب سيبويه على الأخفش ليكمل علمه بعلم الخليل وتلميذه سيبويه . أما الفراء فقد مات وكتاب سيبويه تحت وسادته ، وأما الأخفش فلم يصحب الخليل ولكنه صحب علمه بفضل سيبويه وكتابه .

وهذا الذي قلناه يجعلنا نجزم بأن صبغة النحو كانت عربية وإن ساعد الأجانب في تكوينها ، إذ بدأ بأبي الأسود ، ونمّاه أبو عمرو ، وأكمله الخليل. وهذا ينفي ما تقوّله عليه بعض المستشرقين وبعض المستغربين حين ذكروا أن النحو العربي من صنع الأعاجم وعقليتهم المشبعة بثقافات أجنبية غير عربية .

١ – سيرة الخليل

١ – اسمه ونسبه :

هو الخليل بن أحمد الفراهيدي ، وقيل الفُرهودي [١] ، وقد ذكر المرزُباني أنه لم يجد في نسبه زيادة على اسمه أبيه ، غير أن القفطي أضاف بعد اسم أبيه « عبد الرحمن » فقال : « الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن » ، وذكر ابن خلكان وياقوت شيئاً آخر ، فقالا : هو « الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم » [٢] .

أما نسبه فينتهي إلى قبيلة عربية من اليمن ، هي الأزد ، ويختلف الرواة في تحديد الفرع الذي ينتمي إليه الخليل ، فذهب بعضهم إلى أنه الفراهيد بن مالك بن فهم ، ورأى آخرون أنه فُرهود بن شبابة بن مالك بن فهم .

٢ – بلده ومتى جاء إلى البصرة :

ولم يكن الخليل بصري المولد ، ولكنه انحدر إليها من قرية عُمانية ، ويبدو أنه كان في مرحلة من العمر تهيىء له أن يكون ذا عقيدة وانتماء ديني . فقد نقلوا عنه أنه قال : « قدمت من عُمان ورأيي رأي الصُفْرية [٣] ،

---

(١) الفرهود : الصغير من الغنم أو ولد الأسد أو الوعل .

(٢) انظر : نور القبس : ٥٦ ، وإنباه الرواة : ٣٤١/١ ، ووفيات الأعيان : ١٥/٢ ، ومعجم الأدباء : ٧٢/١١ .

(٣) فرقة من الخوارج .

فجلست إلى أيوب بن أبي تميمة السختياني فسمعته يقول . . . الخ »[1] . غير أننا لا نعرف شيئاً عن قريته العمانية ، ولا عن مُناخها العلمي ، إلاّ أن هذا الخبر يشير إلى أن الخليل كان ذا رغبة علمية منذ طفولته وصباه ، وربما كانت صفريته من آثار قريته العمانية ، أو أسرته .

٣ – ولادته ووفاته :

اتفق المؤرخون على أنه ولد سنة مئة للهجرة ، ولكنهم اختلفوا في تحديد سنة وفاته ، فذكروا أنه توفي سنة سبعين ومئة ، وربما كان هذا أصح الأقوال ، وقيل : سنة سبع وسبعين ومئة ، وسنة خمس وسبعين ومئة ، وقيل : سنة ستين ومئة ، وقيل : سنة ثلاثين ومئة وهذا أضعف الأقوال[2] .

وذكروا سبب موته في خبر لا تطمئن إليه النفس . قال القفطي : « وكان سبب موته أنه قال : أريد أن أقرّب نوعاً من الحساب تمضي به الجارية إلى البقال ، فلا يمكنه ظلمها ، ودخل المسجد ، وهو مُعْمِلٌ فكره في ذلك ، فصدمته سارية وهو غافل عنها بفكره ، فانقلب على ظهره ، فكانت سبب موته ، وقيل : بل كان يقطع بحراً من العروض ، والله أعلم أي الأمرين كان »[3] . وربما كان الأمران كلاهما من تلفيق العامة ، وإذا صح أحدهما كان الخليل أول ثلاثة قضى عليهم العلم ، وهم : الخليل ، والجاحظ ، وأبو جعفر النحاس .

٤ – رحلات الخليل :

وعلى الرغم من زهد الخليل في المال والسلطان نراه يترك البصرة إلى

---

(١) نور القبس : ٥٦ .

(٢) انظر في هذا : طبقات النحويين واللغويين ٥١ ، وإنباه الرواة : ١/٣٤١ ووفيات الأعيان ٢/١٨ – ١٩ .

(٣) إنباه الرواة : ١/٣٤٦ .

بغداد حيناً ، فيلتقي بالخليفة المهدي ، وإلى خراسان طوراً فينقطع إلى الليث ابن رافع ، ويقصد الأهواز إلى سليمان بن علي .

أما زيارته لبغداد فقد حدثنا عنها التاريخ حديثاً غامضاً ، إذ ساق على لسان الخليل قوله : « بعث إلي المهدي ، فأتيته وهو جالس في الماء على سرير له إلى صدره ، فسلمت عليه ، فقال لي : إني اشتهيت الحديث الساعة ، فحدثني . . . » (١) .

ولا ندري أفي بغـداد كان استدعاء الخليفة له أم في البصرة نفسها ، إلاّ أن سياق الخبر يرجح أنه في كان بغداد .

وأما ذهابه إلى خراسان فالتاريخ فيه أكثر تأكيداً ، قال المرزباني : « وكان الخليل منقطعاً إلى الليث بن رافع بن نصر بن سيار ، صاحب خراسان . . . فأراد الخليل أن يهدي له هدية ، فعلم أن المال والأثاث لا يقعان عنده موقعاً ، فصنف له كتاب العين الذي لم يوضع مثله » (٢) . وذكروا أن كتاب العين ظل في خراسان زمناً ، ثم حُمِل إلى بغداد في زمن متأخر (٣) .

وأما ذهابه إلى الأهواز فيحدثنا عنه المرزباني حديثاً طويلاً ، فيذكر أنه جاءها حين وليها سليمان بن حبيب المهلبي ، ثم تركها لأنه قدّم عليه غيره في العطاء (٤) .

وللخليل رحلات أخرى تختلف عن هذه ، هي الرحلات العلمية الخاصة كرحلاته إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة للاتصال بالأعراب وأخذ اللغة

---

(١) نور القبس : ٦٥ .
(٢) نفسه : ٥٩ .
(٣) انظر : المزهر : ٧٤/١ .
(٤) نور القبس : ٦٦ .

عنهم ، ومراقبة الظواهر واستقراء الكلام ، ومن هذه الرحلات أيضاً ذهابه إلى مكة للحج ، وللقراءة على عبد الله بن كثير ورواية الأحرف عنه ، وذهابه إلى الكوفة وقراءته على عاصم بن أبي النجود ، أضف إلى ذلك أنهم رووا عنه خبراً لا يخلو من المبالغة والتزيد ، وهو أنه كان يحج سنة ، ويغزو سنة ، وفي الحالين كلتيهما كان يرحل ويفيد من رحلته .

٥ ــ أخلاقه وصفاته :

وكان الخليل زاهداً ، ورعاً ، عَفّاً ، رضي من زمانه بالقلة والضيق وصدّ عن السلطان والمال ، حتى قيل عنه : « أكلت الدنيا كلها بعلمه وكتبه وهو في خص لا يشعر به أحد » (١) .

وهناك رواية تختلف في جزئياتها وتتفق في مدلولها ، وهي أن أحد الأمراء (٢) وجه إليه يستزيده ، فاعتذر إليه ، وأخرج لرسوله خبزاً يابساً وقال له : كل فما عندي غيره ، وما دمت أجده فلا حاجة بي إلى الأمير .

وتتبدى لك أخلاقه السمحة في بعض أقواله المأثورة ، منها قوله : « أربع تعرف بهن الآخرة : الصفح قبل الاستقامة ، وتقديم حسن الظن قبل التُّهمة ، والبذل قبل المسألة ، ومخرج العذر قبل العتب » (٣) .

وكان الخليل ذكياً جداً ، حتى نُعت بأنه أذكى العرب بعد الصحابة (٤) ،

---

(١) نزهة الألباء : ٤٨ ، وانظر : إنباه الرواة .
(٢) قيل هو سليمان بن حبيب ، وقيل هو سليمان بن علي ، وقيل سليمان بن قبصة ، وذكروا أنه كان في السند وقيل في الأهواز . طبقات الشعراء لابن المعتز : ٩٩ . ونزهة الألباء : ٤٧ ، وإنباه الرواة : ١/٣٤٤ ، ومعجم الأدباء ١١/٧٥ ووفيات الأعيان : ٢/١٦ .
(٣) إنباه الرواة : ١/٣٤٧ .
(٤) نفسه : ١/٣٤٥ .

رُوي عن أبي محمد التوجي أنه قال : « اجتمعنا بمكة أدباء كل أفق ، فتذاكرنا أمر العلماء ، فجعل أهل كل بلد يرفعون علماءهم ويصفونهم ويقدمونهم ، حتى جرى ذكر الخليل ، فلم يبقَ أحد إلاّ قال : الخليل أذكى العرب » [1] .

وقد أثارت ندرة ذكائه أساطير نقلتها الرواية العربية تشبه شبهاً واضحاً أساطير الشجاعة التي حيكت حول عنترة ، وأساطير الكرم حول حاتم ، من ذلك أن ملك اليونان « كتب إلى الخليل كتاباً باليونانية فخلا بالكتاب شهراً حتى فهمه ، فقيل له في ذلك ، فقال : قلت إنه لا بد له من أن يفتتح الكتاب بـ « بسم الله » أو ما أشبهه ، فبنيت أول حروفه على ذلك ، فاقتاس لي » [2] .

وما بي حاجة إلى توضيح الزيف في هذا الخبر ، ولكنه يدل على شهرة ذكاء الخليل ، حتى بات موضع مبالغات الناس وأقاصيصهم .

ومن هذه الأقاصيص ما ينسب إليه النبوغ منذ طفولته ، فهو في هذه السن المبكرة يقوى على فهم الشعر ، وعلى جواب حاسم لأعتى الشعراء وهو الفرزدق ، فقد رووا عنه قوله : « مر بنا الفرزدق ونحن صبيان نلعب ، وقد انصرف من المهالبة وهو على بغل ، وكان قبيح الوجه ، فجعلنا ننظر إليه ، فوقف وقال :

نظروا إليك بـأعينٍ محمرّةٍ ‎ ‎ ‎ ‎ نظر التيوس إلى مُدى القصاب

فقال بعضنا : نظرنا إليك أنك مليح ، كما ينظر إلى القرد وهو مليح ، فصرف وجه بغلته وانصرف . قال أبو العيناء : الخليل قال هذه المقالة وهو صبي ، ولكنه لم يحبّ أن يحكيَه عن نفسه » [3] .

---

(١) مراتب النحويين : ٢٩ .
(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٥١ ، وانظر في ذكائه : التنبيه على حدوث التصحيف : ١٨٧ وما بعدها .
(٣) نور القبس : ٦٩ .

٦ — عقيدته :

في أيدينا روايتان عن عقيدة الخليل ، جاءت الأولى برواية الأصمعي ونقلت الثانية عن الخليل نفسه . ففي طبقات الزبيدي عن العباس بن الفرج عن الأصمعي أنه قال : « كادت الإباضية تغلب على الخليل حتى مَنّ الله عليه بمجالسة أيوب »[(١)] . وفي مختصر اليغموري أن الخليل قال : « قدمت من عمان ورأيي رأي الصفرية ، فجلست إلى أيوب بن أبي تميمة السختياني فسمعته يقول : إذا أردت أن تعلم علم أستاذك فجالس غيره ، فظننت أنه يعينني ، فلزمته ، فنفعني الله به »[(٢)] .

وهاتان الروايتان تدلان على أن الخليل كان خارجياً ، ثم تحول إلى أهل السنّة بفضل أيوب .

وهذا يقودنا إلى تفسير بُغْض المعتزلة له ، وحملتهم عليه ، والذي يبدو لي أن الخليل نال من مذهبهم في كتابه الذي ألفه في علم الكلام أو التوحيد ، وربما كان ينال من أساليبهم الفكرية في مجالسه الخاصة والعامة ، لأننا نرى، حملتهم عليه تتوفر على مؤلّفه في علم الكلام دون غيره ، يقول النظام : « توحد به العجب فأهلكه ، وصور له الاستبداد صواب رأيه فتعاطى ما لا يحسنه ، ورام ما لا يناله ، وفتنته دوائره التي لا يحتاج إليها غيره »[(٣)] . وكذلك يفعل الجاحظ فينال من كتابيه اللذين ألفهما في علم الكلام واللحون، فيزعم أن الخليل عزت عليه نفسه « حين أحسن في النحو والعروض، فظن إنه يحسن الكلام وتأليف اللحون ، فكتب فيهما كتابين لا يشير بهما ، ولا يدل عليهما إلاّ المِرة المحترقة ، ولا يؤدي إلى مثل ذلك إلاّ خذلان من الله تعالى »[(٤)] .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ٤٨ .
(٢) نور القبس : ٥٦ .
(٣) كتاب الحيوان : ١٦٥/٧ .
(٤) نفسه : ١٥٠/١ .

ونقل الأصفهاني على لسانهم قولهم في الخليل : « وأما علم الكلام والجدل فله فيه كتاب لو جهد كل بليغ في الأرض أن يتعمد مثل ذلك الخطأ وذاك التعقيد لتعذّر عليهم الوصول إليه ولو أن مجنوناً استفرغ مجهوده وأفنى قوى مدته في الهذيان لما تهيأ له مثل ذلك منه » (1) .

٢ — علم الخليل

أتيح لهذا العبقري أن يتقلب في بيئة علمية غنية ، إذ عاصر الفقيه الكبير أبا حنيفة وتأثره — كما سنرى — وهو رأس مدرسة الرأي والقياس في تاريخ الفقه الإسلامي ، وعاصر من النحاة الحضرمي وعيسى ، وأبا عمرو وعاصر من قَرَأة القرآن وشيوخه عاصم بن أبي النجود والكوفي ، وعبد الله بن كثير المكي ، ولقي أعراب البادية الفصحاء في المربد وفي مساكنهم ببوادي الحجاز ونجد وتهامة .

١ — شيوخه :

والغريب أن كتب الطبقات والتراجم لا تولي الحديث عن شيوخه اهتماماً كافياً لمعرفة صلته بهم ، ولإدراك مدى ما أخذه عنهم ، على أنها تتفق في أخذه النحو عن عيسى بن عمر (2) ، ويذكر بعضها أنه أخذ عن أبي عمرو بن العلاء (3) ، وتذكر من شيوخه في العلوم الأخرى ابن كثير ، وعاصماً في القراءات (4) ، وتذكر أيوب بن أبي تميمة السختياني في الزهد وعلوم الدين (5) .

---

(1) التنبيه عل حدوث التصحيف : ١٨٧ — ١٨٨ .
(2) انظر : أخبار النحويين البصريين : ٣١ ، ومراتب النحويين : ٢٧ ، ونور القبس : ٥٨ .
(3) انظر : معجم الأدباء : ٧٣/١١ ، ١٦٠ ، والبداية والنهاية لابن كثير : ٧٠/١١ .
(4) انظر : كتاب السبعة : ٦٦ ، وطبقات القراء : ٢٧٥/١ .
(5) نور القبس : ٥٦ .

وما دامت المصادر القديمة متفقة على أنه أخذ عن عيسى فلا حاجة بنا إلى الحديث عن تحقيق ذلك ، ولكن الذي يحتاج إلى بحث هو صحة أخذه عن أبي عمرو بن العلاء ، فقد أنكر أحد الباحثين المعاصرين ، وهو الدكتور مهدي المخزومي [1] أن يكون الخليل أخذ شيئاً عن أبي عمرو ، وكل ما فعله أنه حضر حلقته لمناظرته ثم عدل عن ذلك نبلاً منه وخلقاً .

والحق أن الخليل أخذ عن أبي عمرو ، وثمة أدلة أكيدة على ذلك ، أولها ما جاء في بعض الكتب التاريخية التي أشرنا إليها قبل قليل ، وثانيها أن سيبويه أثبت هذا صراحة في كتابه ، إذ نقل نصين عن أبي عمرو برواية الخليل ، قال في النص الأول : « قلت – أي للخليل – أفتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ، لأنه نكرة يوصف به نكرة ، وقال لي : قال أبو عمرو : أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع ، صفة [2] » . وقال في النص الثاني : « وكان الخليل يستحب هذا القول ، فقلت له : لم ؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة ، وذلك جاء وآدم ، ورأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل : يا ويلتا أألد وأنا عجوز » [3] .

والدليل الثالث أن أبا عمرو كان شيخ البصرة وعالمها ، يوم كان الخليل في سن الطلب ، فمن غير المعقول ألا تدفعه الرغبة إلى حضور حلقاته والأخذ عنه . صحيح أن الخليل فاق أبا عمرو في علم النحو ، ولكن ليس من الضروري أن يكون كل ما أخذه عنه نحواً ، فربما كان يحضر حلقته للرواية واللغة والقراءة ومعاني القرآن ، إلى جانب النحو ، والنصان اللذان نقلهما سيبويه في كتابه أحدهما في النحو ، والآخر في الهمز .

---

(١) عبقري من البصرة : ٧٦ .
(٢) الكتاب : ٢٢٥/٣ .
(٣) نفسه : ٥٤٩/٣ .

وههنا شيء آخر ، هو أن الدكتور المخزومي أكد أن الخليل أخذ عن ابن أبي إسحاق الحضرمي ، فذكر أن سن الخليل يوم مات الحضرمي كانت سبع عشرة سنة ، ثم أكد أن ما جاء في كتاب سيبويه من آراء منقولة للحضرمي إنما كانت برواية الخليل ، فقال : « ولا أحسب ذلك إلاّ من رواية الخليل »[1] .

وعلى ما في هذه الملاحظة من وجاهة نراها بعيدة عن الواقع التاريخي وذلك لسببين : الأول أنه لم يذكر أحد من المؤرخين تلمذة الخليل للحضرمي ، والثاني أن الخليل لم يولد في البصرة . بل قدم إليها في سن فوق سن الطفولة والصبا ، لأنه قال عن نفسه : « قدمت من عمان ورأيي رأي الصفرية ، فجلست إلى أيوب ابن أبي تميمة السختياني ، فسمعته . . . »[2] ومن يكن خارجياً صفرياً ، ثم يتبدل رأياً برأي من مجالسة أيوب لا يكن طفلاً أو صبياً صغيراً ، بل يكون في سن تسمح له بالمحاكمة والوعي .

ولا أعني بهذا أن الخليل دخل البصرة وهو متجاوز للسابعة عشرة من عمره ، فربما دخلها قبل هذه السن بقليل ، وربما كان الحضرمي يومئذٍ منقطعاً عن الدرس لشيخوخته ، إذ بلغ الثامنة والثمانين من عمره .

ثم ليس من اللازم أن يلتقيا في بلدة واحدة وأن تقوم بينهما صلة علمية ، وهذه ظاهرة نجدها في غير ما زمنٍ من تاريخ النحو العربي . فقد التقى الأخفش بالخليل ومع ذلك لم يأخذ عنه ، بل أخذ عن سيبويه وهو أسنّ منه والتقى أيضاً يونس بن حبيب بالحضرمي ، ولكنه لم يأخذ عنه كما صرح بذلك ابن سلام ، وقد ذكر الدكتور المخزومي نفسه – كما رأينا قبل قليل – أن الخليل لم يأخذ عن أبي عمرو ، على الرغم من أنهما كانا في زمن واحد ، وبلد واحد ، وكان عمر الخليل يوم توفي أبو عمرو أربعاً وخمسين سنة .

---

(١) عبقري من البصرة : ٢٦ .

(٢) نور القبس : ٥٦ .

٢ – صلته بالبادية :

ومهما يكن من شيء فإن الخليل لم يكن مجرد تلميذ يكتفي بما يسمعه في حلقات الدرس ، بل أوتي من نفاذ الذكاء ، وعمق النظرة ما ساعده على الاستنباط واستخراج الأقيسة ، ولذلك كان ينهل من منبع العربية الأصيل وهو البادية ، ويجد فيه المصدر الأساسي لعلومه ، فقد سأله الكسائي : « من أين أخذت علمك هذا ؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة » [١] . فأنت تراه في جوابه لا يذكر أحداً من شيوخه بل اكتفى بذكر البوادي التي تخرّجَ بأعرابها .

وقد ذكر المؤرخون بعض الأعراب الذين اتصل بهم وأخذ عنهم . وهم أبو مهدية ، وأبو طفيلة ، وأبو البيداء ، وأبو خيرة ، وأبو مالك ، وأبو الدُّقَيْش [٢] . كما نقلت عنه كتب اللغة روايات كثيرة عن الأعراب [٣] ، وحوى كتاب « العين » لغات اليمن ، وتميم ، وطيء ، وعقيل ، وهذيل ، والأزد .

ونجد في كتاب سيبويه من هذا شيئاً كثيراً ، من ذلك قوله : « زعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب رجلاً يقول : ما أنا بالذي قائل لك سوءاً ، وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً » [٤] . وقال في موضع آخر : « وروى الخليل أن ناساً يقولون : إن بك زيدٌ مأخوذ ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، وشبهه بما يجوز في الشعر » [٥] .

---

(١) إنباه الرواة : ٢/٢٥٨ .
(٢) انظر : مراتب النحويين : ٤٠ .
(٣) انظر مثلا : جمهرة اللغة : ١/٩٠ ، ٢٦٥ ، ٢/٢٦٩ ، ٣/ ٤٠ .
(٤) الكتاب : ٢/١٠٨ وانظر : ٢/٤٠٤ .
(٥) نفسه : ٢/١٣٤ وانظر : ٢/٤٠٧ ، ٤٠٩ .

ولا يكتفي بما يسمع من كلامهم ، بل يراقب أيضاً إنشادهم الشعر ويستنبط منه ما يلقاه من ظواهر ، قال سيبويه : « وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته ينشد هذا البيت ، وهو قول الشماخ :

وكل خليلٍ غير هاضم نفسه   لوصل خليلٍ صارمٌ أو معارزُ » (١)

٣ – مخترعاته العلمية :

ولعل قيمة الخليل العلمية تتجلى بأوضح صورها فيما اخترعه في حقول العلوم اللغوية والأدبية ، وربما كان العروض أبرز هذه الاختراعات ، فقد « استنبط من العروض وعلله ما لم يستخرجه أحد ، ولم يسبقه إلى علمه سابق من العلماء كلهم » (٢) .

والمخترع الثاني جَمْعُه ألفاظ اللغة كلها في معجم واحد ، بطريقة رياضية صوتية ، وكتابهُ « العين » أول معجم لغوي في تاريخ اللغة العربية ، كما أن دراسته للأصوات جديدة ، إذ حدد مخارج الحروف ، وصفاتها من الجهر والهمس والرخاوة ، كما استنبط من علم النحو ما لم يسبقه إليه أحد ، ولا سيما في العلل والأقيسة .

وربما كان من الأهمية بمكان أن نذكر في هذه الفقرة بعض ما اخترعه من مصطلحات لغوية في هذه العلوم التي ذكرنا ، ففي العروض استخدم السبب والوتِد ، والعروض ، والضرب ، والعلل ، والزحافات ، والحزم ، والقبض ، والصدر ، والعجز ، والطويل ، والمنسرح ، والبسيط ، والوافر ، والكامل ، والقافية ، والتأسيس ، والردِف ، والروي .

---

(١) نفسه : ٢/١١٠ .
(٢) إنباه الرواة : ١/٣٤٢ .

ولعله هو الذي اصطلح في علم اللغة على الجهر والهمس والمخرج ، وربما كان أول من أطلق على القرينة اللفظية التي يصاحبها حركة إعرابية خاصة مصطلح « العامل » ونقلوا عنه قوله : « أنا أول من سمى الأوعية ظروفاً » [1] .

٤ ـ تلامذة الخليل :

وكما كان تنوع علوم الخليل سبباً في كثرة شيوخه كان أيضاً سبباً في كثرة تلامذته ، فهم بين طالب نحو ، وطالب لغة ، وطالب قراءة ، وكانت حلقته من أضخم حلقات العلم في مسجد البصرة الكبير .

ولا شك أن أعظم تلامذته ، وأكثرهم شهرة سيبويه ، فهو صاحب الكتاب المشهور الذي امتلأ بآراء الخليل ، فلا تمر بباب من أبوابه النحوية والصرفية إلاّ وللخليل فيه رأي أو أكثر من رأي .

ومن تلامذته المشهورين: الأصمعي،والنضر بن شميل ، ومؤرج السدوسي وعلي بن نصر الجهضمي ، وعيينة بن عبد الرحمن المهلبي ، والوليد بن محمد التميمي ، وبكار بن عبد الله [2] . وألمّ بحلقته الكسائي ، ويحيى بن المبارك اليزيدي [3] .

على أن المؤرخين مختلفون في أخذ أبي الحسن الأخفش عن الخليل ، فذكر بعضهم كالزبيدي والقفطي أنه تلمذ له ، قال الأول : « وكان سعيد بن مسعدة أكبر من سيبويه ، وصحب الخليل قبل صحبته لسيبويه » [4] . وقال

---

(١) نور القبس : ٧٢ .

(٢) انظر الزبيدي : ٢١٣ ، ونزهة الألباء : ٤٦ ، وإنباه الرواة : ٢/٣٦ و ٣٨٤ ، وطبقات القراء : ١/٢٧٥ .

(٣) انظر : نزهة الألباء : ٨١ و ٨٢ .

(٤) الزبيدي : ٧٣ .

القفطي عن الأخفش : « أخذ النحو عن سيبويه ، وكان أكبر منه ، وصحب الخليل أولاً ، وكان معلماً لولد الكسائي »[1] .

أما عبارة السيرافي فعامة لا تحدد شيئاً مما نحن فيه ، قال عن الأخفش : « وهو أحذق أصحاب سيبويه ، وهو أسن منه فيما يروى ، ولقي من لقيه سيبويه من العلماء »[2] .

غير أن هذا الذي رأيناه عند هؤلاء الرهط من المؤرخين منقوض عند آخرين ، فقد جاء عن المبرّد قوله : « كان الأخفش أسنَّ من سيبويه ، ولكن لم يأخذ عن الخليل »[3] . وجاء مثله عن أبي علي الفارسي ، قال ابن جني : « قال لنا أبو علي رحمه الله : يكاد يعرف صدق أبي الحسن ضرورة ، وذلك أنه كان مع الخليل في بلد واحد ، فلم يحكِ عنه حرفاً واحداً »[4] .

ومقالة أبي علي تقطع بأن الأخفش لم يحكِ في كتبه عن الخليل ، وليس أولى من أبي علي بمعرفة هذا ، وقد ذكر الأستاذ النفاخ أن الأخفش كان يحكي عن الخليل بواسطة في عدة مواضع من كتابه « القوافي » قال : « فقد حكى أقوالاً من أقوال الخليل في مواضع شتى منه ليس فيها ما يدل على أنه تلقاها عنه نفسه ، بل قد صرح في بعضها بأن بينه وبينه واسطة »[5] . والحق أن الأخفش في هذه المواضع التي أشار إليها الأستاذ النفاخ يستعمل عبارات واضحة في أنه لم ينقل عن الخليل نقلاً مباشراً إذ يقول مرة : « وزعموا أن الخليل كان لا يجيز (يسوء) مثل يسوع »[6] . « وزعموا أن الخليل كان

---

(١) إنباه الرواة : ٢/٣٦ .
(٢) أخبار النحويين البصريين : ٥٠ .
(٣) مراتب النحويين البصريين : ٦٨ .
(٤) الخصائص : ٢/٣١١ .
(٥) انظر مقدمته للكتاب نفسه : ١٦ .
(٦) كتاب القوافي : ٢٢ .

يجعل ما كان لفظه واحداً واختلف معناه إيطاء » [1] . ويقول أخرى : « وقد روى بعض من أثق به نحو هذا عن الخليل » [2] .

ولعل القول الصحيح في هذه المسألة أن أبا الحسن ألمّ إلمامةً يسيرة بحلقة الخليل ، ولم يصحبه – كما توهم الزبيدي والقفطي – يدلك على هذا ما رواه أبو عثمان المازني بقوله : « حدثني الأخفش قال : حضرت مجلس الخليل ، فجاءه سيبويه فسأله عن مسألة ، وفسرها له الخليل ، فلم أفهم ما قالا » [3] . . وأورد المرزباني خبراً آخر ، ذكر فيه أن الأخفش سأل الخليل : « لم سميت الطويل طويلاً ؟ قال : لأنه تمت أجزاؤه ، قال : فالبسيط ؟ قال : لأنه انبسط عن مدى الطويل » [4] . وهكذا حتى أتى على جميع أسماء البحور .

وعلى الرغم من أني لا أستبعد إلمام أبي الحسن بمجلس الخليل ، أجد في هذين الخبرين من الافتعال ما يحملني على الظن بأنهما موضوعان ، أريد بأحدهما التنويه بسيبويه ، وأريد بالآخر شرح المصطلحات العروضية .

٥ – كتبه :

يبدو أن التاريخ لم يستطع أن يحيط بكل المؤلفات التي تركها نحاة هذا العصر ولغويوه ، لأن كثيراً منها ضاع ولم ينتشر في الناس ، ويبدو أيضاً أن كثيراً منها اختلط على المؤرخين ، فتداخل بعضها في بعض ، ولم يستطيعوا أن يفرقوا بينهما فَرْقاً صحيحاً ، وإن كتب الخليل لتمثل هذا الضرب من الضياع والتداخل .

والذي قاله المؤرخون عن كتب الخليل لا يخلو من اضطراب ، أما ما

(١) نفسه : ٦٨ .
(٢) نفسه : ٧٥ .
(٣) معجم الأدباء : ١٦/١٢٥ .
(٤) نور القبس : ٧١ .

ذكروه له منها فهو : كتاب العوامل ، وكتاب الشواهد ، وكتاب الجمل ، وكتاب معاني الحروف ، وكتاب العين ، وفائت العين ، والنغم والنقط والشكل ، والعروض ، وكتاب في التوحيد أو في علم الكلام ، وعدتها كما ترى عشرة كتب .

ويبدو الاضطراب في أمرها في غير ما مظهر ، فأحياناً في اسمها ، كالذي نجده في كتاب (النغم) ، فطوراً يسمى (الإيقاع) وطوراً آخر يسمى (تراكيب الأصوات) (١) .

وقد يبدو الاضطراب في صحة نسبة الكتاب إلى الخليل كالذي عرفه الناس من اختلاف المؤرخين في كتاب (العين) ، ويلخص ذلك كله ما قاله ابن خلكان في الوفيات ، وهو : « وأكثر العلماء العارفين في اللغة يقولون : إن كتاب العين في اللغة . . . ليس من تصنيفه ، وإنما كان قد شرع فيه ، ورتب أوائله ، وسماه العين ، ثم توفي فأكمله تلامذته : النضر بن شميل ومن في طبقته ، كمؤرج السدوسي ، ونصر بن علي الجهضمي ، وغيرهما » (٢) . وذكر ياقوت أن الخليل عمل منه قطعة ، ثم أكمله تلميذه الليث بن نصر بن سيار (٣) . ولكثرة اختلاف الناس في أمره ألف ابن درستويه كتاباً خاصاً فيه(٤).

أما كتابه في علم التوحيد أو علم الكلام فلم أرَ واحداً من مترجميه ذكره له ، غير أن الجاحظ في حملته عليه ، أشار إليه (٥) — كما رأينا في بحث

(١) انظر : إنباه الرواة : ١/٣٤٣ ، و ٣٤٦ ، وياقوت : ١١/٧٤ و ٧٥ ، والتنبيه على حدوث التصحيف : ١٨٧ .
(٢) وفيات الأعيان : ٢/١٧ .
(٣) معجم الأدباء : ١١/٧٤ .
(٤) انظر : إنباه الرواة : ١/٣٤٣ .
(٥) الحيوان : ١/١٥٠ .

عقيدته — وكذلك فعل بعض المعتزلة ، كما نقل الأصفهاني [1] .

وليس من غرضنا في هذا الكتاب أن نتحدث عن كتبه كلها ، لأننا لا نريد أن نشغل أنفسنا بغير آثاره النحوية ، وإن البحث في هذا لمن أهم ما يجب أن نعرفه في تاريخ النحو .

وأول ما يواجهنا في هذا أن بعض المؤرخين ينقل عن سيبويه أن الخليل لم يكتب شيئاً في النحو [2] ، على حين ينسب إليه غيره أنه ألف العوامل ، والشواهد ، والجمل ، ومعاني الحروف [3] .

والذي يرجح عندي المذهب الأول ، وذلك للأسباب الآتية :

١ — صرح بعض القدماء بإنكار الكتب النحوية المنسوبة إليه ، كما رأينا عند صاحب التهذيب .

٢ — وصرح آخرون بإنكار كتب نحوية خاصة ، فالقفطي يرى أن كتاب العوامل ليس للخليل ، بل هو منحول عليه [4] ، وصرح ياقوت أيضاً أن كتاب الجمل ليس للخليل بل لابن شقير [5] .

٣ — كل ما جاء عن الخليل في كتاب سيبويه يدل على أنه كان محاورة بين الرجلين .

٤ — لم نجد في كتب النحو التي خلفت كتاب سيبويه نصاً واحداً منقولاً من كتاب نحوي للخليل .

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف : ١٨٧ و ١٨٩ .
(٢) انظر : تهذيب التهذيب : ١٦٤/٣ (حيدر آباد ١٣٢٥ هـ) .
(٣) انظر : الإنباه : ٣٤٦/١ ، وياقوت : ٧٤/١١ ، والوفيات : ١٧/٢ ، وبركلمان : ١٣٢/٢ .
(٤) الإنباه : ٣٤٦/١ .
(٥) معجم الأدباء : ١١/٣ .

٥ — وهناك رواية وردت في الزبيدي تؤكد ما أذهب إليه ، فقد نقل الزبيدي عن أبي علي القالي عن إبراهيم بن السري عن نصر بن علي الجهضمي أنه قال : « لما أراد سيبويه أن يؤلف كتابه قال لأبي : تعالَ نُحْيِ علم الخليل »[١] فلو أن الخليل ترك مؤلفاً في النحو لما خاف سيبويه على علمه من الموتَ .

وسأفصل الحديث عن كتاب « الجمل » المنسوب إليه ، فمن حسن الحظ أنه وصل إلينا مخطوطاً ، ومن اليسير أن ننظر فيه لنقف على جلية أمره[٢] .

في الكتاب أبواب خاصة تختلف عن أبواب الكتب النحوية الأخرى ، فهو مقسم بحسب وجوه الإعراب : الرفع والنصب والجر والجزم ، ثم ينتقل في القسم الثاني منه ليتحدث عن الوجوه التي تقع فيها الحروف ، والمعاني التي تلحقها ، فيتحدث عن الألفات واللامات والهاءات والتاءات والواوات وما يجري من اللام ألفات — كما يسميها —[٣] .

وليس من شك في أن الكتاب ليس للخليل بن أحمد ، وذلك للأسباب التالية :

١ — ذكر في بدء الكتاب أن له في النحو كتاباً مختصراً ، قال : « فمن عرف هذه الوجوه بعد نظره فيما صنفنا في مختصر النحو قبل هذا ، استغنى عن كثير من كتب النحويين ، ولا قوة إلاّ بالله »[٤] . ولا يُعرف للخليل كتاب في النحو مختصر ، ولذلك رجح ياقوت — كما رأينا قبل قليل — أن الكتاب لابن شقير .

---

(١) طبقات النحويين واللغويين : ٧٥ .
(٢) اعتمدت على نسخة من استنبول ، صورها الزميل الدكتور فخر الدين قباوة .
(٣) اللوحة : ١/٧ .
(٤) اللوحة نفسها .

٢ — احتج بمذهب لسيبويه ، وهذا يدل على أن الكتاب ألف بعد كتاب سيبويه ، جاء فيه : « ومثله قول الله عز وجل : فلما أسلما وتلّه للجبين ، وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا . معناه : ناديناه ، والواو حشو على ما ذكره سيبويه النحوي » (١) .

ونقل كذلك عن الخليل بن أحمد نفسه في غير موضع ، وليس ما نقله عنه من قبيل ما يحصل في الكتب التي تنسخ عن أصحابها ، بل يرد ذكر الخليل في معرض الاستشهاد برأيه على صحة المذهب ، من هذا ما جاء في الكلام على قول الشاعر :

يا أمْسِ عائشَ لن تراعي كل بنيك بطلٍ شجاعِ (٢)

قال : « فقد ذكر الخليل أن خفض : بطلٍ شجاع . بشفعة الكاف في بنيك » (٣) .

وكذلك ذكر يونس بن حبيب ، قال : « وزعم يونس أن نصب هذا الحرف على المدح في سورة النساء : والمقيمين الصلاة والصابرين في البأساء والضراء » (٤) .

ونقل عن الفراء أيضاً ، قال : « ومن قرأ : تذكرةٌ . بالرفع ، أراد : إلاّ أن تكون تذكرة . عن الفراء » (٥) .

وأثبت بيتاً لأبي بكر بن دريد ، صاحب الجمهرة ، ونسبه إليه ، قال : « قال أبو بكر أحمد بن الحسن بن دريد الأزدي :

---

(١) اللوحة : ٧٥/١ ، وانظر سيبويه : ١٦٣/٣ .
(٢) كذا ورد في المخطوط .
(٣) اللوحة : ٤٧/١ وانظر اللوحة : ٢٨/٢ واللوحة : ٣٤/١ .
(٤) اللوحة : ١٥/١ .
(٥) اللوحة : ٣٩/١ .

لعمر أبيك الخير ما رهط خندفٍ ... تدافعهم عنك الرماح المداعسُ » [1]

٣ — ومن دلائل تأخره عن عصر سيبويه أنه يستعمل اللغز النحوي في غير موضع من الكتاب ، كهذا اللغز : يا خالدِ المقتولَ لا تقتلِ . أي : يا خالِ دِ المقتولَ [2] .

٤ — وفي الكتاب آراء ومصطلحات كوفية ما قال بها الخليل ولا أصحابه كمجيء (إلاّ) بمعنى الواو . وجعل (ذا) اسماً موصولاً في قول الشاعر :

عدس ما لعباد عليك إمارة ... عُتقتِ ، وهذا تحملين طليق

وأجاز دخول لام الأمر على المضارع المخاطب ، وجعل لام الجحود هي الناصبة للفعل المضارع ، وجعل اللام الفارقة بمعنى (إلاّ) و (إن) المخففة نافية ، وجعل المضارع مرفوعاً . بحرف المضارعة ، ومن آرائه الكوفية أيضاً النصب بـ (حتى) ، وتسمية اسم الفاعل بالفعل الدائم ، وتسمية الضمير بالكناية ، ويجعل المنصوب بـ (ما) منصوباً على نزع الخامض ، وسمى ضمير الشأن عماداً [3] . وهذه كلها آراء كوفية ليست خافية على المختصين ، وهي جزء مما ورد في الكتاب كله [4] .

٥ — في الكتاب اضطراب وتخليط كثير ، من ذلك أنه يجعل من البدل ما عطف بالواو ، قال : « وقالوا : ليس القوم ذاهبين ولا مقيماً أبوهم . نصب (مقيماً) على البدل . قال الشاعر :

---

(١) اللوحة : ٤١/٢ .

(٢) اللوحة : ٣٥/٢ وانظر : ٣٣/٢ و ٤٦/١ .

(٣) انظر اللوحات الآتية بحسب ترتيب الآراء : ٣٧/١ و ٣٩/١ ، ، ٤٠/١ — ٢ ، ٦٥/١ ، ٦٦/١ ، ٦٦/١ — ٢ ، ٥٢/١ ، ٧/٢ ، ١٨/١ ، ٢٢/١ ، ٢٣/١ ، ٧٠/١ .

(٤) انظر أيضاً : ١٧/١ — ٢ ، ٧/٢ ، ٢١/١ ، ٢٧/٢ ، ٣٢/٢ ، ٣٠/١ ، ٣٤/١ ، ٦٨/٢

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعباً إلاّ ببينٍ غرابُها

نصب (ناعباً) على البدل من خبر (ليس)[1] » وعَدَّ (أو) من الواوات، في قوله تعالى: «وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون». قال: «والواو التي في موضع (بل) قوله تبارك وتعالى: وأرسلنا ... الآية. معناه: بل يزيدون. ومثله: ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة. معناه: بل أشد قسوة»[2]. وفي حديثه عن (اللام ألفات) قال: «وهذه تفسير اللام ألفات، وهي ثلاث عشرة، (لا) نهي، و(لا) جحد، و(استثناء) ... الخ». ثم مثل على (لا) التي تكون للاستثناء بالعبارة: «خرج القوم إلاّ زيداً»[3] ومن غير المعقول أن يكون للخليل مثل هذا التخليط.

٦ — وله في تسمية علامات الإعراب مذهب غريب لم يقل به النحاة في عصر الخليل ولا بعده، وربما كان من مصطلحات النحويين القدماء من تلامذة أبي الأسود. قال في علامات الجزم: «وعلامات الجزم خمس: السكون والضمة والكسرة والفتحة وإسقاط النون». ثم مثل لكل من هذه العلامات فقال: «فالسكون: لم يخرجْ، والضمة: لم يدعُ، ولم يغزُ، والكسرة: لم يقضِ، ولم يرمِ، والفتحة لم يتهايَ، ولم يتصابَ»[4] وفي حديثه عن علامات الرفع جعلها ستة هي: الضمة مثل: عبدُ الله، والواو مثل: أخوك، والفتحة مثل: جاء عبدَ الله. لأن ألف الاثنين لا تلفظ

---

(١) اللوحة: ٣١/٢.
(٢) اللوحة: ٧٦/١.
(٣) اللوحة: ٧٧/١ — ٢.
(٤) اللوحة: ٤٩/٢.

للسكون . والألف : الزيدان . والنون : يقومان ، ويقومون والسكون : مثل يرمي ويقضي ويغزو [١] .

فهل يمكن أن يكون مثل هذا الخلط صادراً عن الخليل ، وهو الذي يفرق فرقاً دقيقاً بين حركات الإعراب المتنقلة ، وحركات البناء الثابتة ؟ وفي الكتاب أشياء غريبة جداً من هذا القبيل [٢] .

* * *

هذا هو الخليل بن أحمد إنساناً وعالماً ، فماذا يتبوأ من تاريخ النحو العربي على اختلاف عصوره ؟

نحو الخليل

ليس من المبالغة أن يذهب باحث إلى أن الخليل أعظم نحوي حملته أرض العراق ، بل أعظم نحوي على مدى العصور ، فلقد فُتِنَ فيه القدماء ، وضربوا به الأمثال ، وذكروا أن الإجماع « منعقد على أنه لم يكن أحد أعلم بالنحو » منه [٣] ، وقالوا أيضاً : « كان الغاية في تصحيح القياس ، واستخراج مسائل النحو وتعليله » [٤] . ونعته ابن جني بأنه « سيد قومه ، وكاشف قناع القياس في علمه » [٥] .

وإلى جانب ما أطلقوه فيه من هذه الأقوال نجدهم يخصصون فيذكرون أنه هو الأصل في كتاب سيبويه ، قال الزبيدي : « ولما مات سيبويه قيل ليونس:

---

(١) اللوحة : ٢٩/٢ .
(٢) انظر : نور القبس : ٥٧ .
(٣) شذرات الذهب : ٣٧٧/١ .
(٤) معجم الأدباء : ٧٧/١١ .
(٥) الخصائص : ٣٦١/١ .

إن سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل ، فقال يونس : ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله ؟ جيئوني بكتابه ، فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى ، قال : يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه ، كما صدق فيما حكى عني »[١] وذكروا أيضاً أن سيبويه قال لعلي بن نصر الجهضمي حين أراد أن يؤلف « الكتاب » : تعالَ نُحْيِ علم الخليل[٢] .

والحق أن سيبويه اتكأ في معظم الأبواب على علم الخليل ، بل كان في كثير من الأحيان يكتفي بقوله : وسألته ، أو قال ، أو قلت له ، من غير أن يصرح باسمه[٣] ، مما يحملنا على القول : إن الخليل قد طبع الكتاب بطابعه العام ، وهو طابع القياس والتعليل ، ولكنه لم يُزِل أثر سيبويه البتة ، غير أن ملكة سيبويه النحوية ما كانت لتكون لولا ما وعاه من علم الخليل .

وتتضح قيمة الخليل في تاريخ النحت العربي في أنه أكمل الأسس التي وضعها النحاة منذ أبي الأسود حتى أيامه ، فهم الذين قاموا بعملية الاستقراء ، ووضع الأصول ، واستنباط النّظُم اللغوية ، حتى إذا جاء نظر فيما جمعوه حاول أن يكمل استقراءهم ، ويعمق أصولهم ويفسر النظم تفسيراً يقوم على ربط الظواهر بعضها ببعض ، والنظر إلى اللغة على أنها صرح محكم البنيان منطقي التركيب .

ويظهر لنا في بعض ما نقله سيبويه من آرائه أثر الريادة ، فلعله أول من شقق القول في تحليل التركيب الذي تقع فيه (لاسيما) وتأول اختلاف المتكلمين في إعراب الاسم الذي يباشرها ، قال سيبويه : « وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب : ولا سيما زيدٍ ، فزعم انه مثل قولك : ولا مثلَ زيدٍ ، و(ما) لغو ، وقال : ولا سيما زيدٌ ، كقولهم : دعْ ما زيدٌ ، وكقوله : مثلاً

(١) الزبيدي : ٥٢ .
(٢) نفسه : ٧٥ .
(٣) أخبار النحويين البصريين : ٤٠ .

مـّا بعوضةٌ . فـ « سيٌّ » في هذا الموضع بمنزلة (مثل) ، فمن ثم عملت فيه لا كما تعمل (رُبَّ) في (مثل) [1] » .

ومن هذا أيضاً تحليله لتركيب (أحقاً أنك ذاهب) وأمثاله ، قال سيبويه : « وسألت الخليل فقلت : ما منعهم أن يقولوا : أحقاً إنك ذاهب . على القلب ، كأنك قلت : إنك ذاهبٌ حقاً . وإنك ذاهب الحقَّ ، وإنك منطلق حقاً . فقال : ليس هذا من مواضع (إنَّ) لأن (إن) لا يبتدأ بها في كل موضع . ولو جاز هذا لجاز : يوم الجمعة إنك ذاهب . تريد : إنك ذاهب يوم الجمعة ، ولقلت أيضاً : لا محالةَ إنك ذاهب ، تريد : إنك لا محالة ذاهب . فلما لم يجز ذلك حملوه على : أفي حقٍّ أنك ذاهب ، وعلى : أفي أكبر ظنك أنك ذاهب . وصارت (أنَّ) مبنيةً عليه ، كما يبنى (الرحيل) على (غدٍ) إذا قلت : غداً الرحيل » [2] .

وهذان النصان يوضحان لنا نظرة الخليل إلى العامل النحوي ، فما معالم هذه النظرة ؟

قبل أن نجيب عن هذا السؤال يجب أن نشير إلى أن فهم نظرية العامل في نحو الخليل محفوف بكثير من الإبهام ، لأن سيبويه كثيراً ما يخلط كلامه بكلام شيخه ، ولأنه يكتفي غالباً بذكر اسم الخليل حين يكون حيال مشكلة يروم توضيحها ، ولهذا ستكون المواضع القليلة التي ظهر فيها رأي الخليل واضحاً في العامل نماذج نستنبط منها ما غاب عنها من آرائه في هذه المسألة .

ومن البديهي أن يكون الخليل قال بالعامل اللفظي ، والعامل المعنوي ، وإن لم ينسب إليه سيبويه شيئاً من هذا فيما قاله في المواضع التي تحدث فيها

---

(١) الكتاب : ٢/٢٨٦ .
(٢) نفسه : ٣/١٣٥ .

عن رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، أو عن رفع المبتدأ والفعل المضارع ، ذلك أن الخليل تجاوز هذا كله إلى ما هو أعمق وأبعد .

وحديث الخليل عن العامل النحوي لا يعدو أن يكون تفسيراً للظاهرة الإعرابية في لغة العرب ، وتحليلاً للعلاقات اللفظية والمعنوية في التركيب وسنرى هذا بوضوح في تفصيل رأيه .

وأوثر أن أعود إلى النصين السابقين ، ففي النص الأول يفسر وجهين استخدمهما المتكلمون، أولهما جر (زيد) بعد (لاسيما) ، والثاني رفعه ، ففي الجر يرى الخليل أن العلاقة قائمة بين (سي) و (زيد) وجعل (ما) زيادة في التركيب ، ولكنها لم تستطع أن تحول بين اللفظين ، ولذلك شبه التركيب بما يناظره ، وهو : ولا مثل زيدٍ . والقول بزيادة (ما) مبني عند الخليل على ما يعرف من نظم العربية ، فهذا الصوت يقع فعلاً بين اللفظين المتلازمين في كثير من كلام الناس، وهم يريدون به معنى مبهماً لا يؤدي في التركيب إلى ظاهرة إعرابية . أما وجه الرفع فقد حمله – كما رأيت – على قراءة قرآنية : مثلاً ما بعوضةٌ .

وفي النص الثاني يكاد يصرح بأن ما يرتبط بخبر (إن) لا يتقدم عليها ، لأنه لا يجيز « يوم الجمعة إنك ذاهب » وهو في هذا لا يستنبط القانون من مجرد التأمل أو القياس ، بل يصدر فيه عما عرفه من كلام الفصحاء ، ووعاه من أقيسة اللغة . ونراه بعد ذلك يفسر ظاهرة تركيبية في ضرورة فتح همزة (إن) بعد : (أحقاً) وأضرابها ، فيراها شبيهة بظرف زمان ، ويقيسها على : (غداً) في : غداً الرحيلُ .

ومن مثل هذا التحليل استنبط النحاة المتأخرون قانوناً صارماً في نظرية العامل ، هو : أن ما بعد (إنّ) لا يمكن أن يعمل فيما قبلها [1] .

---

(١) انظر الكتاب : ١٤٩/٣ .

وأكبر الظن أن الخليل أول من ماز بين العامل القوي والعامل الضعيف ، وإن شئت : بين العامل الأصل ، والعامل الفرع ، فـ « إنّ » عنده تعمل عملين : النصب في المبتدأ ، والرفع في الخبر ، ولكنها دون الفعل « كان » لأنها لا تتصرف مثله ، ولا تضمر فيها الضمائر ، ومن هنا يجوز في تركيب (كان) تقديم الخبر على الاسم ، ولا يجوز ذلك في تركيب (إن) وأشباهها ، قال : سيبويه : « وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيدٌ . إلاّ أنه ليس لك أن تقول : كأن أخوك عبدَ الله . تريد : كأن عبدَ الله أخوك . لأنها لا تَصَرَّفُ تصرف الأفعال ، ولا يُضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان) ، فمن ثَمَّ فرقوا بينها كما فرقوا بين (ليس) و (ما) ، فلم يجروها مُجْراها ، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها ، وليست بأفعال »[(١)] .

وفي كلامه عن العامل ما يوحي بأنه كان يقول بضرورة اختصاص الحرف حتى يعمل ، ذلك أنه يتحدث عن بعض الأحرف العوامل التي فقدت قدرتها على العمل ، بعد أن أصابها شيء من التغير في بنيتها اللفظية ، مثل الكاف من (كما) و (لكن) و (إنما) ، فيرى أن هذه الكلمات لما فقدت عملها في الأسماء جاز أن تدخل على الأفعال ثم تحدث عن (كما) فقال : « إن (ما) والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل (ربما) والمعنى : لعلي آتيك.فمن ثم لم ينصبوا به الفعل ، كما لم ينصبوا بـ (ربما) »[(٢)].

فصيرورة (كما) حرفاً واحداً أفقد الكاف اختصاصها ، كما أفقدت (ما) (رب) اختصاصها أيضاً ، ولذلك لم تعمل في الفعل ، لأنها تدخل على الأسماء أيضاً .

---

(١) نفسه : ١٣٠/٢ .

(٢) نفسه : ١١٦/٣ .

وفكرة تعليق العامل واضحة عنده جداً ، وقد استعمل مصطلح التعليق صراحة ، قال: « أشهد بإناك [1] لذاهب ، غير جائز ، من قبل أن حروف الجر لا تعلّق » [2] . وقال في موضع آخر عن الآية الكريمة : « إن الله يعلم ما تدعون من دونه من شيء » : « فـ (ما) ههنا بمنزلة (أيهم) ويعلم معلقة » [3] .

ونراه أحياناً يستعين بالمعنى الوظيفي لتفسير العمل ، كما فعل في جزم جواب الطلب ، فهو يرى أن التعبير بالأمر والتمني والسؤال وجميع ألوان الطلب تحمل معنى (إن) ، يقول : « إن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) ، فلذلك انجزم الجواب » [4] . وإنما ربط هذه العبارات بـ (إن) دون غيرها لأنها عنده أمّ حروف الجزاء ، وتعليل ذلك في مذهبه أن أدوات الشرط غيرها تخرج عن معنى الشرط إلى الاستفهام ، وأن بعضها إذا فارقته (ما) بطل عمله ، كأين وحيث ، أما هي فعلى «حالٍ واحدة أبداً لا تفارق المجازاة» [5].

ومن رأيه في العمل النحوي أن الكلمات المبنية بنيت لإبهامها وضعف تصرفها في التركيب ، غير أن بعضها أخذ سمت الكلمات المعربة ، فتصرف وتحول إلى معرب في بعض العبارات . فأثرت فيه العوامل ، قال سيبويه : « وسألته عن قوله : من دونٍ ، ومن فوقٍ ، ومن تحتٍ ، ومن قبلٍ ، ومن بعدٍ ، ومن دُبُرٍ ، ومن خلفٍ ، فقال : أجروا هذه مجرى الأسماء المتمكنة

---

(١) في طبعة بولاق وطبعة هارون بفتح همزة (إن) وهذا يلغي موضع الشاهد ، والصواب كسر (إن) .

(٢) نفسه : ١٤٧/٣ .

(٣) نفسه : ١٤٨/٣ .

(٤) نفسه : ٩٤/٣ .

(٥) نفسه : ٦٣/٣ .

لأنها تضاف ، وتستعمل غير ظرف . ومن العرب من يقول : من فوقُ ، ومن تحتُ ، يشبهه بـ (قبلُ) و (بعدُ) » (١) .

وإذن ، فإن مـــا تميزت به هذه الكلمات من تصرف هو السبب في إعرابها وتأثير العامل فيها .

وإذا كان القول بالعامل تفسيراً للظواهر الإعرابية فإن نظرة الخليل أحياناً إلى علاقات الكلم بعضها ببعض تبدو دقيقة عميقة ، وهذا ظاهر في قول سيبويه : « وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع ، وذلك قولك : هذا رجل وفي الدار آخر كريمين ، وقد أتاني رجل وهذا آخر كريمين ، لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد » (٢) .

فالخليل هنا لا يجيز أن تقع الحال من صاحبين يعمل فيها عاملا جرٍ أو رفع مختلفان ، على حين يجيز ذلك إذا توحّد العامل، كأن يقال : جاء أبوك وأخوك كريمين ، لأن الحال في حقيقتها وصف ، ويعمل فيها ما يعمل في صاحبها ، فإذا تعدد العامل في صاحبها اضطرب التركيب ، لأن الحال حينئذٍ ستتأثر بأكثر من عامل .

وفي تفسيره للظاهرة الإعرابية كثيراً ما يلجأ إلى القياس ، فهو مثلاً يقرن (إنما) إلى (أُرى) في الإهمال ، يقول : « إنما ، لا تعمل فيما بعدها ، كما أن (أُرى) ، إذا كانت لغواً لم تعمل ، فجعلوا هذه نظيرها من الفعل ، كما كان نظير (إن) من الفعل ما يعمل » (٣) .

وفي سبيل هذه الغاية نراه يلجأ إلى تقدير عامل غير ظاهر في التركيب ،

---

(١) نفسه : ٣/٢٨٩ .
(٢) نفسه : ٢/٥٩ .
(٣) نفسه : ٢/١٣٨ .

فيصيب أحياناً ما يسمى بقانون الاقتصاد اللغوي ، ويتكلف أحياناً فيقدر ما ليس بالكلام حاجة إليه .

من النوع الأول تفسيره لقول الناس: مرحباً وأهلاً . وأمثالهما من الكلمات المنصوبة التي يكثر استخدامها ، قال : « إنه بمنزلة رجل رأيته قد سدد سهمه فقلت : القرطاسَ . أي : أصبت القرطاسَ . أي أنت عندي مما سيصيبه »[1] والقياس هنا قائم — كما ترى — على الربط بين حالين متماثلين ، فرؤية المسدد للسهم كرؤية الزائر ، وقولهم : القرطاسَ كقولهم : أهلاً .

أما النوع الثاني فقد عرضنا للحديث عنه في بحثنا ليونس ، وهو الذي نص عليه سيبويه بقوله : « سألت الخليل رحمه الله عن قوله :

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على مُحَصَّلةٍ تبيت

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً »[2] .

ونرى له أسلوباً آخر في تفسير الإعراب وتعليله ، ففي غير موضع من كتاب سيبويه نراه يربط بين الظاهرة الإعرابية والدلالة العامة للتركيب ، وهذا يؤكد ما سبق أن قلناه وهو أن نظرية العامل عند الخليل لا تعدو أن تكون نظرة في العلاقات اللفظية حيناً ، والدلالية حيناً آخر .

من هذه الأمثلة تفسيره لقول ذي الرمة :

لقد حملت قيسُ بن عيلان حربَها على مستقلٍ للنوائب والحربِ
أخاها إذا كانت عِضاضاً سما لها على كل حال من ذلولٍ ومن صَعبِ

---

(١) نفسه : ١٩٥/١ .
(٢) نفسه : ٣٠٨/٢ .

فزعم أن نصب (أخاها) «على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعله ثناء وتعظيماً ، ونصبه على الفعل، كأنه قال : اذكر أهل ذاك . واذكر المقيمين»(١).

وفي باب الاستثناء يسوق مثل هذا الكلام ، فقد فسّر انتصاب (الأب) في مثل : أتاني القوم إلاّ أباك . بقوله : «وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ، ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها » (٢) .

ونراه أيضاً يفسر الإعراب تفسيراً لفظياً معتمداً فيه على طبيعة التركيب ، وخصائص مفرداته ، وهذا واضح في قول سيبويه : «وزعم الخليل – رحمه الله – أنه إنما جرّ هذا [أي (خيرٍ) في قولهم : ما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذاك] على نية الألف واللام ، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام كما كان (الجماءَ الغفيرَ) منصوباً على نية إلقاء الألف واللام ، نحو : طراً ، وقاطبة ، والمصادر التي تشبهها » (٣) .

ويغلب على الظن أن الخليل هو الذي رسخ في تاريخ النحو عمل (أن) المضمرة ، ولكنه بالغ في مذهبه ، ثم ارتدّ خلفاؤه من نحاة البصرة إلى شيء من الاعتدال ، ووقف تلامذته من نحاة الكوفة موقفاً معارضاً له .

أما مذهبه فقد لخصه المبرّد بقوله : «وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعل البتة إلاّ بـ «أنْ» مضمرة أو مظهرة » (٤) . ولذلك يذهب إلى أنها تضمر

---

(١) نفسه : ٢/٦٥ .
(٢) نفسه : ٢/٣٣٠ .
(٣) نفسه : ٢/١٣ ، وانظر : ١/٤٣٦ – ٤٣٧ .
(٤) المقتضب : ٢/٦ .

بعد (إذن) [1] ، وكي ، وأما (لن) فهي عنده مركبة من (لا) و (أن) وهذا ما سنتحدث عنه بعد قليل .

منهجه النحوي

وعلى الرغم من أن الحديث عن العامل النحوي يعد جزءاً من أسلوب الخليل في دراسة النحو ، رأينا أن نفرد فقرة خاصة لدراسة منهجه ، يُضاف ما سيمر فيها إلى نظريته في العامل .

١ ـ استقراء الخليل :

تنقصنا المصادر الصحيحة في دراسة استقراء هذا النحوي العظيم ، لأن سيبويه لم يظهر لنا شيخه راوياً مستقرياً بقدر ما أظهره قائساً معللاً ، وسبب ذلك أن الاستقراء بدأ بأبي الأسود ، ونما بفضل تلامذته ، ثم نضج أو كاد على أيدي المؤسسين الثلاثة وهم : الحضرمي ، وعيسى ، وأبو عمرو . فلما نجم الخليل وجد بين يديه جهداً جباراً وصل إلى معظم المادة اللغوية التي يمكن أن تدرس وتستنبط منها الأحكام ، فرأى من واجبه أن يستخدم ملكاته في تحليل ظواهرها وتفسيرها وقياس بعضها على بعض .

ومع هذا كله رأى الخليل أن يلتمس في كلام العرب مصادر جديدة لعل بعض شيوخه أو كلهم لم يصلوا إليها ، فارتحل إلى البادية ، وتنقل بين الحجاز ، ونجد ، وتهامة ، وكان لا يني يختلف إلى المرْبد ، وهو سوق البصرة الكبير ، حيث يجتمع فيه الأعراب والشعراء ، وفي اختلافه إليه سعيٌ وراء المادة اللغوية التي يثق بها ، ويطمئن إلى دراستها .

وما من شك في أن الرجل أصاب حظاً وافراً جداً من لغة العرب واستقرائها

---

(١) نفسه : ٢/٧ ، وانظر سيبويه : ٣/١٦ .

وإلاّ لم يقولوا عنه : إنه يحفظ نصف اللغة [1] ، أضف إلى ذلك أنه كان على صلة ببعض الأعراب الفصحاء ، ألممنا بذكرهم ونحن نتحدث عن شيوخه.

ومن الأفضل أن نورد بعض الأمثلة عن استقرائه واعتماده السماع من اللغة المنطوقة .

قال سيبويه : « زعم الخليل أنه سمع من العرب رجلاً يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً ، وما أنا بالذي قائل لك قبيحاً » [2] . وقـال أيضاً : « وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته ينشد هذا البيت ، وهو قول الشماخ :

وكلّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نفسه   لوصل خليل صارمٌ أو معارز [3]

فجعله صفة لـ (كل) » [4] . وقال أيضاً : « وحدثني من لا أتّهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابّ » . وقد ساق سيبويه هذا السماع ليتحقق رأي الخليل في تجويزه جر الاسم بعد (إياك) ، قال الخليل : « لو أن رجلاً قال : إياك نفسِك لم أعنّفْه ، لأن هذه الكاف مجرورة » [5] .

وللخليل موقف من الاحتجاج بالقراءات القرآنية يتسم بالأناة والموضوعية فهو لم يطعن فيها كما رأينا عند أبي عمرو ، بل كان يلتمس لها وجهاً ويحتج بها في بعض الأحيان ، وهو الذي أثر في سيبويه وأوحى إليه بتلك الروح التي تطالعنا في كتابه ، ففي غير موضع من (الكتاب) نجد سيبويه يسأل شيخه

---

(١) انظر : نزهة الألباء : ١٢٣ .
(٢) الكتاب : ١٠٨/٢ .
(٣) المعارز : المنقبض .
(٤) نفسه : ١١٠/٢ .
(٥) نفسه : ٢٧٩/١ .

الخليل عن بعض أساليب القرآن ، فيجيبه معللاً ما فيها ، موجهاً لها ، من ذلك أنه سأله عن كسر همزة (إن) في قراءة من قرأ : وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون . فقال له : إنما قال : وما يشعركم ، ثم ابتدأ فأوجب فقال : إنها جاءت لا يؤمنون . ولو قال : وما يشعركم أنها . كان عذراً لهم » . ثم عرض سيبويه لقراءة أهل المدينة بفتح الهمزة ، فعللها الخليل بقوله : « هي بمنزلة قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً . أي : لعلك ، فكأنه قال : لعلها إذا جاءت لا يؤمنون » (١) .

وفي موضع آخر يسأله عن فتح همزة (أن) في قوله تعالى : « وأن هذه أمتكم أمةً واحدة » . فقال : « إنما هو على حذف اللام ، كأنه قال : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة » (٢) .

وقد يحتج بقراءة تخرج عن حدود القراءات السبع المشهورة ، وتعد في القراءات الشاذة ، ففي حديثه عن « مَنْ » الموصولة ، ومجيء صلتها بصيغة المثنى حيناً ، والجمع حيناً آخر ، أو بصيغة المؤنث أو المذكر ، بحسب المعنى المراد ، يحتج بقراءة من قرأ : « ومن تقنت منكنّ لله ورسوله » (٣) . وهي قراءة قال عنها أبو بكر بن مجاهد : « ولم يختلف الناس في (يقنت) أنها بالياء » (٤) . وذكر ابن خالويه أنه سمع ابن مجاهد نفسه يقول عنها : « ما يصح أن أحداً يقرأ : ومن يقنت . إلاّ بالياء » (٥) .

ويفعل مثل ذلك في تأويله لقول العرب : هذا عبدالله منطلقٌ . فيزعم

(١) نفسه : ١٢٣/٣ .
(٢) نفسه : ١٢٦/٣ .
(٣) الكتاب : ٤١٥/٢
(٤) كتاب السبعة في القراءات : ٥٢١ .
(٥) مختصر ابن خالويه : ١١٩ .

أن « منطلق » خبر ثانٍ لاسم الإشارة ، واحتج لذلك بقراءة شاذة هي : وهذا بعلي شيخٌ » (1) .

ومجمل ما يقال في استقراء الخليل أنه درس لغة العرب ، ولم يدع شعراً ، ولا كلاماً منطوقاً ، ولا قراءة قرآنية (2) إلاّ كان يبحث فيها ويستنبط منها ، مع ملاحظته مستويات اللغة التي سنتحدث عنها في هذا الفصل .

ولكن ما الذي كان يفعله الخليل إذا تعارض السماع والقياس ؟

إن له في هذا رأياً ذاع في خالفيه ، وبنى عليه بعضهم أبواباً كاملة في كتبهم ، كما فعل أبو علي في العسكريات ، وابن جني في الخصائص ، وفحوى هذا المذهب أن السماع الصحيح عن العرب لا يعترض عليه بالقياس ، وهذا واضح في كلام سيبويه : « قال الخليل : كل شيء من ذلك عَدَلَتْهُ العرب تركتَه على ما عدلته عليه ، وما جاء تاماً لم تُحدِث العرب فيه شيئاً فهم على القياس ، فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في (هذيل) هُذَلي ، وفي فُقَيم كنانة : فُقَمي ، و . . . » (3) .

وقال سيبويه في موضع آخر : « وسألته عن رجل اسمه « فوه » فقال : العرب قد كفتنا أمر هذا ، لما أفردوه قالوا : فمٌ . فأبدلوا الميم مكان الواو ، حتى يصير على مثال تكون الأسماء عليه » . ثم قال : « ولو لم يكونوا قالوا : فم ، لقلت : فَوْهٌ ، لأنه من الهاء قالوا : أفواه ، كما قالوا سوط وأسواط » (4) .

ولا بد لنا الآن من أن ننظر في جانبي الدراسة النحوية عند الخليل ، أعني الجانب الوصفي والجانب المعياري .

---

(1) الكتاب : ٢/٨٣ .
(2) انظر الكتاب : ٢/١١٠ ، ١٣٤ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ .
(3) نفسه : ٣/٣٣٥ .
(4) نفسه : ٣/٢٦٤ .

٢ ــ الدراسة الوصفية والمعيارية :

قلت من قبل : من الصعب أن نَميزَ كلامَ الخليل ورأيه من كلام تلميذه سيبويه ، لأنه خلط بينهما ، ولم يشر إشارة واضحة إلى حيث ينتهي كلام شيخه ويبتدىء كلامه هو نفسه ، إلاّ في مواضع قليلة جداً ، أضف إلى ذلك أنه عُني فيما أثبته له بالعلة والقياس ، وتأويل ما أشكل عليه ، ولم يكشف لنا عن آراء الخليل النحوية ولا عن منهاجه في الدراسة عامة فيما يسهل بحثه من أبواب النحو .

ومع هــذا كله يستطيع الباحث أن يتلمس الطريق إلى فهم الخليل ، والإحاطة بمنهاجه ، على الرغم من الصعوبات والعقبات التي سيمر بها .

وربما كان أول مظهر من مظاهر الوصفية في منهاج الخليل هو عنايته بالاستقراء ، وحفظه نصف اللغة التي يدرسها ، وملاحظته لبنيتها الداخلية ، وصدوره فيما يستنبط من قوانين عن وعي لغوي دقيق ، وقد تحدثنا عن ذلك كله فيما سبق من فقرات .

والمظهر الثاني للوصفية في نحوه هو تلك النظرة الوظيفية التي رأينا لها مثيلاً في نحو يونس، وتأتي عند الخليل في معظم المواضع تفسيراً للظاهرة التركيبية ، وما ينجم عنها من حالات الإعراب ، وسأمثل هنا بثلاثة نصوص من كتاب سيبويه . قال : « وزعم الخليل أنه يجوز : بعت الشاءَ شاةٌ ودرهم . إنما يريد : شاة بدرهم . ويجعل : بدرهم ، خبراً للشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كل رجل وضيعته ، في معنى (مع) » [(1)] . وقال في النص الآخر : « وإن قلت: مررت برجل حسبُك به من رجل . رفعت أيضاً ، وزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أن (به) ههنا بمنزلة

---

(١) نفسه : ٣٩٣/١ .

(هو) ، ولكن هذه الباء دخلت ههنا توكيداً »[1] . وفي النص الثالث يفسر قول العرب : هذا من أعرف منطلقاً ، فيقول الخليل : « إن شئت جعلت (مَنْ) بمنزلة (إنسان) ، وجعلت (ما) بمنزلة (شيء) نكرتين ، ويصير منطلق صفة لـ (مَنْ) و (مهين) صفة لـ (ما) »[2] .

وواضح من هذه النصوص الثلاثة أن الوظيفية عند الخليل تقترن بنظرة قياسية حيناً ، وتلجأ إلى الافتراض حيناً آخر ، ولكنها تبقى في إطار دراسة التركيب اللغوي ، وتحديد وظيفة عنصر من عناصره الجزئية .

والسمة الأخرى في وصفية الخليل أنه يعنى بدراسة الشكل الخارجي للتركيب ، ويرصد العلاقات اللفظية فيه ، ويحدد من جراء هذه العلاقات الظواهر الإعرابية ، وغالباً ما تكون نظرته إلى شكل الكلمة في التركيب مبنية على علاقتها بما قبلها .

ففي دراسته لقول العرب ؛ هذا جحرُ ضبٍّ خَرِبٍ . يفسر سبب جرهم لـ (خَرِب) مع أنه صفة للمرفوع وهو الجحر ، فيقول : « فجروه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد » . وإذن ، فإن شكل التركيب ، وشكل اللفظة ، أديا إلى حركة إعرابية ، فإذا أنت غيرت في بنية اللفظة في التثنية تغيرت السمة الإعرابية ، يقول : « لا يقولون إلاّ : هذان جحرا ضبٍّ خربان . من قبل أن الضب واحد . والجحر جحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول ، وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً »[3] .

---

(١) الكتاب : ٢/٢٦ .
(٢) نفسه : ٢/١٠٥ .
(٣) نفسه : ١/٤٣٦ – ٤٣٧ .

وهذا كما ترى تفسير لظاهرة لغوية يربط فيها الخليل الكلام بأصحابه ، وتلك هي السمة العامة في دراسته الشكلية (١) .

والمعيارية عنده تختلف عن معيارية يونس ، صحيح أنه يحدد المستوى الجيد والمستوى القبيح ، ويتحدث عن الضرورة الشعرية حديثاً أخذه عن سيبويه وانتهجه في كتابه كله ، ولكنه يختلف في نظرته عن يونس .

وسأتحدث عن المستويات التي لا ترقى إلى الجودة في زعم الخليل ، لأن الجيد عنده وعند غيره سواء ، فلا يُماز به نحوي من آخر .

أما القبيح فتختلف فيه نظرته عن نظرة يونس ، أما هو فقد أقامه في جملته على معايير ذهنية ، وأما يونس فأقامه على واقعية اللغة ونظمها .

فالخليل يصدر حيناً في تحديده القبح عن الربط بين اللغة والفكر ، فهو يجيز أن يقال : إن من أفضلهم كان زيداً . ويعد (كان) زائدة في التركيب ، ولا يجيز أن يقال : إن من أفضلهم كان رجلاً . لأن الذهن يعرف (زيداً) ولا يعرف (رجلاً) ، ولهذا يرى أن من اللازم أن يأتي الاسم المنكر في التركيب الثاني موصوفاً حتى يقرب من المعرفة (٢) .

وفي موضع آخر يحكم على الظاهرة بالقبح مستعيناً بمعيار هو إلى المنطق الذهني أقرب منه إلى الواقع اللغوي ، من ذلك أنه يجيز أن يعطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المنصوب ، ولا يجيز أن يعطف هذا الاسم على الضمير المتصل المرفوع ، أي أنه يجيز أن يقال : رأيتُها وقومَها . ولا يجيز أن يقال : جئتُ وعبدُ الله ، وحجته في ذلك « أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار

---

(١) انظر فيها : ١/٩٢ ، ١٠٢ .
(٢) الكتاب : ٢/١٥٣ .

يبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يَشرَكَ المُظْهر مضمراً يغيّر الفعل عن حاله إذا بَعُد منه »[1] .

ومن الظواهر التي عدها قبيحة الفصل بين الحرف الناصب للمضارع ، والفعل ، قال : « لأنه قبيح أن تفصل بين (أن) والفعل ، كما قبح أن تفصل بين (كي) والفعل ، فلما قبح ذلك ولم يجز حمله على (إن) لأنه قد تقدم فيها الأسماء قبل الأفعال »[2] .

إنه هنا يعتمد خصائص التركيب اللغوي أولاً ، ويجعل القبيح غير جائز البتة .

ومن المستويات اللغوية التي ذكرها ما نعته بالمحال، قال سيبويه : « وزعم الخليل – رحمه الله – أن قولهم : ربحت الدرهم درهماً . مُحال ، حتى تقول : في الدرهم وللدرهم » . وقال سيبويه في تعليقه على قول الخليل : « وكذلك وجدنا العرب تقول »[3] .

وأحياناً ينعت الظاهرة بأنها جائزة ، وهي عنده من دون شك أقل قيمة من الجيدة ، من ذلك أن عيسى بن عمر كان ينصب (منطلق) في مثل هذه العبارة : « هذا رجل منطلقاً » . فزعم الخليل – فيما روى سيبويه – « أن هذا جائز ، ونصبه كنصبه في المعرفة ، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً »[4] . وواضح من كلام الخليل أن مجيء صاحب الحال نكرة ليس باللغة الجيدة ، ولكن إذا أريد بالمشتق معنى الحال جازت .

---

(١) نفسه : ٣٧٨/٢ ، وانظر : ١٢٠/٢ .
(٢) نفسه : ١٦١/٣ .
(٣) نفسه : ٣٩٥/١ .
(٤) نفسه : ١١٢/٢ .

ومن الألفاظ التي استخدمها سيبويه في معيارية شيخه الفعل (استضعف) قال: « وزعم الخليل – رحمه الله – أنه يستضعف أن يكون (كلهم) مبنياً على اسم أو على غير اسم ، ولكنه يكون مبتدأ أو يكون (كلهم) صفة . فقلت: ولم استضعفت أن يكون مبنياً ؟ فقال : لأن موضعه في الكلام أن يُعَمَّ به غيره من الأسماء بعد ما يذكر فيكون (كلهم) صفة أو مبتدأ »[1] .

وواضح هنا أن الخليل يبني رأيه في المستوى الضعيف على نظرة وظيفية دلالية ، فـ « كل » لا تقع عنده خبراً إلاّ استضعف التركيب في معيار الفصاحة ، لأن معناها التعميم ، ومن أجل ذلك يمكن أن تقع مبتدأ ، ويمكن أن تكون توكيداً تابعاً لما قبله ، فالدلالة إذن هي التي تحدد الموقع الوظيفي لها في التركيب . واستخدم أيضاً لفظ « مستكره » وجعل منه الجزم بـ (كيف) قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : كيف تصنعْ أصنعْ ، فقال : هي مستكرهة ، وليست من حروف الجزاء ، ومخرجها على الجراء ، لأن معناها على أي حال تكن أكن »[2] .

ونراه في بعض الأحيان يفاضل بين المستويات المستعملة ، مستعيناً بمعيار لغوي صرْف ، هو كثرة الظاهرة وشيوعها ، ففي جملة الشرط يجوز العطف على فعل الشرط بنصب المضارع وجزمه ، غير أن الجزم هو الأكثر شيوعاً في لغة الناس . ولذلك كان أفضل من النصب ، وهو الوجه الذي عليه ، وإنما كان كذلك « لأنه إذا نصب – كما يعلل الخليل – كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث ، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عمل فيما يليه أولى »[3] .

---

(١) نفسه : ١١٦/٢ .
(٢) نفسه : ٦٠/٣ .
(٣) نفسه : ٨٨/٣ .

« وزعم – في موضع آخر – أن (كم درهماً لك) أقوى من : (كم لك درهماً) وإن كانت عربية جيدة ، ذلك أن قولك : العشرون لك درهماً . فيها قبح ، ولكنها جازت في (كم) جوازاً حسناً ، لأنه صار عوضاً من التمكن في الكلام ، لأنها لا تكون إلاّ مبتدأ ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة »[1] .

أما الضرورة الشعرية فلعله هو الذي حدد مفهومها في تاريخ النحو العربي ، إذ أقامه على محاولة وجه من وجوه اللغة ، وهو التماس « الشبيه » أو المقيس عليه ، أو هو العودة إلى أصل متروك في بعض الأحيان »[2] .

فمن تفسيره لغة الضرورة بالتماس الشبيه أو المقيس عليه قوله : « قال الشعراء : ليتي ، إذا اضطروا ، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي »[3] وقوله : « وقد جاء في الشعر : قطي وقدي . فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال : قدي ، شبهه بحسبي ، لأن المعنى الواحد ، قال الشاعر :

قـدني من ذكر الخبيبين قدي   ليس الإمام بالشحيح الملحد »[4]

أما العودة إلى أصل متروك – كما قال المتأخرون – فتظهر لك في هذا النص الذي قاله سيبويه : « ويقول يونس للمرأة تسمى بقاضٍ : مررت بقاضيَ قبلُ ، ومررت بأعيميَ منك . فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع ، كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل »[5] .

---

(١) نفسه : ١٥٨/٢ .
(٢) انظر في الضرورة الشعرية كتابنا « أصول النحو العربي » ٧٧ .
(٣) الكتاب : ٣٧٠/٢ .
(٤) نفسه : ٣٧١/٢ ، وانظر أيضاً : ٦١/٣ .
(٥) نفسه : ٣١٢/٣ ، وانظر : ٣١٣/٣ .

ويظهر من كلام الخليل أن ما يسميه ضرورة شعرية في لغة الشعر يسميه قبيحاً في لغة النثر ، قال : « إن أفضلهم كان زيدٌ ، وإن زيداً ضربتُ ، على قوله : إنه زيداً ضربت ، وإنه كان أفضلَهم زيدٌ . وهذا فيه قبح ، وهو ضعيف ، وهو في الشعر جائز »(١) .

وهكذا ترى الخليل يجمع القبح ، والضعف ، والضرورة في قرن واحد كما رأيته في غير موضع من تحديده للمستويات اللغوية لا يتخلى عن منهجه الذهني ، وسنوضح لك هذا أكثر في الفقرة التالية .

٣ — منهج الرأي :

في عصر الخليل اشتدت الآصرة بين النحو والفقه ، وبينه وبين علم الكلام ، ولا سيما في مدينة البصرة أو في العراق عامة . فقد نجم في القرن الأول شيوخ أبي حنيفة ، وشيوخ الشافعي ، وواصل بن عطاء ، وامتد الجدل الفكري والديني حتى عمّ المثقفين . أضف إلى ذلك أن تأثير الفقه في النحو ظهر منذ المراحل الأولى ، إذ كان النحاة يرون فيه أصل العلوم العصرية ، ولذلك كانوا يهتمون به ، وينهلون منه ، ويشاركون فيه .

وبين أيدينا نص صريح على تأثر الخليل نفسه بقياس أبي حنيفة فقد قال الليث بن المظفر : « قلت للخليل : زعمت أن عشرين جمع عشر ، والعشر تسعة أيام ، فكان ينبغي أن يكون العشرون سبعة وعشرين يوماً حتى تستكمل ثلاثة أتساع . فقال الخليل : ثمانية عشر يوماً عشران واليومان مع الثمانية عشر جزء من العشر الثالث ، وعُدا مع الثمانية عشر يوماً ، فسميت بالجميع . قلت : من أين جاز ذلك ولم تستكمل الأجزاء الثلاثة ؟ هل يجوز أن تقول

---

(١) نفسه : ١٥٤/٢ .

للدرهم ودانقين ، ثلاثة دراهم ؟ قال : لا أقيس على هذا ، ولكن أقيسه على قول أبي حنيفة ، ألا ترى أنه قال : طلقتها تطليقتين وعشر تطليقة ، هي ثلاث تطليقات ، وليس من التطليقة الثالثة إلاّ عشر تطليقة ، فكما جاز لأبي حنيفة أن يعتد بالعشر جاز أن أعتد باليومين »[1] .

وعلى الرغم مما في هذا القياس من تكلف نراه يدل على صلة النحو بالفقه ، ويدل على أن هناك أقيسة نحوية كثيرة لم يصرح أصحابها بتأثرهم فيها بفقه أبي حنيفة أو غيره .

وعرف القدماء والمعاصرون أن الخليل أعظم النحاة الذين أخذوا بمنهج الرأي ، وفسروا ظواهر اللغة وبُناها الداخلية والخارجية تفسيراً ذهنياً يفيد من نُظُم اللغة . ويعنى بأعرافها ، وهذا واضح جداً فيما نقله الزجاجي بقوله: « وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد – رحمه الله – سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتَها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست ، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ، عجيبة النظم والاقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا . سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلاّ أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة »[2] .

---

(١) كتاب العين : ١/٢٨٥–٢٨٦ .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٦٥–٦٦ .

وهذا النص المحكي عن الخليل لا يدل على رؤيته اللغوية وحده ، بل يحمل سمة الدراسة النحوية عند جميع النحاة العرب ، فهم جميعاً يرون العربية بناء محكماً عجيب النظم والأقسام ، ولذلك تراهم يبحثون عن علل هذه الظواهر ويفسرونها .

وسنتحدث في هذه الفقرة عن مجموعة من الأساليب الاستدلالية وسنجد منها عند الخليل أساليب جديدة لم نرَ مثلها عند الشيوخ قبله .

آ ــ **القياس** :

ولا شك أن البدء بدراسة القياس في نحو الخليل أكثر منطقية وانسجاماً، ولا بد لنا أن نبين ما نريده بالقياس ، لئلا يظن أننا نريد به معناه العام [1] ، وهو مجموعة الأساليب الذهنية التي يستدل بها على القانون اللغوي ، ويدخل فيه العلة ، والسبر ، ومراعاة النظير ، والقول بالموجَب ؛ أما الذي نريده بالقياس هنا فهو حمل ظاهرة على ظاهرة لعلة جامعة بينهما ، وهو المعنى المحدد له . فما معالمه في نحو الخليل ؟

نقل عنه الزبيدي خبراً لا يُطْمأنّ إليه ، لأنه يخالف أسلوب الخليل في دراساته ، وهو أنه كان يقول : « القياس باطل، فذكر ذلك للأصمعي فقال : أخذه عن إياس » [2] . أي إياس بن معاوية. فهذا الخبر ينقض كل ما نقلناه في المدخل إلى هذه الفقرة ، وينقض معظم ما عرفه الناس عن الخليل ، وما أثبته له سيبويه من أقيسة وعلل ، إلاّ أن يكون عنى به الحقل الديني الفقهي دون سواه .

والذي يتميز به منهاج الخليل النحوي هو كثرة الأقيسة ، والجنوح لها

---

(١) انظر كتابنا (أصول النحو العربي) ص : ٩٢ .
(٢) الزبيدي : ٤٩ .

في الاستنباط ، وتفسير الظواهر ، ورفضها ، وهي وظائف ثلاث للقياس وجدنا مثلها عند يونس ، وسنجد مثلها أيضاً عند سيبويه وخلفائه .

فمن قياسه الذي استنبط قاعدة مذهبه في تصغير الاسم المركب تركيب مزج ، إذ جعل التصغير يدخل على جزئه الأول ، مثل : بُعَيْلَبَك ، حضيرموت ، خميسة عشر ، إذ قاسه على تصغير الاسم المركب تركيب إضافة ، مثل : عبد الله ، لأنه يقال في تصغيره : عبيد الله (1) .

وتتضح لك الوظيفة الثانية ، وهي تفسير الظاهرة ، بغير موضع من كتاب سيبويه ، من ذلك ما نقله عنه في تفسير امتناع الجزم بـ « إذا » ، فقد قاسها على « إذ » ، فقال : « الفعل في (إذا) بمنزلة في (إذ) ، إذا قلت : أتذكر إذ تقول . فإذا فيما تستقبل ، بمنزلة (إذ) فيما مضى ، ويُبين هذا أن (إذا) تجيء وقتاً معلوماً ، ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمرّ البُسْرُ ، كان حسناً ، ولو قلت ، آتيك إن احمر البسر ، كان قبيحاً ، فـ (إن) أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء » (2) .

ومن الوضوح بمكان أن الخليل هنا يقرن (إذا) إلى (إذ) لأن الوظيفة التي تشغلها كل منهما في التركيب واحدة ، وإن اختلفت الدلالة فيهما على الزمان ، فكل منهما تحدد زماناً معلوماً ، ولذلك امتنع أن تجزم (إذا) ، لأن أداة الشرط يجب أن تكون مبهمة لا تحدد وقتاً ولا تخصصه .

أما رفض الظاهرة فتتضح لنا في نص طويل نقله سيبويه ، فقال : « وسألت الخليل فقلت : كيف تقول : مررت بأفيعلَ منك ، من قوله : مررت بأعيمى منك ؟ فقال : مررت بأعيمٍ منك ، لأن ذا موضع تنوين . . .

---

(1) انظر الكتاب : ٣/٤٧٥ ، وانظر : ٣/٢٦١ ، ٣١٠ .
(2) نفسه : ٣/٦٠ ، وانظر : ٢/٢١٨ ، و ٣/٦٣ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .

وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة ، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف ، يقول : هذا جواري قد جاء ، ومررت بجواريَ قبلُ . وقال الخليل : هذا خطأ ، لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر ، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر ، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع جر »[1] .

فهو كما ترى يقيس حال الجر على حالي النصب والرفع ، فكما أنهم في الحالين الأخريين عاملوها معاملة المنقوص كان عليهم في حال الجر أن يعاملوها كذلك .

وبعد أن فرغنا من الحديث عن وظائف القياس الخليلي ، نؤثر أن نتحدث عن طبيعته ، وصلته بدراسة اللغة .

ومجمل ما يقال في قياس الخليل أنه يقوم على ملاحظة السمات المتشابهة في ظواهر اللغة ، واستنباط أحكام المقيس من المقيس عليه ، وقد تهيأ من عدة هذا العمل ذهن ينفذ إلى ما وراء الظواهر ، ويجمع المتباعدات بعضها إلى بعض ، فتبدو بعد حديثه عنها متقاربة .

ومن جملة خصائصه أنه يعتمد أحياناً دلالة الكلمات ، أو وظائفها في العبارات ، فكثيراً ما يفسر ظواهر الإعراب بالمعاني والدلالات ، قال سيبويه « وزعم الخليل — رحمه الله — أن قوله : هذا القولُ لا قولَك ، إنما نصبه كنصب : غيرَ ما تقول . لأن (لا قولك) في ذلك المعنى ، ألا ترى أنك تقول : هذا القولُ لا ما تقول ، فهذا في موضع نصب ، فإذا قلت : لا

---

(١) نفسه : ٣١٢/٣ .

قولك ، فهو في موضع : لا ما تقول »[1] . وقال سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم : أقسمت عليك إلاّ فعلت ولما فعلت ، لم جاز هذا في هذا الموضع ، وإنما أقسمت ههنا كقولك : « والله ؟ فقال : وجه الكلام : لتفعلنّ ، ههنا ، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بـ : نشدتُكَ اللهَ . إذ كان فيه معنى الطلب »[2] .

ومن خصائص القياس الخليلي أنه يجمع بين المتباعدات في الظاهر ، ولكنه يحملها على أحكام تجمع بينها وتظهرها متقاربات ، من ذلك أنه استعظم أن يقع الضمير المنفصل المرفوع أحياناً مجرد صوت يفصل بين خبر المبتدأ المعرفة، والصفة من دون أن يكون له محل أو عمل إعرابي في العبارة ، كما لو قلت : كنت أنت الرقيبَ عليهم . أو : كان هو الرقيبَ عليهم ، ثم ما لبث أن قاسه على (ما) العاملة عمل (ليس) فقال : « والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة ، وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً ، لأن (هو) بمنزلة (أبوه) ، ولكنهم جعلوها في ذلك المواضع لغواً كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة (ليس) »[3] .

فالرؤية اللغوية القديمة هيأت للخليل هنا أن يذهب مذهباً بعيداً عن واقع اللغة ومنطقها ،ذلك أنه يراها – كما قلنا من قبل – بناء محكماً إحكاماً مبالغاً فيه ، فكما جعلت المهمل في موضع يعمل لوجه من وجوه الحكمة والقياس جعلت العامل مهملاً في موضع آخر ليقوم بين الطرفين تناظر[4] .

وقد يقيس على أشياء ليس له في واقع اللغة واستخدامها وجود ، كقياسه

(١) نفسه : ١/٣٧٨ .
(٢) نفسه : ٣/١٠٥ – ١٠٦ .
(٣) نفسه : ٢/٣٩٧ .
(٤) وانظر مثل : ٢/٢٧٦ – ٢٧٧ .

(قِعْدَكَ الله) على (نِشْدَكَ الله) ، مع أنه يقول عن المقيس عليه : « وإن لم يتكلم به » ولكنه زعم « أن هذا تمثيل يمثل به »[1] .

وأظن أن هذا الذي قدمته عن قياس الخليل يوضح توضيحاً كافياً بُعْدَ ما بينه وبين يونس بن حبيب في المنهاج ، ومع ذلك نرى المؤرخين والدارسين المعاصرين يجعلونهما من مذهب واحد .

ب ـ العلة النحوية :

ولقد بان لنا في بحث القياس أنه كثيراً ما ينطوي على العلة ، بل يكاد يكون من الصعب أحياناً أن نضع حدوداً فاصلة بينه وبينها ، وسنرى في هذه الفقرة أن التعليل عند الخليل يختلف عما رأيناه في مناهج الذين سبقوه في العدد والخصائص .

وللعلة ـ كما للقياس ـ وظيفة في منهاج الرجل ، فهي حيناً أسلوب من أساليب الاستنباط ، وهي طوراً تفسير للظواهر .

أما الوظيفة الأولى فيوضحها لك هذا النص ، قال سيبويه : « وسألت الخليل فقلت : أرأيت من قال : هذه قباءُ يا هذا ، كيف ينبغي له أن يقول إذا سمى به رجلاً ؟ قال : يصرفه ، وغير الصرف خطأ ، لأنه ليس بمؤنث معروف في الكلام ، ولكنه مشتق كـ (جُلاس) وليس شيئاً قد غلب عليه عندهم التأنيث ، كسعاد وزينب ، ولكنه مشتق يحتمله المذكر ولا ينصرف في المؤنث ، كهجر وواسط »[2] .

وفي مواضع كثيرة نجد علة الخليل مفسرة للظواهر اللغوية ، فالعرب

---

(١) نفسه : ٣٢٣/١ .
(٢) نفسه : ٢٤٥/٣ ، وانظر أيضاً : ٣٣١/٣ .

مثلاً لم يصغروا غير الأسماء ، وامتنعوا عن تصغير الحروف والأفعال ، وعلة ذلك عند الخليل أن الأسماء « توصف بما يعظم ويهون » أي أن دلالتها تحتمل المدح والذم ، أما الأفعال فلا تصغر لأنها ليست في دلالتها كالأسماء « فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة » . غير أنهم صغروا فعل التعجب ، فقالوا: ما أميلحه ، لأن في دلالته ما يحتمل المدح ، فهم يعنون الذي تصفه بالملاحة[1] .

ومن أهم ما نجده في العلة الخليلية هو كثرة ركائزها اللغوية كدفع الالتباس وكثرة الاستعمال ، وإيثار الخفة . والتعويض ، واعتماد الدلالة . والبنية الخارجية ، والظواهر الصوتية ، والتوهم . وإنها لركائز لا نظير لها مجتمعة في نحو من ظهر قبل الخليل في المراحل الأولى .

ولما كنت هنا موجزاً في الحديث رأيت أن أسوق لكل ركيزة منها مثالاً واحداً ، ثم أشير إلى مواضع أخرى عنها في الكتاب .

أما دفع الالتباس في علة الخليل ، فهو يشبه ما تعارفت عليه الدراسات اللغوية الحديثة باسم « القيم الخلافية » ، أي أن اللغة تستعين باختلاف الظواهر لتفرق بين مضمونين من مضمونات الفكر ، فالعربية مثلاً تؤكد الفعل المضارع بعد القسم إذا كان موجباً دالاً على المستقبل ، يقال : واللهِ لأفعلنّ . وهذه الظاهرة لازمة فيها ولا يمكن تجاوزها ، وهي أيضاً تحذف هذه النون في النفي ، تقول : واللهِ لا أفعل هذا ، وفي بعض الأحيان يحذفون أداة النفي (لا) لفظاً ، وهم يريدون معناها ، كقول امرىء القيس :

فقلت يمين الله أبرحُ قـــاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

(١) نفسه : ٣/٤٧٧ .

أي : لا أبرحُ . فكيف فسر الخليل هذه الظاهرة ؟

قال سيبويه : « وسألته : لمَ لمْ يجز : والله تفعلُ ، يريدون بها معنى : ستفعل ؟ فقال : من قبل أنهم وضعوا (تفعل) ههنا محذوفة منها (لا) ، وإنما تجيء في معنى : لا أفعل ، فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالأخرى »[1] .

أما تعليله الظواهر بكثرة الاستعمال فيقترن في مواضع كثيرة بإيثار الخفة ، ولكنه قد ينفصل بعضها عن بعض ، وهما في حقيقتها يرتدان إلى ما يسميه علماء اللغة المعاصرون « قانون الاقتصاد اللغوي » ويعني أن المتكلمين يحاولون أن يخففوا من الجهد العضلي في الكلام من دون أن يخلوا في مضمون الفكر ، وقد عبر الخليل عن هذا المعنى تعبيراً بالغ الدقة بقوله : « وزعم الخليل أن قولهم : لاه أبوه ، ولقيته أمسِ ، إنما هو على : لله أبوك ، ولقيته بالأمس ، ولكنهم حذفوا الجار ، والألف واللام ، تخفيفاً على اللسان ، وليس كل جار يضمر ، لأن المجرور داخل في الجار ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد ، فمن ثم قبح ، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج »[2] .

وهذا المرتكز كثير جداً في تعليل الخليل[3] .

ونراه يستخدم المنهج الدلالي في تعليل ظواهر أخرى ، فالضمائر في اللغة العربية وغيرها من اللغات لا توصف ، وهذا في نظر الخليل يرجع إلى دلالتها ، قال : « واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً ، من قبل أنك إنما تضمر حين تُرى أن المحدَّث قد عرف من تعني ، ولكن لها أسماء تعطف

---

(١) نفسه : ١٠٦/٣ ، وانظر : ١٤٠/٣ .
(٢) نفسه : ١٦٢/٢ .
(٣) انظر : ٢٨٣/١ ، ٢٩٥ ، ٢٥٥/٢ ، ٢٨٣/٣ ، ٣٠٢ ، ٤٩٩ .

عليها ، تعم وتؤكد وليست صفة ، لأن الصفة تحلية ، نحو الطويل ، أو قرابة نحو : أخيك وصاحبك وما أشبه ذلك »[1] .

أما تعليله بالقضايا الصوتية فيظهر لنا بتعليله قلة اتصال نون الوقاية بـ (لعل) وكثرتها في أخواتها . فقد ذهب إلى « أن اللام قريب من النون . . . ألا ترى أن النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام، وذلك لقربها منها، فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه »[2] .

وهناك ركيزة أخرى تعتمد الظواهر الخارجية ، أو إن شئت : تنظر في العلاقات اللفظية بين أجزاء المركب ، فهو في باب الندبة يوازن بين علاقة الصفة بالموصوف ، وعلاقة المضاف إليه بالمضاف ، وتقوم موازنته على البنية الخارجية والمعنى ، فالمضاف إليه في نظره جزء من المضاف ، حتى ليراه كالتنوين ، يقول : « والمضاف إليه هوتمام الاسم ومقتضاه ، ومن الاسم ، ألا ترى أنك لو قلت : عبداً أو أميراً وأنت تريد الإضافة لم يجز لك ، ولو قلت : هذا زيد . كنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف ، ولست في المضاف إليه بالخيار ، لأنه من تمام الاسم ، وإنما هو بدل من التنوين » . ومن أجل هذا كله يجيز أن تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه ، ولا يجيز أن تلحق الصفة[3] . وقوله بالتعويض اللفظي جزء من هذه الركيزة . فهو يرى أن الألف في : يمان ، وشآم ، عوض من ياء النسب ، يقول سيبويه : « وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين » .

ونراه في علله يسرف في تفسير الظواهر بما أطلق عليه هو وتلميذه سيبويه

---

(١) نفسه : ٢/١١ ، وانظر : ٢/١٢ .
(٢) نفسه : ٢/٣٦٩ .
(٣) نفسه : ٢/٢٢٥ – ٢٢٦ .

مصطلح التوهم . ويعني به أن يستغرق المتكلم وقت الكلام فتختلط في نفسه المقاييس والأعراف اللغوية فيُرى أنه استخدم في كلامه شيئاً دون آخر ، فيبني ما يأتي من الكلام على ما توهم لا على ما قال حقاً . وقد اتخذ من بيت الشاعر :

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيــا

رمزاً يقرن إليه كل عبارة تقرب منه ، فقد عطف الشاعر (سابق) بالجر على خبر (ليس) ، وهو (مدرك) على الرغم من أنه منصوب ، وعلة ذلك عند الخليل أن الشاعر في حال استغراقه توهم أنه أدخل الباء على خبر (ليس) ، فهو من المواضع التي تقرها أعراف اللغة ومقاييسها ، فبنى المعطوف على ما توهمه ، لا على ما استخدمه فعلاً .

وهذه الركائز في العلة الخليلية تدل على أنها مستوحاة من خصائص اللغة العربية ، وأنها لا تتخذ اللغة مجرد مادة تدرسها بمعزل عن الإنسان كما تفعل المدرسة السلوكية في علم اللغة الحديث ، بل إنها تنفذ إلى نفس المتكلم ، وتتحسس ما يدور فيها من أعراف اللغة ونظمها في لحظات الكلام .

ومن أجل ذلك نرى الخليل يربط بين الظاهرتين أحياناً لا على سبيل القياس ، بل على سبيل الاستنباط بالعلة وحدها ، من ذلك أنه يرى المصادر السماعية مثل : حنانيْك ، ولبيك ، يرا د بها التثنية وكأن المتكلمين أرادوا بها . تحنيناً بعد تحنين ، وتلبية بعد تلبية ، وهكذا ، ولم يصل إلى هذه القاعدة من مجرد النظر في شكل اللفظ الخارجي ، بل إنه رصد ظاهرة الاستخدام ، فسمع المتكلمين يقولون : حنانٌ ، كما في قول الشاعر :

فقالت حنانٌ ما أتى بك ههنـــا إذ ونسبٍ أم أنت بالحي عارف (١)

---

(١) نفسه : ١/٣٤٨ – ٣٥١ .

وللخليل مبدأ في تعليله يعلن فيه بصراحة أنه يستوحي ما يستوحيه من العلل من روح العربية ، وطرائق استخدامها ، هو : « من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء ، وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء » . وقد ساق هذا المبدأ في معرض ربطه بين (فداء) و (أمسِ) . قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قوله : فداءٍ لك . فقال : بمنزلة أمسِ ، لأنها كثرت في كلامهم والجر كان أخف عليهم من الرفع ، إذ أكثروا استعمالهم إياه ، وشبهوه بأمسِ ، ونوّن لأنه نكرة ، فمن كلامهم أن يشبهوا »[1] .

تلك هي علل الخليل بن أحمد ، إنها نظرات ذكية دقيقة في اللغة ، قد تلتقي في كثير من خصائصها بنظرات المعاصرين ، ولكنها تبقى ممثلة لصاحبها الخليل ، وهو نسيج وحده بين النحاة .

جـ ــ أسلوبان آخران في الاستدلال :

قلنا في مطلع هذه الدراسة ، إن الخليل تأثر الفقه ، وعلم الكلام ، وذكرنا في حديثنا عن كتبه أنه ألف في التوحيد كتاباً أغضب المعتزلة ، وهذا يعني أن أساليب المتكلمين والفقهاء في الاستدلال كانت قائمة في نفسه وهو يدرس العربية ، ويستنبط أحكامها وضوابطها .

وعلى الرغم من أن الخليل لم يترك لنا أثراً نرجع إليه لنقف على أساليبه الاستدلالية ، وعلى الرغم من أن كتاب سيبويه يختلط فيه كلامه بكلام تلميذه ، وأن كتاب العين مضطرب جداً ولا يمكن أن يوثق به ، على الرغم من هذا يستطيع الدارس بحذر بالغ أن يجد غير أسلوب من أساليب الفقهاء في منهاج الخليل النحوي ، مما لم يُعْرف في أساليب شيوخه وأسلافه .

---

(١) نفسه : ٣٠٢/٣ .

وقد وقفت في دراسة الخليل على أسلوبين استدلاليين من هذا القبيل ، أولهما الحمل على النظير ، والثاني الاستدلال بالأولى ، وهو ضرب من الأقيسة .

أما الأول فيظهر لنا في قول سيبويه : « وسألت الخليل عن (خاف) و (المال) في التحقير ، فقال : خاف ، يصلح أن يكون فاعلاً ذهبت عينه ، وأن يكون فَعِلاً . فعلى أيهما حملته لم يكن إلا بالواو . وإنما جاز فيه (فَعِل) لأنه من : فعِلتُ أفْعَلُ . و (أخاف) دليل على أنها (فعِلت) ، كما قالوا : فزعتَ تفزَعُ . وأما (مال) فإنه (فعِل) لأنهم لم يقولوا : مائل . ونظائره في الكلام كثيرة ، فاحمله على أسهل الوجهين » (١) .

وقد تحدث الأصوليون بعد الخليل أحاديث كثيرة عن الحمل على النظير ومراعاته وعن قيمته في أساليب الاستدلال ، لا نرى بنا حاجة إلى ذكرها (٢) .

أما الأسلوب الآخر فيقوم على مفهوم فقهي كلامي يمكن أن يستخدم في علوم كثيرة ، « وحده أن ظاهرة ما تكون في الفروع أو فيما يشبهها ، وتؤدي إلى حكم إعرابي أو صرفي ، وحينئذ يكون من الأولى أن يصدق هذا الحكم في الأصل ، لأن الفرع دونه ، ولأنه الظاهرة أقوى فيه » (٣) . وهذا يعني أنه ضرب من ضروب القياس كما قلنا .

وقد استخدم الخليل هذا الأسلوب ووصل به إلى قاعدة نحوية هي أن الترخيم في النداء يجيز لك أن تحذف الجزء الثاني من الاسم المركب تركيباً مزجياً ، مثل : حضرموت ، ومعدي كرب ، لأنه ربط بين التاء في مثل : طلحة ، وتمرة ، والجزء الثاني من الاسم المركب ، فهما سواء في تصريف

---

(١) الكتاب : ٣/٤٦٢ .
(٢) انظر كتابنا : أصول النحو العربي . ص : ١٢٣ .
(٣) أصول النحو العربي : ص : ١٢٢ .

الكلمة ، ففي التصغير مثلاً تقول : تميرة ، وطليحة ، وتقول : معيدي كرب وحضيرموت ، فكما أن التصغير لم يمس التاء بأي تغيير ، كذلك لم يمس الجزء الثاني من الاسم المركب . وتقول في النسب إلى تمرة : تمري ، وإلى طلحة : طلحي ، فتحذف التاء ، وتقول في النسب إلى معدي كرب : معدي ، وإلى حضرموت : حضرمي ، فتحذف الجزء الثاني ، فإذا كان النسب يجيز لك أن تحذف الجزء الثاني من الاسم المركب ، فإن حذفه في الترخيم أولى ، لأن الترخيم يجيز حذف ما لا يحذف في النسب (١) .

د ـ التأويل :

وهذا أسلوب فقهي آخر ، ولكن لم ينفرد به الخليل ، بل رأيناه ظاهراً في نحو الحضرمي وعيسى ، بل في نحو أبي عمرو ويونس ، ورأينا أن حظ الأول والثاني منه يفوق حظ الآخرين ، مع مراعاة عامل الزمن .

ولما جاء الخليل صار التأويل أسلوباً منهجياً في دراسة ظواهر اللغة ، وبات يستخدم لإعادة الشوارد إلى قطيعها من الأقيسة والأعراف .

والتأويل في أساسه يرجع إلى الرؤية اللغوية العامة عند النحاة العرب ، وهي التي صدر عنها الخليل في تشبيهه اللغة ببناء محكم البناء ، كما نقل عنه الزجاجي (٢) .

وفي دراسة التأويل عند الخليل يتبين لنا ضروب شتى من طرائق الدرس النحوي ، فنحن حيناً أمام منهج يعتمد بنية التركيب وشكله ، وطوراً أمام منهج دلالي يشبه أن يكون كتأويل الضرائر ، ومرة ثالثة نراه يستأنس بالعادات

---

(١) انظر : الكتاب : ٢٦٧/٢ .

(٢) انظر : الإيضاح في علل النحو : ٦٥ ـ ٦٦ .

الكلامية ، وفي غير موضع نراه يتكلف ويتعسف ويخرج عن إطار الدرس المنهجي السليم .

أما اعتماده شكل التركيب وبنيته فقد ظهر لنا في حديثه عن تأويل قول العرب : هذا حجر ضبٍّ خربٍ ، وقد عرضنا له بالتفصيل [١] ، ولا حاجة بنا إلى العودة إليها .

وأما اعتماده الدلالة والوظيفة فيظهر لنا في هذا النص ، قال سيبويه : « وسألت الخليل عن قولهم : أقسمتُ عليك إلاّ فعلتَ ولما فعلت ، لمَ جاز في هذا الموضع ، وإنما أقسمت ههنا كقولك : والله ؟ فقال : وجه الكلام (لتفعلنّ) ههنا ، ولكنهم إنما أجازوا هذا ، لأنهم شبهوه بـ « نشدتك الله » ، إذا كان فيه معنى الطلب » [٢] .

وفي موضع آخر نراه يعتمد العرف اللغوي العام ، وعادات الناس في الكلام ، من ذلك أن بيت النابغة الذبياني :

كليني لهم يا أميمةَ ناصبِ

روي بفتح المنادى ، وحقه البناء على الضم ، فقال الخليل في تأويله : « من عادة العرب أن تنادي المؤنث بالترخيم ، فتقول : يا أميمَ ويا عزَّ ، ويا سلمَ ، فلم يرخم لحاجته إلى ترك الترخيم أجراها على لفظها مرخمة وأتى بها بالفتح » [٣] .

---

(١) انظر الكتاب : ٤٣٦/١ .
(٢) نفسه : ١٠٥/٣ - ١٠٦ .
(٣) الأغاني : ١٧/١١ ، وانظر : سيبويه : ٢٠٧/٢ .

ونراه أحياناً ينفذ إلى ذهن المتكلم ويعرض ما في نفسه من هواجس كانت هي السبب في صياغة العبارة على نحو خاص ، وبصورة أوضح : كان الخليل يراعي مقتضى الحال النفسية في الصياغة اللفظية ، وهذا واضح في تأويله للآية القرآنية « انتهوا ، خيراً لكم » . قال : « إنه لما قال : انتهوا ، عُلم أنه يدفعهم عن أمرٍ ، ويغريهم بأمر بزجرهم عن خلافه ، فكان التقدير ، ائتوا خيراً لكم »(١) .

غير أن الخليل في مواضع كثيرة يتعسف في التأويل ، ويخرج عن حدود الدارس اللغوي ، إذا تأول رفع (حرج ومحروم) في قول الأخطل :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزلٍ فأبيت لا حرِجٌ ولا محرومُ

تأولاً متكلفاً جداً ، فقال : « إن هذا ليس على إضمار (أنا) ولو جاز هذا على إضمار (أنا) لجاز : كان عبد الله لا مسلمٌ ولا صالحٌ ، على إضمار (هو) ، ولكنه فيما زعم الخليل رحمه الله : فأبيت بمنزلة الذي يقال له : لا حرج ولا محروم . . . . وقال الخليل رحمه الله : كأنه حكاية لما كان يُتكلم به قبل ذلك ، فكأنه حكى اللفظ »(٢) .

هـ ــ الافتراض :

والافتراض أسلوب فقهي معروف ، كان عليه أبو حنيفة وشيوخه خاصة من رجال الدين ، وقد أفاد منه النحاة منذ زمن مبكر ، إذ رأينا منه في نحو الحضرمي وأبي عمرو وعيسى ويونس ، غير أن الخليل أكثر منه .

---

(١) المقتضب : ٢٨٣/٣ .
(٢) الكتاب : ٨٥/٢ ، وانظر : ١٤٩/٢ – ١٥٠ ، والمقتضب : ٢١٥/٤ .

ويغلب على الظن أن سيبويه هو الذي كان يفتّق له القول فيه ، لأن معظم ما نجده عند الخليل منه جاء باقتراح من سيبويه أو سؤال .

ومهما يكن من شيء ، فإن افتراض الخليل ذو لونين لونٍ يبدو لك محاولة تقليب الظاهرة على عدة أوجه تحتملها الوقائع اللغوية البتةً ، ولكنها تصلح للقياس عليها إذا جدّ في الحياة العلمية أو الاجتماعية جديد .

أما الضرب الأول فكثير في نحو الخليل وسأثبت أشياء قليلة منه ، منها أنه أجاز في بيت حسان :

لا بأس بالقوم من طولٍ ومن قصرٍ جسمُ البغال وأحلام العصافيرِ

رفع (جسم) ونصبه ، أما الرفع فعلى تعداد صفاتهم وتفسيرها « فكأنه قال أما أجسامهم فكذا ، أما أحلامهم فكذا » وأما النصب فعلى الشتم ، قال : « لو جعله شتماً فنصبه على الفعل كان جائزاً » [1] .

وكذلك تراه يقلب قول الناس : مررت به المسكين ، على ثلاثة أوجه : جر مسكين على البدل من الضمير المتصل بالباء ، ونصبه على الترحم وخبره مقدر ، أو يكون خبراً ، والمبتدأ مقدر [2] .

ومن ذلك تقليبه قولاً مفترضاً هو : هذه مئةٌ وَزْنَ سبعة . قال فيه : « إذا جعلت (وزنَ) مصدراً نصبت ، وإن جعلته اسماً وصفت به » [3] .

أما الضرب الثاني من الافتراض فأحياناً يصدر عنه ، وطوراً يثيره تلميذه

(١) الكتاب : ٧٤/٢ .
(٢) نفسه : ٧٥/٢ .
(٣) نفسه : ١٢٠/٢ .

سيبويه ، وسنكتفي بالقسم الأول ، تاركين الثاني لدراسة سيبويه في الجزء الثاني إن شاء الله .

قال: « ولو سميت رجلاً بـ « وزَيد » أو « وَزيداً » ، أو « وزيدٌ » ، فلا بد لك من أن تجعله نصباً أو رفعاً ، أو جراً ، تقول : مررت بو زيداً ، ورأيت وزيداً ، وهذا وزيداً . كذلك الرفع والجر ، لأن هذا لا يكون إلاّ تابعاً » .

وقال في الموضع نفسه : « ولو سميت رجلاً « أولاءِ » قلت : هذا أولاءٌ ، وإذا سميت رجلاً : الذي رأيته ، والذي رأيتُ ، لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً ، لأن (الذي) ليس منتهى الاسم ، وإنما منتهى الاسم الوصل » .

وقال : « ولو سميته (الرجلُ منطلقٌ) جاز أن تناديه فتقول : يا الرجل منطلقٌ . لأنك سميته بشيئين كل واحد منهما اسم تام » (١) .

و — التأثيل اللغوي :

وربما كان الخليل بن احمد أول من قال بتركيب الأدوات ، وبحث في أصول بعضها ، وسنوجز الحديث عن أربع كلمات قال بتركيبها :

١ — هَلُمَّ :

يرى الخليل أن (هلم) مركبة من (لُمَّ) أدخلت عليها الهاء ، كما أدخلت على (ذا) (٢) . وقد فصل ابن جني الحديث في هذا فقال : « ومنها

---

(١) نفسه : ٣٣٣/٣ .
(٢) نفسه : ٣٣٢/٢ .

(هلم) وهو اسم : أئتِ ، وتعال . قال الخليل : هي مركبة ، وأصلها عنده (ها) للتنبيه ، ثم قال : لُمَّ . أي لم بنا ، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفاً » [(١)] .

٢ — لن ، وهلاّ :

ذهب الخليل إلى أنها مركبة من (لا) و (أن) « ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، كما قالوا : ويلمه ، يريدون : وي لأمه ، وكما قالوا : يومئذٍ ، بمنزلة حرف واحد ، كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد فإنما هي : هل ، ولا » [(٢)] .

وقد أضاف ابن جني يسيراً على تحليل قول الخليل في تركيب (لن) فذكر أن الهمزة حذفت تخفيفاً لكثرته في كلامهم ، ثم حذفت الألف من (لا) لالتقاء الساكنين [(٣)] .

٣ — مهما :

ورأى أن (مهما) في الشرط هي في الأصل (ما) ، ولكن دخلت عليها (ما) الزائدة ، كما دخلت على (أينما ، وحيثما ، وكيفما) فلئلاّ يصير اللفظ إلى ما يستكره أبدلوا الألف من (ما) الثانية هاء . قال سيبويه : « وسألت الخليل عن (مهما) فقال : (هي ما) أدخلت معها (ما) لغواً بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متى ما تأتني آتك . وبمنزلتها مع (إن) إذا قلت : إما تأتني آتكِ . وبمنزلتها مع (أين) كما قال سبحانه وتعالى : أينما

---

(١) الخصائص : ٣/٣٥ ، وانظر : ٣/٢٣٠ .
(٢) الكتاب : ٣/٥ .
(٣) الخصائص : ٣/١٥١ ، وانظر : سر صناعة الإعراب : ٣٠٤ .

تكونوا يدرككم الموت . . . » وبمنزلتها مع (أي) إذا قلت: أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى . ولكن استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا : ماما . فأبدلوا الهاء من الألف الأولى ، وقد يجوز أن يكون : مه ، كإذ ، ضم إليها (ما) [١] .

٤ ـ كأنّ :

وتحدث الخليل عن (كأن) فرأى أنها في الأصل (إنّ) المكسورة الهمزة ، ثم لحقها الكاف لمعنى التشبيه ، فانفتحت همزتّها وصارت مع (إن) بمنزلة الكلمة الواحدة [٢] .

وهذا المذهب في تركيب (كأن) أوقع المتأخرين في متاهات واختلاف شديد دار حول تعليق الجار والمجرور ، أو إهمال الكاف أو تقدير شيء محذوف أو امتناع تقديره مما حفلت به كتب النحو المتأخرة [٣] .

قيمة الخليل في تاريخ النحو

واعتقد أن هذه الفقرة من البحث صارت بديهة جداً ، بل ليست من الأهمية في شيء ، لأن قيمة الخليل صارت واضحة جداً ، إذ يكفي أن نذكر هنا بما قلناه في أول البحث وهو أن كتاب سيبويه ثمرة من ثمار الخليل ، وأن ملكة صاحبه النحوية إنما كانت من جراء إتصاله بالخليل .

وإذا كان لا بد لنا من الإشارة الموجزة فلتعلم أن أثر الخليل فيمن جاء بعده من النحاة يتجلى بغير ما مظهر .

---

(١) الكتاب : ٣/٥٩ – ٦٠ ، وانظر المقتضب : ٢/٤٨ .
(٢) الكتاب : ٣/١٥١ .
(٣) انظر : سر الصناعة : ٣٠٣ ، ومغني اللبيب (كأن) .

١ — فهو أولاً كاشف قناع القياس ، ومصححه في تاريخ النحو ، وما سيبويه وابن جني والفارسي إلاّ من المتخرجين بجامعة الخليل ، وربما جاز لنا أن نقول : إن الخليل في هذا كوّن مذهباً أو مدرسة تبدأ به ، ويتوالى فيها سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، والزجاج ، والفارسي ، وابن الشجري ، وأبو البركات الأنباري ، وابن يعيش .. وإن كانت تختلف حظوظ هؤلاء في مدى إفادتهم من الخليل ، والاقتداء به .

٢ — والخليل ثانياً مثبت أركان النحو ، وصاحب معظم الآراء النحوية التي صارت مشاعاً بين المتأخرين ، وليس من المعقول أن نعرض منها شيئاً ، لأن كتاب سيبويه صار في أيدي النحاة قرآناً ، وما من باب من أبوابه إلاّ وللخليل فيه آراء وأقيسة ، ويكفي أن نشير هنا إلى أن أسلوب التأثيل الذي تحدثنا انتقل إلى المتأخرين فقالوا بتركيب (لولا) و (إلاّ) وغيرهما من الأدوات .

* * *

أراني ألممتُ بمعظم ما يجب أن يقال في نحو الخليل ، ونحو هذه المرحلة التي سبقت كتاب سيبويه ، وربما فاتني منها أشياء كثيرة ، أرجو من الله أن يهديني إليها في قابل الزمان .

المصادر والمراجع

١ – أبو الأسود الدؤلي : د . فتحي عبد الفتاح الدجني ، الكويت .
٢ – أبو علي الفارسي : د . عبد الفتاح شلبي ، القاهرة ١٩٥٤ .
٣ – الإتقان في علوم القرآن : جلال الدين السيوطي ، ط ٣–١٩٥١ .
٤ – الأخبار الطوال : الدينوري
٥ – أخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي ، كرنكو . بيروت ١٩٣٩ .
٦ – أسد الغابة : ابن الأثير ، (كتاب الشعب)
٧ – الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطي ، حيدر آباد ١٣٦١ هـ
٨ – الإصابة في تمييز الصحابة : ابن حجر العسقلاني ، القاهرة ١٩٣٩ .
٩ – أصول النحو العربي : د. محمد خير الحلواني ، نشر جامعة تشرين ١٩٧٨ .
١٠ – الأضداد في كلام العرب : أبو الطيب اللغوي ، دمشق ١٩٦٣ .
١١ – الأعلام : خير الدين الزركلي ، ط ٢–١٩٥٩ .
١٢ – الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني ، طبعة دار الكتب .
١٣ – الأمالي : أبو علي القالي ، ط ٢–١٩٥٣ .
١٤ – الأمثال العربية القديمة : رودولف زولهايم ، بيروت ١٩٧١ .
١٥ – إنباه الرواة : القفطي ، القاهرة دار الكتب .

١٦ ــ الإنصاف في مسائل الخلاف : أبو البركات الأنباري ، ط ٣ــ١٩٥٥
١٧ ــ إيضاح الوقف والابتداء : أبو بكر بن الأنباري ، دمشق ١٩٧١ .
١٨ ــ الإيضاح في علل النحو : الزجاجي ، القاهرة ١٣٧٨هـ .
١٩ ــ البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي ، نسخة مصورة .
٢٠ ــ البخلاء : أبو عثمان الجاحظ ، دار المعارف .
٢١ ــ البداية والنهاية : ابن كثير ، القاهرة ١٣٤٨ هـ .
٢٢ ــ البصائر والذخائر : أبو حيان التوحيدي ، القاهرة ١٩٥٣ .
٢٣ ــ بغية الوعاة : جلال الدين السيوطي ، القاهرة ١٩٦٤ .
٢٤ ــ البيان والتبيين : أبو عثمان الجاحظ ، القاهرة ١٩٤٩ .
٢٥ ــ تأويل مختلف الحديث : ابن قتيبة ، القاهرة ١٩٦٦ .
٢٦ ــ تاريخ آداب العرب : مصطفى صادق الرافعي ، ط٢ــ١٩٤٠ .
٢٧ ــ تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان ، دار المعارف .
٢٨ ــ تاريخ الخلفاء : جلال الدين السيوطي ، القاهرة .
٢٩ ــ تاريخ علم الفقه : جورج مونين ، دمشق ١٩٧٢ .
٣٠ ــ التسهيل : ابن مالك النحوي ، القاهرة ١٩٦٨ .
٣١ ــ تطور الدرس النحوي : د . حسن عون ، معهد البحوث والدراسات
٣٢ ــ تفسير مجاهد : مجاهد ، الدوحة ــ قطر ١٩٧٦ .
٣٣ ــ التنبيه على حدوث التصحيف : حمزة الأصبهاني ، بغداد ١٩٦٧ .
٣٤ ــ تهذيب الكمال : الحافظ المزي ، مصورة عن مخطوطة دار الكتب.
٣٥ ــ تهذيب التهذيب : ابن حجر العسقلاني ، حيدر آباد ١٣٢٥ هـ .
٣٦ ــ جامع البيان عن تأويل القرآن : الطبري ، تحقيق شاكر . دار المعارف
٣٧ ــ الجامع لأحكام القرآن : القرطبي ، نسخة مصورة عن دار الكتب.
٣٨ ــ جمهرة اللغة : ابن دريد الأزدي
٣٩ ــ الحضارة الإسلامية : فون كريمر ، تعريب : د. مصطفى بدر .

٤٠ ـ الحياة الأدبية في البصرة : د . أحمد كمال زكي ، دمشق ١٩٦٠ .
٤١ ـ حياة الشعر في الكوفة : د . يوسف صكيف ، القاهرة
٤٢ ـ الحيوان : أبو عثمان الجاحظ ، القاهرة : تحقيق هارون .
٤٣ ـ خزانة الأدب : البغدادي ، بولاق .
٤٤ ـ درة الغواص : أبو القاسم الحريري ، مصورة عن طبعة أوربا .
٤٥ ـ سرح العيون : الصفدي
٤٦ ـ سمط اللآلي : أبو عبيد البكري ، القاهرة ١٩٣٦ .
٤٧ ـ شرح أشعار الهذليين : السكري ، القاهرة ١٩٦٥ .
٤٨ ـ شرح التصريح على التوضيح : بحاشية الشيخ ياسين ، القاهرة ١٩٥٤
٤٩ ـ شرح اللمع : ابن الدهان ، مخطوطة مصورة عن دار الكتب .
٥٠ ـ شرح ما يقع فيه التصحيف : أبو الحسن العسكري ، القاهرة ١٣٨٣ هـ
٥١ ـ شرح المفصل : يعيش بن يعيش ، القاهرة بلا تاريخ .
٥٢ ـ الشعر والشعراء : ابن قتيبة ، القاهرة ١٩٦٦ .
٥٣ ـ الصاحبي في فقه اللغة : أحمد بن فارس ، بيروت ١٩٦٤ .
٥٤ ـ صبح الأعشى : القلقشندي ، نسخة مصورة .
٥٥ ـ ضحى الإسلام : أحمد أمين : الطبعة الثالثة .
٥٦ ـ طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام ، القاهرة ١٩٧٤ .
٥٧ ـ الطبقات الكبرى : ابن سعد ، القاهرة ١٣٥٨ هـ .
٥٨ ـ الطبقات الكبرى : ابن سعد ، دار صادر .
٥٩ ـ طبقات الشعراء : عبد الله بن المعتز ، القاهرة ١٩٥٦ .
٦٠ ـ طبقات القراء : ابن الجزري ، القاهرة ١٩٣٢ .
٦١ ـ طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي ، القاهرة ١٩٧٣ .
٦٢ ـ عبقري من البصرة : د . مهدي المخزومي ، بغداد ١٩٧٢ .
٦٣ ـ العقد الفريد : ابن عبد ربه ، القاهرة ١٩٤٦ .

٦٤ ــ عيسى بن عمر : صباح عباس سالم ، بغداد .
٦٥ ــ العين : الخليل بن أحمد ، بغداد ١٩٦٧ .
٦٦ ــ غريب الحديث : أبو عبيدة الهروي ،
٦٧ ــ الفائق في غريب الحديث : الزمخشري ،
٦٨ ــ الفاضل : المبرد ، القاهرة ١٩٥٦ .
٦٩ ــ الفهرست : ابن النديم ، طبعة طهران بلا تاريخ .
٧٠ ــ الفهرست : ابن النديم : القاهرة بلا تاريخ .
٧١ ــ في أصول النحو : سعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٥٧ .
٧٢ ــ الكامل : المبرد ، تحقيق أبو الفضل .
٧٣ ــ كتاب القوافي : أبو الحسن الأخفش ، بيروت ١٩٧٤ .
٧٤ ــ كتاب السبعة في القراءات : أبو بكر بن مجاهد ، القاهرة بلا تاريخ.
٧٥ ــ الكتاب : سيبويه ، طبعة بولاق .
٧٦ ــ الكتاب : سيبويه ، طبعة هارون .
٧٧ ــ لسان العرب : ابن منظور ، دار صادر .
٧٨ ــ المؤتلف والمختلف : الآمدي ، القاهرة ١٩٦١ .
٧٩ ــ مجاز القرآن : أبو عبيدة ، القاهرة ١٩٥٤ .
٨٠ ــ مجالس ثعلب : أحمد بن يحيى ، ط ٢ .
٨١ ــ مجالس العلماء : الزجاجي ، الكويت ١٩٦٢ .
٨٢ ــ مجلة مجمع اللغة العربية (١٣٦/٨) : إبراهيم مصطفى .
٨٣ ــ مجلة مجمع اللغة العربية (٩٦/١٠) مصطفى السقا ،
٨٤ ــ مجمع الأمثال : الميداني ، القاهرة ١٩٥٩ .
٨٥ ــ المحتسب في شواذ القراءات : ابن جني ، القاهرة ١٣٨٦هـ .
٨٦ ــ المحكم في نقط المصاحف : أبو عمرو الداني : دمشق ١٩٦٠ .
٨٧ ــ المدارس النحوية : د . شوقي ضيف ، القاهرة ١٩٦٨ .

٨٨ – مدرسة البصرة : د . عبد الرحمن السيد ، القاهرة ١٩٦٨ .
٨٩ – مراتب النحويين : أبو الطيب اللغوي ، القاهرة ١٩٥٥ .
٩٠ – المزهر : جلال الدين السيوطي ، القاهرة . بلا تاريخ .
٩١ – مصادر الشعر الجاهلي : د . ناصر الدين الأسد ، دار المعارف .
٩٢ – المعارف : ابن قتيبة ، مطبعة الأزهر .
٩٣ – معاني القرآن : أبو زكريا الفراء ، القاهرة ١٩٧٣ .
٩٤ – معجم الأدباء : ياقوت الحموي ، طبعة الرفاعي .
٩٥ – معجم البلدان : ياقوت الحموي ، طبعة لبنان :
٩٦ – معجم ما استعجم
٩٧ – مغني اللبيب : ابن هشام ، حاشية الأمير .
٩٨ – المفصل في تاريخ العرب : د . جواد علي ،
٩٩ – المقتضب : أبو العباس المبرد ، القاهرة ١٩٦٨ .
١٠٠ – مكة والمدينة في الجاهلية وعصر الرسول : د . أحمد إبراهيم الشريف ، القاهرة ١٩٦٥ .
١٠١ – المنصف في شرح التصريف : أبو عثمان بن جني ، القاهرة١٩٥٤
١٠٢ – الموشح : أبو عبيد الله المرزباني ، القاهرة ١٩٦٥ .
١٠٣ – نزهة الألباء : أبو البركات الأنباري ، القاهرة ١٩٦٧ .
١٠٤ – نزهة الألباء : أبو البركات الأنباري ، (قديمة) .
١٠٥ – النجوم الزاهرة : ابن تغري بردي ، نسخة مصورة عن دار الكتب
١٠٦ – النهاية في غريب الحديث : ابن الأثير ، القاهرة ١٣٨٣هـ .
١٠٧ – نور القبس : اليغموري ، نسخة مصورة .
١٠٨ – همع الهوامع : جلال الدين السيوطي ، نسخة مصورة عن نسخة السعادة .

١٠٩ ـ الواضح في النحو والصرف (ط ٣) د . محمد خير الحلواني
اللاذقية ١٩٧٩ .
١١٠ ـ وفيات الأعيان : ابن خلكان ، القاهرة ١٩٤٨ .
١١١ ـ يونس بن حبيب : د . حسين نصار ، القاهرة .

محتويات الكتاب

الفصل الثاني

ابو الاسود الدؤلي وتلامذته ٩١

الفصل الثالث

مرحلة التأسيس ١٣٥